خطاب Discourse

من أجل مجتمع المعرفة والسلام والتقدم
For Knowledge, Peace &Progress

مجلة دورية علمية محكمة تعني بقضايا النزاعات والسلام والسياسة العامة والمعرفة الاجتماعية

يصدرها معهد أبحاث السلام- جامعة الخرطوم- العدد المزدوج (10 - 11) سبتمبر 2021

مقالات - ندوة العدد - كتب - وثائق - بيانات سودانية - مؤتمرات - نشاطات معهد أبحاث السلام

مجلة دورية سنوية علمية محكمة تعنى بقضايا
النزاعات والسلام والسياسة العامة والمعرفة الاجتماعية
تصدر عن معهد أبحاث السلام- جامعة الخرطوم
العدد المزدوج رقم (10- 11)
سبتمبر 2021 م

الآراء الواردة في الموضوعات المنشورة بهذا العدد
لا تعكس بالضرورة آراء معهد أبحاث السلام

الناشر:
معهد أبحاث السلام- صندوق بريد 321 - جامعة الخرطوم
السودان: الخرطوم
تلفون: 00249(0)155660252 + 00249(0)155660251
البريد الإلكتروني
E-Mail: pri@uofk.edu
الموقع الإلكتروني
Website: http://pri.uofk.edu

الطابعون:
مطبعة جامعة الخرطوم
رقم الإيداع:
السودان - المكتبة الوطنية: ردمد 6244 - 1858

حقوق التأليف والنشر محفوظة للناشر

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير
محمد محجوب هارون
سكرتير التحرير
شذى مصطفى حسن
التصميم الفني
أشرف أحمد الأزهري
الإدارة :
أسامة عبد الله العبيد
منى محمد العجب

استشاريو تحرير "أبجدياً":
إبراهيم عبد المنعم صباحي
أستاذ مشارك – كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية – جامعة الخرطوم
جمعة كندا كومي
أستاذ مساعد في الجغرافيا البشرية – جامعة بحري– السودان – باحث مشارك في مركز البحوث التعاونية – جامعة هال– ألمانيا.
صفوت صبحي فانوس
أستاذ مشارك – كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية – جامعة الخرطوم
عبد الملك محمد عبد الرحمن
بروفيسور– قسم الفيزياء – كلية العلوم – جامعة الخرطوم.
مدير سابق لجامعة الخرطوم
عبد الوهاب الأفندي
دكتوراه في العلوم السياسية
قارئ في السياسة بمركز دراسة الديمقراطية – جامعة وستمنستر– لندن.
عوض السيد الكرسني
بروفيسور – كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية – جامعة الخرطوم

فتح الرحمن محجوب
أستاذ مشارك – قسم الإعلام – كلية الآداب – جامعة الخرطوم.
فدوى عبد الرحمن علي طه
بروفيسور– قسم التاريخ – كلية الآداب – جامعة الخرطوم.
محمد عبد السلام بابكر
أستاذ مشارك – كلية القانون – جامعة الخرطوم
منزول محمد أحمد عسل
بروفيسور – قسم علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية – جامعة الخرطوم.
موسى آدم عبد الجليل
بروفيسور – قسم علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية– مدير معهد أبحاث السلام – جامعة الخرطوم
نور الدين ساتي
سفير جمهورية السودان في واشنطن.
أليكس دي وال
المدير التنفيذي لمؤسسة السلام والأبحاث
أستاذ في كلية فليتشر – جامعة تافتس – الولايات المتحدة الأمريكية.
تامر محمد أحمد عبدالكريم
أستاذ مساعد – بقسم علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية – نائب مدير معهد أبحاث السلام – جامعة الخرطوم

شـــروط النشـــر

خطاب (Discourse) مجلة علمية محكمة نصف سنوية يصدرها معهد أبحاث السلام - جامعة الخرطوم.
ترحب المجلة بإسهامات الكتاب والمفكرين والباحثين في قضايا السلام والنزاعات والتفاوض والتعايش السلمي والتنوع والتطور الديمقراطي والمعرفة الاجتماعية داخل وخارج السودان على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وذلك من مقالات وكتب وبحوث علمية وبيانات إحصائية وغيرها مما يندرج تحت أهداف المجلة.
نفيد الباحثين والمهتمين والمفكرين بشروط وقواعد الكتابة في خطاب (Discourse):
أن تراعى في المادة المطلوب نشرها القواعد المتعارف عليها في البحث العلمي والدراسة الأكاديمية من نواحي توثيق المصادر والمراجع والنصوص والموضوعية والمنهجية في الكتابة.
تعرض المواد المراد نشرها على محكمين لتقييمها وتحديد مدى صلاحيتها للنشر.
إن كان للمحكمين بعض الملاحظات حول المادة المُراد نشرها، تُرد المادة لكاتبها للنظر في تلك الملاحظات ومن ثم إعادتها للنشر.
إدارة المجلة ليست مسؤولة عن استرداد المادة المراد نشرها إذا تم رفضها من قبل المحكمين.
المواد المقدمة للنشر في مجلة خطاب (Discourse) يجب ألا تكون قد سبق نشرها، أو مقدمة للنشر في جهة أخرى.
يوضح في المادة المراد نشرها عنوان المقال؛ ويكون مختصراً ومعبراً عن مضمون المقال. وعنوان المؤلف (المؤلفين) بحيث يصلح عنواناً للمراسلة .
يكون التوثيق بالحواشي في كل صفحة منفردة. بجانب رصد قائمة المصادر والمراجع في نهاية المادة العلمية.
لإدارة المجلة الحق في نشر المواد المراد نشرها في أي من أعداد المجلة.
تُعنون المواد المراد نشرها إلى السيد رئيس التحرير، وتُسلم عن طريق البريد الإلكتروني (pri@uofk.edu) أو نسخة ورقية بمقر المجلة بمعهد أبحاث السلام - جامعة الخرطوم.
يجب أن تكون المقالة المراد نشرها في حدود 5000-10000 كلمة.

الاشتراكات والتوزيع والتبادل

للاستعلام عن التوزيع والاشتراك والتبادل
يرجى الاتصال على العنوان التالي
معهد أبحاث السلام- جامعة الخرطوم
السودان: الخرطوم
تلفون:
00249155660252+00249155660251
البريد الإلكتروني
E-Mail:pri@uofk.edu
الموقع الإلكتروني:
Website http://pri.uofk.edu

داخل السودان
قيمة النسخة
للأفراد: 500 ج. س
للمؤسسات: 600 ج. س
الاشتراك السنوي
قيمة النسخة
للأفراد: 350 ج. س
للمؤسسات: 450 ج.س

خارج البلاد
قيمة النسخة
للأفراد: 20 دولار
للمؤسسات: 50 دولار
الاشتراك السنوي
للأفراد: 15 دولار
للمؤسسات: 40 دولار

المحتويات

من رئيس التحرير محمد محجوب هارون	6
مقالات	
السودان من إنهاء الحرب إلى مشروع وطني لبناء الدولة والأمة محمد محجوب هارون	13
دور النخب - تعريف العلاقات المعقدة بين المدنيين والعسكريين (السودان) الصادق الفقيه	31
مشاكل ومعوقات التصنيع الزراعي في السودان محمد إبراهيم موسى | عبد الله علي احمد	51
دور الإدارة الأهلية في حل النزاعات القبلية في - السودان، ولاية النيل الأزرق نموذجاً منى محمد طه أيوب	74
إستراتيجيات التكيف وسط مجموعة اللحويين الرعوية أسماء إبراهيم	96
قادُتهم وقادتُنا .. لِي كوان يو (1923 - 2015) د. صديق أمبده	127
تحدّيات الإبداع العلمي بين المحافظة والتّجاوز إدريس هاني	137
تكلفة الضعف المؤسسي على الأداء الاقتصادي في السودان نحو رؤية لإصلاح مؤسسي إبراهيم أحمد أونور	151
ندوة العدد **شرق السودان: الماضي.. الحاضر..المستقبل**	169
عرض كتاب **تاريخ الصحافة السودانية لنصف قرن** 1903 - 1953 الكاتب: محجوب محمد صالح: خالد التيجاني	186
نشاطات المعهد **العلاقات المدنية العسكرية في السودان في المرحلة الانتقالية**	192
بيانات سودانية **إحصاءات النازحين واللاجئين** **المركز القومي للإحصاء - مفوضية العون الإنساني**	200
مستخلصات البحوث **كلية الدراسات العليا**	208

من رئيس التحرير

عـودّت مجلـة خطـاب Discourse قارئيهـا و قارئاتهـا عبـر أعدادهـا التسـعة السـابقة علـى عـرض مقـالات علميـة محكمـة و معمّقـة تخـدم قضايـا الشـأن العُمومـي، وبالأخـص تلـك المتعلقـة بالنزاعـات والسـلام. في هـذا العـدد المـزدوج مـن مجلـة خطـاب (العـدد العاشـر والحـادي عشـر) تم اعتمـاد قضيـة السـلام في السـودان فكـرة رئيسـة للعـدد، الـذي يأتـي صـدوره متوافقـاً زمنيـاً مـع الإنتقـال الـذي تجـري وقائعـه نتيجـة لثـورة ديسـمبر المجيـدة 2018، حيـث يتربـع السـلام علـى رأس قائمـة مهـام حكومـة الفتـرة الإنتقاليـة.

محمد محجوب هارون
رئيس التحرير

يمثـل تاريـخ السـودان الحافـل بالنزاعـات المتطاولـة والمتعـددة في مختلـف أرجـاء البـلاد مـادة دسـمة للتحليـل بمـا يفضـي لمعرفـة أسـباب النزاعـات و جذورهـا وبالتالـي تقـديم الحلـول الممكنـة والقابلـة للتطبيـق عبـر تقـديم مقـالات ودراسـات تحليليـة علميـة. وفقـاً لذلـك فـإن هـذا العـدد يحتـوى علـى عـدة مقـالات، باللغتـين العربيـة والانجليزيـة، ذات علاقـة مباشـرة بقضيـة السـلام والحـرب ومقـالات أخـرى حـول قضايـا الاقتصـاد والسياسـة العامـة والمعرفـة الاجتماعيـة.

كتـب محمـد محجـوب هـارون عـن (السـودان مـن إنهـاء الحـرب إلـى مشـروع وطنـي لبنـاء الدولـة والأمـة). ولا شـك أن هـذا المقـال جـاء نتيجـة لانتصـار ثـورة ديسـمبر المجيـدة 2018. فتحقيـق السـلام العـادل والشـامل والمسـتدام وإنهـاء النزاعـات هـي المهمـة الأولـى لحكومـة الثـورة الانتقاليـة. ان تحقيـق وإدارة عمليـة صنـع السـلام عبـر المسـارات أفسـدت علـى المفـاوض الحكومـي التركيـز وعـدم وضـوح المرجعيـة، مـن ناحيـة التصـور المفهومـي و مـن جهـة المركـز القيـادي المسـؤول في الخُرطـوم، مـا أفسـد الأداء العملـي في إدارة عمليـة التفـاوض. ورغـم الاتفـاق علـى هـدف واحـد رئيـس هـو تحقيـق سـلام عـادل و شـامل و مُسـتدام إلا أن عـدم إمتـلاك الرؤيـة وغيـاب المرجعيـة أصابـا عمليـة صُنـع السـلام في مقتـل مـن وقـت باكـر. ففكـرة المسـارات فكـرة مائعـة ومفتوحـة النهايـة، و لذلـك أضحـى واضحـا أن تحقيـق سـلام شـامل ومسـتدام هـدف لـن تبلغـه مفاوضـات جوبـا، بـل أنّهـا ام تكُـن مؤهلـة لـه في الأسـاس. واقتـرح الكاتـب أن يتـم أولاً حـل النزاعـات المسـلحة وفي المرحلـة التاليـة يجتمـع السـودانيين والسـودانيات لوضـع المشـروع الوطنـي لبنـاء الأمـة السـودانية.

تنـاول الصـادق الفقيـه في ورقتـه (تعريـف العلاقـات المعقـدة بـين المدنيـين والعسـكريين ـــ السـودان) قضيـة بالغـة التعقيـد إذ لمـاذا يتعجـل المدنيـون الدخـول إلـى السـلطة عبـر بوابـة العسـكريين وإسـتدعاء الإنقلابـات؟ وقـد بـدأت الأحـزاب تكويـن خلاياهـا العسـكرية قبيـل الاسـتقلال ممـا جعـل تـداول المدنيـين والعسـكريين للسـلطة ينظرإليـه كأمـر طبيعـي في العمليـة السياسـية.

ويشـير د. الفقيـه إلـى أن المعارضـة ضـد حكـم الإنقـاذ نقلـت نشـاطها إلـى الخـارج،

من رئيس التحرير

وهذه المحاولات الإنقلابية شمالاً و جنوباً أوهنت جسد الإنقاذ وشكل العنف الذي واجه المظاهرات السلمية اللحظة الأخيرة في نعش النظام. إن نجاح الثورة يعيد إلى الأذهان سؤالاً حول هل يتمكن الشعب السوداني من القضاء على الدورة الخبيثة؟

كتب الباحثان محمد إبراهيم موسى وعبدالله علي أحمد مقالاً عن (مشاكل ومعوقات التصنيع الزراعي في السودان) وناقشا أهم المشكلات والمعوقات التي تواجه هذا القطاع من عدم توفر مدخلات الإنتاج والتكنولوجيا، وإرتفاع تكلفة المواد الخام المنتجة محلياً، وإرتفاع تكلفة الطاقة، وإرتفاع تكلفة الإنتاج والضرائب والرسوم والجبايات المفروضة على الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على التمويل وإجراءات تقدير العوائد وضعف التشريعات لحماية المنتج محلياً. وقدمت الدراسة مقترحات لحل المشاكل والمعوقات و وضع قوانين لحماية المنتج الداخلي حتى تستطيع هذه الصناعة من الإستمرارية والمنافسة عالمياً.

قدمت منى محمد طه أيوب عرضاً عن (دور الإدارة الأهلية في حل النزاعات القبلية في السودان، ولاية النيل الأزرق نموذجاً) و الإدارة الأهلية مؤسسة شعبية قديمة وقد أنيط بها حفظ الأمن وحل النزاعات بينها وبين القبائل والعشائر الأخرى، إلى أن نقل المستعمر الإنجليزي تجربته في نيجيريا إلى السودان. تفترض الدراسة أن تصفية الإدارة الأهلية لم تأتي بالتدرج وإنما عبر قرار سياسي وبمجئ نظام الانقاذ تحولت اجزاء الإدارات الأهلية التي لم يتم حلها إلى رديف سياسي للنظام الحاكم كما حدث في ولاية النيل الأزرق، رغم أن الإدارة الأهلية ظلت تقوم بمسؤولياتها خاصة في النزاع بين القبائل بسبب الأراضي والموارد والآليات التقليدية لحل النزاعات القبيلة.

ناقشت أسماء إبراهيم حمد محمد موضوع (إستراتيجيات التكيف وسط مجموعة اللحويين الرعوية) و التكيّف جزء من نمط إدارة الموراد الرعوية لدى قبيلة اللحويين بشرق السودان، فقد شهدت منطقة الدراسة توسعاً في الزراعة الآلية والتدهور البيئي وإنشاء سدي أعالي عطبرة وسيتيت كل هذه العوامل عملت على تدهور ظروف القطاع الرعوي التقليدي. هذه المتغيرات دفعت الرعاة إلى الدخول في نشاط اقتصادي، الزراعة والتجارة كأستراتيجية للتكيف. وعمد بعض اللحويين (الجواميس) إلى عبور الحدود الإقليمية والبعض الأخر لتربية حيوانات صغيرة غير الأبل وقادت النجاحات في الزراعة إلى دخول اللحويين سوق تجارة المحصول والمواشي. وترى الكاتبة أنه في ظل التوسع الكبير من قبل الدولة في زراعة على حساب الرعي، وحمل اللحويين (الجواميس) السلاح ضد الشفته الأثيوبية في الحدود يمكن أن يتطور الأمر إلى عصيان أو ثورة في ظل غياب الخدمات وغياب المشاركة السياسية.

قدم صديق أمبدة نبذة وسيرة ذاتية عن الزعيم السنغافوري لي كوان يو

بعنوان (قادتهم وقادتنا: لي كوان يو، 1923–2015) كمثال للحكم الراشد و حسن الإدارة. تحولت سنغافورة تحت يديه من بلد فقير لا يملك موارداً إلى أحد النمور الأسيوية، والنجاح يعود إلى الإهتمام بالرياضيات و العلوم واللغة الإنجليزية. ويقول السيد لي أن نجاح التنمية في بلاده يعود إلى مقدرة وكفاءة الوزراء والخدمة المدنية عالية الكفاءة، وأن تكون للدولة قيادة سياسية قوية جيدة التخطيط والتنفيذ مع مشاركة مواطنيها بجانب العدالة وحسن إدارة التنوع. كما أن السيد لي وضع محاربة الفساد والمحافظة على حكومة نظيفة هدفا أساسيًا وتطبيق القانون على الجميع و أن لا يُستعجل في إتخاذ القرارات. ومن أهم الدروس التي يجب على القادة تعلمها هي تسليم الراية لجيل جديد والبحث عن مواهب وليس عن الناشطين الحزبيين. ما أحوجنا في السودان إلى الدروس التي قدمها السيد لي كوان يو.

كتب إدريس هاني مقالاً عن (تحديات الإبداع العلمي بين المحافظة والتجاوز) والمقال مبني على مسألتين: الأولى تتعلق بالنظرة الفلسفية للعلم قد تكون سبباً في قبضه أوبسطه، والثانية تتعلق بالمنهجية التي يسلكها العلم والتي قد تكون سبباً في إعاقته أو إرساله. ولتفادي المشكلة في المصطلح من الأفضل للمفاهيم الإبقاء عليها مع ضبطها من حيث الوزن العربي قصد إدماجها في النظام الصوتي العربي. إن مصطلح (بارادايم) يجب الابقاء عليه كما هو دون البحث عن مقابلات عربية مثل النموذج الإرشادي. فالمصطلح يبقى كما هو دون آي ترجمة. ويشير الكاتب إلى (أن مايسميه توماس كون بالعلم السوي هو في نظر كارل بوبر فشلاً أخلاقياً. والمبدأ الأخلاقي في نظر بوبر هو القابلية للدحض. لذا ما فتئ يتحدث عن ضمانة أخرى غير سلطة العلماء التي قد تؤدي إلى فساد سلطة مجتمع علمي عادة يؤثر ويتأثر بالوظائف الاجتماعية بشكل غير متكافئ. إن تعددية المناهج على أهميتها لا تختلف في سياسة حل مشكلة المعرفة، لانها تعالجها في مرتبة الموضوع بينما تظل المشكلة قائمة في رتبة تدبير العلاقة بين الذات والموضوع.

جاء مقال إبراهيم أحمد أونور عن (تكلفة الضعف المؤسسي على الآداء الإقتصادي في السودان : نحو رؤية لأصلاح مؤسسي). إستخدم الكاتب نماذج السلاسل الزمنية المقطعية لقياس أثر الضعف المؤسسي على الأداء الإقتصادي في السودان بإستخدام ثلاثة مؤشرات أساسية لقياس الحوكمة والإصلاح المؤسسي لبعض دول آسيا وأفريقيا المشابهة للسودان سياسياً واقتصادياً في الأعوام 2012–2016 والسودان يحتل المركز الأول وسط دول المجموعات بانخفاض مؤشر الحوكمة (مؤشر الفساد ومؤشر فعالية الدولة ومؤشر سيادة القانون). حيث أن غياب سيادة القانون ينتج عنه الفساد الإداري، وضعف فعالية الحكومة وغياب الإستقرار السياسي. ومن النتائج أن الفساد الإداري يؤثر على الأداء الاقتصادي بنسبة 6 من الاداء الزراعي، وزيادة ضعف

فعالية الحكومة يخفض الإنتاج الزراعي بنسبة 13٪، وهذا يتطلب خطة أو إستراتيجية إصلاح مؤسسي للدولة، كما يتطلب تقوية الأجهزة الرقابية لتنفيذ ومتابعة قرارات الدولة، وربما مفوضية لهذا الشأن وتقوية الأجهزة القانونية والعدلية وخطة منفصلة لكل محور.

أُقيمت ندوة هذا العدد لمجلة خطاب بعنوان (شرق السودان: الماضي.. الحاضر..المستقبل) حيث تولت الندوة قضية شرق السودان الذي ظلت أوضاعه تتراوح بين هدوء وانفجار لعقود خلون، ما أضحى مصدر قلق وتوتر للمهتمين بالشأن العام في السودان. كما يشرع معهد أبحاث السلام بجامعة الخرطوم لتبني مشروع يخدم قضية الشرق، وذلك بتوفير منصة جامعة لكل المهتمين والمفكرين في هذا الشأن بما في ذلك الجهات التنفيذية للحكومة الإنتقالية، وتعد هذه الندوة نقطة البداية لهذا المشروع بتقديم عصف ذهني وتلاقح للأفكار والأراء بما سيمكننا من المضي قدماً في تقديم مايجب لهذا الجزء العزيز من الوطن. إن تعقيد النزاع في منطقة الشرق هو نتيجة تداخل عوامل كثيرة داخلية وخارجية ساهمت في تفاقم القضية على مدى سنين طويلة، عزى الكثير من المراقبون والباحثون هذه المسببات إلى عنوانين عريضة استفضنا في تحليلها وتناولها من خلال الندوة وقد مثلت المحاور الرئيسية للنقاش:

1. خلفية تاريخية: المكونات الاجتماعية التاريخية في الشرق: وفي هذا المحور تحدث حسن محمد صالح وقدم شرحاً وافياً عن المكونات القبلية الموجودة في الإقليم وخلفياتها التاريخية.

2. حالة التنمية والعلاقة بين المركز والأقليم: وهنا حدثنا عبدالغفار محمد أحمد عن مشاكل التنمية في الشرق باعتبارها السبب الرئيسي لحالة عدم الاستقرار التي تضرب الإقليم لسنوات طويلة.

3. البعد الإقليمي والدولي في نزاع الشرق وعلاقاته بالمصالح الإقتصادية والاستراتيجية للقوى الخارجية ذات الصلة بالنزاع: قدم حسن الحاج علي، مواد مهمة عن أهمية الموقع الاستراتيجي لإقليم الشرق، وكيف أنه يمثل محل اهتمام لعدة دول إقليمياً ودولياً لما يحققه من مصالح وعلاقات مشتركة إقتصادياً وأمنياً.

4. شرق السودان، الراهن والمستقبل: قدم كل من حسن أبوعاشة و عبدالله محمد درف رؤيتهما الشاملة حول قضية الشرق أسباب الراهن ومآلاته في المستقبل ومايمكن العمل وفقه كحلول قريبة المدى لتخفيف حدة النزاعات في الإقليم.

في الجزء الخاص بعرض الكتاب قدم خالد التجاني النور عرضاً لكتاب الأستاذ محجوب محمد صالح المعنون «تاريخ الصحافة السودانية لنصف قرن (1903–1953)» . يُعد هذا الكتاب مرجعاً ودليلاً، بل هو أبعد من ذلك عمقاً

برسم ملامح تشكل الكيان السوداني الحديث سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً إبان الفترة الإستعمارية (1903–1953)، بل يضيء تاريخ السودان نفسه والسياقات التي جرت فيها عوامل تشكله. ويقول الأستاذ محجوب (أحسست يومها وأنا أعد بحثي القصير ذلك أن الصحافة السودانية قصة تستحق أن تروى، وأن لها تاريخاً لم يكتب بعد، وهو يحتاج لجهد الباحثين، وتنقيبهم لذكريات ومذكرات الذين عايشوا تلك الحقبة). جاءت هذه الطبعة متضمنة تسعة (9) فصول أخرى لتغطي الفترة الثانية (1933–1953) إلى جانب الخاتمة التي إستشرق فيها مستقبل الصحافة ومستقبل الحالة الوطنية، وقدم فيها عصارة خبرته الطويلة وتجاربه الثرة للأجيال الجديدة. والصحافة السودانية من أقدم المؤسسات في أفريقيا والعالم العربي، سبقت في الظهور أقطاراً كثيرة، لكنها جميعاً لحقتها ثم تخطتها مظهراً ومخبراً، شكلاً ومحتوى. ويضيف الأستاذ محجوب (إنفتاح صحافتنا على الجديد والإستفادة من كل مصادر المعرفةالمهنية، سواء جاءتنا المهنية من الخارج، أو هاجرنا طلباً لها، فهي صالة الصحفي المؤمن بمهنته).

وبالانجليزية كتب عثمان محمد عثمان مقال بعنوان:«Gender Gradients among the Tagoi of the Nuba Mountains—Sudan». قدم المقال خلفية تاريخية عن قبائل التاقوي التي يرجع أصلها للملكة الفونج. حيث تحدث الكاتب عن الدور الاجتماعي والثقافي للمرأة داخل القبلية معدداً الممارسات والطقوس الثقافية التي يمارسها النساء دون الرجال مما يعزز أو يقلل من مكانتهن، حيث تبدأ المرأة باكتساب مكانتها في الأسرة والمجتمع تدريجياً بتقدمها في السن وعليه تطور معها مهامها ويكبر دورها وتأثيرها داخل المجتمع.

قدم عزالدين عبدالحميد الفكي مقاله المعنون بالانجليزية Some aspects of statelessness in Sudan، حيث سلط الكاتب الضو على قضية عديمي الجنسية في السودان حيث أوضح التمييز العرقي الذي يمارس ضد بعض القبائل وفقاً للقانون، فنرى أزمة سكان جنوب السودان من الذين اندمجوا في الشمال السوداني وما عانوه من حالة إنعدام أوراق الهوية بعد خيار تقرير المصير. حتى أن بعض القبائل العابرة للحدود قد حدث وأن أوقفت الحكومة منح أي أوراق ثبوتية لأفرادها مما أدى إلى تفاقم الأزمة وحرمان أبنائها و بناتها من حقوقهم في المواطنة. يشير الكاتب إلى أن قضية عديمي الجنسية من جنوب السودان والقبائل الأخرى لها مآلات كارثية على مدى امتداد عوائل هؤلاء الأفراد وبالرغم من ذلك لم تحظَ بالاهتمام الكافي لا من حكومة السودان ولا حكومة جنوب السودان.

هنالك الأبواب الثابتة مثل المؤشرات الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية في السودان والمستخلصات لرسائل الدراسات العليا بجانب إستعراض جزء من نشاطات معهد أبحاث السلام للعام 2021.

ختاماً تشكر مجلة خطاب Discourse قراءَها و متابعيها من داخل وخارج السودان والكتاب الذين أثروا هذا العدد بمقالاتهم العلمية الثرة، ونتمنى أن يستمر العطاء بتقديم ماهو مفيد ويرتقي لأن يحظى باحترام الباحثين. كما نتقدم بآيات الشكر والعرفان للعاملين في المجلة من هيئة التحرير والهيئة الاستشارية.

و إذ تضع هيئة التحرير هذا العدد بين يدي القارئين و القارئات بعد ولادة عسيرة و انتظار تمدّدت آجاله فهي، في الوقت ذاته، تستأذن الجميع إصداره نسخة إلكترونية فقط في ظل تصاعد تكلفة الطباعة، آملة ألا يطول غياب النسخة الورقية طويلا، إذ التقدير هو السعي لتذليل صعوبات التكاليف بما يمكّن من العودة إلى الطبع على الورق في أقرب وقت ممكن.

تمتعوا بمطالعة موضوعات عددكم و إلى لقاء جديد.

السودان: من إنهاء الحرب إلى مشروع وطني لبناء الدولة والأمة

محمد محجوب هارون
المدير السابق لمعهد أبحاث السلام، أستاذ علم النفس الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بجامعة الخرطوم

مدخل وخلاصة

تبحث هذه الورقة في جوانب من حالة الفضاء العمومي السوداني لدولة ما بعد الاستقلال الأخير (1956)، بتركيز على النزاعات المسلحة الجارية وعملية صناعة السلام وبنائه واستدامته. في هذا السياق ترصد الورقة، تاريخياً، النزاعات المسلحة السودانية المعاصرة والتأثيرات التي أوقعتها على حالة الوطن من حيث تعثر صناعة مشروع وطني لبناء الدولة المقتدرة لتحقيق الكرامة الإنسانية لمواطنها ومواطنتها بما يمكن قياسه وفقا لمؤشرات موضوعية، وبناء الأمة لمواطنيها ومواطناتها. كما تنظر الورقة في تفاعل النزاعات المسلحة، وفي ارتباطها بمنظومة النزاعات في الجوار السوداني (منظومة النزاعات الإقليمية)، وفي تداخل عناصر النزاع وتفاعلها، محلياً وإقليمياً ودولياً. وفي كلفة كل ذلك على الوطن.

تدعي الورقة أن عملية صناعة السلام الجارية تكتنفها تعقيدات بالغة. من ذلك افتقارها لرؤية أطلع عليها الرأي العام، ولذلك تدعي الورقة أن ذلك لم يمكن المفاوض من قبل الحكومة الانتقالية أن يضع عملية صناعة السلام في مسارها الأصوب. تنتقد الورقة قبول مبدأ التفاوض بدلا عن الحوار، حيث إن الأطراف ذات الصلة بعملية السلام تجتمع على موقف سياسي مشترك بوقوفها، مجتمعة، ضد نظام الإنقاذ/البشير الذي تم تغييره في الحادي عشر من أبريل 2019، تتويجاً لثورة ديسمبر 2008 – أبريل 2009.

عدم توفر رؤية هادية لإدارة عملية صناعة السلام غيب عن المُفاوض الحكومي أن العملية السلمية تعني بفصلين متتابعين أولهما إنهاء النزاعات المسلحة والتفاهم على إدارة أوضاع ما بعد تسوية النزاعات المسلحة، والثاني موضوعه تحقيق السلام العادل والشامل والمستدام. هذه (الدقسة) كان من شأنها أن أوقعت المُفاوض الحكومي في مأزق إدارة عملية صناعة السلام عبر المسارات. هذه الأخيرة أفسدت مهمة

تدعي الورقة أن عملية صناعة السلام الجارية تكتنفها تعقيدات بالغة. من ذلك افتقارها لرؤية أطلع عليها الرأي العام، ولذلك تدعي الورقة أن ذلك لم يمكن المفاوض من قبل الحكومة الانتقالية أن يضع عملية صناعة السلام في مسارها الأصوب

المفاوض الحكومي، بدرجة بالغة، بأن غيبت عنه التركيز (Focus) الذي تتطلبه المهمة الموكلة إليه. ترى الورقة، إضافة إلى ذلك، أن المرجعية المؤسسية العليا لعملية صناعة السلام في الطرف الحكومي لا يبدو واضحاً ولا معلوماً مركزها للرأي العام.

تقترح الورقة مراجعة شجاعة وبعقل مفتوح لعملية صناعة السلام الجارية في منبر جوبا بحيث ينشغل المنبر بالتفاوض مع الحركات الحاملة للسلاح في المرحلة الأولى بما يفضي لإنهاء النزاعات المسلحة ومعالجة أوضاع ما بعد تسوية النزاع في المناطق المتأثرة بالنزاعات المسلحة. كما ترى أن تستكمل، كمرحلة تالية، العملية ذاتها لصناعة سلام عادل وشامل ومستدام، عبر مشروع وطني لبناء الدولة والأمة السودانيتين. تزعم الورقة أن صناعة السلام وبنائه عبر فصليه الإثنين أمر ممكن، تشهد على إمكان تحقيقهما تجارب معاصرة لشعوب من حولنا.

1. نزاعات السودان وتسوياتها: عمقها التاريخي وتخلقها

تجلس الدولة السودانية – دولة ما بعد الاستقلال الأخير (1956) - على تاريخ ممتد من الولوغ في نزاعات مسلحة، تمثل هي الطرف الرئيس فيه بينما تشاطرها الانشغال ذاته، في الطرف المقابل، جماعات سودانية حملت، وما زال يحمل بعضها، السلاح ضد الدولة المركزية. اندلع أول تمرد كبير ضد الدولة في العام 1955، كان في قيادته حركة الأنانيا الجنوب سودانية. وهذا نزاع مسلح استمر حتى العام ١٩٧٢، لتخلد البلاد إلى هدنة امتدت حتى العام ١٩٨٣،عندما توصل الطرفان، الحكومة السودانية وحركة أنانيا التي كان يقودها اللواء جوزيف لاقو، لاتفاق سلام في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا.

ما انفكت البلاد ترتب أحوال ما بعد اتفاقية أديس أبابا حتى تجدد حريق الجنوب في العام 1983 بحركة تمرد جنوب سودانية جديدة باسم الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، بقيادة العقيد الدكتور جون قرنق دي مبيور. وربما لألفة نشأت بين السودانيين والحرب ارتفع رصيد هذا التمرد الثاني من الأيام من سبعة عشر عاماً إلى أثنين وعشرين عاما عندما أذن مؤذن نهاية هذا الشوط الثاني من نزاع الجنوب في العام 2005 بالاتفاق الشامل للسلام في نايفاشا، كينيا. وما لبثت كلفة تسعة وثلاثين عاماً من النزاع المسلح بين الدولة السودانية ومتمردي جنوب السودان أن جاءت صادمة! انفصال إقليم جنوب السودان لتكوين وطن مستقل بعد استفتاء تقرير مصير شهير في العام 2011.

لم يكن جنوب السودان وحده حفيا بحمل السلاح ضد المركز، بل ولم يكن المركز، هو الآخر، متيماً بشراء عروض خوض نزاعات مسلحة ضد جنوب السودان حصرياً. فقبل أن يقوم المتعهدون في نيروبي للترتيب لحفل توقيع اتفاقية نايفاشا

انتقلت عدوى النزاعات المسلحة إلى إقليم دارفور بإشهار كل من حركة تحرير السودان (عبد الواحد محمد نور والقائد مني آركو مناوي) وحركة العدل والمساواة (دكتور خليل إبراهيم) السلاح في وجه الدولة المركزية. الخرطوم، من جهتها، لم تأبه كثيراً لبأس خوض حرب جديدة في إقليم آخر من أقاليم السيادة السودانية، دارفور هذه المرة، في العام 2004/2003، رغماً عن تحذيرات تلقتها ألا تستسهل خوض حرب جديدة، بل وبالرغم من مساع من بعض منسوبيها لتفادي اندلاع حرب مسلحة في إقليم دارفور. نزاع دارفور يظل متمدداً على سطح تاريخ يكاد يبلغ، الآن، ما بلغته حرب حركة أنانيا الجنوب سودانية، ولا يبدو في الأفق، بعد، ما يشير، إلى نقطة نهاية.

وبينما كان جنوب السودان في طريقه لاستفتاء مواطني جمهورية جنوب السودان، التي ولدت لاحقاً، أخذ جنين تمرد آخر يتحرك في رحم الجنوب السوداني الجديد. فض القائد عبد العزيز الحلو شراكة في حكومة ولاية جنوب كردفان في يونيو من العام 2011، إثر انتخابات إتهمها الأخير في نزاهتها، معلنا عودة جديدة للغابة. الدولة المركزية في الخرطوم رحبت بحرب جديدة،وكان ما كان. ولم يمض شهران على عودة القائد عبد العزيز الحلو للأدغال حاملاً بندقيته حتى التحق به رفيق السلاح القائد مالك عقار متمرداً للمرة الثانية ليكتمل انتظام الحركة الشعبية فيحربها الثانية ضد الدولة المركزية، والأولى للحركة الشعبية/ شمال بهويتها الجديدة حركة تمرد شمالية. هذه المرة تحمل الحركة الشعبية/ شمال السلاح نضالا باسم، ومن أجل مواطنيها أضحى يعرف بالجنوب الجديد لجمهورية السودان بعد العام (2011)، ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق.

في عقود ما بعد الاستقلال البالغة ستة ونيف، لم تكتف الدولة الوطنية المستقلة باحتضان ما سلفت الإشارة إليه من النزاعات المسلحة. فقد التحق شرق السودان، كذلك، بجغرافيا النزاعات السودانية المسلحة بعد أن تململ لعقود خلت بأدوات الاحتجاج السياسي على ما ظلت نخبه تنظر إليه كتهميش للشرق من النخب الحاكمة في الخرطوم. ساعد في اندلاع احتجاج مسلح في شرق السودان التعقيدات التي نشأت في الفضاء العمومي الوطني بفعل الانقسام السياسي الحاد على أثر استيلاء الإسلاميين السودانيين، مدنيين وعسكريين، على الحكم في العام 1989. شهد حزام حدود السودان الشرقية مع أثيوبيا وإريتريا عمليات عسكرية متكررة بضع سنين،في تسعينيات القرن الماضي، قادتها جماعات مسلحة من بينها مسلحون باسم شرق السودان.

وهكذا شهد السودان باسم النزاع بين متمردي جنوب السودان (السابق) وباحتجاجات دار فور المسلحة وعودة جنوب كردفان والنيل الأزرق للحرب وانخراط شرق السودان في العمل الاحتجاجي المسلح، شهد نزاعات متعددة ومتطاولة ومتداخلة زمنيا. ولقد مثل هذا الاطباق على المركز من الأطراف ما أسماه

محللون شد المركز من الأطراف. غدا السودان بذلك مهداً للنزاعات وحالة مثالية لتعددها، وأصبح بعدئذ، مسرحا لتفريخ وتكاثر عمليات صنع السلام.

مثل هذا الأطباق على المركز من الأطراف ما أسماه محللون شد المركز من الأطراف

وبحكم تجذر هذه البنية النزاعية استدعت النزاعات السودانية تدخلات قوى إقليمية ودولية، ما زاد من تعقيد الوضع الذي صنعته هذه النزاعات. وتفاعلت العوامل المحلية والعوامل الإقليمية والدولية لتتولد عنها حمولة ثقيلة على المواطن السوداني، دافع الضرائب،تنوء بحملها العصبة أولو القوة. ولقد كان من بين أثقال هذه النزاعات المسلحة أنها لم تضعف النظام الإنقاذي (1989–2019) ما انتهى به إلى سقوطه في الحادي عشر من أبريل 2019 بثورة شعبية بالغة الامتياز فحسب، بل أثقلت أثقالها كاهل الدولة السودانية (المختلف على مشروعيتها التمثيلية لمواطنيها)، فأورثتها وهناً على وهن.

عندما أوشكت شمس العقد الماضي من تاريخ الدولة السودانية على الأفول، عاش السودانيون بين قطبي رحى نظام مسكون بعقدة عدم المشروعية ما انتهى به مستبداً وفاسداً من ناحية،وهلال نزاعات مسلحة متعددة أحاط بمركز الدولة السودانية الجغرافي متحدياً المشروعية المؤهلة لنخب الدولة المركزية لحكم البلاد. ليس ذلك فحسب بل، ومع ذلك، أضاف هذا التركيب الهيكلي كُلفة ساهمت في تفاقم أزمة الوطن. ومن هنا لم يكن اعتباراً تحقيق السلام، عاجلاً لا آجلاً، أولوية لحكومة الانتقال التي جاءت بها إلى شارع الجامعة ثورة ديسمبر 2018–أبريل 2019، أمراً يحتاج اكتشافه، ومن ثم اعتماده، لشهادة دكتوراه، كما تقول المأثرة الإنجليزية الشهيرة. ذلك هو ما أكده رئيس وزراء الحكومة الانتقالية، الدكتور عبد الله حمدوك، في أول خطاب له في مطار الخرطوم عقب وصوله للبلاد لتولى مسؤولية إدارة الحكومة الانتقالية.

عبرت أولوية العمل الجاد لإحلال السلام في البلاد عن نفسها بالنص عليها في الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية مؤقتا بتحقيقه (خلال الستة أشهر الأولى التالية لتوقيع الوثيقة الدستورية – تم التوقيع عليها في السابع عشر من أغسطس 2019).نصت الوثيقة الدستورية، إلى ذلك، على إنشاء مفوضية للسلام، الراجح أن المقصود منها هو تولي، على نحو ما،مسؤولية العمل لإحلال السلام في البلاد.

2. صناعة سلام منتظر: مدخل مفهومي وتحليلي

السودان حقبة ما بعد حكم الإنقاذ/البشير (يونيو 1989 – أبريل 2019)، لن يكون مفهوماً أن تدار عملية صناعة السلام بالإستراتيجية ذاتها والمنهجية اللتين كانت تدار بهما سابقاً. ثمة متغير رئيس متمثلاً في كون أطراف الحكم في الخرطوم والحركات التي كانت تحمل السلاح ضد نظام الإنقاذ/البشير يمثلون موقفاً سياسياً واحداً، ضد خصم سياسي واحد. وبالتالي، فإن زوال نظام الخصم السياسي من ناحية، ووحدة الموقف السياسي بين النخبة التي تدير الحكم والحركات المسلحة متغيران مهمان في التأسيس لإستراتيجية لعملية صناعة السلام، ومنهجية لإدارتها، منذ البداية. هذه النقلة هي التي ربما أشاعت جوا من التفاؤل بإمكان التوصل إلى السلام في مدى لا يتجاوز ستة شهور من بداية الإنخراط الإجرائي/العملي في العملية التفاوضية الجارية حالياً.

وحدة الموقف مرتكز رئيس لكيف تبني حكومة الإنتقال خارطة طريق، إستراتيجياً ومنهجياً،لصناعة السلام قبل تعبئة حقائب السفر للجلوس على موائد التفاوض مع القوى الحاملة للسلاح. ففي الوقت الذي كانت القوى المشاركة في التغيير تنصب خيامها في ميدان الاعتصام أمام القيادة العامة للقوات المسلحة (6 أبريل – 3 يونيو 2019)، كانت خيام الحركات المسلحة تجاور خيام القوى المدنية،وكانت برامج ميدان الاعتصام تجمع القوى كلها باعتبار الجميع في خندق واحد. هذا المخطط النفسي/الميداني كان يجمع، في الوقت ذاته، قوى التغيير المدنية وحركات التغيير الحاملة للسلاح والجيش الوطني. من منطلق مفهومي/إستراتيجي هذا مدخل أول مهم لبناء مخطط تصوري وإستراتيجي لعملية صنع السلام، لا يقلل من قيمته الطبيعة المعقدة وغير المنسجمة للعلاقات بين هذه المكونات الثلاثة،على الصعيدين اليومي العملي.

تعتبر القوات المسلحة والهياكل الأمنية للدولة، في وجه من وجوهها، إمتدادا للنظام القديم، فيما تمثل في وجه آخر، خاصة الجيش الوطني، بنية مؤسسية للدولة السودانية هي الأعمق تجذراً والأرسخ قدماً ضمن الهياكل المؤسسة للدولة، جنباً إلى جنب توأمها الجهاز البيروقراطي المدني (الخدمة المدنية). وبهويتها هذه فالهياكل العسكرية/الأمنية للدولة هي الأخرى مسؤولة عن بناء موقف لصالح عملية صناعة السلام تقتضي تبنيه دواع إستراتيجية، في الأساس. وبحسابات الإستراتيجية فالجيش الوطني وهياكل المنظومة العسكرية/الأمنية الأخرى صاحبة مصلحة رئيسة في الإنتقال من الحرب إلى السلام. ذلك من واقع أن هذه المنظومة العسكرية/الأمنية تكبدت كلفة عالية، بشرياً ومادياً، بسبب التاريخ الطويل المتمدد للنزاعات المسلحة في السودان. ومن باب آخر، فإن ترك الحبل على الغارب لنزاعاتنا المسلحة، دون أن نرى نهاية لها في الأفق، من شأنه أن يضعف، على الأرجح، قدرات الجيش الوطني تحديداً، وينهي احتكار المنظومة

الأمنية للسلاح بتعدد القوى الأخرى الحاملة للسلاح، بل وتفتح نافذة لتدخل قوى أجنبية في دعم قوى سودانية حاملة للسلاح ضد الجيش الوطني، ما يهدد، على نحو مباشر، الأمن القومي. وحال انتهاء تاريخ الهياكل العسكرية/الأمنية إلى ميراث متمدد من النزاعات فهي تتخلف، بذلك، عن دور مهم لها متمثلاً في تنمية قدراتها الإيجابية كمؤسسة مسؤولة، بدرجة متقدمة، عن رعاية الأمن القومي للوطن وبناء منظومتها من القوة الناعمة ما تسهم به في إرساء هيكل ومحتوى المشروع الوطني الذي تعبر به البلاد من واقع وهنها وتضعضع بنية قوتها إلى مشارف القوة والنهوض.

وبما أن النزاعات السودانية هي مكون ضمن منظومة نزاعات إقليمية فليس من سلامة التحليل واستوائه التعاطي معها من خارج سياقها الإقليمي. ظلت النزاعات المسلحة في السودان تتفاعل مع أجندة الجوار الإقليمي وفقا لمواقف أنظمة حكم دول الإقليم من النظام الحاكم في الخرطوم. في هذا السياق انخرطت إريتريا باكراً في نزاعات السودان واستضافت جماعات المعارضة السياسية والسياسية/العسكرية التي خاصمت نظام الإنقاذ/البشير ورفعت في وجهه السلاح. أثيوبيا لم تكن هي الأخرى ممانعة للانخراط في نزاعات السودان المسلحة وإن استضافت أديس أبابا رئاسة الاتحاد الإفريقي. أوغندا وكينيا لعبتا دور الصديق للحركات السودانية التي حملت السلاح ضد الدولة المركزية السودانية، ومثلهما مصر التي تبنت سياسة الباب الدوار مع القوى السودانية، حكومة ومعارضين لها. أما ليبيا وتشاد فكانتا طرفين فاعلين في دعم الحركات المسلحة ذات الهوية الإقليمية الدارفورية، سياسياً واقتصادياً وتسليحياً ولوجستياً. وأخيراً، بعد أن أضحى جنوب السودان وطناً مستقلاً (٢٠١١)، التحقت جوبا بأوركسترا القتال ضد الخرطوم وصارت وطنا ثانياً لحركات غرب السودان (دارفور) وجنوب السودان الجديد.

ما لبثت الجغرافيا السياسية الإقليمية للنزاعات المسلحة السودانية أن تغيرت طبيعتها. ذهب الربيع العربي بحاكم ليبيا الأطول عمراً في الحكم، معمر القذافي. في تشاد آثر الرئيس دبي إعادة تعريف المصلحة العامة التشادية في إطار العلاقة مع الخرطوم، بعد معارك كسر عظم لم يكسب فيها أي من الطرفين، الخرطوم وأنجمينا، سوى التعلم من الدروس عبر أشد الدروب مشقة. انتهي كلٌ من أنجمينا والخرطوم إلى قبول مبدأ التعايش المشترك بما يخدم مصلحة الطرفين. أما كمبالا ونيروبي والقاهرة فالتزمت مواقفها ذاتها بالتعاطي مع الخرطوم ومعارضاتها السياسية والمسلحة ببراغماتية نسبية. وفي الشرق خفت حدة المواجهة مع الخرطوم، ربما، إضافة لأسباب أخرى، لإنخراط أبناء العمومة في أديس أبابا وأسمرا في نزاع حدودي ظل مستفحلاً لزمان غير قصير.

طبيعي أن يطال تغير معطيات جيوبولتيكيا النزاعات المسلحة السودانية في سياقها

الإقليمي حسابات حركات المعارضة المسلحة من حيث القوة والضعف. من ناحية لم تعد الأنظمة في الجوار السوداني التي كانت تتعاطى مع حركات المعارضة المسلحة السودانية بمبدأ الدعم المتبادل في حاجة، من جهتها، لخدمة الحركات، كما في حالة نظام الرئيس إدريس دبي، على نحو ما سبقت إليه الإشارة. والحالة ذاتها تنطبق على نظام الرئيس سلفا كير في جمهورية جنوب السودان، إذ ضرب جوبا رهق الحرب بسبب حربها الأهلية التي اندلعت في ديسمبر 2013. وفي ليبيا انتفت الحاجة إلى دعم حركات المعارضة المسلحة السودانية بحكم أن مد الربيع العربي أحال زعيمها المغامر معمر القذافي، ونظامه، إلى متحف التاريخ. وهكذا..

بما أن النزاعات السودانية هي مكون ضمن منظومة نزاعات إقليمية فليس من سلامة التحليل واستوائه التعاطي معها من خارج سياقها الإقليمي.

هذا الواقع الجديد يوقع ضغطاً شديداً غير قليل على حركات المعارضة المسلحة السودانية للبحث عن مخرج من الموقف المتبني للحرب، لا بسبب ما تم من تغيير لنظام الإنقاذ/البشير فحسب، والذي سحب من الحركات ورقة مشروعية الإستمرار في القتال. الحركات، معظمها إن لم تكن كلها، ما عاد لها من خيل تهديها ولا مال. طال أمد القتال على نحو لم يكن متصوراً أن يحدث. وضعفت (مروة) الذين يقاتلون لأسباب موضوعية لا تحتاج أن تفند هنا. وبلغ رهق الحرب بالمواطنين والمواطنات في مناطق النزاعات مبلغاً. وتمدد رهق الحرب وتصاعدت كلفتها خارج جغرافية الحرب لتشمل البلاد في أصقاعها كافة كأثر غير مباشر أصاب، بسبب الحرب، الدولة الإعياء بما فت في عضدها وأهلك مروءتها الوظيفية. ولاحت فرصة ثمينة للسلام بزوال النظام الذي أشهرت في وجهه الحركات السلاح. هذا باب آخر في تسويغ انخراط الحركات في سعي جدي، لا تهدده المناورات، لإبرام اتفاقات سلام تنقلها من موقف الحرب إلى موقف السلام، ومن موقع المعارضة إلى موقع الحكم.

وإذا كان كل ذلك كذلك، فإن العوامل جميعها ممثلة في عوامل الداخل السوداني والجوار الإقليمي بدت، وتبدو، مواتية على نحو صريح وشفاف لاجتراح طريق لصناعة سلام عاجل في السودان. عامل واحد، لكنه رئيس، بدا متخلفاً عن الإسهام في تسويغ الإنخراط في عملية سلام عاجل في السودان هو المجتمع الدولي. الحكومة الانتقالية في الخرطوم لا يمكن أن تحسب المجتمع الدولي إلا صديقا لها، ولهذا راهنت عليه كرمانة ثقيلة الوزن كفيلة بترجيح كفة الميزان لصالحها. لكن موقف المجتمع الدولي لا يمكن عده متجاوبا مع توقعات الحكومة الانتقالية وأنصارها منها. ففي صناعة السلام، موضوع هذه المقالة، يبدو المجتمع

الدولي، بثقله على ضفتي الأطلسي، كامل الغياب أو، في أحسن الأحوال، باهتاً لحضور في أروقة التفاوض أو من وراء كواليسه. لم يوح المجتمع الدولي حتى لمؤسسة إقليمية لها وزنها مثل الاتحاد الإفريقي أن تولي رعاية عملية صناعة السلام في السودان. ترك المجتمع الدولي وحلفاءه في الإقليم ملف رعاية صناعة السلام في السودان للجمهورية الإفريقية الأحدث سناً والأقل أهلية لرعاية عملية صناعة سلام متعددة الأطراف، مترهلة ومتسربلة بالغموض. تركها لجمهورية جنوب السودان، مع كل ما تستحقه من تقدير.

الانتباه لكون الفريق الحكومي يذهب للتفاوض بخبرة في التفاوض المباشر أدني من تلك التي يتمتع بها حملة السلاح

يقول السودانيون، حال اعتدل الطقس، (الجو جو فول)! وبحسابات موضوعية، وإن كان على صعيد نظري، اعتدل الطقس السياسي بين الأطراف المناهضة لحكم الإنقاذ/البشير عقب تغيير الأخير فأصبح الجو جو سلام. ولكن كيف مضت، وتمضي، حسابات الحقل حيال حسابات النظرية؟

3. صناعة السلام: الهدف، والعملية والنتائج

العالم ليس فضاءً مثالياً بحيث تفضي الأعمال المدفوعة بالنيات الحسنة، بالضرورة، إلى النتائج الإيجابية المأمول تحقيقها. من هنا يجيء تعقيد أية عملية لصناعة سلام، هذه التي بين يدينا وما سواها. يزيد من تعقيد عمليات صنع السلام كونها تعمل على إنهاء حالة نزاع/نزاعات مسلحة، ومعالجة أوضاع ما بعد تسوية النزاع/النزاعات، وتمتد إلى ما هو أبعد من ذلك. والنزاعات وإن نشأت تحت راية مطالب عادلة وحقوق مشروع استردادها، إلا أنها في الفضاء الزماني بين اندلاعها والنقطة التي تقف عندها تشهد تفاعلات متعددة تعقد البسيط و تستصعب الميسور.

من باب ثان، ومع قبول فكرة التفاوض كسبيل للوصول إلى اتفاق بين الحكومة الانتقالية والقوى المعارضة المسلحة، فثمة حاجة إلى الانتباه لكون الفريق الحكومي يذهب للتفاوض بخبرة في التفاوض المباشر أدنى من تلك التي يتمتع بها حملة السلاح الذين توفرت لهم خبرة في التفاوض مع الطرف الحكومي استغرق تكوينها مدى يتجاوز، في حدوده الدنيا، عقداً من الزمان.

وبإحالة ملف الوساطة في عملية صناعة السلام الجارية لحكومة جمهورية جنوب السودان، بحداثة سنها، وبالضرورة، بعدم كفاية خبرتها،وبهشاشة قدرتها العملية على إدارة وساطة للتوصل لاتفاق سلام ينهي النزاعات السودانية المعنية، فإن عنصر الوسيط ذاته عامل تعقيد، بدرجة أو أخرى. هذا التعقيد ينشأ من شك في

مدى إلمام (مؤسسة الوساطة) بدقائق وتعقيدات الملف في الأساس؛ وما مدى كفاية الاطمئنان لقدرة الوسيط على تبني موقف مستقل ومتوازن بين الطرفين؛ بل وما مدى ما هو متوفر له من قوة تمكنه من مقاومة ضغوط محتملة الوقوع من أطراف إقليمية ودولية يحتمل ألا تصب، في نهاية اليوم، في نهر المصلحة العامة للسودانيين؟

أن الطرفين اختارا مبدأ التفاوض، في مقابل الحوار، ما جعل العملية تلتزم، من ناحية مفهومية، النهج نفسه الذي كان سائدا بين النظام السابق والحركات المسلحة المعارضة له.

من هنا تنشأ أهمية تحسس مواضع الأقدام جيدا قبل الانخراط في العملية (Process) القاصدة بلوغ هدف تحقيق سلام (شامل وعادل ومستدام). وتحسس الأقدام هنا هو امتلاك رؤية لمشروع صناعة السلام وخطة له ومرجعية مؤسسية يحتكم إليها، لا سيما وأن العملية السلمية تتخلق في ظل وضع سياسي انتقالي، ذي مشروعية مقيدة. ومع ذلك، يلزم أن نشير إلى أن حسابات المراقب وصانع النظرية ربما تحدتها حسابات الميدان، ومن ثم، فإن مسؤولية فرق المفاوضين تفوق، لجهة عظمها، مسؤولية الجالسين بعيداً وراء الكواليس يراقبون، ويعملون على توجيه، حركة التفاوض.

عوداً على بدء، تستهدف عملية صناعة السلام بلوغ نهاية سعيدة للنزاعات موضوع العملية، وتمثل المسافة بين الهدف والنتيجة ما أسميناه عملية (Process)، وهي التي ترسم مسيرة من التقدم والتراجع والمد والجزر، إلى أن يقضي الله أمراً كان مفعولاً. السؤال عند هذا الفاصل هو كيف يا ترى تمضي عملية صناعة السلام بين ما تم التخطيط له من جهة والمشروع الميداني من الناحية الأخرى؟

4. تفاوض أم حوار: نقلة النموذج (Paradigm Shift)

بدأت محاولة مبكرة لاستكشاف فرص صناعة سلام،ينتهي بعودة القوى المعارضة (للنظام السابق) الحاملة للسلاح للوطن وتفكيك مشروع العمل المسلح، في أديس أبابا قبل بناء هياكل الحكم الانتقالي. لكن خلافات وقعت بين القوى المشكلة للجبهة الثورية والقوى المدنية في تحالف قوى الحرية والتغيير وضعت نهاية مبكرة لمسار أديس أبابا.

من ناحيتها بدأت هياكل الحكم الانتقالي منذ أكتوبر 2019، في جوبا عاصمة جمهورية جنوب السودان، مشروع صناعة السلام مع القوى الحاملة للسلاح (الجبهة الثورية بمكوناتها من الحركات الدار فورية والجبهة الشعبية/شمال بقيادة مالك عقار والجبهة الشعبية/شمال بقيادة عبد العزيز الحلو)، بينما

اعتصمت حركة تحرير السودان/عبد الواحد محمد النور بموقفها الرافض لمنبر جوبا. وبالانخراط في عملية صناعة السلام في منبر جوبا كان واضحاً أن الطرفين اختارا مبدأ التفاوض، في مقابل الحوار، ما جعل العملية تلتزم، من ناحية مفهومية، النهج نفسه الذي كان سائدا بين النظام السابق والحركات المسلحة المعارضة له.

اعتماد التفاوض بدلاً عن الحوار في عملية صناعة السلام في سودان الحكم الانتقالي ملاحظة أولى عظيمة الأهمية لجهة ارتباطها بما أسمته هذه الورقة امتلاك رؤية، ومن ثم، خطة لصناعة السلام مؤسسة عليها. أشارت هذه الورقة لأن القوى المدنية التي تمثل التحالف السياسي الحاكم (قوى الحرية والتغيير) والقوى المعارضة الحاملة للسلاح والهياكل العسكرية للدولة تمثل، بدرجة كبيرة، ثلاثي قوى التغيير وأضلع الهرم السياسي الحاكم. كما أنها تمثل القوى التي اجتمعت في مراحل مختلفة على مناهضة نظام الإنقاذ/البشير منذ مجيئه للحكم في الثلاثين من يونيو 1989 انتهاء بالحادي عشر من أبريل 2020.

من واقع توفر هذه القاعدة من الاتفاق (على هدف واحد رئيس) فإنه في حال تأسيس عملية صناعة السلام على رؤية فثمة استعجال، أو، حتى، كسل فكري/سياسي أن يدير متفقون سلفاً عملية التفاهم التي تفضي إلى إقرار واقع سلام ينهي النزاعات المسلحة ويضع البلاد، سياسياً، أمام واقع ما بعد النزاع، وفقاً لمبدأ التفاوض بدلاً عن الحوار و/أو التفاهم. فالتفاوض عملية تجري بين متنازعين، بينما يملك تحالف متوافق في الهدف الرئيس (مناهضة نظام الإنقاذ/البشير) أن تتحاور مكوناته من موقف إن لم يكن متطابقاً فهو بالضرورة شديد التقارب. ولقد كان إحداث هذه النقلة في النموذج (Paradigm Shift) فكرة متداولة في أروقة الحكم الانتقالي لكن دوائر الاختصاص داخل هياكل الحكم الانتقالي لم تعبأ، بدرجة كافية، بتبني فكرة، وبلورة، رؤية لصناعة السلام تمثل المرجعية التصورية/الفكرية للعملية برمتها.

ليس هذا فحسب، بل مضى الطرف الحكومي منخرطاً في إدارة عملية صناعة السلام دون أن يبدو واضحاً موقع المرجعية المؤسسية الحاكمة للموقف الحكومي في التفاوض وإن شكل مجلس السيادة حضوراً لافتاً في إدارة التفاوض ممثلاً للحكم (الفريق أول محمد حمدان دقلو – حميدتي – الفريق شمس الدين كباشي والأستاذ محمد حسن التعايشي). صحيح أن الوثيقة الدستورية تقضي بتبعية مفوضية السلام لمجلس السيادة الانتقالي، لكن ليس مفهوماً ما هو التفويض الممنوح للمفوضية في عملية صناعة السلام وبنائه. يزيد من غموض موقع المرجعية المؤسسية للسلام في هياكل الحكم تأسيس مجلس أعلى للسلام ليس معروفاً بعد لا هويته ولا دوره في السلام.

يجدر هنا أن نشير إلى أن درجة من الغموض وعدم الشفافية تطغى على وقائع التفاوض في منبر جوبا، وإن أقررنا أن ليس كل ما يجري في طاولة التفاوض ينبغي أن يمتلكه الرأي العام، إذ أن العملية التفاوضية تتطلب إدارة بيانات ومعلومات المواقف التفاوضية بدرجة من التحكم بما يخدم، في نهاية اليوم، الموقف التفاوضي لهذا الطرف أو ذاك. عدم توفر رؤية، كما أشرنا سلفا، لم يبد واضحاً بسببه موقع، والموقف من، الإعلام في عملية صناعة السلام في الأساس.

المفاوض الحكومي الذي يبدو أنه لم يكن مستعداً بقائمة قوى يتفاوض معها سلفاً، لم يجد بدا من الجلوس مع أي وكل طائفة سجلت حضوراً في جوبا

لم يفض غياب الرؤية الكلية لإدارة عملية السلام إلى تغييب شفافيتها، بما يشمل، عدم وضوح الدور الذي توكله للإعلام، بل غاب بتغييب الشفافية، أو بعدم امتلاك الرأي العام معرفة بعناوينها (الرؤية) الرئيسة، في الحد الأدنى، غاب مفهوم السلام الذي يتبناه الطرف الحكومي؛ومعه غابت الأهداف الكلية المستهدف تحقيقها؛ المرجعية المؤسسية الأعلى للملف في الخرطوم؛ ماهي الأطراف المتفاوض معها في الجانب المقابل من طاولة التفاوض؛ السقوف العليا للتراجع لصالح الوصول لاتفاقات حول موضوعات التفاوض؛ كيفية إدارته للعملية السلمية... إلخ.

5. الإدارة بالمسارات: النهايات المفتوحة

صحيح أن موضوعات التفاوض تبقى في فصول منها هي الموضوعات التقليدية ذاتها من قبيل قسمة السلطة؛ قسمة الثروة؛ الترتيبات الأمنية. يكون ذلك كذلك، خاصة في غياب ما أسمته هذه الورقة النقلة في النموذج. ومفهوما قسمة السلطة وقسمة الثورة ميراث مفهومي وفكري وسياسي وأخلاقي فاسد يجيء مؤكداً لشراهة النخب الوطنية المنخرطة في العمل السياسي والعمومي، والتي ظلت لتاريخ طويل ترفع رايات خدمة العموم (المواطنين والمواطنات) بينما يختزل الادعاء العريض، في واقع الحال،في خدمة المصلحة الخصوصية. قسمة السلطة التي ينبغي أن تعني الشراكة على أساس الكفاءة والأهلية(Meritocracy) في إدارة هياكل الفضاء العمومي وجدول أعماله، تنتهي، بالتجربة والممارسة، تكالباً على الوظائف العامة، ليس مهماً مدى الأهلية لشغلها. وقسمة الثروة، من حيث كونها مفهوماً فاسداً، ينبغي أن يكون موضوعها توليد الموارد وتحديد مجالات استخدامها بما يخدم مصلحة العموم، في الوقت ذاته.

المهم هو أن الرؤية الغائبة لعملية صناعة السلام فتحت الباب، على مصراعيه، لناد

كبير العضوية من النخب للوقوف في صف التفاوض مع الطرف الحكومي، باعتبارهم ذوي استحقاقات حان أجل سدادها. بعض هؤلاء معروف للرأي العام، معروف سجله النضالي. وبعض آخر جاء وليد اللحظة التاريخية فاهتبل الفرصة. المفاوض الحكومي الذي يبدو أنه لم يكن مستعداً بقائمة قوى يتفاوض معها سلفاً، لم يجد بدا من الجلوس مع أي وكل طائفة سجلت حضوراً في جوبا، وربما تلك التي ستأتي لاحقاً. اخترع المتفاوضون لاستيعاب هذه الطوائف مسمى المسارات. وبتسمية هذه الموالد مسارات غدا للوسط (الجغرافي السوداني) مسار،وآخر للشمال، فضلاً عن مسارات لهلال النزاعات الشهير في دارفور وجنوبي السودان الجديد والشرق، ما جرت تسميته الهامش (مقابل مركز). والحال هذه فالخرطوم وكردفان بشمالها وغربيها ربما التحقت بمولد جوبا. وإن كانت فكرة المسارات مأزقاً في ذاتها، فمن شأنها، كذلك، أن تتمخض عنها مآزق جديدة بأن تلد، مثلاً، مسارا للنوع، أو للنازحين واللاجئين وهامشيي المهاجر، أو للمستضعفين اقتصاديا كالرحل ومزارعي القطاع الزراعي التقليدي. فكرة المسار فكرة مائعة، لا تحتمل تفسيراً واحداً صلباً، وهي لذلك فكرة مفتوحة النهاية. السؤال الذي تطرحه هو أين نقطة النهاية التي سيختارها المفاوض الحكومي في هذه الطريق التي لا ترى لها في الأفق نهاية؟

فكرة المسار فكرة مائعة، لا تحتمل تفسيراً واحداً صلباً، وهي لذلك فكرة مفتوحة النهاية. السؤال الذي تطرحه هو أين نقطة النهاية التي سيختارها المفاوض الحكومي في هذه الطريق التي لا ترى لها في الأفق نهاية؟

لم يتوفر لفكرة المسارات،بمطاطيتهاوسعتهاالممدودة،من الجاذبية والإغراء ما من شأنه تسهيل واستعجال الوصول إلى تفاهمات نهائية حول موضوعات التفاوض، أيما ماهي! بل الراجح أنها ربما أضفت على التفاوض تعقيداً على تعقيداته بأن حرضت بعض الأطراف ذات السيرة النضالية أن ترفض، بداية، الانخراط في عملية صناعة السلام من منبر جوبا مثلما اختارت حركة تحرير السودان (عبد الواحد محمد النور). أما حركة تحرير السودان (مني آركو مناوي)فآثرت الخروج على الجبهة الثورية المتفاوضة في منبر جوبا لتبني، بدورها، تحالفاً بديلاً عن تحالف الجبهة الثورية. لا شك أن هذين الموقفين للحركتين (عبد الواحد ومناوي) يقف من خلفه استفتاهما الشريك التفاوضي في الطرف من الطاولة الذي تجلس عليه حركات المسارات. أكثر من ذلك فإن عدم إحراز تقدم في التفاوض مع الحركة الشعبية/شمال (عبد العزيز الحلو) لا يمكن، ولا ينبغي، أن ينظر إليه – في المجمل – خارج هذا السياق وإن عزت الحركة حالة عدم التقدم في التفاهم

مع الطرف الحكومي لمطلبها بعلمانية الدولة أو كفالة حق تقرير المصير لجنوب كردفان/جبال النوبة.

تبقى فكرة التفاوض عبر المسارات مأزقاً لا يمكن الاختلاف على حقيقيته! ويبدو أن مسؤولي ملف التفاوض من جهة الخرطوم فوجئوا بفكرة المسارات تداهمهم على طاولة التفاوض، فيما يؤكد غياب الرؤية كما أسلفت هذه الورقة. عدم توفر رؤية محددة سلفاً يفقد الوفد الحكومي التحديد المطلوب مسبقاً لما هي الأطراف التي تفاوض على الجانب المقابل من الطاولة؟ والسؤال حول من يفاوض المفاوض الحكومي في الجانب المقابل من الطاولة هي قضية مفهومية وسياسية مكانها الرؤية. والطبيعي، من أساس مفهومي، أن التفاوض، الذي اختاره المفاوض الحكومي (بديلاً للحوار) هو حول وقف النزاع المسلح بإنهاء الحرب، فيما أن قضية السلام العادل والشامل والمستدام فموضوعها تأسيس الدولة والأمة بما يحقق كرامة الإنسان السوداني (المواطن والمواطنة). والسبيل لذلك هو بناء توافق وطني عريض القاعدة على مشروع وطني، من خلال حوار وطني واسع يستوعب المواطن من أدنى مستويات الهرم إلى هياكل العمل العمومي من جهاز دولة إلى هياكل العمل العمومي خارج الدولة من أحزاب ونقابات ومجتمع مدني/أهلي. وبهذا التصور المفهومي يصبح الإمكان لمن لا يحمل السلاح في منبر جوبا المعني بتفكيك النزاعات المسلحة بإنهاء الحرب، والاعتناء بمعالجة الأوضاع الناشئة عنها في مناطق النزاعات من خلال ما يعرف بترتيبات ما بعد النزاع (PostConflict Situation). بكلمة، يفاوض المفاوض الحكومي حاملي سلاح، حصرياً، لا مسارات، بأي حال. ومن أي منطلق.

قضية السلام العادل والشامل والمستدام فموضوعها تأسيس الدولة والأمة بما يحقق كرامة الإنسان السوداني (المواطن والمواطنة).

ولكن التفاوض في منبر جوبا تجاوز الآن هذه المحطة. طبعاً، لا بد أن يرسو قارب جوبا في ضفة ما. ومن منطلق براغماتي لا يمكن أن يوضع ما تم في منبر جوبا في خزانة مكتب رئيس جمهورية جنوب السودان، على أن يعود المتفاوضون إلى ديارهم وكأن شيئا لم يكن. لتمض مفاوضات جوبا إلى نهاية ما، ولكن، بالضرورة، وفقا لما تفضي إليه مراجعة عاجلة وملحة من حيث أهميتها! وربما احتاجت جوبا إلى جولة/جولات أخرى لاستيعاب المحاربين الرافضين، بشكل أو آخر، الانخراط في تفاوض منبر جوبا في تفاهمات تنهي، نسبياً، النزاعات المسلحة شبه المنظمة. غير أن تحقيق سلام شامل وعادل ومستدام فهو هدف لن تبلغه مفاوضات منبر جوبا الجارية حالياً، بل ليس ذلك مما هو مؤهل له ولا مطلوب منه، ابتداء.

6. سلام عادل وشامل ومستدام

تحقيق سلام عادل وشامل ومستدام قضية تتجاوز محض إنهاء نزاع مسلح، ليس مهماً أين مسرح العمليتين. أدلت الورقة بإفادات، أيا كانت قيمتها، عن مفاوضات منبر جوبا بكونها، بتوضيحات ساقتها الورقة، عملية أعلى سقف (مروتها) إنهاء نزاعات مسلحة. لكن ماذا بشأن تحقيق سلام عادل وشامل؟ ماهو؟ وما السبيل إليه؟

في أدب قديم نسبيا شاع تعريف السلام بأنه حالة اللاحرب. وهذا تعريف للسلام يبدو مرتبطاً بالسياق التاريخي الذي أنتجه من واقع أن العالم اشتهر في عصور سالفة بالانشغال بالحروب والنزاعات المسلحة. ولكن مع مرور الأيام تبلورت مفاهيم للسلام وتعريفات له تجاوزت النظر إليه بكونه الحالة التي يرتد فيها السيف إلى غمده. عرف الفيزيائي الشهير ألبيرت إينشتاين السلام بأنه الحالة التي تسود فيها العدالة وحكم القانون ووجود الحكومة، التي ربما لم يقصد بها مجرد أن تكون هناك حكومة بل أن تتوفر للحكومة القائمة القدرة على أداء وظائفها بنجاح. ولم يتوقف مفهوم السلام عند هذا الحد بل أضحى أكثر شمولاً بما يمكن تلخيصه بأنه يتجاوز إنهاء الحرب إلى إقامة العدل وصون الحريات وحقوق الإنسان وتأمين الحياة الكريمة. ولقد انتهت الأمم المتحدة بأن عرفت السلام بكونه غاية وعملية محورها الإنسان. والسلام بذلك هو محصلة عملية دؤوبة وشاملة غايتها ومنتهاها تحقيق الكرامة الإنسانية.

لم تشهد الحالة السودانية، منذ نيل البلاد الاستقلال (1956)، اكتمال تأسيس دولة وأمة لها، بل ظلت في أحوال انتقال مستمرة. هذا حينما يتطلب التوافق على مشروع وطني يستهدف إكمال تأسيس الدولة السودانية وبناء أمة للسودانيين والسودانيات. ولو أن تحقيق سلام عادل وشامل ومستدام عملية لا تكتمل محققة هدفها الرئيس بإكمال تأسيس الدولة التي تحقق الكرامة الإنسانية لمواطنيها ومواطناتها (الأمة) إلا عبر مشروع وطني جامع، فالأخير ليس فريضة إن قامت بها طوائف من السودانيين والسودانيات سقطت عن الباقين والباقيات. وهذا هو ما يقتضي أن نحقق السلام العادل والشامل والمستدام من خلال عملية تتسم بالشمول (Inclusive) لا تستثني أحداً. وإن سبق أن أشارت الورقة إلى أن عملية السلام الجارية في منبر جوبا هي عملية تفاوض بين الحكومة وحاملي السلاح، و إن انفتحت على طوائف أخرى تحت لافتة المسارات، فإن سلاماً عادلاً وشاملاً ومستداماً لا يمكن تحقيقه على الأرض إلا بأن تحمل رايته سفينة يركب داخلها أصحاب الشأن والمصلحة وصاحباتها من السودانيين و السودانيات كافة.

7. السلام: المشروع الوطني لتحقيق الكرامة الإنسانية

باتجاه ختام هذه الإفادة المطولة حول السلام نجد أن الحالة السودانية تقف

أمام شاغلين أولهما العملية التفاوضية الجارية في منبر جوبا منذ ما تجاوز نصف عام والتي أعلى سقفها هو الوصول إلى تسوية للنزاعات المسلحة المتعددة التي تضرب البلاد منذ ما يقارب عقدين من الزمان بعد. والثاني هو الحاجة إلى إدارة عملية صبورة لتحقيق سلام عادل وشامل ومستدام عبر اجتراح مشروع وطني لبناء الدولة والأمة بما يستهدف تحقيق كرامة السودانيين والسودانيات، في نهاية الأمر.

وإذا كان المشروع الوطني هو المركبة التي تقل السودانيين والسودانيات إلى حيث الـ (ميس) حيث تحقيق الهدف متمثلاً في الكرامة الإنسانية،فكيف يمكننا تمثيل (Representation) الكرامة الإنسانية ما وراء كونها مفهوماً في عالم التجريد إلى حيث كونها أعمال ووقائع وواقع قابلة للقياس بمؤشرات قياس متفق عليها ومسطرة معيارية نستخدمها للقياس للتحقق من النتائج؟

الكرامة الإنسانية، في منظور هذه الورقة، هي الحالة التي تكفل للإنسان (المواطن والمواطنة)استحقاقاته المعنوية والمادية التي تستكفي الحاجة الإحيائية والمعنوية للنفس والروح والبدن؛ وتوفر الخدمات الكفيلة بتحقيق سلامة العقل وإبلاغه كفاءته وبتأمين صحة البدن والنفس ولياقة المأوى؛وأمنه وطمأنينته ضد الخوف؛وأن تتاح له الطلاقة الفكرية والسياسية وفك أغلال القسر والإكراه بما يكفل له القدرة على المشاركة في الفضاء العمومي من موقع المستقل المتحرر المسؤول المسائل. كل ذلك، في مجمله، ما يبني معمار المسؤولية والمحاسبة. أما هذه الحزمة فليست، من جانبي الحقوق والواجبات، محض مفاهيم ثانوية في عالم التجريد ولكنها ذات متعلقات لها طبيعتها العملية التطبيقية، ومن ثم قابليتها للقياس.

وبينما موضوع تحقيق الكرامة الإنسانية وهدفها هو المواطن/المواطنة، فإن هذه المحصلة النهائية تصنعها سياسات ومهام ونشاطات وتشريعات وهياكل أداء عمل وموارد ونظم تشغيل، هي صميم مسؤوليات هياكل الفضاء العمومي التي تقف على رأسها مؤسسة الدولة. ومؤسسة الدولة هي مركز القيادة (Leadership) والإدارة العمومية ما أضحى يعرف بالحوكمة (Governance). ومن الناحية الأدائية فأداء مؤسسة الدولة هذه الوظائف تشكله عمليات معقدة تشكلها عوامل ومتغيرات متعددة ومتداخلة، ليس ممكناً إحكام السيطرة الكلية عليها إلا في حدود نسبية.

على كل حال،لتكن هذه بداية لاستكشاف المشروع الوطني والإمساك بآلياته ومحركاته. ولكون المشروع الوطني لبناء الدولة والأمة موضوعاً قائما بذاته، فربما خصص له مؤلف هذه المساهمة ورقة منفصلة تستكمل صورة عملية السلام من تسوية النزاعات المسلحة إلى تحقيق السلام العادل الشامل والمستدام.

ختاماً

حالة الوطن الراهنة بميراثها من الفشل وخيبات الأمل، وبالتعقيدات المضافة إليها منتجاً لأداء هياكل الانتقال،وبأداءلقوى الفضاء العمومي، في مجملها، مثير للقلق على الراهن والمستقبل، فإن المشي يزداد صعوبة. ليس في ذلك من شك. بإزاء حالات التقدم والتراجع هذه، حيث يبدو الأخير أوفر حظاً حتى الآن، فإن الاستسلام للإحباط واليأس ومن ثم الاكتفاء بالتفرج ترف لا تحتمله حالة الوطن، بينما لا يمكن تبريره على خلفية المسؤولية التي لا تستثني أحداً، سودانياً ولا سودانية، النخب المتعلمة على نحو خاص.

في ملف صناعة السلام ليس من الكياسة النظر إلى ما يتخلق في منبر جوبا باعتبار المولود المنتظر هو كائن مشوه يجدر التخلص منه قبل ولادته. في المقابل،ليس من الكياسة ذاتها اعتبار أن الحالة هناك من قبيل (كله على ما يرام). البراغماتية التي أفضت إلى الانخراط في أعمال منبر جوبا حقيق بها أن تنقذ ما يمكن إنقاذه. اليوم قبل الغد. وأول ما ينبغي العودة إليه في إطار مراجعة شاملة، هو مراجعة فكرة المسارات، بشجاعة واستبسال. مراجعة من هذا القبيل يجدر بها أن تقود لأن يقتصر التفاوض (الذي لا بد من قبول التمسك به كفكرة بديلة للحوار) على الحركات الحاملة للسلاح، والتي تتوفر إثباتات كافية على كونها حركات مسلحة. المبرر لإعادة تأسيس موقف المتفاوضين في منبر جوبا على هذا الأساس هو أن منبر جوبا معني، في إطار عملية صناعة السلام، بتسوية النزاعات المسلحة حصرياً.

والسؤال الذي سيلقى على الطاولة، لا محالة، هو وماذا بشأن الطوائف غير الحاملة للسلاح التي تم التفاوض معها سلفاً وتم التوصل معها لتفاهمات. الإجابة البديهية هي أنه من واقع أن هذه طوائف لا تحمل السلاح فهي ليست طرفاً في منبر جوبا، ولا في العملية التفاوضية في تكييفها الراهن. لو احتجت الطوائف غير المسلحة بأن لها قضايا يلزم بحثها في منبر جوبا، أو أن بحثها تم سلفاً، فمكان قضاياها، جنباً إلى جنب قضايا المناطق السودانية والفئات والملفات السودانية الأخرى، هو عملية السلام العادل والشامل والمستدام التي ينتظر بحثها في مرحلة تالية لتسوية النزاعات المسلحة. مكان ذلك كله هو المشروع الوطني لبناء الدولة والأمة.

يلزم إعادة تكييف أجندة منبر جوبا بما يعني انشغاله حصرياً بتسوية النزاعات المسلحة بما يمكن القوى الحاملة للسلاح التي لم تنخرط فيه بعد، أو تلك التي لم يحرز التفاوض معها التقدم المأمول، بما يمكنها من أن تنخرط في تفاوض لتسوية النزاعات المسلحة. ولبحث قضايا ما بعد تسوية النزاعات المسلحة تلك. وبالفراغ، بنجاح كذلك، من هذه المرحلة، وهذا أمر في حكم الممكن إنجازه،

يكون قد تم تمهيد الملعب للمرحلة التالية التي يجتمع فيها السودانيون والسودانيات كافة، للتوافق، استهداء بتجارب ناجحة لشعوب مثلنا (جنوب إفريقيا، رواندا، كينيا.. إلخ) على محددات ومطلوبات بناء مشروع وطني سوداني لبناء دولة السودانيين والسودانيات وأمتهم.

سبق أن قالت هذه الورقة بأن رافعة بناء سلام عادل وشامل ومستدام هي نقلة في النموذج (Paradigm Shift) لا يمكن توليدها إلا ببنية ذهنية مغايرة (Changed Mind Set) و ببنية أخلاقية مغايرة. أن نفعل ذلك ليس طلباً للمستحيل، بأي حال. رأينا بأم أعيننا وشهدنا بتمام وعينا تجارب أخرجت من بين فرث ودم لبناً سائغاً للشاربين. وها نحن نرى، بين ظهرانينا في محيطنا في عالم الجنوب (جنوب الكرة الأرضية في أميركا اللاتينية وآسيا وأفريقيا) كيف خرج من حطام الحرب ورمادها نبات يانع مخضر مزهر ومثمر، وتجارب ناهضة تبيع لنا الأمل بأن في إمكاننا أن نفعل.

من واقع أن هذه طوائف لا تحمل السلاح فهي ليست طرفاً في منبر جوبا، ولا في العملية التفاوضية في تكييفها الراهن. لو احتجت الطوائف غير المسلحة بأن لها قضايا يلزم بحثها في منبر جوبا، أو أن بحثها تم سلفاً، فمكان قضاياها، جنباً إلى جنب قضايا المناطق السودانية والفئات والملفات السودانية الأخرى، هو عملية السلام العادل والشامل والمستدام التي ينتظر بحثها في مرحلة تالية لتسوية النزاعات المسلحة. مكان ذلك كله هو المشروع الوطني لبناء الدولة والأمة.

دور النخب

تعريف العلاقات المعقدة بين المدنيين والعسكريين (السودان)

الملخص:

تهدف هذه الورقة إلى تحليل العلاقات المؤسسية القائمة بين القوات المسلحة والمدنيين، بقيادة النخب السياسية، في إطار عملية توحيد بحثهم عن السلطة. فقد شهدنا، في تاريخ السودان الحديث، العديد من المحاولات لتصوير / خيانة هذه العلاقة بين هؤلاء الشركاء غير المخلصين، الذين يزعم كل منهم أنه يعمل على تعميق الديمقراطية في البلاد. وهذا هو السبب في أن جميع فترات التحول الديمقراطي، بأطوال أزمانها المختلفة في كل مرة، تمثل حالة عملية عندما كانت العلاقات بين القوى المدنية والعسكرية على المحك. خلال هذه الأوقات، اعتقدت بعض القوى المدنية أنه كان من الضروري تفكيك الهياكل العسكرية المعقدة، التي كانت تسيطر على ما يبدو على السلطة، في حين يتآمر آخرون على الاستيلاء على السلطة باستخدام القوة العسكرية ذاتها. لذلك، كلما حاول المدنيون استعادة السيطرة على الدولة وضمان توحيد القوى الديمقراطية، أصر الجيش دائماً على الاحتفاظ بنصيب من السلطة بأيديهم.

الصادق الفقيه
دبلوماسي، الأمين العام السابق لمنتدى الفكر العربي.

المقدمة:

تابع المهتمون بأمر التحولات السياسية في السودان، منذ ما قبيل الإعلان الفعلي لاستقلال البلاد، وخروج آخر جندي بريطاني في الأول من يناير عام 1956، توجهات القوى السياسية المدنية نحو الديمقراطية، والعلاقات الناشئة مع المؤسسة العسكرية. فقد أصبح المشهد السياسي متقلباً بشكل متزايد بعد تصاعد نفوذ جماعات الحركة الوطنية؛ متمثلة في أندية الخريجين،1 ومؤتمر الخريجين،2 وحدة التنافس بين الحزبين الطائفيين الكبيرين الأمة والاتحادي،3 وتعارض تصوراتهما لشكل الدولة المستقلة،4 ونزوعهما للاستئصار والارتباط بدولتي الحكم الثنائي؛ بريطانيا ومصر، كل حسب تكييفه للمصلحة المتأتية من هذا الارتباط. وشهدت ساحات العمل السياسي سجالات حامية حول طبيعة الاستقلال المرجو، خاصة قبيل الإعلان المفاجئ لهذا الاستقلال من داخل البرلمان في 19 ديسمبر 1955. إذ صار من المستحيل تقريباً؛ بعد هذا الإعلان، بالنسبة للجهات الفاعلة الإقليمية والدولية إعادة توجيه الحوار السياسي لينتصر لأي من الخيارات، التي كانت مطروحة قبله، أو معالجة أزمة الثقة التاريخية بين الشريكين الأساسيين، اللذين سيقتسمان التركة الاستعمارية؛ آخذين في الاعتبار سابق ولاءاتهما لدولتي الحكم الثنائي.

لقد ظل الصراع محتدماً بين الطائفتين، ممثلتين بالحزبين الكبيرين، حول تصورهما للسودان المستقل، وعلاقته بدولتي الحكم الثنائي حتى يومنا هذا، إذ ما تصاعدت المنافسة بينهما إلا ولجأ كل واحد منهما إلى نصيره القديم طلباً للدعم والمؤازرة. ففي مرحلة ما بعد الاستقلال، نشطت التحالفات والمؤامرات وسط القوى السياسية المختلفة، إلا أن التساؤل ظل مطروحاً حول حدود الدور، الذي يجب أن تتقيد به المؤسسة العسكرية، وما تراه هي عن مهمتها وحدود

---

1 جاء أول نداء لإقامة مثل هذا التنظيم حدث في عام 1935م لما دعت مجلة الفجر، التي كان يرأس تحريرها آنذاك عرفات محمد عبد الله، إلى تكوين جمعية لتمثيل الخريجين وتدافع عن مصالحهم وتتصل بالحكومة في جميع المسائل المتعلقة بظروف عمل الخريجين في دواوين الحكومة. بينما يذكر خضر حمد أنه قد أشار إلى كلمة مؤتمر في مقال كتبه لجريدة السودان في يوم 1935/7/14م.

2 يمثل مؤتمر الخريجين كياناً سودانياً تم إنشاؤه إبان فترة الحكم الثنائي الاستعماري بالسودان على غرار المؤتمر الهندي، الذي أتى بالاستقلال للهند. وكان ميلاد مؤتمر السودان في عام 1938م على أيدي خريجي كلية غردون –جامعة الخرطوم حالياً، وخريجي الكليات الأجنبية الأخرى. وقد كان السكرتير للسودان هو الزعيم إسماعيل الأزهري.

3 يعتبران طائفيين على أساس أن حزب الأمة يمثل طائفة أنصار الإمام محمد احمد المهدي قاعدته الأساسية، بينما تمثل طائفة الختمية قاعدة للحزب الاتحادي.

4 كان لكلا الطائفتين والحزبين الكبيرين روابطهما الخاصة والمختلفة مع دولتي الحكم الثنائي؛ بريطانيا ومصر، اللتين مارستا حيلاً كثيرة لإبقاء نفوذهما في السودان حتى بعد مغادرتهما لأرضه، فدعمت بريطانيا حزب الأمة ليبتعد عن فكرة الوحدة مع مصر، فنادى بشعار السودان للسودانيين، فيما دعمت القاهرة الحزب الاتحادي، فنشط في دعوته للاتحاد مع مصر.

مسؤوليتها، والذي يشكِّل لُبَّ الصراع الراهن في الفضاء السياسي السوداني، والذي ستحدد ديناميكاته وتوازنات القوى بين أطرافه مستقبل الأوضاع في البلاد في الفترة المقبلة، مثلما فعلت في الماضي، إذ «هي قضية بالغة التعقيد، ومحل جدل مستمر على مدار العقود الستة الماضية، وهي ليست نزاعاً بين طرفي نقيض كما يبدو ظاهرها، بل تتداخل فيها عوامل شتى وممارسات متشابكة تجعل الفرز على أساس مدني مقابل عسكري غير قابل للتطبيق في واقع الأمر؛ فدخول الجيش السوداني في ساحة السياسة لم يحدث من فراغ،»[5] ولم يكن طواعية، بل عمد إليه المدنيون، كما سلفت الإشارة إلى ذلك.

المنهج:

عندما جرى الاتفاق على إجراء بحث في العلاقات المدنية العسكرية، بالنظر إلى التجربة السودانية، فإن أولى الاهتمامات، التي جالت بذهني هي أن المتغير المستقل، الذي تستند إليه هذه الورقة ينبغي أن يركز بشكل أساس على دور النخب، باعتبار أنهم المجموعات «المؤدلجة» داخل صفوف القوى المدنية الحية، ومن شملتهم جهود «التجنيد» الأيديولوجي بين أفراد المؤسسة العسكرية، وأصبحوا جزءاً من الفعل السياسي، ورأس الرمح في كل التغييرات السياسية، التي جرت في السودان، منذ الاستقلال وحتى الآن. أي أن للنخب هنا أكثر من معنى واستخدام.

ومن هنا، جاء تعريف وبناء موضوع الدراسة ترجمة عملية لهذا الفهم، ومطلباً أساسياً لإبرام اتفاق موضوعي مع النتائج المتوقعة مسبقاً قبل بدء البحث. وقد تكون هذه واحدة من أولى المشكلات، التي تنشأ عندما يحاول شخص ما تحليل الموضوعات المتعلقة بالديمقراطية، في بلد يختصر فيه قادة النخب السياسية الطريق إلى السلطة عبر الانقلابات العسكرية. وتقول الحقيقة إن كل القوى السياسية المدنية جربت تحنيد عناصر تابعة لها داخل المؤسسة العسكرية، وأقدمت على انقلابات، أو غامرت بمحاولات انقلابية، أو تمردت وجيشت قواتها الخاصة للاستيلاء على الحكم، أو شاركت وتعاونت مع أنظمة حكم عسكرية. ومنها من كان له نصيب في كل ما تقدم، غير أن الجميع يتغنون بـ»الديمقراطية»، ويمارسون أقصى درجات الإنكار عند إدانتهم بتعمد إجهاضها، بل التبرير أحياناً عن لماذا لم يحسنوا إدارتهم لترتيباتها عندما تهيأت سوانحها الثلاث الماضية، وما هم فاعلون بتجربتها الرابعة الماثلة. وفي مثل هذه الحالة، يكون السؤال الحازم حول تحميل المسؤولية للجميع طريقة للحد من حالة الإنكار، التي تمارسها النخب المدنية؛ اعتماداً على أن الذاكرة التاريخية السياسية لدى الرأي العام ضعيفة الاستدعاء، يُساعدهم في ذلك قلة

5 الدكتور خالد التجاني النور، «جدلية المدني والعسكري.. هل يلتف عسكر السودان على ثورة الشعب؟»، https://midan.aljazeera.net/reality/politics/2019/4/28/

التدوين للأحداث وتفاصيلها، بحيث لا يمكن دراستها بدقة وموضوعية.

إن مصطلح «الديمقراطية» لم يعد بحاجة إلى تعريف، فمنذ أن اشتقه اليونانيون ما بين 500 و250 قبل الميلاد، قد تم غرسه في تضاعيف الفكر السياسي الإنساني، ويعني في أبسط تعريفاته «حكومة الشعب» المنتخبة. ومع ذلك، كان نطاقها في ذلك الوقت مقصوراً على مجالات ضيقة، إلا أننا هنا، ولمزيد من الإيضاح، ولكن باختصار، يمكن تحليل الكلمة من منظورين مختلفين. الأول، إجرائي، يرتبط بشكل التصويت، الذي يُخْتَار بموجبه الحكام، ومن ثم يضعون السياسات، ويتخذون القرارات السياسية. والثاني، الهيكلية البحتة، التي تعتمد على الخصائص المثالية؛ مثل، المشاركة، والحرية، والعدل، والمساواة بين الآخرين، والتي يجب على المجتمع الوفاء بها من أجل العيش معاً، أي المتوقع اجتماعياً من الديمقراطية.

ولكن، إذا كان هذا هو المعلوم قديماً وحديثاً عن الديمقراطية، وأنها أفضل اختراع بشري لإدارة التنوع وإثراء فاعلية التعدد، لماذا يتعجل المدنيون الدخول إلى السلطة عبر البوابات العسكرية، واستدعاء الانقلابات، أو كما أسماها الدكتور حسن الحاج علي أحمد «امتداد للعملية السياسية بوسائل الإكراه.»6 في معرض تناوله لأسباب الانقلابات العسكرية في السودان، وأنماط التدخل العسكري، الذي تصفه هذه الورقة بأنه تدخل مدني في الأساس، ينزع إلى حسم التنافس على السلطة باستخدام القوة العسكرية كوسيلة إكراه واحتكار. وهذا يقودنا إلى فرضية الورقة الرئيسة وهي أن تدخل العسكريين في السلطة في السودان لم يكن أبداً طوعياً، أو مبادرة عسكرية خالصة، وإنما كان على الدوام تحفيزاً وتدبيراً وتخطيطاً مدنياً، ينفذه العسكريون المنتمون أيديولوجياً وسياسياً للجماعة السياسية، التي تقف خلفهم. وهذه الفرضية تقدم إطاراً نظرياً قد يسهم هو الآخر في تفسير ظاهرة الانقلابات العسكرية في السودان، خاصة عندما نرد كل واحدة منها إلى أصولها الحزبية.

تسييس الجيش وعسكرة السياسة:

شكلت الاختلافات العميقة بين القوى السياسية السودانية حالة دائمة من الشك المانع لأي تعاون وتآزر وروح جماعية كانت تتطلبها رحلة العبور من حقبة استعمارية إلى فضاء وطني أرحب. إذ أقعدها مفهوم التضاد التاريخي، الذي نشأت عليه كياناتها الطائفية والعقائدية، والذي يشير إليه السلوك الفعلي

6 الدكتور حسن الحاج علي أحمد، «الانقلابات العسكرية في السودان: الأسباب والدوافع»، ورقة قُدمَت في ورشة (المؤثرات العسكرية على العملية السياسية في السودان)، مركز التنوير المعرفي، الخَرطوم، ونُشِرَت في موقع قناة «الشروق»، http://www.ashorooq.net/index.php?option=com_content&view=article&id=15899

لـلأداء، والتحالفـات الهشـة، التـي مـا انعقـدت إلا لتنفـض. لهـذا، بـدأ العمـل باكـراً في تخليـق خلايـا سياسـية داخـل المؤسسـة العسـكرية لاسـتخدامها عنـد الضـرورة، تأتمـر بأمـر النخـب المدنيـة. وقـد خلقـت هـذه الترتيبـات والاختراقـات السياسـية تغيـرات جوهريـة في طبيعـة النهـج الإجرائـي والهيكلـي لـكل مـن المؤسسـتين السياسـية والعسـكرية، فعسـكرت الأولـى وسَيَّسَـتْ الثانيـة.

وبهـذا، يمكـن القـول إن سـؤال: كيـف تنظـر النخـب السـودانية إلـى الممارسـة الديمقراطيـة؟ ظـل معلقـاً بـين أصابـع الاتهـام، التـي يرفعهـا كل طـرف ضـد الآخـر بأنـه السـبب في إجهـاض مـا تهيـأ مـن سـوانح التجـارب الديمقراطيـة؛ والجميـع مذنـب، والجميـع يتـذرع بالإنـكار. رغـم أن سـجلات التاريـخ المعـاش والمسـطور مترعـة بالأدلـة، وتفيـض ببراهـين الإدانـات. فحصـاد التجـارب الماضيـة، الـذي تسـتند إليـه النخـب، يقـدم صـورة سـيئة للديمقراطيـة، بسـبب الخلافـات المُقْعِـدَة، التـي تُعطـل كل جهـود التنميـة والإعمـار، ويضطـرب الحـال العـام، وتسـوء أوضَـاع النـاس المعيشـية لدرجـة يُصبِـحُ فيهـا الانقـلاب العسـكري مطلبـاً، بينمـا يتمتـع العسـكريون، في الغالـب، بصـورة تبـدو جيـدة أول الأمـر، ثـم تتراجـع شـعبيتهم بعـد ممارسـتهم للحكـم لفتـرات زمنيـة أطـول ممـا نالتـه التعدديـة الحزبيـة.

إن المتتبـع للانقلابـات العسـكرية في السـودان لـن يعجـزه أن يلاحـظ ارتباطهـا الوثيـق بالنخـب المدنيـة، وتجريـب القـوى الحزبيـة لحظوظهـا في الوصـول إلـى السـلطة عبـر خلاياهـا العسـكرية. ووفقـاً لورقـة الدكتـور حسـن الحـاج علـي أحمـد، فـإن هنـاك أسـباباً للانقلابـات العسـكرية في السـودان، وأنماطـاً للتدخـل العسـكري، وهنـاك تداخـل مؤكـد بـين مـا هـو مدنـي ومـا هـو عسـكري عنـد النظـر في طبيعـة الممارسـات السياسـية؛ نُجملهـا في أربـع، هـي:

أولاً؛ أن الانقـلاب العسـكري في السـودان هـو اسـتمرار للعمليـة السياسـية المدنيـة بوسـائل أخـرى يراهـا البعـض «أكثـر فاعليـة»، ومتجـاوزة للأطـر الديمقراطيـة في تـداول السـلطة. وهـذا يعنـي أن الدافـع الرئيـس للانقلابيـين ليـس الرغبـة الذاتيـة للقـوات المسـلحة، أو المظالـم الشـخصية للضبـاط، وإن كانـت هـذه تُشَـكِّل فقـط حافـزاً مهيئـاً للانقـلاب، وليسـت شـرطاً مُمَهِّـدَاً لقـرار التحـرك والتنفيـذ.

ثانيـاً؛ أن توسّـع المهـام المهنيـة للقـوات المسـلحة، وحكـم العسـكريين المتطـاول، بجانـب تجييـش الشـعب؛ المليشـيات «المراحيـل» في عهـد الديمقراطيـة الثالثـة، والدفـاع الشـعبي و«الدعـم السـريع» في فتـرة الإنقـاذ، وحـركات التمـرد المسـلحة في الجنـوب والغـرب والشـرق، قـد قلـل الهـوة بـين المدنيـين والعسـكريين، وجعـل حالـة تـداول المدنيـين والعسـكريين علـى السـلطة ينظـر إليـه بحسـبانه جـزءاً «طبيعيـاً» مـن

العمليـة السياسـية في السـودان.7

ثالثـاً؛ ومثلمـا سـقطت التجربـة الديمقراطيـة الأولـى بسـبب المكايـدات السياسـية والصراعـات الحزبيـة، أدى ازديـاد حالـة الصـراع والاسـتقطاب السياسـي إلـى تزايد فـرص الانقـلاب، كمـا تـزداد للسـبب ذاتـه فـرص انهيـار النظـام العسـكري، عندمـا يكـون العسـكريون في السـلطة، أي أن تزايـد الاسـتقطاب والصـراع السياسـي يسـهم في انهيـار الأنظمـة، لأن النخـب ذاتهـا هـي المسـيطرة بدرجـة أكبـر في الحالتـين المدنيـة والعسـكرية في السـودان.

رابعـاً؛ أن قـدرة النظـام الحاكـم التكتيكيـة في منـع الانقـلاب تجعـل الاسـتقرار مرهونـاً بتلـك القـدرة، وليـس بسـبب السـمات الهيكليـة للدولـة.8 لـذا، فـإن تـرك هـذه القضيـة بـلا حـل جـذري سـيجعل المشـكلة قائمـة والانقلابـات محتملـة، كلمـا توفـرت لهـا الأسـباب. ويتفـق الجميـع أن اللحظـة الراهنـة مفصليـة، رغـم أن القـوى المتنفـذة فيهـا لا تقـول الكثيـر عـن الدوافـع الكامنـة وراء الإصـرار علـى اسـتصحاب بعـض نـوازع المكايـدات والصـراع، التـي أفشـلت التجـارب المدنيـة السـابقة. ومـن أجـل مواصلـة تطويـر التجربـة الراهنـة بطريقـة أكثـر اكتمـالاً، هنـاك حاجـة إلـى أسـئلة أخـرى تشـكل البحـث عـن حلـول مسـتجدة، علـى سـبيل المثـال: مـا هـي العلاقـة بـين تصـور المدنيـين والعسـكريين للنظـام الديمقراطـي في الفتـرة الانتقاليـة؟ وهـل هنـاك فـرق، أو تشـابه، بينهـا وفتـرات الانتقـال، التـي أعقبـت الثـورات الشـعبية السـابقة، ولماذا؟ وهـل نتوقـع، بعـد الانتخابـات القادمـة، أن تسـتمر اللامبـالاة بالديمقراطيـة، التـي وسـمت أداء القـوى الحزبيـة، في الفتـرات الثـلاث الماضيـة، أم لا؟

انقلابات النخب:

تلاحـق جميـع الأحـزاب السـودانية، والنخـب السياسـية، وحـركات التمـرد، تُهـم الانقلابـات العسـكرية، والإصـرار الدائـم علـى تسـمية هـذه الانقلابـات بـ»الثـورة» هـو التأكيـد القاطـع علـى روابطهـا المدنيـة، ومحـاولات يائسـة لنفـي شـبهة «العسـكرة» عنهـا. ولكـن يظـل السـؤال ماثـلاً: لمـاذا تتعجـل النخـب الانقلابـات العسـكرية؟ ومحاولـة الإجابـة الموضوعيـة لهـذا السـؤال ظلـت الشـغل الشـاغل للمدنيـين والعسـكريين علـى السـواء، وكذلـك الدارسـين والباحثـين والأكاديميـين، فتتقـارب التصـورات حينـاً وتتضـارب معظـم الأحيـان، فهنـاك مـن يُعزيهـا للتوتـرات السياسـية والصراعـات الحزبيـة والانفـلات الأمنـي، فتسـتخدم بعـض القـوى السياسـية خلاياهـا في الجيـش

7 ورد في مقدمـة كتـاب «السـودان: الأرض والشـعب»، الـذي نشـره السـفير تيموثـي كارنـي، عـام 2005، أن بدايـة الاسـتعانة المركزيـة بالمليشـيات كانـت عـم 1915 عندمـا سـلحت حكومـة الخرطـوم آنـذاك القبائـل العربيـة في دارفـور للقيـام بحمـلات اسـتطلاعية ضـد سـلطة علـي دينـار، واسـتمرت إلـى أن تـم القضـاء علـى السـلطنة في عـام 1916. Timothy M. Carney, "Sudan: The Land And the People". Publisher: Marquand Books; First Edition, (September 30, 2005)

8 الدكتور حسن الحاج علي أحمد، المصدر السابق.

لتنفيذ برامجها، وهناك من يقول إنها من طبيعة المؤسسة العسكرية، فمتى تنتهي هذه الدورة الخبيثة في السودان، والتبادل بين ديمقراطية يعقبها انقلاب، فثورة تليها فترة انتقالية، تعقبها ديمقراطية، ثم انقلاب آخر يَصِم الجميع بالفشل ويفشل.

يحدثنا التاريخ الحديث أن السودان شهد صراعاً أيدلوجياً، احتدم أواره بين كافة الأحزاب السياسية منذ العام 1946؛ فالاستقلاليون من حزب الأمة والشيوعيين؛ يدعمهم البريطانيون، طالبوا بالانفصال عن مصر وتأسيس جمهورية للسودانيين، بينما سعى حزب الأشقاء، برئاسة إسماعيل الأزهري، للارتباط بمصر عبر الدعوة، التي وجهها لقيام حكومة سودانية تحت التاج المصري. في تلك الأثناء كانت المملكتان البريطانية والمصرية تتصارعان حول اتفاقية الحكم الثنائي في الجنوب، حتى وصل الخلاف بينهما إلى مجلس الأمن عام 1947.[10]

بيد أنه، وبوصول اللواء محمد نجيب إلى الحُكم، عقب حركة الضباط الأحرار، في 23 يوليو عام 1952، خَفَتَ صوت الأحزاب المطالبة بالانفصال، نتيجة لما يربط نجيب بالسودان من صلات، حيث وُلد في الخرطوم وتلقى تعليمه بها. ويحكي نجيب، في مذكراته «كنت رئيساً لمصر»،[11] تفاصيل أهم اجتماع عقده مع جميع الأحزاب السودانية في منزله، بعد ثلاثة أشهر فقط من سقوط الملكية.[12] وبينما كان الزعيم إسماعيل الأزهري، الذي أسس الحزب الوطني الاتحادي، منشغلاً بقضية التقارب مع مصر، بدأ أن رئيس حزب الأمة، السيد عبد الرحمن المهدي يتفاوض مع الإنجليز لعرقلة الخُطط المصرية.[13] وقضت اتفاقية تقرير المصير للسودان عام 1953، بتشكيل حكومة انتقالية لمدة ثلاث سنوات تنتهي بإجراء استفتاء شعبي، لتجري بعدها انتخابات اكتسحها الحزب الاتحادي، واستحوذ على غالب مقاعد مجلسي النواب والشيوخ، وكافة الحقائب الوزارية، وتشكلت الحكومة برئاسة إسماعيل الأزهري، الذي افتتح أول تجربة سودانية ديمقراطية، التي لم يدم لها الاستقرار طويلاً.

لقد سادت الواقعية السياسية بعد التجربة الفعلية للحكم، وإدراك الأزهري

9 الجزيرة وثائقية، «الزعيم إسماعيل الأزهري والسودان»، https://www.youtube.com/watch?v=bBcSFSU96Nc&feature=youtu.be

10 محمد أحمد مرسي، «لماذا تفشل ثورات السودانيين ضد العسكر كل مرة؟»، ساسه بوست، 14 مايو 2019، https://www.sasapost.com/why-sudanese-revolutions-fail/

11 اللواء محمد نجيب، «كنت رئيساً لمصر»، الناشر: المكتب المصري الحديث، 1 يناير 1984.

12 محمد أحمد مرسي، المصدر السابق.

13 وراجت أقوال أيضاً أنه سبق واتفق مع الملك فاروق أن يكون نائباً له وحاكماً على السودان، الأمر الذي أدى بالأزهري للمسارعة وإعلان الاستقلال من داخل البرلمان في 19 ديسمبر 1955.

لحجم التناقضات بين القوى السياسية السودانية في شأن الوحدة مع مصر، فـ«بدأ تدريجياً التخلي عن فكرة الوحدة؛ فالأحزاب السياسية بكافة انتماءاتها اعتبرت أن الانفصال بدأ حقيقة واقعية نظراً لأنّ النظام الديمقراطي الانتخابي في السودان لا يتفق مع المنحى الشمولي، الذي اتخذه الضباط في مصر، خاصة بعد إقالة محمد نجيب والتنكيل بالإخوان المسلمين والشيوعيين.»14 بالإضافة إلى ما تراكم من أحداث وتصرفات، كان أقساها الإهانة التي تعرض لها رئيس الوزراء المُنتخب من قبل القائمين على الملف السوداني في مجلس قيادة الثورة.15 فما كان من الأزهري غير أن يقود أول «انقلاب مدني أبيض»، وذلك بإعلانه الاستقلال من داخل البرلمان، وبموافقة جميع الأحزاب.

الديمقراطية الأولى:

نال الأزهري ثقة الشعب ليُشكل أول حكومة مدنية في سودان ما بعد الاستقلال، لكن للأسف الشديد لم يدم الالتفاف حول الأزهري سوى وقت قصير جداً، حتى بدأ السياسيون في مكايداتهم، التي أجهضت أول تجربة ديمقراطية وليدة في السودان، فالمعارضة الممثلة في حزبي الأمة والأحرار اجتهدت في محاولاتها لإسقاط حكومة الأزهري أكثر من مرة،16 ولم يسلم حزب الوطني الاتحادي نفسه من الصراعات، فوصل الشقاق مدى بعيداً داخل الحزب الحاكم؛ مثل طرفاه جناح الأزهري الليبرالي، الذي كان يُعارض إدخال الدين في السياسة، وبين جناح الطائفة الختمية، الذي تحالف مع طائفة الأنصار الموالية لحزب الأمة لإسقاط أول رئيس لحكومة منتخبة، «ورسمت تلك الصراعات خريطة لتأثر السياسة بالطائفية الحزبية لأكبر حزبين سودانيين».17

لقد سقطت حكومة الأزهري بعد سبعة أشهر من إعلان الاستقلال؛ إثر الصراع داخل الحزب الحاكم، الذي انتهى بانشقاق الختميين وتأسيسهم ما عُرف باسم «حزب الشعب الديمقراطي. وبعدما تولى حزب الأمة المشهد، عيّن عبد الله خليل رئيساً للوزراء، ليكون أول رئيس حكومة ذا خلفية عسكرية، لكنّ التغيير لم يخدم المشهد لصالح العملية السياسية، فكافة الأحزاب فشلت في الاتفاق على صيغة توافقية للدستور، ووضع رؤية لملف التنمية، وحل أزمة جنوب السودان. فبدأ مسلسل الانقلابات العسكرية بخطى حثيثة، إذ شهد السودان عام 1957، أي بعيد انتخاب أول حكومة وطنية ديمقراطية جاءت عقب

14 مرسي، المصدر السابق.

15 عبد اللطيف البغدادي، «مذكرات عبد اللطيف البغدادي»، الجزء الأول، المكتب المصري الحديث، 1977. https://www.goodreads.com/book/show/13613962-

16 محمد على صالح، «وثائق أمريكية عن عبد الله خليل: (1) سقوط الأزهري»، نُشر بتاريخ 29 ديسمبر 2009. http://www.sudanile.com/index.php/وثائق/9080-

17 محمد أحمد مرسي، المصدر السابق.

الاستقلال عن دولتي الحكم الثنائي في الأول من يناير عام 1956، أول محاولة انقلابية، استدعتها المنافسات السياسية، وقادها مجموعة من ضباط الجيش، والطلاب الحربيين، بقيادة إسماعيل كبيدة، وحكم على هذه المحاولة بالفشل وتم إحباطها في مراحلها الأخيرة.

عسكرية المدنيين الأولى:

وعلى الرغم من فشل المحاولة الانقلابية الأولى إلا أن الحكم المدني لم يثبت طويلاً، فقد مرَّ بحالات مخاض عسيرة استمرت ثلاث سنوات كانت نهايتها على يد وزير الدفاع آنذاك الفريق إبراهيم عبود، الذي بدأ عهد الانقلابات الحاكمة، وذلك بعد أن جاءته دعوة صريحة من سكرتير حزب الأمة الأميرلاي عبد الله خليل بك بالتدخل؛ بمباركة الخَتمية والأنصار، وبحجة أن القوى السياسية فشلت في التوافق على رؤية دولة ما بعد الاستقلال. لذا، وتجنباً للفوضى، كان الحل السريع هو الاستنجاد بالمؤسسة العسكرية، لتحسم خلافات السياسيين. وفي 17 نوفمبر 1958، أعلن عبود سحب الثقة من رئيس الحكومة، وحل البرلمان، الذي ألقى فيه بيانه الأول، وأصبح رئيس الوزراء إسماعيل الأزهري قيد الإقامة الجبرية.

لقد جاء في بيان الفريق عبود كوصف دقيق لما آلت إليه أمور الحكم المدني الأول، إذ قال: «الحمد لله أن قام جيشكم المُخلص بتنفيذ خطته المباركة لإيقاف الفساد وإعادة النظام.. صبرنا على الحكومات حتى نفد صبرنا وهو المسلك الطبيعي لإيقاف الفوضى ووضع حد نهائي لها، ولا نرجو نفعاً ولا كسباً، ولا نضمر لأحد عداءً.»[18] ومنذ ذلك البيان، ظل تدخل الجيش في الحياة العامة سمة ملازمةً للعلاقة بين المؤسسة العسكرية والعمل السياسي في السودان. وقد مثل انقلاب 1958 أول انقلاب عسكري بمبادرة مدنية في تاريخ السودان، ضد حكومة ائتلاف ديمقراطية بين حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي، كان يرأسها مجلس السيادة المكون من الزعيم الأزهري، من الحزب الاتحادي، ومجلس الوزارة برئاسة الأميرلاي عبد الله خليل بك، من حزب الأمة. قاده وزير الدفاع الفريق إبراهيم عبود. وسرعان ما شكل الانقلابيون حينها حكومة عسكرية برئاسة عبود، حكمت السودان لمدة 7 سنوات، التي تخللتها محاولات انقلابية أخرى، قادتها مجموعة من الضباط بتدبير من قوى سياسية منافسة. ولكن، في كل تلك الحالات، تم فيها استيعاب الانقلابيين في نظام الحكم بدلاً من محاكمتهم، الأمر الذي يؤكد انتمائهم السياسي، وقدرة المساومات الحزبية، التي كانت تقف خلفهم.

18 صار بيان الفريق إبراهيم عبود نموذجاً لكل بيانات الانقلابات، التي تلته، إذ حملت جميها إدانة لفوضى المدنيين وعجزهم عن إدارة شؤون البلاد والعباد، مبررة لتدخل الجيش بأنه وقف للتدهور ووضع الأمور في نصابها

إن أول وأشهر تلك المحاولات، التي هددت سلطان الحكم العسكري في بداياته، هي ما قامت به جماعة محدودة من تنظيم الإخوان المسلمين عام 1959، بقيادة الرشيد الطاهر بكر، الذي وُجِهَت له تُهمة العمل بمفرده دون استشارة التنظيم، الأمر الذي أثر على ثقة الأخوان في مدى التزامه، وأثر على علاقاته المستقبلية بالتنظيم. ورغم أنه رأس هذا التنظيم فترة الاعتقالات المتكررة، التي تعرض لها الدكتور حسن عبد الله الترابي في السنوات الأولى لعهد جعفر محمد النميري، إلا أن الرشيد الطاهر قرر مفارقة الأخوان المسلمين، وانضم لحكومة النميري، بل أصبح نائباً لرئيس الجمهورية. بينما سجل التاريخ للدكتور حسن عبد الله الترابي، عميد كلية القانون بجامعة الخرطوم وقتها، مخاطبته الشهيرة ضد الحكم العسكري بقيادة إبراهيم عبود، في ندوة شارك فيها ممثلون لعدد من القوى السياسية السودانية، إلا أن الثورة الشعبية، التي انطلقت عقب هذه الندوة، تنازعتها جهات كثيرة من اليمين واليسار؛ كل يدعي ملكيته الحصرية لثورة 21 أكتوبر 1964، والتي وضعت حداً لحكم عبود، وانحاز فيها العسكر إلى جانب الشعب، ليبدأ عهدٌ ثانٍ من الديمقراطية.

ثورة أكتوبر والديمقراطية الثانية ونميري:

لقد جاءت الانتخابات البرلمانية، التي أعقبت ثورة أكتوبر بذات القوى الحزبية الطائفية والتقليدية؛ مع تمثيل ضعيف للأحزاب العقائدية، والتي زادت بدورها تعقيدات المشهد السياسي، وعمقت من حدة التوترات والصراعات؛ إلى الحد الذي طُرِدَ فيه أعضاء شيوعيون منتخبون من الجمعية التأسيسية «البرلمان»، لأن عضواً من الحزب الشيوعي تحدث في ندوة عامة بما عُدَّ تطاولاً على الدين وقدحاً في رموزه.[19] ولأن عملية عزل الحزب الشيوعي قادها الإسلاميون، وقوى اليمين، فقد بدأ الشيوعيون، وجماعات اليسار القومي، في إعداد العدة للانقضاض على السلطة عبر عناصرهم في الجيش. فقاد تحالف من الشيوعيين، والقوميين العرب، وحزب البعث العربي الاشتراكي، ومجموعة من الضباط الأحرار، انقلاباً في 25 مايو 1969، بقيادة العميد جعفر محمد نميري.

كُتِبَ النجاح لانقلاب نميري ضد حكومة الرئيس إسماعيل الأزهري، لأنه بالإضافة للأسباب، التي ترد في بيانات كل الانقلابات العسكرية، والتي يتركز فيها اللوم على ضعف أداء الأحزاب والقوى السياسية المدنية ومكايداتها،

19 تقول اصل الرواية إنه في مساء يوم الاثنين 18 نوفمبر 1965، أقام وقتها (معهد المعلمين العالي)، حالياً كلية التربية جامعة الخرطوم، ندوة مفتوحة كان من ضمن المشاركين في حفل المعهد الطالب (شوقي محمد علي)، الذي فجأة دون سابق انذار عرج في كلامه -من عبر منصة الحفل- وقال حديثا لا يليق بالنبي الكريم وآل بيته. كان الأمر يمكن ان يقف عند هذا الحد من المناكفات خصوصاً أن الأجواء السياسية بعد ثورة عام 1964 كانت مليئة بالمشاحنات والعدائيات خاصة بين الأحزاب الدينية والعلمانية، وكانت الجماهير وقتها، تغض النظر عن ما يجري من سلبيات، إلا أن الطامة الكبري جاءت عندما قال شوقي بالصوت العالي علي مسمع من الجميع في الحفل: «أيوة آنا شيوعي وملحد».

تحدث باسهاب عن موضوع الحرب المستمرة، منذ قُبَيل الاستقلال، بين الجنوب والشمال، أي منذ شهر مايو 1955. وقد بدأ الانقلاب بانتشار وحدات من الجيش أمام مقرات الحكومة والرئاسة، والقبض على قيادات القوات المسلحة، ثم إعلان بيان الجيش من الإذاعة الرسمية في أم درمان بصوت العميد جعفر نميري والقاضي بابكر عوض الله.20 وجاء تشكيل ما عرف باسم مجلس قيادة الثورة، من ضباط معروفين بانتماءاتهم السياسية اليسارية؛ شيوعية وقومية عربية، وبمشاركة مدنية كانت جزءاً من التخطيط والتنفيذ. لكن سرعان ما تخلص نميري من رفقاء الانقلاب، وأصبح رئيساً منفرداً بالسلطة، ليستمر في الحكم لمدة 16 عاماً، تخللتها مصالحات، وتحالفات، وانتخابات، وتبدلات، ومحاولات انقلابية عديدة للتخلص منه لكنه قابلها بالحديد والنار والبطش.

لقد كانت أولى تلك المحاولات انقلاباً قصير العمر، أطاح بالحكومة؛ وذلك في التاسع عشر من يوليو 1971، دبره الحزب الشيوعي، وقاده العقيد هاشم محمد العطا. لكن الانقلاب، رغم استيلائه على مفاصل السلطة في البلاد، وجد مقاومة محلية شرسة، وفشل في تأمين اعتراف إقليمي، أو دولي، ولم تمض ثلاثة أيام حتى خرج المواطنون إلى الشوارع وتجمعوا في الميادين، وقام الموالون لنميري داخل المؤسسة العسكرية بانقلاب مضاد، وأطاحوا بحكومة هاشم العطا، وأطلقوا سراح نميري ورفاقه. وبذلك، استطاع نميري أن يعيد سلطته، ويقوم بمحاكمات وإعدامات طالت الانقلابيين من المدنيين والعسكريين، وكان على رأسهم زعيم الحزب الشيوعي السوداني آنذاك عبد الخالق محجوب، ومساعده الأيمن الزعيم النقابي الشفيع احمد الشيخ، وبابكر النور، ومدنيين آخرين، بينما شملت قائمة العسكريين قائد الانقلاب هاشم العطا وعشرات من الضباط والجنود، الذي شاركوا في تنفيد انقلاب الحزب الشيوعي.

شكلت المغامرة الشيوعية صدمة حادة للرئيس نميري، فوجه ضربة قاصمة

20 تؤكد مشاركة مولانا القاضي بابكر عوض الله، وصياغته لبياني الانقلاب؛ وتقديمه لأحدهما، التدبير المدني لهذا الانقلاب. فقد جاء في كتاب مولانا محمد خليفة حامد، القاضي بالمحاكم السودانية، الموسوم «بابكر عوض الله رئيس القضاء الأسبق-سيرة ومواقف»، عرض المؤلف أن صلة مولانا بعسكري مايو بدأها فاروق حمد الله عندما اتصل بمولانا بابكر، ووقتها كان مولانا يعمل بمكتب صديقه الأرمني ادوارد جورجيان، وتواصلت اللقاءات بمنزل مولانا بابكر بالعمارات بالخرطوم. وفي أحد هذه الاجتماعات، التي حضرها بجانب فاروق - ابوالقاسم محمد ابراهيم-بابكر النور-خالد حسن عباس تم ترشيح اثنين من الضباط لقيادة الانقلاب، وهم عثمان حسين والآخر أحمد الشريف الحبيب.. رفض بابكر الاثنين لكن الرفض لم يكن صريحاً إذ إنه تساءل ما في اسم ثالث فردوا لا يوجد سواهما حالياً فطلب منهم أن يختاروا من يختارونه، لكنه يعتذر عن المشاركة.. في اجتماع آخر، قدموا اسم جعفر نميري ولم يعترض عليه رغم أنه لايعرفه (ص 145 من الكتاب). وقد أوضح الكتاب أن مولانا اختار كل الوزراء ما عدا ثلاثة اختارهم جعفر نميري، وكتب مولانا بيان الانقلاب الأول وظل لمدة ثلاثة أيام يحفظه لجعفر نميري مراقباً أخطاء النطق وسلامة اللغة (ص 146 من الكتاب).

لرفاق الأمس، وثقها الكاتب فؤاد مطر في كتابه «الحزب الشيوعي السوداني: نحروه أم انتحر»،21 دخل على أثرها ما تبقى من الحزب الشيوعي تحت الأرض، بينما بدأ نميري رحلة التحولات والتبدلات بحثاً عن شركاء جدد من النخب اليمينية، الذين كانوا حضوراً عند بوابات الطلب. فحشد منهم أسماء لامعة، على رأسهم الدكتور منصور خالد، الذي انصرف مباشرة إلى ترميم علاقات نميري مع الغرب عبر بوابة جنوب السودان، فكانت اتفاقية «أديس أبابا» عام 1972 مع حركة «أنيانيا2» بقيادة العقيد جوزيف لاقو، الذي أصبح نائباً للرئيس في الخرطوم، وحاكماً للإقليم الجنوبي. إذ أعطت الاتفاقية الجنوب الحكم الذاتي، ليُدار من عاصمته جوبا، وأتت للخرطوم بشركاء جدد في السلطة المركزية، استقرت بهم الأوضاع لمدة عشر سنوات، واجه فيها النظام محاولتين فاشلتين.

عُرفت المحاولة بحركة المقدم حسن حسين، ووقعت في 5 سبتمبر 1975، التي أفضت إلى القبض عليه ومحاكمته محاكمة عسكرية قضت بإعدامه. ولمعرفة البعد المدني في المحاولة، يقول المقدم حسين في هذا الصدد: «في حوالي أبريل 1975 زراني بمنزلي بامتداد الدرجة الثالثة بالخرطوم القاضي عبد الرحمن إدريس، قاضي بالمكتب الفني بالمحكمة العليا، ولم تكن هناك معرفة سابقة بيننا، وإنما قدمه لي الحكمدار الطيب أحمد حسين ثم تكررت الزيارات. ونستخلص من هذه الإفادة طبيعة الشخصيات المدنية، التي كانت تعد وتخطط للانقلاب، ومع أن الأمر بدأ وكأنه نضج في تلك اللحظة من أبريل 1975، أي قبل 5 أشهر من التنفيذ، إلا أنه من المؤكد أن التفكير، ومحاولة رسم الملامح العامة للخطة، قد سبقت هذا التاريخ بالنسبة للقاضي عبد الرحمن ادريس والحكمدار أحمد حسين. ولكن ما يهمنا في هذه القراءة أن هذين الرجلين كانا هما الأساس، الذي بدأت على أفكارهما العملية.22

وحاولت القوى السياسية، فيما عُرِفَ بـ«الجبهة الوطنية» المعارضة لنظام نميري،

21 فؤاد مطر، «الحزب الشيوعي السوداني: نحروه أم انتحر»، دار النهار للنشر وتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1971.

22 كانت غالب أفكار التخطيط والاعداد للعملية من تدبير القاضي عبد الرحمن إدريس، الذي تقول صفحات التاريخ إنه نجح في الهرب عند اكتشاف وفشل الانقلاب، وجرت محاولات مضنية لاعتقاله، ولكنه – وللمرة الثانية – نجح في الهرب، وتمكن من الخروج من السودان، ولم يعد اليه إلا بعد أحداث العام 1976، والتي أعقبتها المصالحة الوطنية في العام 1977 بين الجبهة الوطنية ونظام الرئيس نميري وأتيح للقاضي الحصول على عفو، بل وتم تعيينه في الاتحاد الاشتراكي وهو الحزب احاكم في العهد المايوي كما هو معروف. أما الشخصية الثانية، من حيث البعد والأهمية في التدبير والتخطيط، فهو الحكمدار شرطة الطيب أحمد حسين، ولعل من أغرب ما كان مطوياً في ثنايا هذه الحركة، وجود ضابط شرطة بين مدبريها، إذ لم يكن أمراً مألوفاً في موجة الانقلابات العسكرية محلياً وعالمياً. وهناك أيضاً شخصية عباس برشم، الذي كان أحد أهم العناصر الإسلامية، التي أشعلت أحداث شعبان 1973 حين كان يترأس اتحاد طلاب جامعة الخرطوم.

التي كانت تضم حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي والأخوان المسلمين، وتنطلق من ليبيا لِقلب نظام الحكم، وأوكلت المهمة للعميد في الجيش محمد نور سعد بمشاركة واسعة من عناصر المعارضة تسللت إلى الخرطوم عبر الحدود مع ليبيا. وقد تعامل نظام نميري مع محاولة الانقلاب، التي وقعت في 2 يوليو 1976، بعنف غير مسبوق.23 فقد شهد المواطنون بأعينهم جثث القتلى في الشوارع، وداخل المباني، والعربات، كما نقلت الصحافة للمواطنين الأحداث مدعمة بالصور. فيما اعترف الصادق المهدي بأنه وراء أحداث 2 يوليو، بعد أن أصدر بياناً بثته إذاعة طرابلس المسماة «إذاعة الثورة الشعبية» مساء 2 يوليو 1976، جاء فيه أن الحركة الأخيرة في السودان هي حلقة من غرس «الثورة»، التي قال إنها لن تهدأ إلا إذا حققت أهدافها. وقال الصادق المهدي في بيانه إن الجبهة الوطنية، التي يتزعمها تكونت منذ سبع سنوات لمقاومة ثورة مايو بالعنف، ونظمت عدداً من حركات المقاومة، وكادت كوادرها العسكرية في 2 يوليو 1976 أن تقتلع النظام المايوي لإقامة نظام «اشتراكي» مبرأ من الإلحاد.24 ولم يمض كثير وقت إلا ويلتقي السيد الصادق المهدي، رئيس الجبهة الوطنية، مع الرئيس نميري في مدينة بورتسودان، يوم الخميس 7 يوليو 1977، ويتفقا على المصالحة، لتعود القوى السياسية المعارضة إلى العمل من داخل النظام القائم، بل ويلتحق بعضها بحزب الاتحاد الاشتراكي الحاكم.

، إلا أنه، ورغبة في إطلاق سراحهم، وقع عام 1977، ما عُرف باسم محاولة انقلاب جوبا، حين قام 12 طياراً عسكرياً سودانياً بمحاولة الاستيلاء على المطار، والقيام بمحاولة إطلاق سراح قيادة الانقلاب المحتجزين في سجن جوبا؛ وهم جوزيف أودوهو، وبنيامين أكوك، وملاث جوزيف، غير أن المحاولة فشلت، وتدخلت سلطات الحكم الذاتي، بتنازلات من المركز، لاستيعابهم في الحياة السياسية في وقت لاحق.

واجهت اتفاقية أديس أبابا جملة من المشاكل والعقبات عند التطبيق، كان أهمها دمج قوات المتمردين السابقين في المؤسسة العسكرية السودانية، التي قوبلت بمعارضة من جانب المقاتلين الجنوبيين، خاصة في عام 1975، عندما

23 تقول الوقائع إنه ما بين الثالثة والرابعة من صبيحة يوم الجمعة، الموافق 2 يوليو عام 1976، استيقظ سكان العاصمة الخرطوم وحواجبهم معقودة دهشة، على أصوات رصاص كثيف، وتراشق بالنيران وإطلاق دانات وقذائف حربية، بدأ ذلك بصورة متقطعة في بداية الأمر، ولكنه سرعان ما تكثف، مما أدخل القلق في نفوس الناس، فهرعوا إلى الشوارع لمعرفة ما يجري فيها، إلا أنهم سرعان ما ارتدوا إلى منازلهم، فأوصدوا أبوابها عليهم والذعر والهلع يحتويهم، هذا بعد أن تأكد لهم بأن ثمة محاولة لانقلاب عسكري، ضد نظام النميري يجري تنفيذها، وقد استمرت تلك المواجهات العسكرية لأكثر من يوم، جرت فيها تصفيات واغتيالات بين الجانبين، وسُفكت فيها دماء غزيرة بين أكثر من جانب.

24 الاتحاد الاشتراكي السوداني هو حزب سياسي سوداني، أسس في 1971، وحل في 6 أبريل 1985، وسبق أن اتهمته القوى اليمينية المعارضة بأنه يقوم على أسس شوعية إلحادية.

رفض عدد من أفراد الأنيانيا تنفيذ أوامر نقلهم إلى الشمال، وقاموا بإطلاق النار على القوات، والتي جاءت لتحل محلهم، مما أدى إلى مصرع قائدها وعدد من الجنود. وهرب عدد من مقاتلي حركة «الأنيانيا» في أعقاب الحادث بأسلحتهم إلى الغابات في الجنوب، وكانوا النواة الأولى، التي تشكلت منها حركة التمرد في الحرب الأهلية السودانية الثانية،25 التي قادها العقيد جون قرنق، فيما عُرف بـ«الحركة الشعبية لتحرير السودان»، والتي انطلقت بعد الانقلاب على حامية مدينة توريت العسكرية بجنوب السودان في عام 1983.

الثورة الشعبية الثانية ونهاية نميري:

قاد تجدد الحرب في جنوب السودان إلى توتر الأوضاع في الشمال كذلك، وبدأت القوى السياسية الوطنية في البحث عن سبل لإزاحة نميري من السلطة، خاصة بعد إعلانه لقوانين الشريعة الإسلامية في سبتمبر 1983، التي أدت بدورها إلى مقاطعة إقليمية ودولية للحكومة السودانية. كما مَثَّل تراجع نميري من شراكته مع الأخوان المسلمين آخر كروت المساومة والمقاومة، التي كان يملكها في مواجهة القوى الأخرى. فتحرك الشارع بكل فئاته في 6 أبريل 1985، في ثورة شعبية هي الثانية في تاريخ السودان، بعد ثورة 1964. فسقط نميري، الذي سبق له أن أجهض أربع محاولات انقلابية فاشلة، لم يتعرض نظام النميري بعد ذلك لأية محاولة انقلابية، وعُرفت الثورة حينها بـ«انتفاضة أبريل». وكما جاء للسلطة في انقلاب عسكري غادرها أيضاً جعفر نميري بنفس الطريقة، حيث قامت مجموعة من ضباط الجيش بقيادة القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع المشير عبد الرحمن سوار الذهب، وذلك انحيازاً لثورة الشعب، وتجنيب البلاد إراقة الدماء.

اتسمت الفترة الانتقالية؛ أبريل 1985 إلى أبريل 1986، التي قادها المجلس العسكري الانتقالي بزعامة المشير عبد الرحمن سوار الذهب، ومجلس الوزراء المدني، برئاسة الدكتور الجزولي دفع الله، بالهدوء والتناغم بين مكوناتها المدنية والعسكرية. وفي نهايتها، جرت انتخابات برلمانية، تسلم الفائزون فيها مقاليد الحكم بالبلاد، وأوفى سوار الذهب بعهده، الذي قطعه على نفسه أمام الشعب، تاركاً للصادق المهدي إدارة الحقبة الديمقراطية الثالثة في البلاد. غير أن سلوك الأحزاب لم يكن أفضل حالاً من الفترتين الماضيتين، فكثرت الخلافات

25 الحرب الأهلية السودانية الثانية هي حرب أهلية بدأت في عام 1983، بدأت بعد 11 عاما من الحرب الأهلية السودانية الأولى بين أعوام 1955 إلى 1972، دارت معظمها في الأجزاء الجنوبية من السودان أو في منطقة الحكم الذاتي الذي يعرف بجنوب السودان، وتعتبر إحدى أطول وأعنف الحروب في القرن وراح ضحيتها ما يقارب 1.9 مليون من المدنيين، ونزح أكثر من 4 ملايين منذ بدء الحرب. ويعد عدد الضحايا المدنيين لهذه الحرب أحد أعلى النسب في أي حرب منذ الحرب العالمية الثانية، انتهى الصراع رسميا مع توقيع اتفاقية نيفاشا للسلام في يناير 2005 واقتسام السلطة والثروة بين حكومة رئيس السودان عمر البشير وبين قائد قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان جون قرنق.

والتحالفات والمكايدات، إلى أن تدخل الجيش بأسلوب مختلف هذه المرة. إذ بعث، في فبراير 1989، مذكرة وقعها مائة وخمسون من ضباط الجيش، بقيادة رئيس هيئة الأركان؛ الفريق فتحي أحمد علي، طلبت من الحكومة التركيز على موضوعات؛ السياسة الخارجية وأثرها على القضايا الوطنية، ومعالجة التدهور الاقتصادي والتضخم وارتفاع الأسعار، وضبط المليشيات والانفلات الأمني، ووقف تفكك المجتمع السوداني وانتشار الفساد، والحد من تأثير الصراع المسلح في دارفور، وما يقتضيه كل ذلك من توسيع الحكومة.

لقد أمهلت مذكرة الجيش الحكومة أسبوعاً لتنفيذ تلك المطالب المستحقة. وفي 28 فبراير 1989؛ أصدرت هيئة الأركان بياناً أكّدت فيه ما ورد في المذكرة. وبناء على ما جاء في ذلك البيان، اجتمع معظم زعماء الأحزاب وعدد من قادة النقابات، ووقعوا، في 10 مارس 1989، على برنامج من سبع نقاط لحكومة جديدة. وقد اشتمل ذلك البرنامج على إعلان سلام، أرسلت بوجبه هذه المنظمات مذكرة إلى رأس مجلس الدولة تطلب فيه استقالة الحكومة خلال 24 ساعة. في اليوم التالي، وضعت هيئة الأركان مزيداً من الضغط على الحكومة، إذ أرسلت خطاباً لمجلس رأس الدولة تتساءل فيه عن الوضع السياسي. وفي 12 مارس قدم الوزراء استقالتهم.[26] وبذلك، أغرى ضعف الحكومة المدنية بعض النخب لتحريك كوادرهم في الجيش لإسقاط الحكومة؛ وإن كان بانقلاب ناعم هذه المرة.

تجارب الإنقاذ:

بيد أن التجربة الديمقراطية في السودان لم تستمر طويلاً، ففي الفترة من فبراير إلى يونيو 1989، شهدت أروقة الحكم في الخرطوم مناورات ومؤامرات كثيرة جعلت كل النخب تتحفز للانقضاض على السلطة بوسائل الإكراه، التي تمتلكها داخل المؤسسة العسكرية. إلا أن الجبهة القومية الإسلامية كانت الأسرع، والأكثر تنظيماً، وفي صبيحة الثلاثين من يونيو 1989، أعلن التلفزيون السوداني عن استيلاء بعض ضباط الجيش، بقيادة العميد عمر حسن أحمد البشير، على الحكم، وإعلان حالة الطوارئ. ولم تكن هوية الانقلاب واضحة في البداية مما ساعد الحكومة الجديدة على أن تنال تأييداً كبيراً؛ داخلياً وخارجياً، ومن دول كثيرة، خصوصاً مصر. ومن أجل ترتيب أوضاعها، قامت الحكومة الجديدة بحملة اعتقالات واسعة شملت طيفاً سياسياً واسعاً؛ من

26 تعد مذكرة الجيش نقطة تحوّل في العلاقة بين المؤسسة العسكرية والحكومة المدنية. فلأول مرة في تاريخ تلك العلاقة منذ الاستقلال، تقوم المؤسسة العسكرية باستخدام (فيتو) عبر خطاب رسمي، تطالب فيه بمطالب سياسية محددة. ونتيجة لمذكرة الجيش خرجت الجبهة الإسلامية القومية من الحكومة. درجت مؤسسات عسكرية في العالم الثالث في استخدام الفيتو في علاقتها بالسياسيين المدنيين، وخير مثال في هذا الصدد الجيش التركي. أما في السودان فقد اتخذت العلاقة، قبل المذكرة شكلين أساسيين: استلام السلطة، أو العودة إلى الثكنات.

بينهم الدكتور حسن عبد الله الترابي، الذي اتضح فيما بعد أنه كان وراء الانقلاب على حكومة الصادق المهدي، إذ تولى في فترة لاحقة بعد إطلاق سراحه مناصب شرفية مهمة في الدولة، كان آخرها رئيس المجلس الوطني «البرلمان».

لقد ربطت النظام الجديد علاقات قوية مع محور المقاومة القومي العربي، خاصة العراق، وصلت إلى الحد، الذي قطع فيه السودان علاقاته الرسمية مع الجمهورية الإسلامية في إيران، إلا أن هذا لم يشفع له عند حزب البعث العربي الاشتراكي، الذي بادر بتدبير أول محاولة انقلاب ضد نظام البشير، في رمضان عام 1990. وكان الانقلاب بقيادة اللواء عبد القادر الكدرو، واللواء طيار محمد عثمان حامد كرار، اللذين يمثلان كوادر مهمة في حزب البعث. وانتهت المحاولة الانقلابية بإعدام 28 ضابطاً من الذين قبض عليهم متلبسين بفعل الانقلاب، أبرزهم قائداه الكدرو وكرار. ولم يكن العراق ذاته بعيداً عن هذه المحاولة، إذ حاول مساعدة الانقلابيين بشحنة أسلحة عاجلة؛ سقت الطائرة المُقلَّة لها في الأراضي السعودية، كما أن الحكومة السودانية طردت السفير العراقي طارق محمد يحيى، بعد أن تجمع لديها ما يُفيد بمشاركته الفاعلة في التدبير والترتيب والدعم.

تخطت العاصمتان؛ الخرطوم وبغداد، أزمة الانقلاب بسرعة، وعادت العلاقات أقوى مما كانت عليه في السابق، غير أن محاولة انقلابية فاشلة وقعت عام 1992، بقيادة العقيد أحمد خالد، نُسبت إلى حزب البعث العربي الاشتراكي، وإن كانت كثير من الروايات حينها قد نسبتها إلى حزب الأمة، بدليل أن عدداً من الضباط المقبوض عليهم ينتمون لطائفة الأنصار، التي تُشكل الغطاء الأيديولوجي لحزب الأمة. ورغم أن العلاقات بين حزب الأمة والعراق لم تكن أبداً على ما يُرام، نتيجة لمواقف الصادق المهدي المناصرة لطهران في حربها مع بغداد، إلا أن هذا الانقلاب المزدوج نال الكثير من مصداقية حزب الأمة مع الجبهة الإسلامية القومية، ووسع من شقة الخلاف والتنافس بينهما.

إن المفاصلة، التي وقعت بين الإسلاميين في العام 1999، وكانت انقلاباً نخبوياً مسانداً للعسكر ضد قيادة الخركة الإسلامية التاريخية، أثرت تأثيراً بالغاً على قوة وتماسك حكم الرئيس البشير، وصار عرضة من جديد لتحديات المعارضة وخطر الانقلابات. لهذا، تذرع بالاجتهاد في إتاحة الحريات، وأشرع أبواب الحوار الوطني، وفتح المجال للقوى السياسية لتكون شريكة في الحكم، ونَشَّط التواصل مع الحركة الشعبية لتحرير السودان؛ مُقَدِّماً تنازلات مهمة بغية الوصول لاتفاق يُنهي الحرب في الجنوب. ولكنه لم يغفل عن أولئك الذين انشقوا عنه من الإسلاميين، فاتهمهم بتدبير محاولة انقلابية في مارس 2004، وأدخل عناصر من حزب المؤتمر الشعبي، بقيادة حسن الترابي، إلى السجون،

أثبتت التحقيقات لاحقاً أنها كانت مجرد «فبركة» من جهاز الأمن، الذي لم يتوقف عند هذا الحد، بل اتهم المؤتمر الشعبي مجدداً بتدبير انقلاب آخر في نوفمبر 2012.27

والحق يقال أن الانقلابات العسكرية الحقيقية توارت عن البلاد منذ محاولات البعثيين الفاشلة، في عامي 1990 و1992، وذلك لتركيز المعارضة نشاطها المسلح من الخارج عبر إريتريا، وليبيا، وتشاد، ويوغندا، وبدعم قوي من دول جوار أخرى، وعواصم عالمية لم تكن تخفي عداءها لحكم الإسلاميين في السودان. الأمر الذي أعان القوى السياسية المدنية لتشكيل جيوشها الخاصة، تحت رايات التجمع الوطني الديمقراطي، والذي ضم كل الأحزاب التقليدية والعقائدية في الشمال، بالإضافة للحركة الشعبية لتحرير السودان. في الوقت ذاته، ومع قرب التوصل لاتفاق سلام في الجنوب، اشتعلت، في عام 2003، الأوضاع في إقليم دارفور بغرب السودان، بقيادة خليط من الجماعات اليسارية والإسلامية، وهددت الأمن في كامل الإقليم، ووصلت، في عام 2005، إلى العاصمة الوطنية أمدرمان، فيما عُرف بعملية «الذراع الطويل»، التي قادها الدكتور خليل إبراهيم، زعيم حركة العدل والمساواة.

إن الواقع، الذي يرى البعض أن لا مراء فيها، أن «الإنقاذ»، رغم استمرار البشير على رأسها طوال عقود ثلاثة، لم تكن نظاماً واحداً، ولا حكومة تيار سياسي عازل لغيره. فقد شهدت تحولات وتبدلات عديدة، وشاركت فيها عناصر من مختلف المكونات السياسية الوطنية، بلا استثناء، خاصة بعد توقيع اتفاقية الترتيبات الأمنية، التي وقعت في 25 سبتمبر 2003، في «نيفاشا»،28 إلى جانب الاتفاقيات الخمس الأخرى، والتي شكلت جميعها اتفاقية السلام الشامل، الموقعة في عام 29،2005 وشاركت بموجبها كل القوى السياسية في الشمال والجنوب في أجهزة السلطة المختلفة. ونُظمت بعدها انتخابات رئاسية وبرلمانية، واستفتاء في يناير 2011 قاد لانفصال الجنوب عن الشمال.30

الثورة الشعبية الثالثة:

لقد بدأ واضحاً، منذ اليوم الأول في انتفاضة 19 ديسمبر 2018، أن «الإنقاذ» قد

27 مسلسل الانقلابات العسكرية في السودان https://arabic.sputniknews.com/arab___world/201904121040428078

28 اتفاقية الترتيبات الأمنية في نيفاشا https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/2c07ee7e-f535-4b9c-a9bc-ca9a5bd09b69

29 اتفاقية السلام الشامل https://www.marefa.org/%D8%A7%D8%AA%D9%82%D9%81%D8%A7%D9%8A%D8%A9%D9

30 استفتاء جنوب السودان 2011/01/10112_____sudan__south https://www.bbc.com/arabic/middleeast/latest

أوهنتها الأزمات، والخلافات، وربما المؤامرات الداخلية، أو ما يسميه البعض بـ«الخيانية»، بعد أن قاومت طويلاً تلك القادمة من الخارج. وشكل العنف، الذي مُورس في قمع التظاهرات السلمية سبباً جوهرياً في دنو أجلها. إذ أفقدها هذا العنف، والتعدي الصارخ على المواطنين وحُرماتهم، نُصرة أصدقائها قبل أعدائها، وعجل بالسقوط المحتوم. الأمر الذي مهد للحراك الشعبي أن يستقطب دعم القوات المسلحة، ويدعوها للتدخل لوضع حد لإراقة الدماء، ومنع انزلاق البلاد إلى الفوضى. فاستجاب الجيش، في 11يوم الخميس أبريل 2019، لنداء الواجب وتولى السلطة، بعد إزاحة البشير والتحفظ عليه. إلا أن إعلان وزير الدفاع السوداني، ورئيس اللجنة الأمنية العليا، عوض بن عوف، لم يلب طموحات الشباب الثائر، رغم أن مطلب التخلص من البشير قد تحقق.

من جهة أخرى، لم يلق البيان، الذي ألقاه بن عوف وأعلن فيه تشكيل مجلس عسكري يحكم البلاد لمدة عامين وتعطيل العمل بالدستور وفرض حالة الطوارئ ثلاثة أشهر وحظر التجول لمدة شهر، قبول تجمع المهنيين السودانيين، وهي الجهة الرئيسة المنظمة لاعتصام القيادة منذ السادس من إبريل 2019، ودعا التجمع المواطنين لمواصلة الاعتصام حتى تحقيق المطالب كاملة، وأهمها تشكيل حكومة مدنية تتولى إدارة البلاد في الفترة الانتقالية.31 ووقفت مع هذا المطلب قوى إعلان الحرية والتغيير، التي تشكلت مع أحزاب ومنظمات، في يناير 2019، مما أضطر الفريق ابن عوف لتقديم استقالته في اليوم التالي، متنازلاً للفريق أول عبد الفتاح البرهان، رئيس المجلس العسكري الانتقالي.

31 المصدر الجزيرة 2007/https: //www. aljazeera. net/news/reportsandinterviews/31/1/

الخاتمة:

بالقراءة المقارنة قد نجد أن سقوط «الإنقاذ»، في 11 أبريل 2019، التي جاءت بها الجبهة الإسلامية القومية عبر انقلاب عسكري، في 30 يونيو 1989، وقادها المشير عمر حسن أحمد البشير لثلاثة عقود، يعيد للمرة الثالثة السيناريو نفسه، الذي أسقطت به ثورتان شعبيتان نظامين عسكريين سابقين في 21 أكتوبر 1964، وفي 6 أبريل 1985، «ويتكرر في المرات الثلاث نسق الأحداث والوقائع ذاتها: تحريض من قوة سياسية مدنية للجيش للانقلاب على نظام منتخب كما حدث في انقلاب الجنرال إبراهيم عبود في 1958، وانقلاب العقيد جعفر نميري في 1969، وانقلاب عمر البشير في 1989، ثم تعقبها بعد فترة تطول، أو تقصر انتفاضة شعبية للإطاحة بالأنظمة الشمولية. بيد أن المفارقة تبدو في أن القدرة على التخلص من حكم العسكر، الذي تمهده قوة مدنية لا يتحقق في نهاية المطاف للثورات الشعبية إلا بمساعدة العسكر أنفسهم، ثم لا يلبث العسكر أن يعودوا للانقلاب على النظام الديمقراطي قصير العمر بدعوة من حزب سياسي.»[32] وهذا ما حاولنا إيضاحه من خلال عرض تفاصيل هذه الورقة، مُلقين بكامل المسؤولية على النخب السياسية المدنية بالدعوة والتدبير للانقلابات العسكرية، بعد كل مرة يفشلون فيها في التأسيس لحكم مدني ديمقراطي، يستوعب التعدد والتنوع الموجود في السودان.

الآن، وبعد كل هذه التجارب، والتقلبات بين مختلف أنواع الحكومات العسكرية والمدنية والانتقالية، وما أضاعته من سنين طويلة من عمر البلاد والعباد، هل يتوصل السودانيون إلى حالة استقرار سياسي يكسرون بها هذه الدائرة الخبيثة، ويتراضون على دستور دائم يضمن التداول السلمي للسلطة، دون حجر، أو إقصاء لأحد؟ وهل تجعل القوى السياسية المتنافسة والمتصارعة من الاختلاف والتنوع والتعدد فرصة لإثراء الساحة السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية؟ أم يستمر الوحل في طين المكايدات اللازب، ويجعلون من هذا الثراء سبباً للاحتراب والاقتتال؟ وهل من أمل نقرأ عبره مسيرة المستقبل، ونحن موقنون أن الجميع قد استفاد من تجارب الماضي العديدة والمديدة، التي كادت توردنا موارد الهلاك؟ ولكن يبقى الخير في الباقي، وهو كثير، إن أحسن السودانيون خيارات اجماعهم هذه المرة، وعقدوا مساومة تاريخية لمصلحة المستقبل.

* ورقة قُدمت في الأصل باللغة الإجليزية في المؤتمر العالمي الثالث، بعنوان: «The Quest For Democracy: Examining Civil–Military Relations In Muslim Societies»، الذي شهدته «Istanbul Zaim University»، بتركيا، ونظمه «Center for Islam and Global Affairs (CIGA)»، وذلك في الفترة من 13 إلى 15 أكتوبر 2019.

32 عبد الله مكى، «الانقلابات العسكرية.. الأسباب والدواعي»، صحيفة ألوان اليومية، بتاريخ 27 مايو 2015، http://www.alwandaily.com/?p=3677

مشاكل ومعوقات التصنيع الزراعي في السودان

محمد إبراهيم موسى
أستاذ باحث مساعد،
قسم البحوث الاقتصادية،
دائرة الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

عبد الله علي احمد
أستاذ باحث مساعد،
قسم البحوث الاقتصادية،
دائرة الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المستخلص

التصنيع الزراعي يعد من أهم حلقات تطوير القطاع الزراعي اذ أنه يرفع القيمة المضافة للإنتاج الزراعي ويقلل الفاقد منه، ويزيد من إمكانية التسويق، كما يساهم التصنيع الزراعي في استقرار الأسعار خلال العام. تهدف هذه الورقة إلى دراسة مشاكل ومعوقات التصنيع الزراعي في السودان. استخدمت الدراسة التحليل العملي متعدد المتغيرات لتحديد العوامل التي توصف مشاكل ومعوقات التصنيع الزراعي عن طريق تحليل مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المختلفة للوصول إلى عوامل محددة معتمدة في ذلك على المسح الميداني لمصانع التصنيع الزراعي والذي شمل (167) مصنعاً موزعة على ولاية الخرطوم، ولايتي الجزيرة والقضارف وولاية شمال كردفان في مجال الأغذية، الزيوت والأعلاف. ووفقاً لنتائج التحليل التي أوضحت أن أهم المشكلات والمعوقات التي تواجه هذا القطاع متعلقة بعدم توفر مدخلات الإنتاج والتكنولوجيا، ارتفاع تكلفة المواد الخام المنتجة محلياً وارتفاع تكلفة الطاقة اللازمة للإنتاج، ارتفاع تكاليف الإنتاج والضرائب والرسوم والجبايات المفروضة على الإنتاج الزراعي، ارتفاع تكلفة التمويل التشغيلي وصعوبة إجراءات الحصول عليه، الإشكالات المترتبة على سياسات وإجراءات تقدير العوائد، ضعف التشريعات لمكافحة الإغراق وحماية المنتج المحلي. توصي الدراسة بمقترحات لمعالجة هذه المشاكل والمعوقات بالإضافة إلى عمل خريطة للإنتاج الزراعي للسودان ومن ثم إعداد خريطة لفرص التصنيع الزراعي في السودان وفقاً للتوزيع الجغرافي والنوعي لهذه الصناعات.

الكلمات المفتاحية: مشاكل التصنيع الزراعي، الإنتاج الزراعي، التحليل العلمي، مصفوفة الارتباط.

1. المقدمة

الصناعة بمفهوم عام هي المقياس الحقيقي للتطور الاقتصادي وأنها من الأسس الرئيسية للاستقلال الاقتصادي فهي من حيث التعريف ذلك الفرع من الإنتاج الذي يستخدم فيه أحدث وسائل أدوات العمل أو الآلة بقصد تحويل جزء من الطبيعة إلى شيء يسد رمقاً أو حاجة من حاجيات الإنسان سواء كانت تلك السلعة تحويلية أو حرفية (مكي، 1988). ومع بدايات القرن الماضي أخذت أهم ملامح النهضة الصناعية المرتبطة بالصناعات التحويلية في التشكل والتبلور وبالأخص قطاع الصناعات الزراعية المعتمدة بصفه رئيسية على الموارد الزراعية المحلية بشقيها النباتي والحيواني في السودان. وأبان الحرب العالمية الثانية نشئت أنواع من الصناعات الزراعية لتغطية جزء من إحتياجات الإستهلاك المحلي، كذلك شهدت فترة ما قبل للاستقلال قيام بعض أنواع من الصناعات الزراعية مثل صناعة السجائر والمشروبات الغازية وغيرها، وعند للاستقلال في يناير 1956م كانت الاستثمارات في مجال الصناعة قد خطت خطوات نحو الإرتقاء، فقد أعلنت حكومة للاستقلال الأولى سياستها الرامية إلى تشجيع الاستثمار في ميدان الصناعة بإصدار أول قانون لتنظيم وتشجيع الاستثمار في السودان وهو قانون الميزات الممنوحة لعام 1956م وكان لهذا القانون أثره الإيجابي الكبير في دفع عجلة النمو للقطاعات الصناعية بصفه عامه وقطاع الصناعات الزراعية على وجه الخصوص. ثم سعت الحكومات المتعاقبة بعد ذلك في سن التشريعات ووضع الخطط والبرامج والإستراتيجيات المختلفة للنهوض بقطاع الصناعات التحويلية وتفعيل دورها في النهضة الاقتصادية الشاملة، من خلال قانون تنمية الاستثمار الزراعي وتشجيعه لسنة 1976م وقانون تشجيع الاستثمار 1980م. وقانون تشجيع الاستثمار 1990م. وقانون تشجيع الاستثمار 1996م وقانون تشجيع الاستثمار 1999م. ولكن من الملاحظ أنه بالرغم من ان السودان يتميز بموارد زراعية هائله من أرض ومياه ومناخ وموارد بشريه كما أن له ثروات طبيعيه ضخمه إلا أنه لا يمكن الحصول على عائد اقتصادي مجزي منه إلا من خلال التصنيع وبالأخص التصنيع الزراعي للاستفادة من تحقيق القيمة المضافة واستقرار الأسعار وتوفير فرص العمل وتفادي المشاكل الموسمية. فمنذ أوآخر سبعينات القرن الماضي وحتى الآن لم يواكب قطاع التصنيع الزراعي التطور المنشود الأمر الذي انعكس سلباً على نمو القطاع الزراعي والنمو الاقتصادي في السودان ككل.

2.1 واقع التصنيع الزراعي في السودان:

نجد أن قطاع الصناعات الغذائية يمثل الجزء الأكبر في هيكل الصناعة السودانية من حيث حجم الاستثمار، عدد المنشآت وحجم العمالة حيث أن عدد منشآت الصناعات الغذائية يمثل حوالي 70% من جملة الصناعات

وهـذا يوضـح اعتمـاد الصناعـة بصـورة كبيـرة علـى الزراعـة حيـث تمثـل صناعـة الأغذيـة والمشـروبات حوالـي 55% مـن إجمالـي النـاتج الصناعـي (المسـح الصناعـي الشـامل، 2005). كمـا أن عمالـة الأغذيـة والمشـروبات تمثـل57% مـن العمالـة في قطـاع الصناعـة التـي تقـدر بحوالـي 1.7 مـن إجمالـي القـوى العاملـة في السـودان (المسـح الصناعـي الشـامل، 2005). وبالرغـم مـن اهتمـام الدولـة بقطـاع الصناعـات الغذائيـة في الآونـة الأخيـرة ومحاولـة جـذب الاسـتثمار ورفـع القـدرة التنافسـية للمنتجـات المحليـة إلا أن هنالـك العديـد مـن المشـاكل والعقبـات التـي مـا زالـت تحـد مـن نمـو وتطـور هـذه الصناعـات وبالتالـي ضعـف مردودهـا في النـاتج المحلـي الإجمالـي.

3.1 الصناعة الغذائية والميزان التجاري

تعتمـد الصناعـة التحويليـة السـودانية بصـورة كبيـرة علـى الـواردات وعلـى العكـس مـن المسـاهمة الصغيـرة في القيمـة المضافـة للصناعـة التحويليـة في إجمالـي النـاتج المحلـي (9.5%) فـإن مسـاهمة السـلع الوسـيطة المسـتوردة للصناعـة التحويليـة تبلـغ 21.2% مـن جملـة واردات البـلاد، وتلاحـظ أن المسـاهمة الأكبـر مـن واردات الصناعـة التحويليـة توجـد في صناعـة الأغذيـة والمشـروبات (15%) (تقاريـر بنـك السـودان).

4.1الصناعات الغذائية والتوزيع الجغرافي

مـن الرسـم البيانـي رقـم (1) نلاحـظ أن المنشـآت الصناعيـة موزعـة بصـورة غيـر متسـاوية في السـودان فهنالـك ثـلاث ولايـات فقـط توجـد بهـا تقريبـاً نصـف عـدد المنشـآت بالبـلاد هـي ولايـة الخرطـوم 19%، جنـوب دارفـور 17%، الجزيـرة 13%. كمـا نلاحـظ أيضـاً أن هنالـك ارتبـاط بـين نسـبة الصناعـات التحويليـة وصناعـة الأغذيـة والمشـروبات في أغلـب الولايـات ممـا يـدل علـى إعتمـاد الصناعـات التحويليـة علـى صناعـة الأغذيـة والمشـروبات، وبالنسـبة للمنشـأت الكبيـرة نجـد أن معظمهـا يتمركـز في ولايـة الخرطـوم.

الرسم البياني (1):توزيع الصناعات التحويلية وصناعة الأغذية والمشروبات حسب الولايات

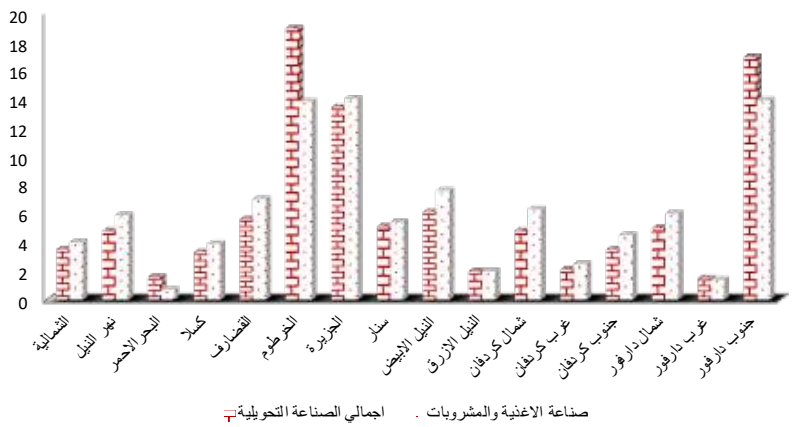

المصدر: سجلات اتحاد الغرف الصناعية السوداني 2009م

5.1 الصناعة الغذائية والكفاءة:

تختلف الطاقات الإنتاجية التصميمية عن المتاحة وعن الفعلية على حسب نمط الصناعة، وتعرف الطاقة التصميمية بأنها تلك الطاقة التي صممت وخططت للمنشأة الصناعية إنتاجها خلال فترة زمنية معينة. أما مفهوم الطاقة المتاحة فهي تعبر عن كمية الإنتاج المستهدفة خلال فترة تشغيل معينة والتي تنتجها المنشأة الصناعية بعد التنفيذ ويمكن أن تتساوي مع الطاقة التصميمية أو تكون أقل منها ويتوقف ذلك على ظروف التشغيل والعمل وتوفر المستلزمات الإنتاجية والخدمية المطلوبة للإنتاج . أما مفهوم الطاقة الفعلية فهي تعبر عن عدد الوحدات المنتجة فعلاً خلال فتره تشغيلية معينة، وهي يمكن أن تساوي الطاقة المتاحة أو يمكن أن نقل عنه (مؤتمر الصناعات).

الجدول رقم (1) يوضح الطاقات الإنتاجية لبعض الصناعات الغذائية

نوع المنتج	الوحده	الطاقة التصميمية (ألف)	الطاقة المتاحة (ألف)	نسبة إستغلال الطاقة المتاحة (%)	الطاقة الفعلية (ألف)	نسبة إستغلال الطاقة الفعلية (%)	
						القصوى	المتاحة
1- الحلويات	طن	100	45	45	16.55	16.5	38
2- الطحنية	طن	400	200	50	97.8	24	49
3- المربي	طن	100	50	50	19.23	19	38
4- البسكويت	طن	150	100	66	68.1	45	68

5- الصلصة	طن	15	10	66	4	26	40
6- المياه الغازية	صندوق	150,000	92,000	61	71,000	47	77
7- العصائر	طن	100	60	60	35.5	36	59

المصدر: سجلات اتحاد الغرف الصناعية السوداني 2009م

من الجدول رقم (1) نجد أن هنالك فجوة كبيرة بين الطاقات التصميمية والطاقات المتاحة للصناعات الغذائية المختلفة مما يعني أن كمية الإنتاج المستهدفة أساساً من قبل المستثمرين ضعيفة مقارنة بالطاقات التصميمية الفعلية للمنشآت وهذا يدل على أن هنالك طاقة تصميميه هائلة مهدرة ولم يتم التخطيط للاستفادة منها من قبل المستثمرين. كما يوضح الجدول أن هنالك تباين كبير بين الطاقة التصميمية والطاقة المستغلة فعلياً للمنشآت, حيث لا تتعدى الطاقة المستغلة فعلياً نصف الطاقة التصميمية في كل الصناعات بالإضافة إلى ذلك نجد أن نسبة استغلال الطاقة المتاحة أيضا ضعيف. من الواضح أن هنالك ضعف في كفاءة منشآت التصنيع الغذائي من حيث استغلال الطاقات التصميمية الموجودة وهو يعد من أهم المشاكل التي تجابه قطاع الصناعات الغذائية في السودان.

الرسم البياني رقم (2) : الإنتاج الفعلي لبعض الأنشطة الفرعية لقطاع الصناعات الغذائي.

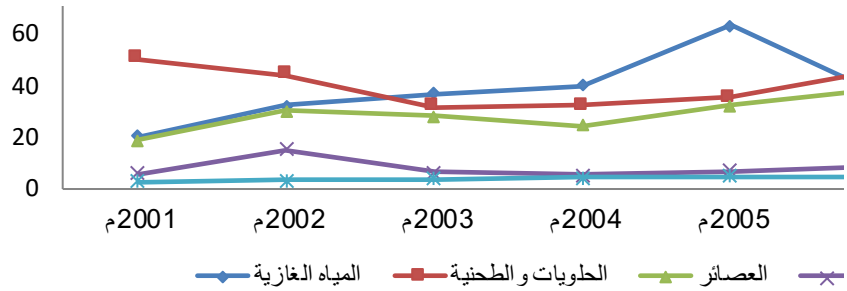

المصدر: سيف الدين داوؤد المدني (مارس 2009م) .

الرسم البياني رقم (2) يوضح تذبذب الطاقة الإنتاجية الفعلية لأغلب المنتجات الغذائية خلال السنوات من 2001-2008. كما نلاحظ أن صناعتي الصلصة والمربات رغم ثبات إنتاجها الفعلي نسبياً إلا أنه ضئيل مقارنة مع الصناعات الغذائية الأخرى. بالرغم من التذبذب الحاد في الإنتاج الفعلي لصناعتي المياه الغازية والحلويات والطحنية لكن هنالك زيادة في الإنتاج في عام 2008.

6.1 الصناعة الغذائية والتمويل

لقد ظل تمويل القطاع الصناعي عموماً مشكلة حيث لوحظ أن الإمكانية التمويلية للجهاز المصرفي ضعيفة لا ترتقي لحجم احتياجات رأس المال التشغيلي للمنشآت الصناعية أو حجم الاستثمارات في القطاع وبالرغم من أن السياسات المعلنة أعطت أولوية لتمويل القطاعات الإنتاجية نجد أن القطاع الصناعي لم يحظ إلا بمرابحات قصيرة الأجل لشراء بعض المدخلات محلياً.(المؤتمر النوعي لقطاع الصناعات الغذائية,2009)

تذبذب الطاقة الإنتاجية الفعلية لأغلب المنتجات الغذائية خلال السنوات من 2001-2008. كما نلاحظ أن صناعتي الصلصة والمربات رغم ثبات إنتاجها الفعلي نسبياً إلا أنه ضئيل مقارنة مع الصناعات الغذائية الأخرى. بالرغم من التذبذب الحاد في الإنتاج الفعلي لصناعتي المياه الغازية والحلويات والطحنية لكن هنالك زيادة في الإنتاج في عام 2008.

الجدول رقم (2) حجم التمويل المصرفي للقطاع الصناعي (1991 – 2012م) بآلاف الجنيهات

السنة	تمويل القطاع الصناعي	حجم التمويل الكلي	النسبة
1991م	2770	14020	20%
1992م	4550	33110	14%
1993م	8269	52730	16%
1994م	18400	100730	18%
1995م	26180	145150	18%
1996م	63850	339480	19%
1997م	72840	415560	18%
1998م	89080	473830	19%
1999م	71840	487320	15%
2000م	83830	792240	11%
2001م	164450	1113400	15%
2002م	208500	1932010	13%
2003م	295180	2947590	11%
2004م	400850	4363910	9%
2005م	836690	7000190	12%
2006م	938535	11139558	8%
2007م	1392474	12998544	11%
2008م	1683210	14961089	11%
2009	1874855	17581594	10.6%
2011	2,066500	20,202100	10.2%
2012	3,123900	24,815000	12.6%

المصدر :- بنك السودان ، التقارير السنوية 91-2012م

بالإشارة للجدول (2) نلاحظ أن حجم التمويل المصرفي للقطاع الصناعي كنسبة من حجم التمويل الكلي ضئيل إذ تتراوح بين 20% كأعلى نسبة في العام 1991 إلى 8% كأدني نسبة في العام 2006,مما يدل على أن احد أهم المشاكل التي تواجه الاستثمارات في قطاع الصناعة والتصنيع هي قلة التمويل المصرفي.

7.1 الصناعة الغذائية والعمالة

جدول رقم (3): موقف العمالة في القطاعات الصناعية الرئيسة لعام 2001م

القطاع الرئيسي	عدد العمالة	الوزن النسبي (%)
الغذائيات	47450	50
الغزل والنسيج	9705	10
الطباعة والورق	2495	3
الأخشاب ومنتجاته	4929	5
الكيماويات	8594	9
منتجات مواد البناء	14975	16
المنتجات المعدنية	3624	3
المعدات والمنتجات الكهربائية	3818	4
الجملة	95,590	100

المصدر: المسح الصناعي الشامل . المجلد الثالث (مارس 2005م) . وزارة الصناعة.

نجد أن عدد العمالة المستخدمة في قطاع الصناعات الغذائية تساوي عدد العمالة في جميع الصناعات الأخرى مجتمعة. لذلك يعتبر قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات ذات الكثافة العمالية حيث يمثل وزنه النسبي 13.46% من إجمالي التكاليف الكلية. كما يوضح الرسم البياني 3 أدناة حجم العمالة في القطاعات الفرعية لقطاع الصناعات الغذائية حيث تتمركز النسبة الأعلى من العمال في قطاعي المياه الصحية والمياه الغازية.

رسم بياني رقم (3): موقف العمالة في بعض القطاعات الفرعية لقطاع الصناعات الغذائية 2009م

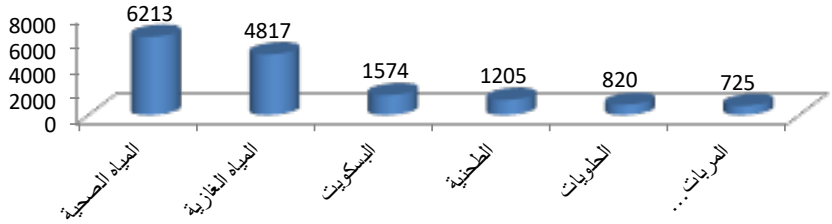

المصدر: المسح الصناعي الشامل . المجلد الثالث (مارس 2005م) . وزارة الصناعة.

2. منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على منهج البحث التاريخي في تتبع قطاع التصنيع الزراعي في السودان وذلك بالإعتماد على البيانات الثانوية. كما إعتمدت أيضاً على

المنهج الوصفي و كذلك على بيانات ثانوية تم جمعها من تقارير وسجلات وزارة الزراعة، بنك السودان، وزارة الصناعة ووزارة التجارة الخارجية بالإضافة إلى كتابات الباحثين والمؤرخين. بالإضافة إلى البيانات الأولية التي تم جمعها من خلال استخدام الاستبانة والمقابلات الشخصية التي استهدفت قطاع التصنيع الزراعي للموسم (2014-2015).

1.2 حجم العينة

وتم استعمال معادلة ريتشارد جيجر لحساب حجم العينة.

حيث : n حجم العينة المطلوبة، N: حجم المجتمع، Z: مستوى الثقة عند 95%، σ: الانحراف المعياري قيد البحث،مقدار الخطأ المقبول

2.2 توزيع عينة الدراسة

من اجل دراسة مشاكل ومعوقات التصنيع الزراعي تم مسح ميداني لمصانع التصنيع الزراعي والتي شملت (الأغذية، الزيوت والأعلاف). تم مسح (167) مصنعاً موزعة على النحو التالي (ولاية الخرطوم 104 مصنعاً، ولايتي الجزيرة والقضارف 41 مصنعاً وولاية شمال كردفان 22 مصنعاً).

2.3 نماذج الدراسة

استخدمه الدراسة التحليل العاملي هو أسلوب إحصائي متعدد المتغيرات، يهدف إلى تحديد العوامل التي تساعد في وصف الظاهرة موضع الدراسة عن طريق تحليل مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المختلفة للوصول إلى عوامل محددة. ولتحقيق ذلك يعمل التحليل العاملي إلى تقليل البيانات بتقليل عدد العوامل التي تفسر معظم التباين.

يبدأ التحليل العاملي بحساب الارتباطات بين المتغيرات وبعد الحصول على مصفوفة الارتباطات بين هذه المتغيرات، بعد ذلك يتم تحليل المصفوفة تحليلاً عاملياً لتصل إلى أقل عدد ممكن من العوامل تمكن من التعبير عن اكبر قدر من التباين بين هذه المتغيرات.

2.4 تحليل الصدق والثبات لبيانات مشاكل التصنيع

إن الثبات يعني استقرار المقياس أي إنه يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة، في حين أن الصدق هو عبارة عن جذر الثبات(البقاعي 2010). ولقياس الثبات استخدمت هذه الدراسة اختبار ahplA s'hcanarC

3. النتائج والمناقشة

1.3 واقع مصانع التصنيع الزراعي حسب المسح الميداني

لدراسة مشاكل و معوقات التصنيع الزراعي في السودان تم مسح ميداني لمصانع التصنيع الزراعي (الأغذية، الزيوت، الأعلاف....الخ) في كل من ولاية الخرطوم، الجزيرة، شمال كردفان و القضارف و هي ولايات ذات ثقل في هذا المجال وقد كان حجم العينية لهذا المسح (167) مصنعاً في مجال التصنيع الزراعي، فالجدول (4) يوضح التوزيعات الجغرافية وإمكانيات المصانع من حيث نوعية الماكينات و راس المال.

الجدول (4): يوضح التوزيعات الجغرافية حسب الولايات و نوع الصناعات

	العدد	النسبة
المصانع حسب الولايات		
ولاية الخرطوم	104	62.3
ولاية الجزيرة والقضارف	41	24.6
ولاية شمال كردفان	22	13.1
المصانع حسب المحليات – ولاية الخرطوم		
الخرطوم –بحري	29	27.9
الخرطوم	31	29.8
ام درمان	44	42.3
المصانع حسب المحليات – ولاية الجزيرة و القضارف		
المناقل	10	24.3
مدني الكبري	14	34.2
الحصاحيصا	13	31.7
القضارف	4	9.8
المصانع حسب المحليات- ولاية شمال كردفان		
ام روابة	6	8.6
الرهد	1	1.4
شيكان	15	21.4
نوع الصناعة		
أغذية	107	64.1
زيوت	50	29.9
أعلاف	10	6.0

من الجدول أعلاه يتضح أن توزيع عينة المسح الميداني على النحو الأتي:

حوالي (62.3%) من العينة في ولاية الخرطوم و(24.6%) في ولايتي الجزيرة والقضارف، بينما (13.%) في ولاية شمال كردفان. وهذا يدل على أن قطاع التصنيع الزراعي يتركز في ولاية الخرطوم. أما بالنسبة إلى نوع الصناعة فقد أوضح المسح أن حوالي 64% من العينة متخصصة في صناعة الأغذية، و حوالي 30% من العينة متخصصة في صناعة الزيوت، أما صناعة الأعلاف تمثل فقط حوالي 6% مما يبرر ضعف إنتاج الأعلاف والفجوة في السوق.

الجدول (5): يوضح و إمكانيات المصانع من حيث نوعية الماكنات و راس المال و الطاقات المستخدمة

	العدد	النسبة
نوع ملكية الاستثمار		
ملكية خاصة	155	92.8
مساهمة عامة	12	7.2
نوع راس المال		
محلي	150	89.8
اجنبي	9	5.4
مشترك (محلي + اجنبي)	8	4.8
نوع الطاقة المستخدمة		
كهرباء + جازولين	157	94.0
كهرباء + فيرنست	4	2.4
فيرنست + جازولين	4	2.4
كهرباء + غاز	2	1.2
مصادر المواد الخام		
محلية	120	71.9
مستوردة	46	27.5
محلية+ مستورد	1	0.6
هل حدث ان توقف المصنع عن الإنتاج		
نعم	94	56.3
لا	73	43.7
كم فترة التوقف عن العمل		
4-1	66	39.6
8-5	18	10.8
12-9	10	5.9
لا ينطبق	73	43.7
ماهي الاسباب التي أدت إلى توقف		
انقطاع و عدم توفر المواد الخام	33	19.8
انقطاع و عدم توفر التيار الكهربائي	18	11.8
اعطال الماكنات و عدم توفر قطع الغيار	21	12.6
اغراق الاسعار و ارتفاع الاسعار لمنتج ةالمحلي	18	11.8

أما ما يخص نوع رأسمال فان 89.8% من رأسمال المصانع تعتمد على رأس المال المحلي و 5.4% رأسمال اجنبي و المصانع ذات الطابع المشترك تمثل 4.8%. أما نوعية الطاقة المستخدمة في المصانع فان المسح يوضح أن 94.0% من العينة تستخدم الكهرباء و الجازولين، أما المصانع التي تستخدم كهرباء- فيرنست و فيرنست و جازولين تمثل يالتساوي 2.4% من العينة.

2.3 التحليل العاملي لمشاكل التصنيع في السودان

تبنت الدراسة التحليل العاملي للتعرف على أهم المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي حيث تم تبويب المشاكل في عدد من العوامل وهي، نوعية مدخلات الإنتاج والتكنولوجيا، تكلفة مدخلات الإنتاج والتكنولوجيا، التمويل التشغيلي، السياسات الحكومية، الرسوم والضرائب، مشاكل التسويق والقوانين والتشريعات. الجدول (6) يوضح قياس الفقرات التي استخدمت في استبانة المسح الميداني.

جدول (6) يوضح قياس الفقرات

الاستجابة	لا اوافق بشده	لا اوافق	محايد	اوافق	اوافق بشرده
الدرجة	1	2	3	4	5

1.2.3 اختبار الثبات ytilibaileR

هناك عدد من الطرق الإحصائية لقياس الثبات ومن أكثرها شيوعا والتي يمكن من خلالها قياس الثبات هي طريقة (كرنباخ الفا، والتي تعتمد على الاتساق الداخلي وتعطي فكرة عن اتساق الأسئلة مع بعضها البعض ومع كل الأسئلة بصفة عامة. وبشكل عام فإن الحكم على الثبات يعتمد على مقدار معامل الارتباط الناتج من التحليل الإحصائي. وكثير من الباحثين يعتبرون أن معامل الارتباط الذي يتجاوز 0.6 كفيلاً بالميل حيال ثبات الأداة المستخدمة. ومن خلال اختبار معاملات ألفا كرونباخ (ahplAs'hcabnorC) لاختبار ثبات أداة الدراسة لمحور مشاكل التصنيع أظهرت النتائج انمعامل ألفا كرونباخ لكل العوامل كاناكبر من 0.6 مما يشير إلى أن هناك اتساق داخلي وثبات للاستبانة الجدول (7) أدناه يوضح معاملات ألفا كرونباخ لاختبار ثبات أداة الدراسة لمحور مشاكل التصنيع.

جدول (7):يوضح معاملات ألفا كرونباخ لاختبار ثبات أداة الدراسة لمحور مشاكل التصنيع

المتغير	معاملألفا كرونباخ
مشاكل توفر مدخلات الإنتاج والتكنولوجيا	0.726
مشاكل تكلفة مدخلات الإنتاج والتكنولوجيا	0.772
مشاكل التمويل التشغيلي	0.881
مشاكل السياسات الحكومية	0.870
مشاكل الرسوم والضرائب	0.879
مشاكل التسويق	0.754
القوانين والتشريعات	0.870
قيمة ألفا كرونباخ الكلية	0.942

معامل ألفا كرونباخ اكبر من 0.6 يعني يوجد اتساق داخلي وهناك ثبات للاستبان

كما استخدم مقياس» كايزر مير اولكن» للحكم على مدى كفاية العينة، والذي يشير إلى وإذا كانت قيمته اكبر من 0.5 يدل على اعتمادية هذه العوامل في التحليل العاملي. فقد اثبتت نتيجة التحليل إلى أن مقياس كايزر مير اولكن (niklO-reyeM-resiaK) اكبرمن 0.5 وهذا يدل على الاعتمادية العالية لهذه العوامل في التحليل العاملي. كما نجد ان قيمة الاحتمال من اختبار «بارتلت» 0.05 وهذا يعني أن المصفوفة الارتباط لاتساوي مصفوفة الوحدة، وانه يوجد ارتباط بين المتغيرات في المصفوفة لذلك يمكن إجراء التحليل العاملي للبيانات. الجدول (8) يوضح نتائج هذه الإختبارات.

جدول (8) يوضح اختبار s'tteltraB dna OMK

Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		.804
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	5811.442
	Df	1596
	Sig.	.000

2.2.3 التحليل العاملي لمشاكل توفر مدخلات الإنتاج والتكنولوجيا

من اجل دراسة عامل مدخلات نوعية الإنتاج والتكنلوجيا تم تبني سبعة فقرات تم استخدام الجذر الكامن ونسبة التباين ونسبة التباين التراكمية للعوامل السبعة للفقرات ومن خلال التحليل تم اعتماد خمسة فقرات وهي عدم توفر التكنلوجيا الحديثة في التصنيع، عدم توفر العمالة المهرة، عدم توفر قطع الغيار للماكينات المستخدمة، عدم توفر العمالة الموسمية وعدم توفر الطاقة اللازمة

للإنتاج .اتضح ان عدم توفر الطاقة اللازمة للإنتاج وعدم توفر قطع الغيار للماكينات المستخدمة هي من أهم المشكلات التي تواجه عامل نوعية الإنتاج والتكنلوجيا. الجدول (9) يوضح التحليل العاملي لمشاكل توفير مدخلات الإنتاج والتكنلوجيا.

الجدول (9) يوضح التحليل العاملي لمشاكل نوفير مدخلات الإنتاج والتكنلوجيا.

الفقرات المضمنة (7)	الفقرات المعتمدة (5)	أهم المشاكل حسب الترتيب
عدم توفر التكنلوجيا الحديثة في التصنيع عدم توفر العمالة المهرة عدم توفر قطع الغيار للماكينات المستخدمة عدم توفر العمالة الموسمية عدم توفر الطاقة اللازمة للإنتاج عدم توفر المواد الخام المستوردة عدم توفر المواد الخام المنتجة محليا	عدم توفر التكنولوجيا الحديثة في التصنيع عدم توفر العمالة المهره عدم توفر قطع الغيار للماكينات المستخدمة عدم توفر العمالة الموسمية عدم توفر الطاقة اللازمة للإنتاج	1.عدم توفر الطاقة اللازمة للانتاج. 2. عدم توفر قطع الغيار للماكينات المستخدمة. 3. عدم توفر التكنلوجيا الحديثة في التصنيع. 4.عدم توفر العمالة المهرة 5.عدم توفر العمالة الموسمية

3.2.3 التحليل العاملي لمشاكل تكلفة مدخلات الإنتاج والتكنولوجيا

من اجل دراسة عامل تكلفة مدخلات الإنتاج والتكنولوجيا والتي تبنت ثمانية فقرات وهي ارتفاع تكلفة العمالة الموسمية، ارتفاع تكلفة المواد الخام المنتجة محلياً، ارتفاع تكلفة العمالة المهرة، ارتفاع تكلفة الطاقة اللازمة للإنتاج، ارتفاع تكلفة قطع الغيار للماكينات المستخدمة، ارتفاع تكلفة صيانة الماكينات المستخدمة، ارتفاع تكلفة شراء الماكينات وارتفاع تكلفة المواد الخام المستوردة ومن بعد التحليل تم اعتماد أربعة منها وهي ارتفاع تكلفة العمالة الموسمية، ارتفاع تكلفة المواد الخام المنتجة محلياً، ارتفاع تكلفة العمالة المهرة وارتفاع تكلفة الطاقة اللازمة للإنتاج. ونتيجة للتحليل اتضح أن ارتفاع تكلفة المواد الخام المنتجة محليا وارتفاع تكلفة الطاقة اللازمة للإنتاج هي من اكثر المعوقات التي يواجهها عامل تكلفة المدخلات والتكنلوجيا والتي يعاني منها أصحاب المصانع. الجدول رقم (10) يوضح التحليل العاملي لمشاكل تكلفة مدخلات الإنتاج والتكنولوجيا.

الجدول (10) يوضح التحليل العاملي لمشاكل تكلفة مدخلات الإنتاج والتكنولوجيا

الفقرات المضمنة(8)	الفقرات المعتمدة(4)	أهم المشاكل حسب الترتيب
ارتفاع تكلفة العمالة الموسمية. ارتفاع تكلفة المواد الخام المنتجة محلياً. ارتفاع تكلفة العمالة المهرة. ارتفاع تكلفة الطاقة اللازمة للإنتاج. ارتفاع تكلفة قطع الغيار للماكينات المستخدمة ارتفاع تكلفة صيانة الماكينات المستخدمة. ارتفاع تكلفة شراء الماكينات ارتفاع تكلفة المواد الخام المستوردة	ارتفاع تكلفة العمالة الموسمية. ارتفاع تكلفة المواد الخام المنتجة محلياً. ارتفاع تكلفة العمالة المهرة. ارتفاع تكلفة الطاقة اللازمة للإنتاج.	1.ارتفاع تكلفة المواد الخام المنتجة محليا. 2.ارتفاع تكلفة الطاقة اللازمة للإنتاج. 3.ارتفاع تكلفة العمالة المهرة 4.ارتفاع تكلفة الطاقة اللازمة للإنتاج.

4.2.3 التحليل العاملي لمشاكل التمويل التشغيلي

من اجل دراسة عامل التمويل التشغيلي والذي تبني اربعة فقرات و هي ضعف التمويل التشغيلي، عدم توفر التمويل التشغيلي، صعوبة إجراءات الحصول على التمويل التشغيلي وارتفاع تكلفة التمويل التشغيلي. وقد تم اعتمادها كلها من خلال استخدام الجذر الكامل، اتضح من بعد ذالك ان اكثر الفقرات التي تعتبر ذات أهمية قصوى من بين المشاكل في هذا العامل هي ارتفاع تكلفة التمويل التشغيلي وصعوبة إجراءات الحصول عليه. الجدول رقم (11) يوضح التحليل العاملي لمشاكل التمويل التشغيلي.

الجدول (11) يوضح التحليل العاملي لمشاكل التمويل التشغيلي

الفقرات المضمنة (4)	الفقرات المعتمدة (4)	أهم المشاكل
ضعف التمويل التشغيلي عدم توفر التمويل التشغيلي صعوبة إجراءات الحصول على التمويل التشغيلي ارتفاع تكلفة التمويل التشغيلي	ارتفاع تكلفة العمالة الموسمية. ارتفاع تكلفة المواد الخام المنتجة محلياً. ارتفاع تكلفة العمالة المهرة. ارتفاع تكلفة الطاقة اللازمة للإنتاج.	ارتفاع تكلفة التمويل التشغيلي صعوبة إجراءات الحصول على التمويل التشغيلي ضعف التمويل التشغيلي عدم توفر التمويل التشغيلي

5.2.3 التحليل العاملي لمشاكل السياسات الحكومية

لإجراء التحليل العاملي لمشاكل السياسات الحكومية، تضمن هذا التحليل أربعة عشر فقرة و من بعد التحليل تم اعتماد خمس قرات وكانت اكثرها تاثيراً هي الإشكالات المترتبة على سياسات وإجراءات تقدير العوائد بالاضافة إلى السياسة الخاصة باستيراد بعض المواد الخام التي تحتاجها بعض الصناعات المحلية.

الجدول (12): يوضح التحليل العاملي مشاكل السياسات الحكومية

2.3. التحليل العاملي لمشاكل الرسوم والضرائب:

لدراسة عامل الرسوم والضرائبكواحد من العوامل المؤثرة على قطاع التصنيع استخدمت الدراسة عشر فقرات لقياس هذا العامل وهي إرتفاع ضريبة القيمة المضافة، إرتفاع رسوم الدمغة، إرتفاع رسوم المباني والعتب، إرتفاع تكاليف رسوم الأراضي، إرتفاع رسوم الإنتاج، إرتفاع ضريبة أرباح الأعمال، إرتفاع رسوم الجمارك لمدخلات الإنتاج والأليات، إرتفاع رسوم المحليات وإرتفاع ضريبة الدخل الشخصي للافراد وبعد التحليل تم اعتمادها كلها، حيث اظهر النتائج ان متغيري إرتفاع رسوم المحليات وإرتفاع رسوم الخدمات الصحية والنفايات اكثر المشاكل فيما يخص الرسوم والضرائب التي تواجه التصنيع الزراعي.

الجدول (13) ادناة يوضح التحليل العاملي لمشاكل الرسوم و الضرائيب.

الفقرات المضمنة(10)	الفقرات المعتمدة(10)	أهم المشاكل بالترتيب
إرتفاع ضريبة القيمة المضافة إرتفاع رسوم الدمغة إرتفاع رسوم المباني والعتب إرتفاع تكاليف رسوم الأرض إرتفاع رسوم الإنتاج إرتفاع ضريبة أرباح الأعمال إرتفاع رسوم الجمارك لمدخلات الإنتاج والأليات إرتفاع رسوم المحليات إرتفاع ضريبة الدخل الشخصي للافراد إرتفاع رسوم الخدمات الصحية	إرتفاع ضريبة القيمة المضافة إرتفاع رسوم الدمغة إرتفاع رسوم المباني والعتب إرتفاع تكاليف رسوم الأرض إرتفاع رسوم الإنتاج إرتفاع ضريبة أرباح الأعمال إرتفاع رسوم الجمارك لمدخلات الإنتاج والأليات إرتفاع رسوم المحليات إرتفاع ضريبة الدخل الشخصي للافراد إرتفاع رسوم الخدمات الصحية	1.إرتفاع رسوم المحليات 2.إرتفاع رسوم الخدمات الصحية والنفايات 3.إرتفاع ضريبة القيمة المضافة 4.إرتفاع رسوم الجمارك لمدخلات الإنتاج والأليات 5.إرتفاع ضريبة أرباح الأعمال 6.إرتفاع رسوم المباني والعتب 7.إرتفاع ضريبة الدخل الشخصي للافراد 8.إرتفاع رسوم الإنتاج 9.إرتفاع تكاليف رسوم الأرض 10.إرتفاع رسوم الدمغة

6.2.3 التحليل العاملي لمشاكل القوانين والتشريعات:

من أجل دراسة عامل القوانين والتشريعات الذي يمثل احد مشاكل ومعوقات التصنيع الزراعي، تضمنت الدراسة سبع فقرات وهي ضعف تشريعات لمكافحة الاغراق، مشاكل مرتبطة بتشريعات وقوانين الحكم المحلي، غياب القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي الحُر، ضعف التشريعات لحماية المنتج المحلي، الأثر السلبي لقوانين العمل والإستخدام، وجود مشاكل مرتبطة بالتشريعات الضريبة والجُمركية، وجود مشاكل في التشريعات النقابية. وبعد التحليل تم الإعتماد على جمع الفقرات، وقد اتتضح أن أهم الفقرات في عامل القوانين والتشريعات التي تواجه التصنيع الزراعي في السودان تمثلت في ضعف التشريعات لمكافحة الاغراق ومشاكل التشريعات الضريبة والجُمركية وضعف التشريعات لحماية المنتج المحلي.الجدول (14) يوضح التحليل العاملي لمشاكل القوانين و التشريعات.

الجدول (14) يوضح التحليل العاملي لمشاكل القوانين و التشريعات.

الفقرات المضمنة (7)	الفقرات المعتمدة (7)	أهم المشاكل بالترتيب
ضعف تشريعات لمكافحة الاغراق. مشاكل مرتبطة بتشريعات وقوانين الحكم المحلي غياب القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي الحر ضعف تشريعات لحماية المنتج المحلي الاثر السلبي لقوانين العمل والاستخدام وجود مشاكل مرتبطة بالتشريعات الضريبة والجمركية وجود مشاكل في التشريعات النقابية.	ضعف تشريعات لمكافحة الاغراق. مشاكل مرتبطة بتشريعات وقوانين الحكم المحلي غياب القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي الحر ضعف تشريعات لحماية المنتج المحلي الاثر السلبي لقوانين العمل والاستخدام وجود مشاكل مرتبطة بالتشريعات الضريبة والجمركية وجود مشاكل في التشريعات النقابية.	1.ضعف تشريعات لمكافحة الاغراق 2.مشاكل مرتبطة بالتشريعات الضريبة والجمركية 3.ضعف تشريعات لحماية المنتج المحلي 4.غياب القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي الحر 5.مشاكل مرتبطة بتشريعات وقوانين الحكم المحلي ذات الصلة بالقطاع الصناعي 6.الاثر السلبي لقوانين العمل والاستخدام 7.وجود مشاكل في التشريعات النقابية

7.2.3 التحليل العاملي لمشاكل التسويق:

لإجراء التحليل العاملي لعامل مشاكل التسويق التي تواجة قطاع التصنيع في السودان، تبنت الدراسة سبع فقرات. وبعد التحليل والاختبارات تم الاعتماد على اربع فقرات، وعليه اتضح أن العملية التسويقية لمنتجات التصنيع الزراعي في السودان تواجه عدة معوقات واكثرها أهمية ارتفاع تكاليف النقل والتوزيع و ارتفاع تكاليف الدعاية والاعلان ويظهر ذلك من خلال الجدول رقم (15).

الجدول (15) يوضح التحليل العاملي لمشاكل التسويق لتصنيع الزراعي.

الفقرات المضمنة(7)	الفقرات المعتمدة(4)	أهم المشاكل بالترتيب
ارتفاع تكاليف الدعاية والاعلان. ضعف مردود الاعلانات والإجراءات الترويجية ضعف القدرة التنافسية في الاسواق العالمية ارتفاع تكاليف النقل والتوزيع ضعف قبول المنتج في السوق المحلي ضعف منافسة المنتج المحلي مع المستورد ضعف القنوات التسويقية المحلية	ارتفاع تكاليف الدعاية والاعلان. ضعف مردود الاعلانات والإجراءات الترويجية ضعف القدرة التنافسية في الاسواق العالمية ارتفاع تكاليف النقل والتوزيع	1.ارتفاع تكاليف النقل والتوزيع 2.ارتفاع تكاليف الدعاية والاعلان 3.ضعف القدرة التنافسية في الاسواق العالمية 4.ضعف مردود الاعلانات والإجراءات الترويجية

4. التوصيات

وفقاً لنتائج تحليل المشاكل والمعوقات للتصنيع الزراعي في السودان تناولت الدراسة عدد من هذه المحاور تلخصت في عدد من المعوقات أهمها، مشكلات مدخلات نوعية الإنتاج والتكنلوجيا، حيث برزت مشكلتي عدم توفر الطاقة اللازمة للإنتاج وعدم توفر قطع الغيار للماكينات المستخدمة هي من أهم المشكلات التي تواجه عامل نوعية الإنتاج والتكنلوجيا. عليه توصي هذه الدراسة بمعالجة مشكلة الطاقة الكهربائية والتي تعتبر اقل انواع الطاقة تكلفة، يجب توفيرها وضمان انيساب الامداد طوال العام. اما بالنسبة لمشكلة قطع الغيار للماكينات والتي اظهرت نتائج التحليل ان كل الماكينات المستخدمة هي اجنبية وعليه يجب ان تكون هناك خطة واضحة اما عن طريق ترقية الصناعة وانتاج ماكينات محلية، او عن طريق توفير قطع الغيار من الخارج وفقا للمواصفات العالمية.

توصي الدراسة بإلغاء كافة الرسوم والضرائب والجبايات على الإنتاج الزراعي حتي يتثنى لقطاع التصنيع الحصول على المواد الخام الزراعية بتكاليف مناسبة تشجع على التصنيع الزراعي

لدراسة عامل تكلفة مدخلات الإنتاج والتكنولوجيا في التصنيع الزراعي في السودان أظهرت الدراسة أن أهم المشاكل التي تتعلق بهذا العامل ترجع إلى أن إرتفاع تكلفة المواد الخام المنتجة محلياً وإرتفاع تكلفة الطاقة اللازمة للانتاج. اتضح أن الطاقة وبالتحديد الطاقة الكهربائية من أُولى أولويات التصنيع الزراعي في السودان بالإضافة إلى إرتفاع تكلفة المواد الخام المنتجة محلياً وفقاً لإرتفاع تكاليف الإنتاج والضرائب والرسوم والجبايات المفروضة على الإنتاج الزراعي، وعليه توصي الدراسة بالغاء كافة الرسوم والضرائب والجبايات على الإنتاج الزراعي حتي يتثني لقطاع التصنيع الحصول على المواد الخام الزراعية بتكاليف مناسبة تشجع على التصنيع الزراعي.

تناولت الدراسة مشكلة عامل التمويل التشغيلي، وتوصلت الدراسة إلى أن مشكلة ارتفاع تكلفة التمويل التشغيلي وصعوبة إجراءات الحصول عليه هي اكثر معوقات التمويل التشغيلي. وعليه توصي الدراسة إلى اعادة النظر في السياسات التمويلية الخاصة بقطاع التصنيع من حيث تكاليف العملية التمويلية والبيروقراطية في الإجراءات التي تستهلك جزء كبير من الزمن والجهد.

كما تطرقت الدراسة لمشاكل السياسات الحكومية المتعلقة بقطاع التصنيع، حيث توصلت النتائج إلى أن الإشكالات المترتبة على سياسات وإجراءات تقدير العوائد بالإضافة إلى السياسة الخاصة بإستيراد بعض المواد الخام التي

تحتاجها بعض الصناعات المحلية هي الأكثرتاثيراً. وعليه توصي هذه الدراسة بمراجعة السياسات الخاصة بتقدير العوائد وتبني استراتيجية واضحة وأكثر شفافية من خلال إشراك كافة المساهمين في قطاع التصنيع لإبتكار طرق حديثة في تقدير العوائد. وأن تكون هناك إعفاءات جُمركية للمواد الخام المرتبطة بالتصنيع الزراعي بالإضافة لإمكانية إحلال هذه المواد بمنتجات محلية.

بالنسبة للقوانين والتشريعات المرتبطة بالتصنيع الزراعي نجد أن هذا القطاع يعاني من ضعف التشريعات لمكافحة الإغراق ومشاكل التشريعات الضريبة والجُمركية وضعف التشريعات لحماية المنتج المحلي. لذلك لابد من وضع تشريعات واضحة ودقيقة للحد من الإغراق ووضع قوانين لحماية المنتج الداخلي من الإغراق الخارجي حتي تستطيع هذه الصناعات من الاستمرارية في العملية الإنتاجية وتحقيق تراكم المعرفة ومن ثم يمكنها الانطلاق إلى المنافسة العالمية.

المراجع

- أبو العزائم محمد أبو العزايم، (2005). مصر بين الواقع المعاش و المستقبل المطلوب في مجال التصنيع الزراعي. ورشة تنمية قطاع الصناعة و التصنيع الزراعي في جمهورية مصر العربية. جامعة بني سويف، مصر.
- الأمين عبد الباقي (2011) تدهور مشروع الجزيرة والمناقل. وبرنامج لإصلاح زراعي. الملف الاقتصادي
- باهي، حسين،م.، وعز الدين، ح. (2002). التحليل العاملي- النظرية والتطبيق. القاهرة: مركز الكتاب للنشر.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،تقرير تحديات التنمية العربية (2011). نحو دولة تنموية في العالم العربي،المركز الإقليمي للدول العربية، القاهرة، مصر،2011 .
- تقارير بنك السودان ، العرض الاقتصادي والمالي، إدارة الإحصاء.
- تقارير بنك السودان ،الموجز الإحصائي للتجارة الخارجية ، إدارة الإحصاء ، الخرطوم.
- الجهاز المركزي للإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي ، جمهورية السودان ، الخرطوم تقارير بنك السودان ، التقارير السنوية، جمهورية السودان ، للسنوات 1990-2014م.
- حسن أحمد مكي ، التمويل الصناعي ، مكتبة جامعة الخرطوم ، السودان، 1988م
- خولة بهجت عبد الرزاق (2010) استخدام التحليل العاملي لبيان العوامل المؤثرة في زيادة ظاهرة الغش بين الطلبة. معهد تكنولوجيا، بغداد.
- الدسوقي إبراهيم إبراهيم بابكر (2010). التجربة السودانية لتبني نهج السبل المستدامة لكسب العيش لتعزيز التنمية الريفية في السودان، ورشة عمل تطوير الإنتاج ،الخرطوم، 20-22 ديسمبر ٢٠٠٩.
- العباس، ع. (2011). التحليل العاملي- تطبيقات في العلوم الاجتماعية. جامعة القاهرة.
- المسح الصناعي الشامل، المجلد الثالث) مارس 2005 م (، وزارة الصناعة، الخرطوم، السودان.
- مطر، سخر صلاح.(2002). «»دور صناعة الزيوت النباتية في الاقتصاد السوداني بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في معهد الدراسات الإفريقية و الايسيوية. رسالة غير منشورة، معهد الدراسات الأفريقية و الأسيوية. الخرطوم، السودان.
- هيفاء البقاعي (2010) دراسة صدق وثبات اختبار روتر لتكملة الجمل الناقصة- الشكل الخاص بالمرحلة الثانوية. مجلة جامعة دمشق المجلد 26.

دور الإدارة الأهلية في حل النزاعات القبلية في السودان، ولاية النيل الأزرق نموذجا

منى محمد طه أيوب
معهد دراسة الإدارة العامة والحكم المحلي - جامعة الخرطوم

مقدمة:

لعبت القيادات الدينية والقبلية دوراً هاماً في الحياة السياسية السودانية منذ أو قبل الاستقلال، وكان ذلك واضحاً في اتجاه المتعلمين لهذه القيادات لتتبنى وترعى الأحزاب السياسية وهذا ما حصل في أكبر أحزاب الاستقلال، وهما حزبا الوطني الاتحادي والأمة واللذان قاما تحت رعاية السيدين الميرغني والمهدي، كذلك عمل الاستعمار على استقطاب القيادات القبلية وتجميعها في حزب سياسي هو الحزب الجمهوري الإشتراكي، وبالرغم من أن هذا الحزب استطاع أن يجد ثلاثة مقاعد في أول انتخابات برلمانية، إلا أنه لم يصمد لوحده كحزب سياسي.

ظل نظام الحكم طيلة فترة سلطنات الفونج والفور يعترف بدور القبيلة ويعطي زعاماتها كامل الحرية في إدارتها وفقاً لتقاليدها وأعرافها الخاصة، واستمر الوضع دون تغيير يذكر في فترة الحكم التركي/ المصري مع أنه بدأت بوادر لتغيير الوضع في فترة المهدية إلا أن عدم الاستقرار وقصر الفترة (1885-1898م) لم يساعد على ذلك. ثم جاءت فترة الحكم الثنائي وقننت سلطة القبيلة من حيث الاعتراف بالدار والزعامة التقليدية المحلية بما في ذلك الفصل في دعاوي الأهالي وحل النزاعات. كل ذلك كان كفيل بأن يشجع المجتمعات القبلية ويمكنها من تطوير آلياتها الخاصة لحل النزاعات.

تتمتع القيادات القبلية في الكثير من مناطق السودان بمكانة كبيرة وبالرغم من أن نفوذها انحسر في مناطق الشمال والوسط إلا أن هذه القيادات لا تزال تحظى بالاحترام والتقدير ولا يزالون يلعبون دوراً هاماً في حل النزاعات وسط مجموعاتهم، وكذلك لا يزالون على اتصال ببعضهم البعض والتشاور لحل المشاكل القبلية.

هنالك عوامل عديدة ساعدت على ترسيخ الحكم القبلي في السودان من أهم هذه العوامل تنوع الثقافات وأنماط العيش وتعدد القبائل لكل قبيلة عاداتها وتقاليدها التي تتحكم في نظامها. إضافةً إلى كبر مساحة البلاد وتنوع المناخ وقلة المواصلات والاتصالات الأمر الذي ساعد على تباعد القبائل، ومن ثم

كان لا بد من الاعتماد على النظام القبلي كأسلوب من أساليب الحكم المحلي يمارسه الزعيم على االقبيلة. بالذات في كثير من القبائل الغير مستقرة التي تسعى وراء الماء والكلأ بالحل والترحال طيلة العام. إضافة إلى اختلاف العادات والتقاليد طبقا لتباين القبائل التي لا ترضى بديلاً لنظامها لذا كان لا بد من الاعتراف به كشيء موجود والتخطيط لتنميته بإدخال عوامل جديدة فيه تؤدي إلى تغيير في النظم المختلفة التي تساعد لإحداث تغيير في البناء الاجتماعي. حتى الحكومات الوطنية بعد الاستقلال مارست هذه السياسة التي وفرت عليها الكثير من المال الذي كان سينفق بتعيين عدد كبير من القضاة والإداريين ورجال الأمن ليؤدوا الأعمال التي يقوم بها رجال الإدارة الأهلية.

نظام الإدارة الأهلية نظام أصيل أصالة المجتمع السوداني وأقل أنواع الحكم تكلفة وأكثرها عائداً، وهي سابقة للحكم الأجنبي، وهي تمثل جزء من النظام القبلي والعشائري بل وقيادة لتلك المجتمعات البدوية (الرعوية) منها والمستقرة (الزراعية)، وكانت محل رضا والتفاف واحترام أفراد العشيرة، ولهذا فإن الإدارة الأهلية أي القيادة الأهلية تمثل قيادة نابعة من المجتمع عرقاً ورحماً وقيماً وكونها أصبحت تنحصر في بيت واحد أو جزء واحد من القبيلة فإن ذلك كان يعتبر جزء من التراث والعرف بل والقانون المحلي والأهلي (حمور، 2014م، ص 233).

منطقة النيل الأزرق مثلها مثل باقي مناطق السودان تعاني من عدة أنواع من النزاعات إذ يوجد بها النزاع التقليدي بين الرعاة والمزارعين، والنزاع بين الرعاة أنفسهم والنزاع بسبب طموح بعض القبائل، والنزاع ضد السلطة المركزية بالإضافة إلى النزاع بسبب الاستقطاب القبلي. تمثل الإدارة الأهلية والعرف القبلي أهم آلية لحل هذه النزاعات.

تكمن المشكلة البحثية للورقة في أن السودان كغيره من الدول الأخرى تعتبر فيه النزاعات القبلية من الأحداث العادية بحكم التكوين القبلي وطبيعة الحياة الرعوية إلا أن هذه النزاعات لم تكن في الماضي القريب من المسائل الخطيرة ولم تأخذ أشكالاً مأساوية كالتي تحدث اليوم لقلة عدد الضحايا وسرعة احتوائها والفصل فيها بطريقة حاسمة إذ سرعان ما تعود الحياة إلى طبيعتها بفضل الأعراف القبلية وجهود زعماء القبائل والعشائر الذين يديرون حياة مواطنيهم بالحكمة.

تفترض الورقة أن القبيلة في السودان ما زالت لها وجودها وكينونتها وأن حل المؤسسة القبلية المتمثل في حل الإدارة الأهلية عام 1970م كان من الأسباب

الرئيسية في توسيع دائرة النزاعات القبلية وعدم تمكن الحكومة من السيطرة عليها. كما تفترض أيضاً أن القيادات القبلية لها القدرة على التعامل مع النزاع بحكمة وفق موروثاتها وأعرافها وأن دورهم في حل النزاع القبلي ما زال فاعلاً إذ ما زالت المجتمعات الرعوية تعيش نمط زراعي رعوي تقليدي بعيد كل البعد من إحساسها بالسلطة المدنية العصرية.

تستخدم الورقة المنهج التاريخي الوصفي بحسبان أن تتبع التطورات التاريخية ستمكن الباحثة من معرفة الكيفية التي سارت عليها الأحداث، ومتابعة تطورها والوقوف عند المفاصل التاريخية المهمة. كما يمكن من ربط الأحداث التاريخية ببعضها البعض. أيضاً تستخدم المنهج التحليلي بتحليل ظاهرة النزاعات وتفكيك الدوافع أو المسببات التي تسهم في قيام النزاعات وتبيان فاعلية آلية الحل المتمثلة في الإدارة الأهلية بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة.

تطور الإدارة الأهلية في السودان:

هنالك عدة تعريفات للإدارة الأهلية منها الإدارة الأهلية أو الحكم القبلي يعني سياسة عامة بالتفويض وبإمكانات مادية ولا مادية من خلال تنظيم اجتماعي لتحقيق هدف أو أكثر بأيسر السبل وأكفأها وأقلها تكلفة وجهد وزمن، وهذه الفلسفة العامة تختلف حسب الفلسفة التي تتبناها أو تتبعها الدولة، أما كلمة قبلي فهي مشتقة من القبيلة وتعني ذوو القربى، وأفراد العشيرة الواحدة وصارت تطلق على الشيء ذي الطابع الشعبي. بناء على ذلك يدل هذا المصطلح على تنظيم شعبي يقوم بأداء عمله بالوكالة عن السلطة المركزية بتكلفة قليلة وكفاءة عالية وسرعة مناسبة في ضوء السياسة العامة. (أحمد، محمود حسن، 1995م، ص2).

وهناك تعريف آخر بأنها تعني اصطلاحاً المؤسسات القبلية التي توارثتها الجماعات الأفريقية وطورها الساسة البريطانيون إلى أن أصبحت عبارة عن أجهزة محلية تنظم نشاطات الأفراد والمجموعات القبلية، وتعمل على بسط الأمن والاستقرار وحماية البيئة المحلية اجتماعياً واقتصادياً وفق التقاليد والأعراف والموروثات بصلاحيات إدارية وأمنية وقضائية تستمد قوتها من السلطة المركزية الحاكمة تخويلاً وتفويضاً. (أبو شوك، 2015م، ص121).

وتعريف ثالث يرى بأن المقصود بالإدارة الأهلية المؤسسات الاجتماعية التي توارثتها القبائل في السودان وطورتها الإدارة البريطانية بعد ذلك فتحولت إلى أجهزة محلية تنظم نشاط حياة الأفراد والمجموعات القبلية اجتماعياً واقتصادياً

وتضبط علاقاتها، وتعمل على بسط الأمن والاستقرار وفقاً للأعراف والموروثات وتتمتع بسلطات إدارية وقضائية وأمنية تستمدها من السلطة الحاكمة. (محمد، 2017م، ص3).

هنالك تعريف آخر يرى بأنها نمط من الحكم غير المباشر تم عن طريقه نقل سلطات إدارية وأمنية وقضائية من حكام الأقاليم البريطانيين إلى زعماء القبائل والأمراء والسلاطين. (جاد الله، 2005م، ص1). وعرفها هندرسون بأنها تعني الحكم بواسطة وكلاء وطنيين كزعماء القبائل والأمراء والنظار، وهي مرادفة للحكم غير المباشر وتقصد به ذلك النوع من الحكم الذي ابتدعه الاستعمار في مستعمراته لتفادي الاتصال المباشر مع الوطنيين لما بينهم من بون شاسع في الثقافة والسلوك. (عيد، ب.ت، ص3).

يرى بعض الإداريين السودانيين أن الإدارة الأهلية نمط تقليدي وتلقائي في منظومة الإدارة التي لازمت المجتمعات البشرية منذ بداية تلك المجتمعات. أثرت التركيبة الاجتماعية المتنوعة للمجتمع السوداني القائمة على الأسرة الممتدة تاريخياً وحضارياً على درجة التلاحم والتقارب بين أفراد الشعب السوداني، وبدل ترشيدها وتطويرها تم الانقلاب عليها. (المصدر السابق).

هناك من يرى بأنها سميت بالإدارة الأهلية لأنها تفرق بين الإدارة بواسطة القادة التقليديين المتمثلين في زعماء القبائل أو الأهالي أصحاب الوطن والديار وبين الإدارة الأجنبية بواسطة الإداريين البريطانيين والمصريين. (موسى، 2005م).

بالرغم من أن بعض التعريفات ربطت الإدارة الأهلية بالحكم البريطاني إلا أن النظام الأهلي أسبق وجوداً من الحكم البريطاني في السودان؛ إذ أنه نظام ضارب بجذوره في أعماق التاريخ وهو إبداع سوداني أصيل إذ تمثل القبيلة مؤسسة اجتماعية تنظم أسلوب معيشة وعادات وتقاليد وأعراف القبلية، وكان زعيم القبيلة يقوم بإدارة شئونها بصفاته الشخصية المميزة ويحكم بين أفرادها بالأعراف والتقاليد المتعارف عليها وكانت أحكامه تجد القبول والرضا التام من الجميع. وهذا النظام موجود منذ الممالك النوبية القديمة وحتى سلطنتي الفونج والفور؛ إذ ظل الحكم طيلة هذه الفترات يعترف بدور القبيلة ويعطي زعمائها كامل الحرية في إدارتها وفقاً لتقاليدها وأعرافها الخاصة، وكان كل منهم مستقل فعلياً، حيث أن العلاقة بالحكومة المركزية كانت اسمية قاصرة فقط على إعلان الولاء والطاعة ودفع الضرائب المقررة واستتباب الأمن وحفظ النظام. جاء الحكم التركي (1821-1885م)، واعترف بالوضع القائم ولم يتدخلوا في حكم الزعماء المحليين وتركوهم يمارسون سلطاتهم السابقة مادامو مذعنين لهم

ويجمعون الضرائب ولا يقومون بأي عمل يضر مصالحهم، لذا فتركوهم لشأنهم وممارسة نظمهم ولم يتم التعرض لسلطاتهم التي احتفظوا بها. (محمد، صلاح الدين بابكر، 2017م، ص 3-4).

أما في فترة المهدية فقد بدأت بوادر التغيير إذ أن مبادئ المهدية تقوم على محاربة العصبية والقبلية، ولكن لم يستمر الوضع طويلاً إذ أن الهجرات في فترة الخليفة عبدالله قامت على القبلية وبالتالي تحولت الدولة إلى القبلية ولكن قصر المدة (1885-1898م) وعدم الاستقرار السياسي لم يحدث تغييرا في النظام القبلي الموروث.

أجاز الاستعمار البريطاني الوضع القبلي السائد وأصبح الزعماء المحليون أداةً من أدوات الحكومة لنشر سياستها وسط الأهالي. كذلك جعلت لهم هيكلاً هرمياً وربطته بالجهاز البيروقراطي للدولة لاستحكام العلاقة ما بين السلطتين المركزية والمحلية فادخل نظام المديريات والمراكز لأول مرة وعين نظار القبائل الكبرى في وظائف إدارية عليا. (بخيت،1987م، ص23). وأعطت لهم بعض الصلاحيات الإدارية كحفظ الأمن بين أفراد القبائل ومراقبة المراعي وسلامة موارد المياه، وذلك لمقدرتهم على ضبط حركة القبائل وبسط نفوذ الحكومة. (المصدر السابق).

كما منحوا سلطات قضائية ومالية مختلفة ومتنوعة حسب الظروف والأوضاع المتباينة. وقننت سلطات الإدارة الأهلية بصدور قانون شيوخ القبائل الرحل لسنة 1922م الذي منح مشائخ العرب الرحل سلطات قاضي من الدرجة الثالثة للفصل في الخصومات والنزاعات وحفظ الأمن. (المصدر السابق، ص 100).

في عام 1927م الغي قانون سلطات مشايخ الرحل وصدر بدلاً عنه قانون سلطات المشايخ على ضوئه أسندت وظائف رؤساء المحاكم الأهلية لرجال الإدارة الأهلية، كما أسندت لهم سلطة تقدير الضرائب. وفي عام 1928م ثبت الحكم الاستعماري نهجاً جديداً في تنظيم الإدارة الأهلية؛ إذ عمل على دمج القبائل الصغيرة في القبائل الكبيرة، كما تم تخصيص مرتبات لرجال الإدارة الأهلية مقابل عملهم. (محمد، 2017، ص7) وفي عام 1932م صدر قانون المحاكم الأهلية بموجبها تم تكوين خمسة أنواع من المحاكم الأهلية يتولى رئاستها كلها رجال الإدارة الأهلية بمستوياتهم المختلفة. الجدير بالذكر بأن هناك ثلاثة مستويات للإدارة الأهلية في السودان المستوى الأول يتكون من ناظر القبيلة أو السلطات أو مك العموم يليه العمدة وهو المستوى الأوسط وفي المستوى الثالث يوجد الشيوخ. (المصدر السابق، ص8-9).

عندما طبق نظام الحكم المحلي في السودان لأول مرة عام 1937م، كانت الإدارة الأهلية فاعلة في حفظ الأمن والنظام وجمع الضرائب وتحقيق التعايش السلمي بين القبائل. وكان يحظى رجل الإدارة الأهلية بالتقدير والاحترام والولاء والطاعة من كل أفراد القبلية لذلك كانوا يسيطرون على المجالس المحلية، وبالذات المجالس الريفية، لذلك أصبحت الإدارة الأهلية هي الأساس للنجاحات التي حققتها تلك المجالس في الفترة من 1951 وحتى عام 1970م. (المصدر السابق، ص9).

بالرغم من القبول الواسع للإدارة الأهلية وسط مجتمعاتها إلا أنها لم تجد القبول وسط المتعلمين والقوى الحديثة وأحزابهم ولذا حاولت وطالبت بحل الإدارة الأهلية في حكومة أكتوبر 1964م، ولكن لم يتم تنفيذ قرار حل الإدارة الأهلية إلا في عام 1970م، إذ تمكنت القوى الرادكالية وأحزاب اليسار التي ساندت نظام مايو 1969م من ذلك.

كان أثر حل الإدارة الأهلية كبير على المجتمعات الريفية، إذ توقفت الإدارة الأهلية عن أداء دورها الموروث في حفظ الأمن وأيضاً توقفوا عن تحصيل الضرائب فتدنت إيرادات المجالس الريفية في السودان بالإضافة إلى ذلك فإن المواطن في الريف لم يعد ينصاع لسلطات الأعراف والتقاليد لذلك فقدت الإدارة الأهلية سلطتها على شئون القبائل والمجتمعات الريفية، كما لم تنجح الآليات البديلة التي أنشأها نظام مايو في سد الفراغ الذي خلفه حل الإدارة الأهلية. (أبكر،2013م،ص14).

يرى بعض الباحثين أن العهد الذهبي للإدارة الأهلية كان عهد الاستعمار البريطاني ويبرر ذلك بما عرف عن الإنجليز من شح وعدم الصرف ووجودها في ما يخدم أغراضهم الإدارية دون الحاجة لميزانيات اقتصادية كبيرة دعموها بالجوانب الأخرى التي تقوى شوكتها مقابل خدمة الحكومة وتنفيذ مطلوباتها وأغراضها بأقل تكلفة. (عليو، 2015م،ص160).

إن تصفية الإدارة الأهلية لم تأتي بالتدريج كما فعل الاستعمار عندما بدأ بالاستغناء عن العموديات في المدن الكبيرة، الخرطوم، أم درمان، الخرطوم بحري، الأبيض وشندي، فكان البديل حاضرا حتى لا يحصل خلل من جراء التغيير فكون مجلس قضاة في كل مدينة بجانب المجلس البلدي وهيأ والعمد في تلك المدن لذلك التغيير واستوعبهم في تلك الأجهزة. وللاستفادة من خبرتهم وتجاربهم وحفاظا على كرامتهم ومكانتهم وخدماتهم التي قدموها للمجتمع. (جاد الله، 2010م، ص118).

كان ما قامت به الحكومة الاستعمارية تجربة وتمرين جيد في تحويل مسار الإدارة الأهلية بالتدريج، لأن تصفية الإدارة الأهلية لم تسح القبلية ولا العشائرية فهي لا زالت وستظل متمكنة في بقاع السودان وما زال زعيمها له الحل والربط بين أهل قبيلته ومعترف به عندهم وإن لم تكن له سلطات مقننة. (المصدر السابق، ص119).

حل الإدارة الأهلية تم تناوله ما بين مؤيد ومعارض ويرى بعض الباحثين بأن سبب الركود النسبي في الأداء الحالي للإدارة الأهلية تمتد بعض جذوره إلى فترة الحل التي امتدت إلى ما يقارب خمسة عشر عاماً.

بعد انتفاضة 1985م جاءت الديمقراطية الثانية خلالها حظيت الإدارة الأهلية بكثير من العناية إذ تم النظر في أمرها حيث أصدر مجلس الوزراء قرار رقم (253) بإعادتها وإعطاءها بعض السلطات. (أبكر، 2013م،ص15). لكن وضعها في النيل الأزرق لا زال مؤثراً والدليل على ذلك ليس فقط قدرتها على حل النزاعات إنما على القبول الذي تحظى به برغم من هيكلها الذي تسيطر عليه قبيلة بعينها (الفونج)، كما سيأتي ذكره عند الحديث عن هيكل الإدارة الأهلية في النيل الأزرق.

حاولت حكومة الإنقاذ وضع قانون جديد للإدارة الأهلية عام 1991م ووضع إطار عام لهياكلها وسلطاتهم ومنحهم سلطات إدارية وقضائية وأمنية، جاء هذا القانون بعد أكثر من عشرين عاماً من حلها لذا ضعف تأثيرها في مناطق الشرق واختفى في مناطق الشمال والوسط والمناطق الحضرية، لذا لم تعد بنفس السطوة والنفوذ السابق الذي كانت تملكه في المناطق المذكورة، وفي مناطق أخرى مثل النيل الأزرق وكردفان ودارفور ما زالت موجودة ومكتملة الهياكل، بالرغم من وجودها إلا أنها تأثرت بالسياسة والعمل السياسي وفي بعض المناطق صارت ذراعاً للحكومة. نتيجة لكل ذلك فقد تباين دورها من منطقة لأخرى وأصبح من الصعب تعميم الأحكام عليها إذ لكل ولاية ظروفها ومؤثراتها التي أثرت سلباً على الإدارة الأهلية.

النزاعات في السودان:

تختلف مناطق السودان من حيث وجود النزاعات إذ توجد مناطق تكاد تخلو من النزاعات أو تقل فيها بدرجة كبيرة كمناطق شمال ووسط السودان بينما توجد مناطق تكثر فيها النزاعات كمناطق كردفان ودارفور وتوجد بدرجة أقل حدة في النيل الأزرق وشرق السودان. أسباب النزاعات وأنواعها تختلف من

منطقة لأخرى وهنا سنتناول النزاعات المشتركة التي توجد في كل مناطق النزاع.

1- النزاع حول الأرض:

يشكل النزاع حول الأرض أقدم أشكال النزاعات وأكثرها انتشارا في معظم مناطق النزاعات في السودان، حيث تتمحور حياة الغالبية العظمى من السكان حول الأرض والاستغلال المباشر للبيئة.

تزايد التنافس على الثروات الطبيعية بسبب الضغوط البيئية والاجتماعية والاقتصادية لذلك تكثر النزاعات حول الثروات الاقتصادية والطبيعية المتجددة أي ما تجود به الأرض.

يمكن أن يقسم النزاع حول الأرض إلى ثلاثة أقسام النزاع بين الرعاة والمزارعين والنزاع بسبب ديار القبائل والنزاع بسبب الموارد.

أ/ النزاع بين الرعاة والمزارعين:

النزاع بسبب الأرض من أهم عوامل النزاع القبلي وتعتبر مشاكل الزراعة والرعي من المشاكل المعقدة التي تواجه السلطات الرسمية (الدولة) والشعبية (الإدارة الأهلية) باعتبار أن مهنة الزراعة والرعي هي النمط السائد للإنتاج وأسلوب كسب العيش لقطاعات كبيرة من القبائل. بما أن هناك تداخلات بين عمليات الزراعة والرعي نجد أن هذين العاملين من أقوى أسباب النزاعات القبلية في السودان.

يحدث النزاع بين الرعاة والمزارعين بسبب ضيق المسارات والطرق التي يعبرها الرعاة، وذلك بسبب الزيادة الكبيرة في المساحات المزروعة التي في الغالب تكون على حساب الأراضي التي يستخدمها الرعاة، ضيق المسار أو قفله عند التوسع الزراعي مع الزيادة الطبيعية في أعداد الماشية يؤدي إلى الاحتكاك وبالذات عند عبور الرعاة المزارع وتلف الزراعة تحدث المناوشات التي غالباً ما تتطور إلى نزاعات يروح ضحيتها الأفراد. (أيوب، 2013م، ص 803) وهذا النوع من النزاع موجود كما ذكرنا في كل مناطق النزاعات في السودان.

ب/ النزاع بسبب ديار القبائل:

يدخل ضمن عوامل النزاع حول الأرض واستخداماتها، وتطلق كلمة دار على الرقعة الجغرافية التي تقطنها قبيلة معينة اشتهر اسمها باسم القبلية وتحدث النزاعات سبب الفهم الخاطئ لبعض الأفراد إن الديار ملك لهم ولا يحق للآخرين الانتفاع بها أو استغلال مواردها ولا حتى الترشح للتنظيمات

الشعبية كالمجالس المحلية. (Ayoub 2006,P.15) وهذا النوع من النزاع يكثر في مناطق دارفور وكردفان والشرق، إذ أن الأراضي تمثل هوية وثقافة ونمط حياة وجملة من الأدوار ووظائف النوع وتقسيم العمل مما يجعلها عاملاً أيديولوجياً وسياسياً هاماً.

ج/ الصراع حول الموارد:

أثر التدهور البيئي على حياة المجتمعات الإنسانية والحيوانية في مناطق النزاع في السودان (كردفان، دارفور، النيل الأزرق والشرق)، وقد شهدت هذه المناطق هجرات غير مسبوقة بسبب الصراعات في المنطقة التي تتميز بوفرة الموارد الطبيعية، وكان لا بد أن تصطدم بنظم إدارة الموارد الطبيعية التي كان يدعم كل منها الآخر عبر علاقة تكافلية ممتدة. فالعوامل البيئية والمناخية مسئولة إلى حد كبير عن زيادة حدة الصراعات في هذه المناطق، إلا أن الإنسان قد أسهم بنحو كبير فيما يجري من صراعات بالرغم من أن التحذيرات انطلقت منذ 1943-1944م، فيما يتعلق بالتنمية في وسط السودان أشير إلى أن توجهات زراعة المحاصيل في المناطق المطرية وقطع الأشجار خاصة في منطقة النيل الأزرق يجب مراقبتها ومتابعة سير الأحداث فيها إلا سيكون من الصعب التحكم في التدهور البيئي المتسارع بسبب الاستخدام الكبير للأرض الزراعية وبسبب الهجرات السكانية إلى هذه المناطق الأمر الذي أدى إلى استنزافها وتحويلها إلى أراضي غير صالحة للزراعة والرعي، وقد كانت حركة امتداد التصحر تحذير أولي، ولكن رغم ذلك لم تتخذ أي إجراءات جدية لمواجهة تلك المخاطر والتعامل مع هذه الأحداث البيئية التي من المؤكد هي أحد الأسباب التي أدت إلى نشوب النزاعات بين المجموعات بسبب التنافس الذي يحدث بفعل الزيادة الكبيرة بين المنتفعين من هذه الأرض. (أحمد، عبد الغفار، 1995م، ص37).

بدأ أثر ذلك تنقلاً سكانياً كبيراً في حجمه أكبر من أي هجرات موسمية على المناطق الغنية جنوبا من شمال دارفور وشمال كردفان والنيل الأزرق ويشمل هذا التنقل تجمعات الإنسان والحيوان الذي اضطر إلى النزوح ومغادرة مناطقه إلى المناطق الأوفر مطرا الأمر الذي أدى إلى تفاقم الوضع وظهور النزاعات وزيادة حدتها. (المصدر السابق، ص 38).

يمكن القول بأن العوامل البيئية والمناخية كان لها أثر كبير في ظهور ونشوء المنافسة حول الموارد الطبيعية والاستفادة منها في مناطق النزاع بين المجموعات السكانية، والتي تحولت وتطورت إلى نزاع بين هذه المجموعات من أجل السيطرة على هذه الموارد.

2/ **انعدام التنمية والتنمية غير المتوازنة:**

هناك اختلالا واضحا في التوزيع العادل للخدمات والموارد الاقتصادية المادية بين الشمال والوسط وبقية مناطق البلاد، ارتكزت منذ الاستعمار كل البنيات الأساسية التحتية للاقتصاد والتنمية في الشمال والوسط بينما ظلت مناطق الأطراف تعاني من الفقر والتهميش الاقتصادي الأمر الذي أوجد خللا كبيراً في ميزان التنمية فأصبحت غير متوازنة واستمر عدم التوازن في دولة ما بعد الاستقلال. الملاحظ أن الحكومات الوطنية واصلت نفس السياسات الاستعمارية. إذ ورث السودان نمطا مركزيا في التخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ظل لصالح وسط وشمال السودان. (فضل الله، 1986م، ص6).

البرامج التنموية لم تتعد مرحلة التخطيط الجزئي، فبرامج التنمية لم تتوفر له الدراسة التحليلية والتفصيلية الواجبة، إذ وضعت ضمن برامج وخطط الاستثمار وخضعت لتمويل تنفيذها اعتمادات مالية من الميزانيات الاستثمارية، ولم تكن برامج التنمية تتناسب بأي حال من الأحوال واحتياجات البلاد الحقيقية، بالرغم من أن فترة ما بعد الاستقلال شهدت زيادة كبيرة من اعتمادات الحكومة، إلا أنه لم توجه التوجيه السليم، فلم تكن الخطط متناسقة ومترابطة مع بعضها البعض، كما أنها اهتمت بتنمية القطاع الحديث وأهملت تحسين مستويات المعيشة في الأطراف (كردفان، دارفور، والنيل الأزرق والشرق)، وخطورة هذا الاتجاه تمثل في أنه أدى إلى نمو غير متناسق في السودان وكانت بداية غير موفقة أدت إلى عرقلة التنمية. (أيوب، 2003م، ص80).

إن قضايا التنمية غير المتوازنة من القضايا الملحة كما أنها من أهم معوقات بناء الأمة وكانت السبب الرئيس في نزاع الأطراف دارفور وكردفان والنيل الأزرق والشرق ضد السلطة في المركز.

3/**عدم المشاركة السياسية والاقتصادية:**

إن البحث في أسباب التدهور الاقتصادي والاضطراب السياسي يجعل من الضرورة البحث في حقيقة واقع اقتسام الثروة وتضييق الفوارق. إن نظرة تنمية مناطق الوسط في الوطن على ما فيها من موضوعية إلا أنها تؤدي إلى مشاكل لا يمكن تجاهلها. سلكت الحكومات الوطنية منهجا يتماشى مع هذه النظرة، حيث تم توزيع المشروعات التنموية على أساس معدلات عوائد الاستثمار فيها ليس على أساس تلبيتها للحاجات الضرورية، أو تحقيق أهداف اجتماعية أكثر شمولاً. (رابح، 1988م، ص 32).

عدم تطوير هذه المناطق اقتصادياً وعدم مشاركة أبناءها في السلطة السياسية أدى إلى تمرد هذه المناطق ضد السلطة المركزية، بدأ بتمرد النيل الأزرق 1984م وجبال النوبة (جنوب كردفان) عام 1985م، والشرق عام 1997م، ودارفور عام 2003م. (محمد، 2000م، ص139).

الإدارة الأهلية في النيل الأزرق:

يلاحظ أن الهيكل الإداري للإدارة الأهلية في منطقة النيل الأزرق يختلف عن الهياكل الإدارية للإدارة الأهلية في مناطق السودان الأخرى؛ إذ يوجد توافق بين الهيكل الإداري والتركيب البنائي للإدارة الأهلية والتقسيمات الإدارية للقبيلة وبين الأقسام البنائية المكونة لها، في مناطق السودان الأخرى ونجد أن المستوى البنائي قائم على ثلاثة مستويات بنائية تتقابل مع المستويات الإدارية في الإدارة الأهلية، فمستوى القبيلة وهي أكبر وحدة بنائية يقابلها النظارة في الجانب الإداري ومستوى البدنة يقابله العمودية وهي تمثل فرعا واحدا من فروع القبيلة الرئيسة ومستوى خشم البيت يقابله الشياخة على الجانب الإداري. في منطقة النيل الأزرق نجد أن الأمر يختلف إذ يلاحظ بأن أعلى قمة للإدارة الأهلية وهي ناظر عموم قبائل النيل الأزرق هذا المنصب خاص بقبيلة الفونج ويليه وكيل ناظر عموم قبائل النيل الأزرق وهذا المنصب أيضاً خاص بقبيلة الفونج ويليه أربعة نظار ثلاثة منهم من قبيلة الفونج وواحد (الرابع) من قبيلة الانقسنا، يليهم أيضاً وكلاء النظار وهم كذلك ثلاثة من الفونج وواحد من الأنقسنا، أي أن قبيلة واحدة من جملة قبائل النيل الأزرق التي تزيد عن الأربعين قبيلة، وهي التي لها الحق في أعلى ثمانية مناصب من جملة العشرة الأعلى في المنطقة (ناظر عموم، ووكيل ناظر عموم، وثلاثة نظار إضافة إلى وكلاء النظار). (عدلان، 2017م).

أما العمد والشيوخ فيمثلون كل القبائل الموجودة في النيل الأزرق الأصلية منها والوافدة من مناطق السودان الأخرى أو من خارج السودان، عدد العمد 45 عمدة وألف شيخ. ولكل عمدة وكيل عمدة ولكل شيخ وكيل شيخ، إذ أن منصب العمدة والشيخ مقسمة على أساس جغرافي على حسب الكثافة السكانية، القبيلة ذات الكثافة السكانية العالية يكون منها العمدة، وهو وضع مقبول، الغريب في الأمر أن هذا الأمر متوارث منذ القدم ولا يوجد احتجاج عليه، هذا الأمر ربما يفسر الدور الكبير الذي يلعبه رجال الإدارة الأهلية في النيل الأزرق، إذ أن مستوى العمودية والشياخة يأخذ الطابع القومي وليس القبلي، وكذلك يجعل الإدارة الأهلية بالمنطقة متماسكة غير مترهلة. أيضا تخلو منطقة النيل

الأزرق من المسميات الجديدة التي دخلت الإدارة الأهلية كالأمير مثلا، بل ظلت المنطقة تحافظ على مسمياتهم المميزة فمثلا يطلق على ناظر العموم لقب الملك أما وكيل ناظر العموم فيلقب بالمانجل وكذلك النظار الأربعة منهم من يسمى ملك أو مانجل. (المصدر السابق).

الآليات التقليدية لحل النزاعات القبلية في النيل الأزرق:

حتم وجود النزاعات المتكررة في السودان منذ قديم الزمان وجود آليات لحلها، والمقصود بالآليات هنا كل الوسائل التي يستخدم فيها العرف القبلي وليس الغرض من حل النزاع بالآليات العرفية إدانة طرف وتجريمه وتبرئة الطرف الآخر، بل المقصود بها تحقيق الصفاء القبلي وإزالة البغض بين الأطراف أو المجموعات المتنازعة.

وذلك بإزالة مسببات النزاع وفق أعراف وتقاليد يراعيها ويحترمها المجتمع القبلي لأنها نابعة من واقعه اليومي المعيشي، ويرعاها زعماء القبائل ورؤساء الإدارات الأهلية في المجتمع القبلي دن تدخل السلطة الحكومية.

وهذه الآليات موجودة في أغلب مناطق السودان ما عدا الشمال والوسط إذ ليست هناك نزاعات قبلية تذكر وذلك لوجود تجانس قبلي وعرقي وثقافي بين المجموعات القبلية، كما أن هذه المناطق أخذت بنظام الإدارة الحديثة في حل النزاعات.

أما في منطقة النيل الأزرق موضوع الدراسة فإن الإدارة الأهلية فيها لا تزال فاعلة في حل النزاعات إذ تحل معظم النزاعات بواسطتها قبل أن تصل إلى السلطات الحكومية. ومن هذه الآليات الحكرة، وتطيب الخواطر، ومجلس الوساطة، ومجلس الأجاويد، وعملية الإبعاد والتغريب، ودفع الدية، ومؤتمرات الصلح القبلي، بالإضافة إلى آليات الدولة المتمثلة في لجان الأمن المحلية وتجربة الضابط السيارة ومجلس السلام ومستشارية السلام. (المصدر السابق).وفيما يلي وصف لكل آلية :

الحكرة:

كانت توجد في السابق وهي عبارة عن مجلس يحل فيه مشاكل الرعاة والمزارعين إذ تذهب السلطات المحلية والرسمية المكونة من ناظر القبيلة ومفتش المركز ومسئول الصحة والزراعة والضرائب بالإضافة إلى الكتبة والمحاسبين يذهبوا كفريق إلى مواقع معينة في الولاية لتحديد مسارات الرحل ونزلهم وترخيص السلاح وتحصيل الضرائب والنظر في قضاياهم كمشاكل فتح المسارات وتطعيم

الماشية، وحل الصراعات التي تنشأ بين القبائل، وهنالك عدد من الحكرات يذهبوا إليها جميعا والهدف من ذلك تقصير الظل الإداري؛ إذ تنتقل الحكومة للمواطن ويكون هناك تواصل بين الحاكمين والمحكومين. (المصدر السابق).

بعد حل الإدارة الأهلية عام 1971م وقف نظام الحكرة وأنشئت المجالس المحلية وأصبحت هي التي تحل هذه النزاعات. وبعد عودة الإدارة الأهلية مرة أخرى عام 1990م رجعت الإدارة الأهلية مرة أخرى فاعلة في حل النزاعات وهي تذهب لمناطق النزاعات بمحاكمها الأهلية.

وفي المناطق التي لا توجد فيها نيابة يمثل العمدة النيابة في دائرة اختصاصه وهو بدرجة قاضي درجة ثالثة، ومعه عشرة أعضاء ولكن في المحكمة يجلس العمدة ومعه عضوين فقط من هؤلاء العشرة وفي غياب العمدة يمثله أحد الأعضاء ويكون نائبا له وهناك ثلاثة جلسات في الأسبوع و12 جلسة في الشهر. أما في قضايا التلف فإن عدد الأعضاء يزيد من الاثنين إلى أربعة، تستأنف محكمة العمدة إلى الناظر والذي يملك سلطات قاضي من الدرجة الأولى ومن ثم تستأنف لمحكمة الاستئناف في الولاية. (أيوب، 2013م، ص812).

تطييب الخواطر:

أول خطوة لحل النزاع هي تطييب الخواطر وهو أن تسمح أسرة القتيل لأسرة القاتل بزيارتها، والقصد من هذه الخطوة إزالة الغبن من نفوس الطرف المتضرر. وهذه الخطوة تساعد الأجاويد في إقناع طرفي النزاع للجلوس للمفاوضات لتكملة إجراءات حل النزاع جزرياً.

وتبدأ هذه الخطوة بإرسال وسطاء لأسرة القتيل بقصد العزاء لأنهم مستنكرين القتل هناك من يرحل هذه الزيارة من أسرة القتيل لأنه يتوقع أن يكون لها رد فعل سلبي من قبل بعض المتشددين في الأسرة ومنهم من يقبل الزيارة. أياً كان هذه هي الخطوة الأولى التي على أساسها يتحرك الأجاويد لحل الإشكال. (البيلي،حامد ابراهيم عمر، 2017م).

مجلس الوساطة:

الوساطة تتكون من وفد من القبائل المحايدة لحل النزاع بين مجموعتين ويتكون من الأطراف التي تحظى بالاحترام والقبول وغالبا ما تنتهي الوساطة بحل النزاع والعفو أمام الناس وهذه في حالات النزاعات الصغيرة أما إذا كان النزاع كبير فيكون له مؤتمر كبير فيه مواثيق وتعويضات وهذا النوع قليل في النيل الأزرق إذ غالباً ما تحتوي النزاعات في مهدها قبل أن تستفحل. (المصدر

السابق).

مجلس الأجاويد:

هذه الآلية موجودة في معظم مناطق السودان القبلية، الأجاويد هم عقلاء القوم المشهود لهم برجاحة العقل والمعرفة بالأعراف والتقاليد كما لهم الخبرة والمعرفة بالقبائل ورجالها ولديهم أيضا الأسلوب الأمثل في المخاطبة واختيار الكلمات البسيطة ومعرفة استخدامها في إحلال السلام.

بهذه الصفات يكون مقبول من طرفي النزاع ويستطيعون إدارة النقاش للتوصل لحل يرضي جميع الأطراف. والجودية نوع من الفن تحتاج إلى رحابة الصدر وهي ليست مقصورة على رجال الإدارة الأهلية إذ يتكون هذا المجلس من الأعيان ومن الحكماء وكبار السن بالإضافة إلى رجال الإدارة الأهلية ويتراوح أعضاءه من 10-15 عضواً على حسب نوع النزاع. (عدلان، 2017م).

دائماً ما يتكون المجلس بعد النزاع إذ يقوم بعد تكوينه بالاتصال بطرفي النزاع وإقناعهم بالجلوس للتفاوض ووقف القتال فورا دون شروط مسبقة. ثم يستمع إلى وجهات نظر الطرفين ويعمل على تطيب خواطر المتضررين (أسر الضحايا) وتقديم العون لهم. وعندما يأتي قرار الأجاويد يحظى بالرضاء واحترام أطراف النزاع لأن الأجاويد محايدين. وفي حالة حصول جريمة قتل أو أذى جسيم بين القبيلتين يكون هناك تعهدات بعدم الاعتداء على الآخر وتختلف على حسب المشكلة إذ يمكن لأولياء الدم أن يأخذوا الدية (التي سيأتي ذكرها لاحقاً) أو يمكنهم العفو وهذا يسمى بالحق الخاص، أما الحق العام وهو خاص بالدولة إذ يقدم إلى محكمة تأديبية لخلقه زعزعة أمنية وهذا خاص بجرائم السرقة والقتل. (المصدر السابق).

عملية الإبعاد والتغريب:

هو ترحيل أقرباء الجاني أو القبيلة التي تسببت في النزاع إلى مكان بعيد، حتى تتم التسوية وهذه الخطوة مهمة جداً لأنها تبعد مسألة الثأر المتفشية في المجتمعات القبلية وحصر النزاع في أضيق نطاق ويكون هذا الإجراء للسلامة. في النزاعات الكبيرة يوضع جميع أقرباء القتيل في الحبس واستكتابهم تعهدا بألا يعتدوا على أي فرد من القبلية المعتدية إلى حين انعقاد مؤتمر للصلح، أما إذا كان النزاع بسيط فتبعد أسرة القاتل لمدة من الزمن عادة ما تكون بين العام أو العامين ثم تعود الأسرة بعد أن تهدأ النفوس. (Paul Wani & others , 2003).

في زيارتي للنيل الأزرق عام 2002م شاهدت حالة إبعاد لصراع قبلي داخل قبيلة

واحدة في منطقة العزازة قبيلة رفاعة إذ حكم الناظر السابق يوسف الملك حسن عدلان ناظر عموم قبائل النيل الأزرق، على أسرة القاتل بالتغريب لمدة عامين حلا للإشكال.

الدية:

الدية هي تشريع الهي للقتل الخطأ، فهي تعويض للذين فقدوا من يعولهم وهي تطيب للنفوس ودرءاً للمشاكل ومنعاً لتصعيدها.

مصطلح الدية غير مقبول لدى البعض في النيل الأزرق لأنه يعني التعويض لذا هناك من يرفضه، وفي المقابل هناك من يغلظه وبالذات في حالة القتل البشع وتدفع لهم، (أسباب تغليظ الدية هي أن للقتيل أطفال قصر وأن ظروفه الاجتماعية والاقتصادية صعبة، ووالداه كبار في السن). وهنالك من يعفي.

الهدف من الدية هو حل النزاعات القبلية بطريقة سلمية وتعويض الأطراف المتضررة والمحافظة على التوازن الاجتماعي داخل المجتمعات المحلية.

تقع مسئولية دية القتل على كل القبيلة حتى لو لم يتوصلوا إلى شخصية القاتل وذلك درءاً للآثار التي يمكن أن تترتب على عدم دفعها. (البيلي، 2017م).

مؤتمرات الصلح القبلي:

وهي عبارة عن مؤتمرات تقوم بها الإدارة الأهلية وهي تجمعات للقبائل التي تجمع بينها مصالح مشتركة تكون سبباً في احتكاكها مع بعضها البعض. تجتمع هذه القبائل سنوياً وتعقد مؤتمرات لمناقشة قضايا النزاعات وحلها وهذه الآلية أدخلها المستعمر البريطاني ووجدت قبولاً من المجتمعات المحلية وأصبحت آلية معتمدة. إذ يجتمع زعماء القبائل سنوياً في ديار إحدى القبائل. بعد حل الإدارة الأهلية لم تعد هذه الآلية فاعلة. كونت حكومة الانقاذ عند إعادتها للإدارة الأهلية آلية حديثة تتكون من جانب حكومي وجانب أهلي ويترأس الآلية شخصية حكومية ويشترط على هذه الآلية استخدام العرف السائد لحل النزاعات والاستعانة بالأجاويد والوسطاء. في النيل الأزرق استخدمت هذه الآلية في نزاعات مثل النزاع بين كنانة والفلاتة وبين كنانة والهوسا وبين الرفاعة والهوسا والرفاعة والكنانة في الفترة من (2010-2015م)، إذ يكون المؤتمر تتويجاً للصلح وإشهاراً له. (عدلان، 2017م).

لجان الأمن المحلية وتجربة الضابط السيارة:

هذه الآلية من الآليات المستحدثة في حل النزاع القبلي؛ إذ أنشئت في عهد مايو

الـذي حـل الإدارة الأهليـة واسـتنبط هـذه الآليـة كآليـة بديلـة لهـا. لـم يكـن لهـذه الآليـة دوراً كبيـراً في حـل النـزاع في النيـل الأزرق، بـل انحصـر دورهـا في حفـظ الأمـن والنظـام فقـط.

مجلس السلام:

حاولـت الدولـة إعـادة الإدارة الأهليـة والاسـتفادة منهـا في حـل النزاعـات في فتـرة حكم الانقـاذ الحالـي. فكونـت آليـة حديثـة تتكـون مـن جانـب حكومـي وجانـب أهلـي سـميت بمجلـس السـلام.

في العـام 2009م إذ أنشـئ مجلـس السـلام بقـرار مـن والـي ولايـة النيـل الأزرق السـابق مالـك عقـار بتوجيهـات مـن نائـب رئيـس الجمهوريـة السـابق علـي عثمـان محمـد طـه. ذكـر بـأن الهـدف مـن إنشـاء المجلـس هـو الدعـوة للوحـدة إذ أنشـئ قبـل عامـين مـن الاسـتفتاء علـى انفصـال الجنـوب مـن مهامـه أيضـا نشـر ثقافـة السـلام واسـتتباب الأمـن في الولايـة، الغريـب في الأمـر بـأن الوالـي الـذي أنشـأ مجلـس السـلام تمـرد علـى السـلطة بعـد عامـين.

انعقـد عـام 2010م مؤتمـر جامـع بمحليـة بـاو لحـل مشـاكل المزارعـين والرعـاة ولنشـر ثقافـة السـلام، بتمويـل مـن برنامـج الأمم المتحـدة للتنميـة (UNDP) شـارك في المؤتمـر الـذي اسـتمر ثلاثـة أيـام القيـادات الرسـمية (القيـادات الحكوميـة) أو القيـادات الشـعبية (إدارة أهليـة) واتحـاد الرعـاة والمزارعـين. خـرج المؤتمـر بتوصيات هامـة منهـا (أبـو مديـن، 2017م):

1. اقتـرح فتـح المسـارات للرعـاة وترسـيمها وذلـك مـن خـلال دراسـات للحـد مـن النـزاع الموسـمي بـين الرعـاة والمزارعـين في فتـرة الحصـاد.
2. إنشـاء مراكـز بيطريـة وشفخانـات علاجيـة للماشـية.
3. إنشـاء محطـات ميـاه.

بالنسـبة للتوصيـة الأولـى (إعـادة فتـح وترسـيم المسـارات) عمـل كل مـن برنامـج الأمم المتحـدة للتنميـة (UNDP) والإدارة الأهليـة وكل مـن وزارتـي الزراعـة والعـدل والشـرطة العمـل علـى اقنـاع المزارعـين والرعـاة لفتـح المسـارات ومـن خـلال هـذا العمـل تم اسـتقطاع 20% مـن أراضـي الحيـازات الصغيـرة و25% مـن أراضـي الشـركات لفتـح مسـارات جديـدة بالإضافـة إلـى فتـح المسـارات المقفولـة ووضـع علامـات عليهـا وبالفعـل صـدر قـرار مـن والـي الولايـة بهـذا الخصـوص وتم فتـح المسـارات. (المصـدر السـابق).

منذ نشأته عام 2010م تسلم مجلس السلام عدد من المنح من بعض الدول الغربية كألمانيا وأمريكا وإيطاليا من خلالها تمكن من بناء عدد من المدارس في مناطق مختلفة من الولاية وكذلك تم إنشاء عدد من محطات المياه والمراكز الصحية وأنشئ دار للإدارة الأهلية في الدمازين عام 2013م. درج مجلس السلام على الاحتفال باليوم العالمي للسلام الذي يصادف 15 سبتمبر إذ تقام في هذا اليوم برنامج رياضية وثقافية لنشر ثقافة السلام في المنطقة (المصدر السابق).

عقد مجلس السلام مؤتمره الثاني في عام 2013م لمناقشته نزاع الرعاة والمزارعين مع سلطات حظيرة الدندر التي تمددت على حساب أراضي المزارعين والرعاة. هنالك عوامل تضافرت في الفترة الأخيرة وزادت من حدة النزاع بين المزارعين والرعاة وسلطات حظيرة الدندر أولها تمدد أراضي الحظيرة جاء على حساب الرعاة والمزارعين ثانياً قلت المراعي بعد فصل الجنوب وضيق المرعى نسبةً لزيادة الثروة الحيوانية. بعد هذا المؤتمر أقيمت العديد من ورش التدريب لنشر ثقافة السلام ونبذ العنف، كما احتوت الورش على برامج ثقافية ورياضية وتقديم الأوراق العلمية والمسارح المتجولة لنشر ثقافة السلام (المصدر السابق).

مستشارية السلام:

من الآليات الحكومية والتي تمثل إحدى الترضيات السياسية. أنشئت في العام 2002م مستشارية السلام برئاسة العمدة شوتال وعضوية 7 أعضاء من قبائل المنطقة المختلفة، عملت هذه الآلية على استقطاب البعض من التمرد. Paul Wani, (&) others,2003, P.49. إذ أن رئيس الآلية نفسه كان من ضمن المتمردين العائدين أو المنشقين من التمرد، كما حدث مع بعض القيادات كالناظر أبو العلا جمعة آدم وهو ناظر الانقسنا الذي عاد من التمرد. استمر عمل هذه المستشارية حتى توقيع اتفاقية السلام عام 2005م.

من الطبيعي أن تنتهي هذه الآلية بانتهاء التمرد لأنها أساسا أنشئت لاستقطاب أبناء النيل الأزرق الذين كانوا مع الحركة الشعبية وباتفاق السلام صارت الحركة الشعبية شريك للحكومة وبالتالي انتفى السبب الذي أنشئت من أجله هذه الآلية.

يتضح من خلال مناقشة آليات الحل مدى فاعلية رجال الإدارة الأهلية وفاعلية العرف القبلي وآلياته في حل النزاعات لأنها مستمدة من البيئة القبلية نفسها وهي منصفة لكل أطراف النزاع. رغم المستجدات التي طرأت على المجتمع القبلي إلا أن رجال الإدارة الأهلية لا زالت لهم كلمة مسموعة، وبالذات في النيل

الأزرق إذ أنهم ما زالوا مستمسكون بالأعراف التي تقوم على احترام الكبير أو الزعيم. لذلك فإن المؤسسات الحكومية الحديثة عملت على استقطاب رجال الإدارة الأهلية، وذلك اعترافاً منها لدورهم الكبير في حل النزاعات.

النتائج: توصلت الدراسة الى النتائج التالية :

1. دور الإدارة الأهلية كبير وفاعل في حل النزاعات في النيل الأزرق، كما أن آليات الحل التقليدية أنجع من الوسائل الأخرى التي ابتكرتها الدولة.
2. آليات حل النزاع التقليدية المتمثلة في الحكرة، وتطييب الخواطر، مجلس الوساطة، مجلس الأجاويد، وعملية الإبعاد والتغريب، ودفع الدية، ومؤتمرات الصلح القبلي أكثر فعاليةً من آليات الدولة المتمثلة في لجان الأمن المحلية وتجربة الضابط السيارة، ومستشارية السلام التي حلت كما ذكرنا بإبرام اتفاق السلام الشامل عام 2005م. أما مجلس السلام هو الآلية الحكومية الوحيدة التي لا زالت فاعلة وذلك يعود إلى أنها أعطت للإدارة الأهلية دور كبير في حل النزاع في النيل الأزرق، وجعلتها شريك مع الحكومة في حل النزاعات.
3. يمكن الاستفادة من هيكل الإدارة الأهلية في النيل الأزرق والذي يغلب عليه الطابع القومي وليس القبلي في مناطق السودان الأخرى (دارفور، كردفان، الشرق)، التي توجد بها نزاعات بخصوص ديار القبائل.

خاتمة:

ظلت العلاقة بين حكومة ولاية النيل الأزرق والإدارة الأهلية جيدة وتغطي سلطات الإدارة الأهلية القضاء والأمن والإشراف على موارد المياه والمراعي. يكون الملك بمثابة الشريك والمستشار للمعتمد إذ أن الإدارة الأهلية تقوم بتسهيل العديد من الأمور مثل جمع الضرائب ومراقبة عمليات التهريب والإبلاغ عن الحوادث، ظل زعماء القبائل تاريخيا يتوسطون لتخفيف حدة الصراعات القبلية والفردية، أما العمد فهم من يديرون أمر القضاء والعدالة فهم يترأسون المحاكم الريفية ويقومون بدور الوساطة مع الشرطة ويطبقون القوانين العرفية المرتكزة على العادات والتقاليد إضافة إلى بعض القوانين الخاصة التي تسن عبر محاكم خاصة بعد عودة الإدارة الأهلية أثر قانون 1986م وبالذات في فترة الانقاذ 1991 عادت مرة أخرى فاعلة في حل النزاعات في المنطقة؛ إذ نجدها طرفاً أساسياً في حل النزاعات.

المصادر والمراجع:

المصادر باللغة العربية:

1. أبكر، أبكر عمر، الحكم المحلي والإدارة الأهلية في دارفور قراءة في الماضي والحاضر، ورقة مقدمة في مؤتمر حزب الأمة، ورشة دارفور المشكلات والحلول، جامعة الأحفاد، 2013/3/4م.
2. أبو شوك، أحمد إبراهيم، السلطة والتراث الجزء الخامس، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، أم درمان، السودان، 2015م.
3. أحمد، عبد الغفار محمد، التدهور الأيكولوجي في الساحل البعد السياسي، في أحمد، عبد الغفار محمد والنقر، سامية، السودان مستقبل التنمية والسلام، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، مارس، 1995م.
4. أحمد، محمود حسن، الإدارة الأهلية في السودان، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر النظام الأهلي، يناير 1995م.
5. أيوب، منى محمد طه، النزاع وآليات الحل في النيل الأزرق، المؤتمر السنوي للدراسات العليا والبحث العلمي، الدراسات السودانية والتربوية، المجلد الثاني،2013م.
6. أيوب، منى محمد طه، تحديات البناء الوطني في السودان في ظل التنوع العرقي والثقافي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، قسم العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، 2003م.
7. بخيت، جعفر، الإدارة البريطانية والحركة الوطنية (1919–1939م)، ترجمة هنري رياض وآخرون، المطبوعات العربية للتأليف والنشر، الطبعة الثانية، 1987م.
8. جاد الله، عبد الله علي، مع الإدارة الأهلية في مسيرتها، مركز محمد عمر بشير للدارسات السودانية، أم درمان، السودان، 2005م.
9. حمور، ميرغني عبد العال، القيادة المعاصرة وقضايا البناء المجتمعي، المكتبة الوطنية، الخرطوم، 2014م.
10. عليو، محمد موسى، الإدارة الأهلية من المهد إلى اللحد: (دراسة عن النظام الأهلي وتطوره من (1970–1992م)، المكتبة الوطنية، الخرطوم، 2015م.
11. عيد، فؤاد، الهياكل واختيار رجال الإدارة الأهلية ودورهم في المعالجات العرقية

والأمن الوطني، مكتبة ديوان الحكم الاتحادي، بدون تاريخ.

12. فضل الله، بشير عمر، التنمية غير المتوازنة والاختلالات الإقليمية، مركز الدراسات الإنمائية، جامعة الخرطوم، 1986م.

13. محمد ، صلاح الدين بابكر، دور الإدارة الأهلية في درء النزاعات القبلية وتحقيق التعايش السلمي بين القبائل، ندوة بمركز دراسات المجتمع، بتاريخ 2017/4/11م.

14. محمد، محمد سليمان، السودان حروب الموارد والهوية، تحقيق صلاح آل بندر، دار كيمبردج للنشر، كمبيردج، المملكة المتحدة، 2000م.

15. موسى، عباس صالح، منظومة الإدارة الأهلية في السودان (1821–1998م): المسار والممارسة، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، أم درمان، السودان، 2005م.

16. مقابلة مع عدلان، الملك الفاتح يوسف حسن، ناظر عموم قبائل النيل الأزرق الخرطوم، 2017/10/10م.

17. مقابلة مع أبو مدين، عبد الرحمن، والي ولاية النيل الأزرق السابق، الخرطوم، 2017/10/1م.

18. مقابلة مع البيلي، حامد إبراهيم عمر، عمدة الفلاتة، عمودية الدعوة (الدمازين)، 2017/10/8م.

الكتب الإنجليزية:

1. Ayoub, Mona, Land and Conflict in Sudan, in (Mark Simmons and Peter Dixon, (eds,), Peace by Piece, Addressing Sudan's Conflicts, Accord, Conciliation Resources, London, 2006.

2. Paul Wani & Others, Conflict Survey & Mapping Analysis, UNICEF, UNDP in collaboration with Ministry of Higher Education, Sudan, Aug, 2003.

إستراتيجيات التكيف وسط مجموعة اللحويين الرعوية

أسماء إبراهيم

قسم الاجتماع
والأنثروبولوجيا الاجتماعية
جامعة الخرطوم

مقدمة:-

هذه الورقة جزء من كتاب الرعي الحدودي في ولاية القضارف : مجموعة اللحويين، فهو ضمن سلسلة الكتب التي ينشرها برنامج دراسات الحدود الذي تموله الوكالة النرويجية للتعاون الدولي (NORAD) ، تناقش الورقة آليات التكيف المختلفة التي اتبعتها مجموعة اللحويون في ولاية القضارف بشرق السودان، وتشرح إلى أي مدى استطاع اللحويون الاستجابة للتحديات التي تواجه إنتاجهم الرعوي في ظل عدم ملكيتهم لأرض أو دار تعرف بإسهم، ليتمكنوا من استغلالها لتنويع وسائل كسب العيش، وتبعيتهم التاريخية إدارياً لقبيلة الشكرية ومن قبلهم قبيلة الكبابيش في غرب السودان. بسبب هذا ابتدع اللحويون العديد من الوسائل والطرق المختلفة التي مكنتهم من التكيف مع المتغيرات البيئية والسياسية والاقتصادية وغيرها من المتغيرات التي شهدتها المنطقة.

هذا الحال ، ينطبق علي كثير من المجموعات الرعوية في مناطق شرق إفريقيا التي تعيش تجارب متشابهة إلى حد ما ، وذلك لتشابه البيئات في تلك المناطق. من جانب آخر فإن هذه المجموعات تعبر الحدود الجغرافية لبلادها، لأن الحدود بالنسبة لهذه المجموعات ليس لها معني سياسي ، بل هي صنيعة استعمارية مستحدثة ، كما تمثل لها مورداً « تتوفر فيه مقومات تساعد علي استمرار نمط إنتاجها الرعوي التقليدي ، فهي تسعي دوماً»، باحثة عن الماء وا لكلأ.

منهجية الدراسة وأدوات جمع البيانات:

اتبعت الدراسة منهج أنثروبولوجي شامل «holistic approach» احتوى على عدة مناهج، وذلك لطبيعة الدراسات الانثربولوجية التي تقدم دراسة شاملة لكل الجوانب المختلفة للمجموعة المدروسة، حيث تم استخدام المنهج التاريخي في تحليل الوضع الحالي من خلال تتبع المتغيرات التي شهدتها المجموعة وكان ذلك عن طريق البحث عن تاريخ اللحويون في الأدبيات فضلا عن العمل الميداني المتمثل في المقابلات المتعمقة مع كبار السن وبعض المهتمين بالتاريخ في المنطقة ، كما أستخدم أيضا المنهج الوصفي لوصف الواقع الاجتماعي و العوامل التي تتحكم فيه وتحليل القضايا ذات الصلة مثل التحولات الاقتصادية والسياسية والبيئية التي كان لها أثر واضح في تغيير نمط الحياة التقليدية لهم ، حاولت

الدراسة استخدام genealogical method لفحص وتوضيح العلاقات الزواجية بين اللحويين والمجموعات الأخري من خلال عرض وتحليل عدد من genealogies ولكن استخدام هذا المنهج لم يسفر عن نتائج نسبة لعدم استجابة المبحوثين ورفضوا ذكر أسماء نسائهم البتة. فيما يخص جمع البيانات اعتمدت الدراسة بصورة أساسية على البيانات الأولية، حيث قامت الباحثة بحوالي أربعة زيارات إلى منطقة الدراسة خلال الفترة من فبراير - مايو 2015م واستغرقت الزيارة الواحدة حوالي 7- 10 أيام في المتوسط. شملت هذه الزيارات كل من مدينة القضارف، مدينة الشوك، قرية المنصورة، غابة الرواشدة المحجوزة (غابة الفيل)، منطقة ود أبسبيكة، ومنطقة جنوب دوكة جنوب القضارف.

ركزت الدراسة بصورة أساسية على فرع الجواميس الذي يمثل المجموعة التي ما زالت تترحل أو يمكن أن يطلق عليها pastoral nomadism حيث تمت دراسة فريقي أولاد يوسف وأولاد حسن في منطقة ود أبسبيكة، وأيضاً فريق ناس العمدة في منطقة جنوب دوكة.

مفهوم التكيف:

هو طريقة تعامل الإنسان مع المعطيات البيئية، أو هو التغير الذي عن طريقه يتجاوز المجتمع التحديات، والتمكن من مواصلة الحياة. عرفه علماء الإنثربولوجيا بانه التنظيم الذاتي تجاه التغيرات، أو الاستجابة للتغيرات في الأنظمة الاجتماعية والبشرية. وفي ذات السياق عرفه لايف مانقر على أنه «تأقلم الإنسان مع المتغيرات الطبيعية والاجتماعية أو مقدرته على مواكبة المتغيرات البيئية والبشرية».[1]

التكيف المقصود في هذه الدراسة هو التحور والتغير والتعديل المستمر كاستجابة للمتغيرات المختلفة التي تواجهها الجماعة، وهذه الاستجابة تخلق أنماط مختلفة من الاستجابة وفقا لحجم ونوع التغير. لذلك فإن هذه الأنماط المختلفة من الاستجابة تعيد تقسيم وتشكيل المجموعة إلى مجموعات اصغر، مما يؤدي إلى أنماط مختلفة من العلاقات والتفاعلات الاجتماعية، حيث ينشأ نظام قيمي يميل نحو الفردية والانفتاح على الآخرين (خارج الجماعة) ومن ثم تتغير انتماءاتهم وفقا للمصالح الذاتية. ومن جانب آخر يحدث هذا التكيف من أجل تعظيم المنفعة والمحافظة على النمط الإنتاجي، وأيضاً لتجنب الصراع. عموما يكون الوضع التكيفي هو افضل خيار ممكن بالنسبة للفرد أو المجموعة، استناداً على خياراتهم وقناعاتهم، ولان هذه الخيارات والقناعات تختلف من فرد لآخر، ومن مجموعة لأخرى ، فهذا يفسر ظهور أنماط مختلفة من التكيف. عموماً

1 أنظر إسماعيل الصافي إسماعيل ، آليات التكيف في البيئات شبه الجافة مع تدهور الموارد الطبيعية بمحلية البطانة ولاية القضارف في الفترة (1970__2008).

يمكن القول بأن آليات التكيف تعتمد على الموروث المعرفي الريفي والمعرفة المحلية، فهي جزء من نمط إدارة الموارد الرعوية كما أشار تشامبرز (1990م)، وتحتوي هذه المعرفة على الكثير من المهارات المكتسبة والمتوارثة، فضلاً عن استحداث عدة آليات أخرى للتكيف مع البيئات الهامشية متقلبة الأحوال لتعظيم المنفعة، والاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة لتحقيق الاحتياجات الحياتية.[2]

نجد أن السياسات التي اتبعها اللحويون للتكيف تؤكد على مقدرتهم على مجابهة الظروف القاسية، وتختلف الآليات باختلاف نوع وحجم التغير الذي يطرأ على البيئات السياسية والاقتصادية من حولهم. الجدير بالذكر أن سياسات التكيف هذه تختلف من مجموعة رعوية لأخرى، ذلك لأن هذه المجموعات الرعوية غير متجانسة أو متطابقة في ثقافاتها، وذات مصالح مختلفة أو ربما متقاطعة، كما ذكر حسن عبد العاطي (2013)، هذا بالإضافة الي اختلاف البيئات التي يعيشون فيها، وبالتالي مستوى التفاعل بينهم وبين البيئة والحيوان والعالم الخارجي من حولهم. بالنسبة للحويين فقد اتبعوا عددا من الوسائل والسبل، مثل: تنويع القطيع، الاستقرار جزئياً أو كلياً والانخراط في أنشطة أخري مثل الزراعة والتجارة، وقد قامت مجموعات منهم بتغيير حركتها الرعوية، بل عبرت الحدود من أجل المحافظة على إنتاجها الرعوي، مثل مجموعة الجواميس، التي لم تجرب الاستقرار أو الانخراط في أنشطة إنتاجية أخرى.

تاريخ اللحويين في السودان:

اللحويون في الأصل عرب رحل، رعاة ابل، هاجروا الى السودان في نهاية القرن الثامن عشر بحثا عن الماء والكلا. ويزعمون انهم عرب خلص، وهى من اواخر القبائل العربية التي هاجرت الى السودان، فهى تقاوم الذوبان مع المجموعات القبلية الاخرى. دخل اللحويون السودان من مناطق شبه الجزيرة العربية ومن مصر العليا وليبيا، لذا سلكوا طرقا مختلفة في دخولهم الى السودان.

إستقر اللحويون في بداية الامر في غرب السودان، واول من استضاف اللحويين هم الكبابيش، وظلوا تحت امارة الكبابيش في كردفان منذ 1880م.[3] ومن ثم انتشروا في مناطق عديدة في السودان.

كان اللحويون منقسمون تحت قيادات قبلية مختلفة حسب مناطق وجودهم، مما ترتب عليه انقسام اللحويين الى مجموعات: مجموعة تتبع ناظر الكبابيش علي

2 أنظر دكين، بتول علي، التأثيرات الاقتصادية والإجتماعية والبيئية لاقتصاديات السوق علي الرعاة بولاية شمال دارفور.

3 Khalid، T. Ahmad (2010). The Lahawiyin; Identity and histry in a Sudanese Arab Tribe، Durham University.p34

التوم في كردفان، وهي مجموعة أولاد ماقيت، ودالفكى، الجواميس والجباراب. اما أولاد عيسى، أولاد سوار، أولاد حردان وأولاد حسين فتبعوا الى ود اللبيح في النيل الأبيض، أما البلولاب فقد كانوا في البطانة تحت ناظر الشكرية عوض الكريم أحمد أبوسن.[4]

ملكية الأرض و النشاط الأقتصادي:

أ/ ملكية الأرض:

كانت وما زالت الأرض في السودان تشكل جزءا كبيرا من هوية أفراد المجتمع، خصوصاً في المجتمعات الريفية التي تعتبر الأرض فيها المرتكز الأساسي للإنتاج، سواء كان زراعياً أو رعوياً، بالإضافة الى ذلك، ونسبة لمحدودية الأرض، بالإضافة الي التغيرات السياسية والبيئية ، فقد أصبحت بمرور الوقت مصدراً للمنافسة والصراع.

كان الإنتفاع من الأرض قديماً عن طريق قانون الحق العام، الذي تضمن حقوق المجموعة المالكة للأرض، وطريقة استخدامها وفق قوانين معينة ومحددة عن طريق الادارة الأهلية (العمد والنظار)، وإحساس أفراد المجموعة بانتمائهم للأرض يجعلهم اكثر محافظة عليها واستخدامها بعقلانية.

تجدر الإشارة الى ان أي مجموعة مالكة للأرض (الحق العام) لها الحق في استضافة مجموعات أخرى على أراضيها أو منعها، وهذا ما حدث للحويين بأن تمت استضافتهم من قبل الشكرية الذين يعتبرون مالكين لأرض منطقة البطانة. ويستند هذا النظام على وجود حق تاريخي على الأرض التي تم الوصول اليها عن طريق منح أو هبة بواسطة ملك أو سلطان بالنسبة للمجموعة المحددة، وهذه الأرض ملك للدولة، وتعرف هذه الأرض محلياً باسم الدار في الولايات الشرقية والحاكورة في منطقة دارفور، وتحددها القوانين العرفية.

وقد أثبت هذا القانون كفاءته في ترشيد إستخدام الأرض وتقليل حدة الصراعات حولها على الرغم من اوجه القصور فيه، المتمثلة في عدم الشفافية وعدم الديمقراطية، والتحيز النوعي. حتى عام 1970م حيث تم سن قانون الأراضي غير المسجلة والذي تزامن مع الغاء قانون الإدارة الأهلية، وهذا التغيير في قانون الحق العام يرجع الى عهد الاستعمار، حيث قام المستعمر بالتحايل على قانون الأرض لنهب الموارد بأقل تكلفة لتحقيق مصالحه الذاتية، حيث أدخلت قوانين 1925–1930م لتفكيك الحيازة العرفية للأرض ليوفر للدولة سلطة كاملة

4 Miller، etal. (2005)، Land، Ethnicity and Political legitimacy in Eastern Sudan (Kassala and Gadaref states).P315-321.

على الارض.[5] وبناءاً عليه تُعطى لإنتاج محاصيل نقدية على حساب الاقتصاد الرعوي، وهذا ما ورثته الحكومات الوطنية فيما بعد وأضافت قوانين أكثر صرامة وقسوة، وهذا ما حدث بالضبط في منطقة القضارف في المشاريع الزراعية الآلية حيث تم توزيع الأرض على المستثمرين بناءاً على الولاء والمقدرة المادية، دون الأخذ في الاعتبار الحقوق التقليدية لسكان الأرض، مما ادى الى سلسلة من الصراعات. (النزاعات بين المزارعين والرعاة، وبين السكان المحليين والمستثمرين).

بالنسبة للحويين عموماً فانهم لم يكونوا مالكين للأرض كما ذكر سابقا، فقد تمت استضافتهم من قبل الشكرية، أما حديثاً وبعد ان أصبحت الأرض استثماراً بدأت جماعات منهم تمتلك الأرض عن طريق الشراء ووضع اليد. ولكن الجدير بالذكر ان مجموعة الجواميس تحديدا لم تتمكن من الحصول على ارض حتى الان، وهذا الوضع يجعلهم عرضة للكثير من المشاكل وتسبب في تدهور اوضاعهم المعيشية بسبب تناقص المساحات المتاحة لهم لممارسة عملية الرعى.

النشاط الاقتصادى:

اللحويون اصلا هم رعاة ابل مترحلين، ولكن نتيجة للتغيرات البيئية والاقتصادية والسياسية (المتمثلة في تعاقب موجات الجفاف في العقود الاخيرة، والسياسات الاقتصادية المركزية التي فضلت التوسع في القطاع الزراعى على حساب القطاع الرعوى التقليدى، بالاضافة الى المشاكل الامنية وعدم مقدرة الرعاة على الحفاظ على حقوقهم في الحيازات الرعوية) فقد حدث تغير ملحوظ في نمط الحياة التقليدية الذي كان ممارسا»، وتكيفا مع تلك المستجدات لجأوا الى سياسات معيشية اكثر مرونة وذلك بالاخذ بنوع من الاقتصاد شبه المختلط الذي يجمع بين الرعى والزراعة والتجارة والهجرة والمهن والوظائف.

وعلى الرغم من كل هذه التحولات ظل الرعى يمثل النشاط الاقتصادى الاساسى لانه يمثل هويتهم ونمط حياتهم.

لاحظت الباحثة اثناء العمل الميدانى إن ما يتم جمعه وادخاره من اموال من خارج القطاع الرعوى، يعاد استثماره في اعادة تأهيل القطيع، وذلك في غالبية الحالات التي تمت دراستها، مما يؤكد على القيمة الاجتماعية للقطيع في حياة اللحويين الاجتماعية، وان بدأت تلك النظرة في التراجع مؤخرا وذلك لعدة اسباب مثل التعليم وحتمية الانفتاح على الاخرين في ظل التغيرات المتلاحقة محليا واقليميا وعالميا.

5 El hadary، Y. Abdalla (2010). Challenges facing land tenure system in relation to pastoral livelihood security in Gedarif state، Estern Sudan.Journal of geography and regional planning،Vol : 3، No9، pp210-212

التغيرات السياسية، الاقتصادية والبيئية في منطقة الدراسة:

أهم التغيرات التي شهدتها منطقة الدراسة في الأونة الأخيرة التوسع في الزراعة الآلية، التدهور البيئي و البدء في إنشاء سدي أعالي عطبرة وسيتيت. إن التوسع الكبير في مشروعات الزراعة الألية (حيث أكدت إحصائيات هيئة الزراعة الآلية بالولاية ان هنالك بعض كبار المزارعين يمتلكون اكثر من ثلاثين الف فدان في منطقة واحدة كالقدمبلية وسمسم الواقعه داخل التخطيط، أما منطقة الفشقة فهي خارج التخطيط وتم التوسع فيها بصورة لارقيب فيها، وكان التوسع في زراعتها يتم وفقاً للامكانيات والمقدرة المالية)[6] كان علي حساب النشاط الرعوي، فالمساحات التي تم التوسع فيها كانت اصلا اراضي رعوية، حيث ازيل الغطاء النباتي وتقلصت المراعي الطبيعية وإنقرضت بعض الحشائش ذات القيمة الغذائية العالية. التعدي علي الأراضي الرعوية وقفل المسارات عمل علي الحد من الحركة الرعوية فاصبح الوصول الي مصادر المياه امرا شاقا، حيث اصبحت الحفائر محاطة بالمشاريع الزراعية. وعليه فقد تجاوزت المراعي معدلات الحمولة القصوي مما ادي الي الرعي الجائر. إضافة الي ذلك فقد أدي التوسع في الزراعة الي فقدان ملكية الحيازات الصغيرة، فضلا عن التدهور البيئي في منطقة الدراسة الذي تأثرت به المجموعة المدروسة بصورة مباشرة.. إن التدهور البيئي الذي تعرض له عدد من ولايات السودان، خصوصا ولايات دارفور وكردفان، من موجات الجفاف والتصحر وماترتب عليها من ظاهرتي الهجرة والنزوح إضافة الى الفقر، حيث أصبحت هنالك حركة مستمرة للعمالة الوافدة من داخل السودان من مجموعات من دارفور وكردفان ومن خارج السودان مثل مجموعات غرب افريقيا إضافة الى الأثيوبيين ، مما أدى الى الضغط على الموارد المتناقصة اصلا، وزيادة حدة التنافس عليها، والتدهور البيئي كان نتيجة طبيعة لإزالة الغطاء النباتي وقطع الغابات بغرض التوسع في الزراعة.

ترتب علي قيام سدي أعالي عطبرة وسيتيت الذي يقع في ولايتي القضارف(في محليتي الفشقة والقريشة) وكسلا (محلية ود الحليو) العديد من الأثار الاقتصادية والإجتماعية، من أهمها فقدان اللحويين لأهم عناصر الإنتاج، الا وهي الأرض. وهذا بالطبع ساهم في إفقار اللحويين، حيث تحولوا من مالكين للأرض الي مستأجرين، مما ادي الي إرتفاع تكلفة الانتاج بعد دخول مجموعات منهم في الزراعة. ومن اهداف إنشاء سدي أعالي عطبرة وسيتيت توفير المياه لري إنسيابي بغرض زيادة المساحات الزراعية، مما قد يهدد بخطر صراع جديد، كل هذه العوامل، عملت علي تدهور ظروف القطاع الرعوي التقليدي.

6 الزراعة الآلية في خدمة التنمية الريفية، دراسة حالة ولاية القضارف، ص 127 أنظر علي عبدالرحمن ىالريح،(2008)

إستراتيجيات التكيف عند اللحويين:

1 - إعادة النظر في الرعي كنمط إنتاجي:

بالرغم من أن الرعي لا يمثل فقط نمط إنتاجي، بل نظام أو طريقة حياة ترتبط بالهوية الثقافية، وبما أن الرعي يعتمد بصورة أساسية على البيئة التي أصبحت متدهورة ومتغيرة لأسباب طبيعية أو بتدخل بشري مباشر، مما أدى إلى حتمية الانفتاح والدخول في علاقات جديدة، وبالتالي تراجع الرعي بمفهومه التقليدي، حيث أصبح هنالك فصل بين القطيع والأسر، وهذا أدى إلى ظهور سمات ثقافية جديدة تسمح بتنوع الأنشطة الاقتصادية، ولم تعد الزراعة عيباً كما كانوا يرون في السابق. هذه التغيرات التي حدثت اقتضت استقرار الكثير من اللحويين، وأصبح بيع جزء من القطيع أمراً مقبولاً وذلك لسد الاحتياجات المتزايدة خصوصاً مع الاستقرار أو لتهيئة ظروف أفضل لباقي القطيع.

عموماً يمكن القول بأن الحياة الرعوية تتغير مع كل جيل، وأن النظام الرعوي نفسه يتغير بتغير الظروف المحيطة، كذلك دخول الرعاة في أنشطة اقتصادية جديدة كان إستراتيجية للتكيف، حيث امتهن البعض الزراعة أو انخرط في التجارة، وقد نوع بعضهم في القطيع وذلك بإدخال حيوانات لم تكن من قبل ضمن قطعانهم كما سنرى لاحقا. أو حتى تجاوز الحدود الإقليمية لممارسة الرعي.

2 - الاستقرار والزراعة:

بدأت عمليات استقرار واستيطان اللحويين في أربعينات القرن الماضي، عندما قامت الإدارة البريطانية بمنح قطعة أرض لآدم الزين ود الفكي كهبة ومكافأة، وذلك باعتباره ممتثل ومطيع لأوامر الإدارة البريطانية، ومن جانب آخر تم فصل العجبة عبد الله[7] .

وقد قامت قرية على تلك الأرض الممنوحة لود الزين عرفت باسم «المقطع ود الزين»، وكانت حصرياً على أولاد الفكي في البداية، ولكن فيما بعد انضمت إليهم مجموعات أخرى من فروع اللحويين. وبهذا بدأ اللحويون يدركون أهمية الاستقرار والحصول على أرض. عليه فقد كان هنالك استقرار آخر في عام 1953م لمجموعات اخرى مثل أولاد عيسى والماقيت، ثم بعد ذلك فريق أولاد حردان 1958م[8]. حيث قام الشيخ البشير حاج موسى بتأسيس قرية المنصورة الحالية، ونتيجة لهذا الاستقرار بدأت الخدمات تتوفر مما أدى إلى المزيد من الاستقرار، والجدير بالذكر أن معظم هذه الخدمات كانت بالجهد الذاتي.

7 Khalid، T. Ahmad (2010). The Lahawiyin; Identity and histry in a Sudanese Arab Tribe، Durham University. P43

8 المرجع السابق ص 35

وهذه المجموعات التي استقرت كانت تتحرك للرعي في فصل الخريف متجهة نحو البطانة. وتدريجياً تحولت كل المصايف إلى قرى.

أما في الستينات استفاد اللحويون من مشروع خشم القربة (حلفا الجديدة الزراعي) والذي كان من ضمن أهدافه توطين واستقرار الرحل. وتزامن هذا مع عملية مسح قام بها مجلس ريفي شمال القضارف كانت تهدف إلى تسجيل الأراضي لمن يثبت ملكيته للأرض التي يستخدمها. وكان هذا بداية لاستصدار قانون نزع وتسجيل الأراضي عام 1970م فيما بعد. وبعد هذا بدأت تظهر الملكيات الخاصة عن طريق الشراء المباشر.

أدى هذا القانون والتوسع الكبير في الزراعة الآلية – في نفس الفترة– التي تغولت على المساحات المتاحة عرفياً للرعي، فضلاً عن عدم الالتزام بفتح مسارات الرعي إلى اتجاه مجموعات من اللحويين للانخراط في الزراعة، نتيجة لارتفاع تكلفة مخلفات المشاريع الزراعية. هذا من جانب، ومن جانب آخر، لم تعد هنالك مساحات للرعي عند عودة القطعان من البطانة في فترة الحصاد (الدرت). وتجدر الإشارة إلى أن مخلفات الزراعة هذه كانت قديماً تخضع لقانون التبادل بين المزارعين والرعاة حيث يقوم المزارعون بترك مخلفات الزراعة للرعاة مقابل إمدادهم بالمنتجات الحيوانية المختلفة. أما بعد أن أصبحت حديثا تباع هذه المخلفات بأثمان باهظة، كان الانخراط في الزراعة آلية جيدة للتكيف وتوفير مرعى للقطعان، أكد بعض المبحوثين بأن تكلفة شراء مخلفات مشروع زراعي كافية لإقامة مشروع زراعي كامل. وبالتالي تعظم منفعتهم من خلال الاكتفاء الذاتي والذي يؤدي بدوره إلى تقليل بيع جزء من القطيع لتوفير احتياجاتهم من الحبوب وغيرها، هذا بالإضافة للاستفادة من بيع فائض المحاصيل الزراعية واستثمار عائداتها في زيادة حجم القطيع. بجانب أن هذه المخلفات توفر الأعلاف للقطعان.[9]

أما المجموعات التي لم تنخرط في الزراعة كحال الرحل من اللحويين، مثل الجواميس، تتحمل تكاليف باهظة في سبيل الحصول على مراعي. وقد كانت الباحثة شاهدة على شراء «فريق أولاد يوسف» لمخلفات مشروع زراعي بمساحة ألف فدان بحوالي 80.000 جنيه سوداني، وبما أن المشروع لا تتوفر فيه المياه، هذا يحملهم تكلفة إضافية في الحصول على الماء.

عموماً بدأت الزراعة عند اللحويين كزراعة مطرية تقليدية في مساحات صغيرة نسبياً، مستندةً على زراعة محاصيل الاكتفاء الذاتي مثل الذرة، ولكن تدريجياً بعد أن بدأوا يجنون ثمار دخولهم في الزراعة، قاموا بالتوسع في الزراعة وإدخال محاصيل نقدية مثل السمسم وعباد الشمس وغيرها، واعتمدوا على الآلة

9 أنظر صورة رقم (1)

حيث قاموا بشراء التراكتورات والديسك واللواري لنقل المحاصيل. حيث نجد أن اللحويين قد حققوا نجاحاً كبيراً، فقد سجل اللحويون أعلى الإنتاجات في مشروع خشم القربة في موسم (2014). وقادت هذه النجاحات في الزراعة إلى دخول اللحويين في سوق تجارة المحاصيل.

عموماً يمكن القول بأن دخول اللحويين في أنماط الإنتاج مثل التجارة والزراعة جاء كتكيف تدريجي مع المتغيرات المختلفة في البيئة من حولهم، ويمكن القول بأن بعض اللحويين تحولوا إلى مزارعين بالكامل مع الاحتفاظ بجزء من القطيع للاكتفاء الذاتي.

ويعتبر لحويو خشم القربة مثال لهذا التحول. ولشرح عملية التحول هذه نجد في تجربة عم (أب كوع)[10] خير مثال:

عم أب كوع، يبلغ من العمر حوالي ستون عاما تقريبا. يقيم الآن في إحدى القرى التي هُجِروا إليها في قرية (1) من الهشابة معلا. له ثلاثة زوجات وعدد من الأبناء والبنات (لا يفصحوا عادة عن عدد أولادهم، ولا حتى قطعانهم). كان عم أب كوع في الماضي يعمل كراعي إبل لقطيعه حتى عام 1984م، ولكن بعد جفاف (1983–1984م) الشهير الذي أدى إلى تناقص واضح في أعداد الإبل «فقد اوضح المبحوثين أنهم خسروا معظم قطعانهم جراء هذا الجفاف»، بدأ عم أب كوع بإدخال الماعز ضمن القطيع، وذلك باعتبار أنها تعيد إنتاج نفسها سريعا، ومن ثم بدأ في الدخول التدريجي في الزراعة، ففي موسم (1993–1994م) زرع في مساحة صغيرة نسبيا، زراعة مطرية تقليدية، بعد ذلك قام بشراء مشروع في منطقة أم صواني من رجل يدعى مجذوب التوم، وبعدها اشترى مشروع آخر في منطقة أم سنيطة من لحويين، وبذلك بدأ يستعين بعمالة للعمل في مشاريعه الزراعية حيث زرع محاصيل السمسم، الدخن والذرة، حيث يستخدم جزءا منها للإكتفاء الذاتي ويدخر منها جزء ليستخدم كبذور للموسم المقبل (تيراب)، ويبيع الباقي لدفع اجور العمال وشراء إحتياجاته و إدخار ما تبقى. و اخيرا دخل عم أب كوع في تربية الأبقار التي يستفيد من بيع ألبانها وغيره من منتجاتها.

الظروف المختلفة التي مر بها السودان من جفاف وتصحر إضافة الي التوسع في مشاريع الزراعة الآلية وغيرها، أجبرت الرعاة في مختلف مناطق السودان على الاستقرار وممارسة مختلف المهن، وفي هذا الصدد ذكرت (سارة وآخرون،2009) أن المسيرية اتجهوا للاستقرار تدريجياً، بعد ظهور البترول في مناطقهم، حيث بدأوا بترك الأسر في القرى والذهاب مع القطيع، ومن ثم استقروا بشكل واضح ومارسوا الزراعة، والتحقوا بالتعليم كجزء من آليات

10 العمل الميداني مقابلة مع عم ابوكوع ، مدن التهجير قرية(1) ،أكتوبر 2015م

التكيف[11].

أما فيما يخص اللحويين فقد كانوا ينظرون قديماً للإستقرار كشيء مشين، فنجد أن أقوالهم المأثورة وأمثالهم كانت تدعم هذا الاتجاه منها قولهم: «المخرف مو شورة حقا عانى وحق عورة». وأيضاً يرون أن من ينزع للاستقرار أنه لا يجد ما يتبعه «يقصدون بذلك فقره وعدم امتلاكه لقطيع».

لذا نجد أن الاستقرار ارتبط في البداية بحجم الثروة. وقد وجد أوائل المستقرين من اللحويين الكثير من المعارضة، فقد ذكر شيخ البشير حاج موسى «رحمه الله» أنه قد وجد معارضة كبيرة من أهله بعد أن استقر والحق أبناءه بالتعليم، ويمكن القول بأن شيخ البشير حاج موسى كان لديه بعد نظر فيما يخص أهمية حيازة أرض والتعليم.

وفيما بعد بدأ اللحويون يدركون أهمية التعليم، فقد انخرطوا في التعليم بصورة ملحوظة في عهد الرئيس جعفر محمد نميري[12]. وهذا الإدراك لأهمية التعليم كان دافعاً أسياسياً لاستقرار بعضهم، كما أوضح المبحوثون، وكانوا يعتقدون بأن السبب الرئيس لعدم حصولهم على نظارة هو عدم التعليم، و لم يكونوا قادرين على صياغة مطالبهم بصورة مقنعة للآخرين، فكانوا دائماً يقارنون أوضاعهم بأوضاع قبيلة الشكرية، حيث كان التعليم أحد الأسس التي يتفاضل بها الشكرية أصحاب النظارة عنهم.

ومؤخراً حتى الرعاة المترحلين مثل الجواميس أدركوا أهمية التعليم، واظهروا الرغبة فيه، وبدأوا في المطالبة به، وذلك بعد تدهور ظروف الرعي الذي أصبح مهدداً كمنط إنتاجي. هذا فضلاً عن شعورهم بالدونية عند مقارنة أوضاعهم بأوضاع المتعلمين منهم، حيث أصبح التعليم وسيلة للتمايز في المجتمع، والذي أصبح قضية فردية في تحديد المكانة الاجتماعية، حيث بدأت تتراجع أهمية المجموعة في اكساب الفرد مكانته الاجتماعية.[13]

ولكل ما سبق فإن اللحويين عموماً استقروا بشكل كبير وملحوظ في القضارف وخشم القربة، ففي القضارف كان استقرارهم في قرى محليتي الفشقة والبطانة مثل: حي ابوقرع الجديدة، الدويح، الشجراب جنوب، الترتر، الشلعتين، ماقيت عبد النبي، المقطع السوق، المقطع ود الزين، الجابراب، المقسمة، المنصورة، المدينة عرب، ود حسن، الشريف حسب الله، ود الهدي، كتوتا و عليان، مبروكة، حجر

11 Sara Pahtaliano et al. 2009

12 العمل الميداني : مقابلة مع محمد الزين آدم ، شيخ خط اللحوين ولكن اللحويين يسمونه الناظر عيد إذ ان «عيد» كنية محمد زين وتمت المقابلة في سوق الشوك للصادر في فبراير 2015م

13 أنظر صورة رقم (3)

ابيض شنقريرة، الجزائر غرب، و الدرابي شرق14. يمكن القول بأن هنالك عدد من التحديات التي تواجه الرعاة الرحل منها عدم امتلاكهم الأراضي للسكن أو الزراعة إذا فكروا مستقبلاً في الاستقرار، فقد أفاد أمين اتحاد الرعاة بأن 95% من الرعاة الرحل لا يمتلكون أراضي15.

من جانب آخر لاحظت الباحثة عند زيارة سوق الشوك بأن قطعان المستقرين في حالة جيدة مقارنةً بقطعان الرحل، وذلك لأن قطعان المستقرين لا تقطع مسافات طويلة بحثاً عن الماء والكلأ.

3 - تنويع القطيع

عرف اللحويون تاريخياً بأنهم رعاة إبل، ولكن المتغيرات المذكورة آنفاً أدت بهم إلى تنويع القطيع، اضافة للإبل، اتجهوا لرعي الماعز والضان منذ بداية سبعينات القرن الماضي[16]، حيث يعتبر الضان من الحيوانات التي تعيد نفسها سريعاً، هذا بالإضافة لقيمته السوقية، فبيع جزء من القطيع ليستطيعوا توفير متطلباتهم المختلفة، وعادةً ما يكون البيع لذكور الضان.

ومن جانب آخر كان من الأسباب التي أدت بهم إلى رعي الضان ضيق المساحات المتاحة لرعي الإبل، حيث تمت إزالة جزء كبير من الغطاء النباتي، وبالتالي المساحات الرعوية المتوفرة تلائم حيوانات مثل الضان والماعز، إضافة لتعزيز القدرة الشرائية، وأيضا تذبح في الولائم المختلفة ولإكرام الضيوف. ومن جانب آخر فإن الماعز توفر لهم كميات كبيرة من الألبان لاستخدامهم الذاتي، وأيضا صناعة منتجات الألبان، ولذا نجد أن الربوب[17] ـ المصطلح المناقض للعنقرة[18] ـ التي تترك مع الأسر تكون غالباً من الماعز، وعموماً يمكن القول بأنه قد حدث تغير كبير في اتجاهات الثروة، ونوع القطيع، فلم يعد اللحويين رعاة إبل خلص، بل أدخلوا العديد من الماشية، كما لم يعد حجم القطيع مقياس للتفاضل والتراتب الاجتماعي، فتغيرت القيم المرتبطة بنوع وحجم الثروة.

4 - التجارة

في هذا الصدد سنتحدث عن التجارة كنمط تكيفي، والتجارة المعنية هنا هي

14 مصلحة الإحصاء ولاية القضارف تعداد 2008

15 العمل الميداني: مقابلة مع الزين أحمد آدم، أمين المال ، إتحاد الرعاة ولاية القضارف ، فبراير 2015م

16 العمل الميداني : مقابلة مع حسن علي الزين أبوجمعة، عمدة الجواميس ، جنوب دوكة، مايو 2015م

17 هي البهائم يالتي تترك مع الاسر ، أما للأكتفاء الذاتي او لعجزها عن الرعي بسبب صغرها او مرضها.

18 العنقره هي البهائم التي تذهب للرعي.

تجارة المواشي، والتي بدأت في عام 1975م تقريبا[19] ، فاللحويون الذين إمتهنوا الزراعة احتفظوا بجزء من القطيع الذي توفرت له فيما بعد مراعي جيدة تمثلت في بقايا المشاريع الزراعية، مما أدى بدوره إلى تضاعف أعدادها حيث زادت زيادات كبيرة، وكان هذا سبباً لبيع الذكور (في الغالب). وبالتالي أصبحت تجارة المواشي رائجة لدى اللحويين - عادة يكون البيع من خلال ضامن، الذي يؤكد بأن البهائم غير مسروقة__ و يكون البيع في الأسواق الرئيسية مثل سوق الشوك للصادر وأحياناً في سوق القضارف. ومن المجموعات التي تمارس تجارة المواشي: أولاد الفكي، أولاد سوار، ود عيسى، أولاد حردان، البلولاب، ود حسن، ود الهدى، والماقيت. أما الجواميس فبيعهم عادة يكون من أجل توفير متطلبات الحياة اليومية.

أما فيما يخص عمليات بيع المواشي، فالبعض دخل في سوق الصادر مباشرة، حيث يقوم التاجر بشراء المواشي من البائعين المباشرين من أصحاب القطعان في سوق الشوك، ويقوم هو بتصديرها بمعرفته ومن هؤلاء التجار: النور علي أحمد كريسة (من أولاد عيسى)، وأحمد محمد موسى (من أولاد سوار) على سبيل المثال، والبعض الآخر يعد اتفاق مسبق على سعر المواشي مع صاحب القطيع، ثم يأخذها لبيعها، ومن ثم يعطي صاحب القطيع الثمن المتفق عليه، وهو يستفيد من فائض القيمة بين السعر المتفق عليه والسعر الذي باع به فعلا وهذا مايعرف بتجارة الفكك[20].

5 - الحركة الرعوية:

يعتبر الترحال والتنقل الدائم سمة أساسية من سمات نمط حياة الرعاة. فهم دائماً يترحلون بحثاً عن الماء والكلأ.

تأخذ الحركة الرعوية أشكالاً مختلفة، وفقاً لطول المسافات المقطوعة وطول المدة، والمحدد الأساسي لشكل الحركة هو نوع الحيوان؛ فمثلاً الإبل تستطيع أن تقطع مسافات طويلة ولها القدرة على تحمل العطش، ومن جانب آخر فهي تعتمد بشكل أساسي على الغطاء الشجري، بعكس الحيوانات الصغيرة مثل الضأن والماعز التي لا تستطيع قطع مسافات طويلة، وتحتاج لكثير من الماء، إضافة لذلك فإن الحركة الرعوية ترتبط بطبيعة وإيكولوجية المنطقة ومدى ملاءمتها للحيوان المحدد.

الحركة الرعوية كما ذكر (شاذلي وآخرون2006) هي التكيف الفعال مع البيئات المتقلبة، وتجاوز التقلبات الموسمية في المعروض الراهن من الماء والمرعى.

19 العمل الميداني: مقابلة مع جمعة إبراهيم، عمدة أولاد سوار، مارس2015

20 ،غابة الفيل، مارس 2015 العمل الميداني: مقابلة مع البشير حمد البشير من أبناء اللحويين (العيداب)

تعتبر الحركة الرعوية من أهم وسائل التكيف، لأنها تحافظ على التوازن البيئي، فنظام الدورة الرعوية الذي يجعل الرعاة يقضون كل فترة من العام في منطقة مختلفة تمكن البيئة من التجدد واستعادة نفسها. وحديثنا هنا عن الحركة الرعوية معنية به الحركة الرعوية الداخلية. و الحركة الرعوية الداخلية نقصد بها حركة الرعاة طوال العام داخل الحدود الإقليمية.

حركة اللحويين الداخلية تتجه فيها كل القطعان في فترة الخريف إلى منطقة البطانة، متخذين المسار رقم سبعة (مسار أبوسبيكة الفزراء من البطانة- القضارف- كساب- راشد- ام سينات- ابوسبيكة- الفزراء)، ما عدا الرحل «الجواميس» يسلكون مسار رقم خمسة (مسار كركوة - تاية من البطانة- كركورة- القضارف- شاشينة- دوكة- سرف سعيد- تمرة- باسندة- ود أبلسان- تاي). وكانت هذه الرحلة قديماً تستغرق حوالي شهراً كاملاً، حيث تأخذ القطعان قسطاً من الراحة في عدة مناطق على طول الرحلة، وغالباً ما تكون هذه المناطق غابة أو مصدر مياه. ولكن بعد توسع الزراعة وتغولها على المساحات الرعوية، لم تعد هنالك مناطق للاستجمام، فقد أكد المبحوثون أن مناطق كل من المقانص (غابة) كانت تستخدم كإستراحة في الطريق من جبل «كلتومة» إلى القضارف، ومنطقة «فرطوق» التي تقع في طريق «أم بليل» مسار خمسة وأيضاً غابة «الرقيل»، «غابة تب الهجليج» و«غابة قليمة» إضافة إلى منطقة «الهشابة» ومنطقة «أم كدادة»، كل هذه المناطق كانت تستخدم كاستراحات ولكن تغولت عليها الزراعة[21].

الجدير بالذكر أنه مؤخراً حتى منطقة البطانة المعروفة تاريخياً بأنها منطقة رعوية قد طالها التخطيط الزراعي. ومن جانب آخر حتى الاستراحات التي بقيت عددها قليل جداً، فعلى طول المسار قد توجد فقط استراحة واحدة، فنجد المسار من الفول إلى الرهد فيه استراحة واحدة في منطقة «سرف سعيد»، ومن «أم سرحة» إلى «أم كراع» فيه استراحة واحدة أيضا في منطقة «الفزرة صقورة» ومن النواصل الى القلابات استراحة في «أم رعد». [22]

الحركة الرعوية قديماً كانت تعتمد في ترحالها على الإبل، ولكن حديثا بعد ضيق المسارات وتغول الزراعة عليها، أصبح الرعاة يعتمدون على وسائل جديدة مثل اللواري والدفارات في حركتهم لتجنب الاحتكاكات مع المزارعين، وهذه الوسائل يقومون باستئجارها، وقد تملك بعضهم وسائل خاصة به. عادةً ما يتم الترحال بالعربات من منطقة التواريت إلى الهشيب، أو من البطانة إلى القضارف، أو من غابة الفيل إلى منطقة سرف سعيد.

21 العمل الميداني: جماعة نقاش،بعض أفراد الجواميس، جنوب دوكة، مايو2015

22 العمل الميداني: جماعة نقاش، بعض أفراد الجواميس، جنوب دوكة،مايو2015

ويرى بعض المبحوثين بأن الترحال بالجمال أفضل حالاً من استخدام العربات، نسبةً لوعورة الطرق، وخصوصاً في موسم الخريف وعدم جاهزيتها.

تنظيم الحركة الرعوية:

ذكر (صلاح الدين الشاذلي، 2006) أن الحركة الرعوية ليست عشوائية، وإنما منظمة بدقة، وفقاً لقرارات مدروسة، فالرعاة لا يتحركون ما لم تتوفر لديهم المعلومات الكافية عن المنطقة المراد الذهاب إليها. ويتم التخطيط للرحلة ومناقشة أمر الترحال من خلال عقد اجتماع مسائي يرأسه شخص يعرف بالزعيم، الذي يتم اختياره وفقاً لشروط معينة مثل: أن يكون حكيماً، كبير السن نسبياً حتى تكون له خبرة كافية وأن يكون غنياً أي لديه ثروة كبيرة حتى يكون حريصاً على توفير متطلبات القطعان.[23]

من جانب آخر يتم إرسال شخصين أو أكثر للقيام برحلة استكشافية، لإيجاد منطقة تتوفر فيها متطلبات الرعي. وتأخذ هذه الرحلة الاستكشافية يومين أو ثلاثة، ومن ثم بعدها يتم عقد اجتماع آخر لإعلان الأسر بالاستعداد للرحيل، وغالباً ما يكون الفريق خشم بيت واحد لتعزيز الأمن والحماية.

الجدير بالذكر أن الاستعداد لأمر الرحيل يكون فيه تقسيم عمل واضح، لكل من الجنسين، فالنساء يقمن بتجهيز الهوادج والماء «بتعبأة القرب» وفك بيوت الشعر، بالإضافة إلى وضع البهائم الصغيرة في «الشباك[24]»، أما الرجال فيقومون بجلب المواد التموينية من الأسواق.

ومن الملاحظ أن بيوت الشعر التي كانوا يسكنون فيها تم استبدالها بالخيام البلاستيكية، نسبة لأنها أرخص ثمناً، وأخف وزناً، وبالتالي سهولة فكها وحملها وإعادة نصبها، هذا فضلاً عن قلة المادة الخام (الصوف) اللازمة لصناعة الخيام، (كانت تصنع محلياً) بواسطة النساء.[25]

وبعد أن تكتمل عمليات التجهيز للرحيل، يقوم مجموعة من الشباب بتقدم موكب الرحيل، ومن ثم تتبعهم الأسر والقطعان، ويسير خلف الموكب مجموعة أخرى من الشباب، وهذا التدبير بغرض حماية القطعان من عمليات السرقة.

والجدير بالذكر أن عمليات الرحيل هذا تكون في الصباح (الباكر)، وذلك لتقليل استهلاك الماء.

وأخيراً بعد أن يصلوا المنطقة المعينة، تحط الأسر رحالها على مسافات متباعدة عن بعضها البعض، حتى تتوفر للقطعان مساحات كافية للرعي وتعزيز المنفعة.

23 العمل الميداني: جماعة نقاش، بعض أفراد الجواميس ، منطقة ود أبسبيكة، مارس2015

24 عبارة عن شبكة تصنع محليا، توضع فيها صغار البهائم وتعلق على الهودج.

25 أنظر صورة رقم (4)

الجدير بالذكر أن نفس الاجتماع السابق ذكره أصبح حديثاً قد يعقد للتشاور حول شراء مشروع زراعي، فكما ذكر آنفاً أن المناطق مثل أم خبوب وأم بيض الرعويتين، التي كانت ترعى فيها القطعان بعد العودة من البطانة، قد أصبحتا مناطق زراعية لذا كان استئجار مشروع زراعي هو الحل الأمثل بالنسبة للرعاة، ويمكن القول هنا أن من يقوم باستئجار مشروع زراعي عادةً ما يكونوا أبناء رجل واحد، ومن جانب آخر فإن مساهمة كل شخص في ثمن إيجار المشروع يكون على حسب حجم القطيع.

التحديات التي تواجه الحركة الرعوية الداخلية:-

عموماً يمكن القول بأن هنالك العديد من المعوقات التي تواجهها الحركة الرعوية الداخلية وهي كما يلي:

ضيق المسارات نتيجة لتوسع الزراعة، وعدم التزام المزارعين بفتحها، وهذه من أهم أسباب الاحتكاكات بين المزارعين والرعاة، فقد روت الحاجة بخيتة بت أحمد بأن أحد إخوتها قد مات بسبب إحدى هذه الاحتكاكات، وكانت تقول: «لو ما كتلوا الرجال ما بقفلوا المسار».

عدم توفر الخدمات على طول المسار، مثل خدمات المياه، والعناية البيطرية إضافة لإنعدام الأمن.

التدهور البيئي: مثل الجفاف ، شح الأمطار وإزالة الغطاء النباتي.

السرقات

6/عبور الحدود

يعتبر عبور اللحويين للحدود ليس بالظاهرة الحديثة. فقد مارس اللحويون عبور الحدود بغرض التجارة منذ زمن بعيد، حيث كانت تعرف محليا باسم البراشوت. وفيما بعد وفي أربعينيات القرن الماضي، تم استخدام قوات دفاع السودان لحماية الحدود من قبل الإدارة الاستعمارية، حيث كانت هنالك مجموعات من الجنود تشكل دوريات لمنع عبور الحدود، ولكن هذه القوات لم تستطع منع اللحويين من عبور الحدود. فكانت الحدود تمثل مورد لتحسين أوضاعهم، وهروباً من الجبايات التي كانت تفرضها الإدارة الاستعمارية، وكانت الحدود بالنسبة لهم تجارة مجانية [26].

والجدير بالذكر أن هذه الحدود لم يكن لها أي معنى سياسي بالنسبة لهم، فهم يروها مجرد مورد رخيص، كما هو الحال بالنسبة للمجموعة المدروسة (الجواميس).

26 أنظر مرجع سابق KhalidTamador. 2010. P 33

أما في الخمسينيات فالحملات المكثفة على الحدود قللت من عبورها للحدود ولكن لم تمنعها بالكامل، حيث كانوا نشطين في تهريب الجمال والسمسم والذرة، إضافة إلى تجارة السلاح، ويعتبر موسم الأمطار هو الفترة التي يكون فيها التهريب في أعلى معدلاته، حيث يكون آثار الحيوانات صعب التتبع، وقد استمر هذا الوضع حتى سبعينات القرن الماضي[27] .

أما في الخمسينيات فالحملات المكثفة على الحدود قللت من عبورها للحدود ولكن لم تمنعها بالكامل، حيث كانوا نشطين في تهريب الجمال والسمسم والذرة، إضافة إلى تجارة السلاح،

أما في الفترات اللاحقة أصبح عبور الحدود بالنسبة للحويين بغرض الرعي، وعموماً يمكن القول بأن عبور الحدود كانت له أسبابه العديدة المختلفة باختلاف الفترات.

أسباب عبور الحدود:-

أ- البعد التاريخي

كما أسلفنا فإن مفهوم الحدود بالمعنى السياسي قد ظهر حديثا مع قدوم الاستعمار. فمن المعروف أن الحركة والترحال كانت من سمات الحياة قديماً، فقد مارست المجموعات المختلفة الترحال بحثاً عن المراعي الأفضل. وكانت هذه المجموعات لا يحدها شيء في رحلة البحث عن مرعى أفضل، ولذلك ظهور مفهوم الحدود الذي وضعه المستعمر وظهور الدولة الحديثة، لم يكن يعني لمجموعات مثل الجواميس الكثير، لذلك ما زالت تعبر الحدود بحثاً عن المرعى الأفضل.

ب- البحث عن الماء والمرعى

تدهور ظروف الرعي بالسودان، حيث أدى توسع الزراعة الآلية إلى تقلص المساحات المتاحة للرعي، هذا بالإضافة إلى موجات الجفاف والتصحر التي مر بها السودان.

هذا بجانب أن مصادر المياه (الحفاير) أصبحت في وسط المشاريع الزراعية وبالتالي اصبح الوصول إليها مستحيلا.

27 أنظر KhalidTamador. 2010. P 33

ج- ملكية الأرض

تاريخيا لم يملك اللحويون (تحديدا» الجواميس) أراض، ولم تكن لهم دار تعرف باسمهم – كما هو الحال بالنسبة لكثير من القبائل او المجموعات التي تملك دار– ليتمكنوا من الرعي فيها وحمايتها من تغول الزراع.

د– أفضلية المراعي في أثيوبيا

تتميز المراعي في أثيوبيا بملائمتها لرعي حيوان مثل الإبل، والذي ترعاه مجموعات اللحويين، خصوصا مجموعة الجواميس، التي تعبر الحدود، حيث ما زالت المراعي الأثيوبية تحافظ على غطاءها الشجري.

ومن جانب آخر نجد أن توفر المياه وقدوم الخريف مبكراً في المنطقة الأثيوبية سبباً آخر لعبور الحدود.

ه- طبيعة الحدود

ان الحدود السودانية الأثيوبية من أطول الحدود الأفريقية، وأنها غير مرسمة بصورة واضحة، إضافة الي أنها خالية من العوائق الطبيعية التي تحد من الحركة عبرها مثل الجبال والأنهار وغيرها، بالتالي ضعف الرقابة عليها، فقد سهلت هذه الظروف وكانت دافعا لعبور الحدود.

و- ارتفاع تكلفة الأعلاف

كان لارتفاع تكلفة الأعلاف من مخلفات المشاريع الزراعية من جانب، ومجانية المراعي في أثيوبيا من جانب آخر، دور كبير في لجوء اللحويين لعبور الحدود.

وعليه يمكن القول بأن الظروف المختلفة التي مر بها السودان والتغيرات البيئية والسياسات الحكومية تجاه الأرض، جعلت من عبور الحدود آلية مثلى للتكيف.

عبور الحدود بغرض الرعي:

مارست كثير من الجماعات عبور الحدود بغرض الحصول على مراعي مثل الفلبي (الهادي عثمان 2013)، والمسيرية، التي تعبر حدود أفريقيا الوسطى، هذا إضافة إلى مجموعة اللحويين محور الدراسة. حيث تعبر فروع من اللحويين مثل الماقيت أولاد عيسى، أولاد سوار والجواميس الذين تركز عليهم الدراسة، إلا أن التوترات السياسية في تسعينات القرن الماضي مع أثيوبيا، جعلت بعض هذه المجموعات تنخرط في الزراعة، وكانت مجموعة الجواميس من المجموعات التي حافظت على نمط إنتاج رعوي خالص.

عبور الجواميس للحدود:

بدأ الجواميس عبور الحدود بغرض الرعي بعد التوسع الكبير في الزراعة الآلية في سبعينات القرن الماضي[28]. حيث يعبر الجواميس الحدود عن طريق كل من الفشقة والقلابات وباسندة، ويعبرون الحدود بمعدل أكثر من مرتين في العام، حيث تبدأ الرحلة الأولى من منتصف مايو، ويرجعوا في نهاية يونيو حيث يتجهوا (ينشقوا) إلى منطقة البطانة، وتعرف هذه الرحلة محلياً باسم المرشوشيب أو الشوقارة. ويعود الرعاة من البطانة في بداية شهر نوفمبر، مع موسم الحصاد (الدرت)، وتجنباً للاحتكاكات مع المزارعين، يتجه الجواميس مرة أخرى إلى الحدود (الرحلة الثانية) ولا يعودوا إلا بعد انتهاء عمليات الحصاد بالكامل، وتصبح المشاريع جاهزة للاستئجار، وعادة هذا يكون في الفترة من شهر يناير وفبراير، ويمكثوا في المشروع الذي يتم استئجاره حتى شهر مايو، حيث تبدأ الرحلة من جديد.[29]

بالحديث عن الرحلة الرعوية وعبور الحدود، يجدر الذكر بأن الأسر عادةً لا تتبع القطعان، ولا تعبر الحدود، ويقتصر عبور الحدود على الفئات الشابة من الذكور، نسبة لمشقة الرحلة، ويكون فردين أو ثلاثة يتبعون قطعانهم، على مسافات متباعدة عن بعضهم البعض، لتتم عملية الرقابة بصورة مثلى، ويتواصلون فيما بينهم عن طريق الهاتف، للإخبار عن ظهور جماعات الشفتة أو أي خطر محتمل، ويكون هؤلاء الشباب الذين يتبعون القطعان مسلحين دوماً، حيث يقوموا بمراقبة القطعان من على البعد، والجدير بالذكر أن هذا التواصل السريع والمريح عن طريق الهواتف، قلل بشكل كبير من السرقات التي كانت في الماضي.

التحديات التي تواجه الجواميس في عبور الحدود:

على الرغم من جودة المراعي ومجانيتها، إضافة إلى توفر المياه، إلا أن هنالك بعض التحديات التي تواجه الرعاة في عبورهم للحدود، خصوصا الجواميس، لأنهم يعتبروا هم الوحيدين الذين ما زالوا يحافظون على نمط الإنتاج الرعوي الخالص، مما يجعلهم يعبرون الحدود أكثر من مرة في العام ومن أهمها:

فقدان الأمن

نجد أن انتشار عصابات الشفتة[30] على طول الشريط الحدودي خطر يهدد

28 العمل الميداني: مقابلة مع حسن الزين أبوجمعة، عمدة الجواميس ، جنوب دوكة، مايو2015

29 العمل الميداني: جماعة نقاش، بعض أفراد الجواميس ، منطقة ود أبسبيكة، مارس2015

30 الشفتة مجموعات أو عصابات من تتكون من مجموعة افلراد أثيوبيين، تمارس السلب والنهب وقطع الطريق بغرض الحصول على المال والغنائم

الرعاة بالنهب والقتل والسرقة. فقد روى المبحوثون بأنه في العام (2014) تم سرقة (260) رأس من الضأن ولم يتمكنوا من استردادها. أما في العام (2015) فقد كانت هنالك العديد من حالات السرقة، فقد سرقت (270) رأس من الضأن من خير الله ود تاي الله، ادريس محمد علي (60) رأس، وعلي عبد الله الزين (50) رأس على سبيل المثال[31] .

حاجز اللغة

من المعروف أن اللغة تعتبر من أهم وسائل التواصل والتفاعل الاجتماعي، ومعرفة اللغة شرط أساسي في عملية التبادل الاجتماعي أخذا وعطاءً.

نجد أن بعض مجموعات اللحويين خصوصا الجواميس، ترعى في إقليمي الأمهرا والتقراي اللتان تتحدثان اللغة الأمهرية و التقراي، ومن خلال الدراسة الميدانية التي تم إجراؤها مع المجموعة المبحوثة، لم يوجد فرد يتحدث باي من هاتين اللغتين، وقد اعتمدوا على القبائل الصديقة والتي يعرف بعض أفرادها هذه اللغة، مثل الفولاني والبني عامر في التواصل مع الأثيوبيين، وفي غياب هاتين المجموعتين يصبح التفاعل مع الأثيوبيين رمزيا بالسلاح وتبادل اطلاق النار، إذ عادة ما تكون القطعان بعيدة نسبياً عن الرعاة، خوفا على أنفسهم، ويكتفون بمراقبتها عن بعد، وعندما تظهر جماعات الشفتة يقوم الرعاة بإطلاق النار، تعبيرا عن وجودهم، فإن بادلهم الشفتة إطلاق النار فهذا يعني استعدادهم للقتال، وبذا يكون الراعي أمام خيارين أما الهرب وترك القطعان، أو أن يبقى ويقتل وتنهب القطعان، وهذه القطعان التي يتم نهبها من الصعب استردادها.

والجدير بالذكر أن الرعي يكون في مجموعات صغيرة تتواصل فيما بينها بواسطة الهواتف النقالة، وهذا كان له تأثيرا إيجابيا في تسهيل عملية الرعي، في ظل صعوبة الحركة وخصوصا في موسم الأمطار، حيث صعوبة الحركة والتنقل بسب عدم جاهزية الطرق.

التعليم

يوجد الرحل في مجتمع حدودي، تنعدم في الخدمات وخصوصا التعليم. وحتى التدابير التي اتخذتها الدولة، مثل تعليم الرحل لم تف بالغرض، قد واجهت العديد من التحديات، ولم يصل الكثير من الرحل، خصوصا الجواميس، نسبة لترحالهم بصورة مستمرة، وعبورهم للحدود - وفي هذا الصدد ذكر المبحوثيون أن أول مدرسة قدمت إليهم كان في 2003م، عندما زار الرئيس عمر حسن أحمد البشير مخيم البطانة السنوي، ومن المفارقات فقد تمت إزالتها في اليوم التالي، بعد نهاية زيارة الرئيس.

31 العمل الميداني: جماعة نقاش، بعض أفراد الجواميس، منطقة ود ابسبيكة، مارس 2015

وقد زاد الأمر سواءً بعد إدراج تعليم الرحل الحديث نسبيا- حيث بدأ في 2001م- ضمن وزارة التربية والتعليم، فقد عانى المعلمين الذين يقوموا بتعليم الرحل من تأخر مرتباتهم وحوافزهم، والتي لم يراع فيها طبيعة عملهم في ظل ظروف مثل ظروف تعليم متنقل.

وأيضا من مشكلات تعليم الرحل، أن الفئات الشبابية في سن التعليم، تمثل القوى العاملة التي تقوم بعملية الرعي خارج الحدود، وهذا ما أفقدهم فرصة تمثيل أنفسهم في المؤتمرات والفعاليات التي تنظم باسمهم كرعاة، وقد يصل بهم الحال إلى صعوبة كتابة وصياغة مطالبهم وتقديمها للجهات المسؤولة، مما قد يضيع عليهم الكثير من حقوقهم في وجود مجموعات رعوية أخرى متنافسة ومتعلمة مثل الشكرية.

بالرغم من هذه التحديات، فإنه من المعروف ان المجتمع الحدودي غني بموارده المادية وغير المادية. حيث تتمثل الموارد في توفر المراعي الخصبة وموارد المياه وغيرها. وتتمثل الموارد غير المادية في العلاقات الاجتماعية والتنوع، والتي إذا تم تفعيلها وإدارتها بصورة جيدة للاستفادة من الميزات النسبية الموجودة في كلا المجتمعين الحدوديين.

أن وجود مجموعة الجواميس التي تمت دراستها في كل من ود السبيكة وجنوب دوكة، استطاعت أن تستفيد من ميزات وجودها في المنطقة الحدودية، حيث سهلت عليها عملية عبور الحدود، حيث أن المسافة من منطقتي ود الشبيكة وجنوب دوكة إلى داخل الحبشة حوالي اقل من 50 كيلو[32]. وهذا ما ساعدهم في الحفاظ على قطعانهم والتي تعتبر المصدر الأساسي والوحيد للثروة.

من جانب آخر وبالرغم من عبورهم للحدود أكثر من مرة في العام كما أسلفنا، فإن هذا لم يتمخض عن علاقات اجتماعية وتداخل بينهم وبين المجموعات الحدودية في الجانب الأثيوبي، بعكس المزارعين الذين تزاوج بعضهم مع الأثيوبيين، وهذا قد يرجع جزئيا إلى طبيعة الأنماط الإنتاجية التي يمارسونها، ويرجع عدم تداخل الجواميس مع هذه المجموعات إلى عوامل ثقافية، منها حاجز اللغة، إضافة إلى أن مجموعة اللحويين ككل ترى في نفسها بأنها مجموعة عربية خالصة، ولا ترغب في الاختلاط مع غيرهم، ولكن هذه النظرة بدأت في التغير التدريجي، حيث تدخلوا بصورة محدودة مع مجموعات من الشكرية والضبانية والبني عامر على سبيل المثال.

وفضلا عن ذلك فإن الرعاة في الغالب لا يلتقوا بمجموعات من القبائل التي تسكن الحدود، وقد إنحصر لقاؤهم مع مجموعات الشفتة، والذين توصف

32 العمل الميداني: جماعة نقاش ، فريق ناس العمدة، جنوب دوكة، مايو2015

علاقتهم معهم على أنها علاقة تحاشي[33*]

وعموما يمكن القول بأن مجموعة اللحويين عموما، ومجموعة الجواميس على وجه الخصوص، أظهرت كفاءة في التكيف مع المتغيرات المختلفة، وبالتالي تمكنت من الحفاظ على القطعان، ومن جانب آخر، فإن سياسات التكيف هذه، وعبر الزمن قد أدت إلى تغيير وتحوير في أنماط العلاقة مع المجموعات الأخرى، وإعادة النظر فيها خصوصا علاقتهم مع المزارعين.

33 * تتجنب مجموعة الجواميس الاحتكاك مع الشفتة، لأنه في الغالب ينتج عنه صراع واقتتال.

خلاصة:

أن الوضع الهامشي الذي اتخذه الرعاة، بالإضافة للتمايزات الكبيرة التي تشكلت داخل المجموعة، بسبب انتهاجهم وسائل تكيف مختلفة، وفقا للتعليم والانتماء السياسي وغيرها، كانت سببا في عدم وجود وعي جمعي يجعلهم يتوحدوا في حماية مصالحهم والمطالبة بحقوقهم. وهذا الحال ينطبق على كثير من المجموعات في شرق أفريقيا مما أدى إلى ظهور حركة المجتمع المدني الرعوية.

عموما اتبعت مجموعة اللحويين عدد من سياسات التكيف كاستجابة للمتغيرات الاقتصادية والسياسية والبيئية المختلفة التي مرت بها المنطقة، ومن اهم هذه السياسات، إعادة النظر في الرعي كنمط إنتاجي، الدخول في أنشطة أخري مثل الزراعة والتجارة ومن ثم الاستقرار، تنويع القطيع، التعديل المستمر في الحركة الرعوية، أما بالنسبة للمجموعات التي ما زالت مترحلة مثل الجواميس، فقد وجدت ضالتها في عبور الحدود، بغرض الرعي.

أنماط التكيف التي انتهجتها مجموعات اللحويين أثرت لحد كبير على درجة تواصلهم وتفاعلهم مع بعضهم البعض، ومع المجموعات الأخرى، فنجد أن المجموعات التي اتجهت الي الاستقرار، كان لها تواصل كبير مع المجموعات الأخرى المستقرة في المنطقة، حيث أنها امتهنت مهن مختلفة، مثل الزراعة والتجارة مما أتاح لهم فرص الدخول في علاقات مختلفة، بالإضافة إلى التحاق جزء منهم بالتعليم أيضاً ساهم في تشكيل أنواع جديدة من العلاقات، فضلاً عن الاغتراب خارج حدود الوطن، مما وسع من تواصلهم واحتكاكهم بالعالم الخارجي، ولكن من جانب آخر فإن المجموعات التي لم تستقر وما زالت محافظة على نمط إنتاجها الرعوي مثل الجواميس، فيمكن وصف تواصلهم وتفاعلهم مع المجموعات الأخرى بالمحدود، وذلك يرجع بدرجة كبيرة إلى نوع نشاطهم الذي يتطلب ترحالهم طوال العام، والذي يحد من فرص بناء علاقات مع هذه المجموعات، وهذه المجموعات تتواصل فيما بينها من خلال وسائل التواصل المختلفة، كما أنها استفادت من التقدم التكنولوجي في هذا التواصل، فأصبحت تستخدم الهواتف النقالة في تواصلها، ومن جانب آخر، نجد أن وجود مثل هذه المجموعات الرعوية والتي كما أسلفنا لا تعترف بالحدود السياسية،

أنماط التكيف التي انتهجتها مجموعات اللحويين أثرت لحد كبير على درجة تواصلهم وتفاعلهم مع بعضهم البعض، ومع المجموعات الأخرى، فنجد أن المجموعات التي اتجهت إلى الاستقرار، كان لها تواصل كبير مع المجموعات الأخرى المستقرة في المنطقة، حيث أنها امتهنت مهن مختلفة

بل تسعى لتعظيم منفعتها، مما يجعل ولائها يكون للمنطقة أو الجهة التي تقدم لها الخدمات اللازمة، وتتوفر فيها البيئة الملائمة لإنتاجها واستمرارها، وبالتالي استمرارها كمجموعة، هذا في الوقت الذي تعاني فيه المناطق الحدودية من ضعف الخدمات وبصورة أخص عدم توافر الخدمات المختلفة لمجموعات الجواميس، فإن تشكل وعي لدى جماعة مثلهم قد يكون بداية بذرة لعصيان أو ثورة على الحكومة المركزية، خصوصاً في ظل اعتبارها مجموعة غنية بما تملكه من ثروة حيوانية، فامتلاكها للثروة قد يطرح تساؤلاً داخلهم عن نصيبهم من السلطة خصوصاً وإن هذه المجموعة تملك السلاح، والذي يستخدم كوسيلة حماية في ظل المخاطر المختلفة التي تواجههم خصوصا مع عبورهم للحدود.

عموماً، يمكن الحديث عن احتمالية اختفاء تدريجي للرعي كنمط إنتاجي تقليدي، وذلك بسبب التدهور في ظروف الرعي عموماً، وبالأخص التوسع الكبير والمستمر في الزراعة الآلية، في ظل اهتمام الدولة بالزراعة على حساب الرعي كما أسلفنا، هذا بجانب اتجاهات مستقبلية تلوح في الأفق تسعى إلى إنتاج وتربية الحيوانات بصورة حديثة في مزارع متخصصة.

المراجع:

أبو حجر، آمنة (2009)، المعجم الجغرافي، دار أسامة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى.

أحمد زايد (2011)، البناء الاجتماعي مدخل لدراسة المجتمع، الجزء الثاني، دار المعرفة الجامعية.

أحمد زايد، إعتماد علام (1992)، التغير الإجنماعي، مكتبة الانجلو المصرية.

إستستية دلال ملحس (2008)، التغير الإجتماعي والثقافي، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية.

آلان، جرينجر (2002)، التصحر: التهديد والمجابهة، المجلس الأعلي للثقافة، الطبعة الأولي.

بلة، عباس الزين (2009)، التداخل القبلي بين دول الجوار أساس الاستقرار السياسي في الدولة، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الطبعة الاولي.

الجمعية السودانية لحماية البيئة (2011)، دليل الطالب لتفهم مشكلة تغير المناخ.

الجوهري، محمد واخرون.)1997(، دراسات في علم الاجتماع الريفي والبدوي، دار المعرفة الجامعية.

الحسن، إدريس سالم (2001)، رؤى سودانية ،مقالات في المعرفة والثقافة، مركز الدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولي، الخرطوم.

الزعبي، محمد أحمد (1997)، التغيير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.

الطيب، جلال الدين (ترجمة)، تحرير الجزولي، إسماعيل ،2011م، تغير المناخ وأثره علي حياة المزارعين والرعاة، ولاية القضارف، مركز دراسات السلام والتنمية.

الظاهر، الفحل الفكي ، بدون تاريخ، تاريخ وأصول العرب في السودان.

عباس، الجزولي محمد (بدون تاريخ)، خواطر مسافر في بلاد التقراي الإثيوبية، مطابع السودان للعملة المحدودة.

عبد العاطي، حسن أحمد (2012)، سكان السودان وتحديات المستقبل، المجلس القومي للبحوث ،الخرطوم.

عبد المقصود، زين الدين (1997)، البيئة و الانسان: دراسة في مشكلات الإنسان

مع البيئة، الطبعة الثانية.

عسل، منزول عبد الله واخرون (2014)، مداولات الورشة الإقليمية لقضايا الحدود في القرن الإفريقي، دار جامعة الخرطوم للنشر.

غدنز، أنتوني (2005)، علم الإجتماع، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولي، بيروت.

غيث، محمد عاطف (2006)، قاموس علم الإجتماع، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر.

القرجي، عثمان محمد دفع الله (2011)، قبيلة اللحويين في السودان مسيرة من الفداء والاصالة والتحدي، الطبعة الاولي.

محمد أحمد عبد الغفار (1996)، تنمية وإستقرار الرحل،(مجموعة مقالات) دار جامعة الخرطوم للنشر،الخرطوم.

محمد أحمد، عبد الغفار، كاشياري باربارا (2011)، الرحل في السودان الأثر البيئي والتوسع الزراعي، دار مدارك للنشر، الخرطوم.

محمد أحمد، عبد الغفار، مانقر، لايف (2009)، تنمية وسلام شرق السودان. دار مدارك للطباعة للنشر. الخرطوم.

محمد أحمد،عبد الغفار، شريف حرير (1981)، المجتمع الريفي السوداني عنصر حركته وإتجاهاتها، مركز الدراسات والبحوث الإنمائية، الخرطوم.

محمد نبهان، يحيي، (بدون تأريخ)، معجم ومصطلحات في الجغرافيا والتاريخ.

محمد، قسم السيد عبد الله (2008)، الهوية وتمزق الدولة السودانية، دار عزة للنشر، الخرطوم.

محمد، كمال، التداخل القبلي واللغوي بين السودان والدول الإفريقية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم.

محمد، محمد سليمان (2007)، السودان حروب الموارد والهوية، دار عزة للنشر، الخرطوم.

الرسائل الجامعية

رسائل دكتوراة غير منشورة:

الصافي، إسماعيل الصافي إسماعيل (2009)، آليات التكيف في البيئات شبه الجافة مع تدهور الموارد الطبيعية بمحلية البطانة ولاية القضارف في الفترة (1970–2008)، جامعة الخرطوم ،كلية الآداب ، قسم الجغرافيا .

الريح، علي عبد الرحمن (2008)، الزراعة الآلية في خدمة التنمية الريفية، دراسة حالة ولاية القضارف، جامعة القضارف ،كلية التربية، قسم الجغرافيا .

– صالح، علي محمد عيسي (2010)، تدهور القطاع الرعوي التقليدي ووسائل التكيف ومستقبل القطاع الرعوي بمحلية الدويم وأم رمتة ولاية النيل الأبيض، جامعة الخرطوم، كلية الآداب، قسم الجغرافيا .

Khalid، T. Ahmad (2010). The Lahawiyin: Identity and history in a Sudanese-Arab Tribe، Durham University.

رسائل ماجستير غير منشورة:

دكين أحمد، بتول علي (2002)، التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للاقتصاديات السوق علي الرعاة بولاية شمال دارفور. جامعة الخرطوم، كلية الآداب، قسم الجغرافيا .

الضو، مأمون الضو عبد الرحيم (2012)، ترسيم الحدود السودانية الإثيوبية في الفترة (1996–1897م)، جامعة القضارف ،كلية الآداب ، قسم التاريخ.

علي، أمل زكريا(2008)، الحدود السياسية بين السودان وإثيوبيا: المشكلات والحلول. جامعة الخرطوم، كلية الآداب، قسم الجغرافيا .

محمد، حلو عبد العاطي (1999)، التحول في علاقة الإنسان بالبيئة في مناطق جنوب النيل الأزرق، محافظة الدندر في الفترة (1998–1935)، جامعة الخرطوم ، كلية الآداب ، قسم الجغرافيا .

رسائل دبلوم غير منشورة:

– الشعرائي محمد أحمد (1981)، إدارة الرحل في البطانة تحت الحكم الثنائي، جامعة الخرطوم، معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية.

References:

Abdal- jalil. Musa A, (2008). Nomad – Sedentary relations and the question of land rights in Darfur from complementarily to conflict: HEFTE. 26 Mitteilungen.

Ahmed. M. Abdel Ghafar, (2002), Changing system of livelihood in rural Sudan: Adddis Ababa, Ethiopia.

Ahmed .M. Abdel Ghafar, (2006), Transforming pastoralism: A case study of the Rufa'a allhoi ethnic group in the Blue Nile state, Sudan.

Assal. M. Abdalla, (2009), The relationship between nomadic and sedentary people in Sudan in the context of state policies and internationalization. Academic journals.Vol.13, No.1

B.Teshome. (2009), Colonial borders of Africa, The case of Ethiopia boundary with Sudan.University of Vienna, Austria

Babiker. Mustafa, (ed) (2002), Resources alienation, militarization and development, Case studies from East African dry lands.

Calkins.S, (2009), transformed livelihood in the lower Atbra area: pastoral Rashayda responses to crisis.Nomadic People، Vol13, No1, pp45-68.

Elhadary. Y. Abdalla, (2010),Challenges facing land tenure system in relation to pastoral livelihood security in Gedarif state, Estern Sudan.Journal of geography and regional planning, Vol : 3,No9.

El shazali.S.Eldin, (2006), Share the land or part the nation, the pastoral land tenure system in Sudan, United Nations Development Program.

Feyissa.Dereje and Hoehne, (2010). Borders and Borderlands as resources in the Horn of Africa: Wood bridge, Suffolk IP12 SDF, UK.

Khalid، T. Ahmad, (2010). The Lahawiyin; Identity and histry in a Sudanese Arab Tribe, Phd thesis, Durham University.

Marton, (1966), The decline and Lahawin pastoralism (Kassala province Eastern، Sudan), Regenton Park, London.

Miller.Etal, (2005), land, ethnicity and political legitimacy in Eastern Sudan (Kassala and gadaref states), DSRI،CEDEJ, Khartoum.

Osman.A. Alhadi, (2013), The Pastoral fulbe in Sudan Funj Region: Unpublished Phd thesis.University of Khartoum.

OSSREA, (2002), proceeding of regional workshops on East African dry lands: Khartoum and Addis Ababa.

Rottenburg, (2006), nomadic- sedentary relation and failing state institution in Darfur and Kordfan, Sudan, Halle.

Richard.G. Nomads on the scheme - A study of irrigation agriculture and pastoralism in Eastern Sudan، in Okeefe Phill, Wisner Ben, (ed) (1977), Land use and development, International African institute, London.

Vaughan. Schomerus, and de Vries, (2013), the borderslands of South Sudan. .Palagrave Macmillan, London

خريطة رقم (1) توضح منطقة الدراسة

صورة رقم (1) توضح ضيق المسارات الرعوية.

المصدر: العمل الميدانى.

المصدر: العمل الميدانى

صورة رقم (3) توضح رغبة اطفال الرحل في التعليم.

المصدر: العمل الميداني

قادُتهم وقادتُنا

لِي كوان يو (1923–2015)

مقدمة

الحكم الراشد المعاصر له مرتكزات تمَّ التوافق عليها بعد تجارب مريرة علي مر العصور من الاستبداد بأشكاله المختلفة المصحوبة بالقوة الباطشة الداعمة لذرائعه الإقصائية من دينية وطبقية وغيرها. وقد تطورت نظم الحكم ، بالنضال ضد القهر والاستبداد ، إلى شبه إجماع علي أن الأفضل للحكام إذا أرادوا الاستمرار في الحكم – هو الاستماع الي خيارات المحكومين واحترامها عن طريق الانتخاب الحر والوفاء بالوعود وتنفيذ البرامج التي علي أساسها نالوا ثقة الناخبين . وتمَّ تسييج استدامة التبادل السلمي للسلطة بالدستور و الفصل بين السلطات و تطبيق القانون علي الجميع .

د. صديق أمبده

اقتصادي، أستاذ الاقتصاد سابقا بجامعة الخرطوم

ومن نافل القول ان إنجازات الحكم الراشد (أو حتي غيره) مرهونة بالحكام/ الرؤساء انفسهم ومن يختارون من معاونيهم وفي مقدراتهم علي تحقيق تطلعات الناس في الحرية وفي العيش الكريم بتحسين احو الهم المادية. و مرهونة كذلك بمقدرة الرئيس في أن يري ما وراء الأكمة بالبصيرة النافذة ،وفي العدل بين مواطنيه وفي التحلِّي بالعزم والاستقامة ، خاصة فيما يلي المال العام وحسن إدارته ، والحساسية الشديدة zero tolerance تجاه الفساد والحزم في معاقبة مرتكبيه. وفي الدول النامية علي وجه الخصوص تحتل نظافة اليد في الرئيس وفريقه الحاكم المرتبة الأولى في ثقة مواطنيه فيه حتي لو كانت إنجازاته متواضعة. وليس تبادل وسائل التواصل الاجتماعي لأمثلة نظافة اليد والزهد كما في حالة صورة رئيس يوروغواي بعربته الفولوكس القديمة إلا شاهدا علي هذا . وكما في حالة الرئيس المصري الراحل عبد الناصر كذلك.

السودانيون قديماً قالوا في مدح شيوخ ونُظار القبائل الذين اشتهروا بالحزم واحترام أهلهم «ابقي سوَّاي وكوَّاي الناس تريدك». وقلَّ أن يوجد حاكم من الحكام المشهورين ومن ذوي الفعالية ممن لم يكن حازما إلى درجة الوصف بالدكتاتورية من مجايليه. والحزم والعزم رديفان للفاعلية في كل الأحوال ، وهما إن توفرا في الحاكم فإنهما قد يعنيان في الغالب أن الرئيس يشعر بعظم المسؤولية الملقاة علي عاتقه و بأن له رسالة يجب أن يؤديها علي الوجه الأكمل وأنه يريد أن « يوسم أيامه» – أي أن يترك أثراً وذكري –كما في قول أخي محمد الأمين رحمه الله « إيامك كن جَن أوسِمهن»–وذلك من وسم الإبل بالمحور (بالنار) لتحديد هوية مالكها. والشخص الذي لا يوسم أيامه بالفعل الحسن يكون قد أضاع فرصة عمره –لأن «الفرص تمر مر السحاب» كما قالت العرب. كما أنه لن

يدخل في زمرة من عناهم الشاعر صلاح احمد ابراهيم في «نحن والردي»بقوله (نترك الدنيا وفي ذاكرة الدنيا لنا ذِكرٌ وذكري من فعال وخُلق...ولنا إرث من الحكمة والحلم وحب الاخرين.... وولاءٌ حينما يكذبُ أهليه الأمين ...ولنا في خدمة الشعب عرَق).

سنغافورة: من أين والي أين؟

تولَّي لي كوان يو رئاسة الوزراء في سنغافورة لمدة 31 عاما ما بين 1959 1990– ويعتبر الأب الروحي الذي تحولت خلال قيادته سنغافورة من دولة صغيرة نامية الي مصاف الدول المتقدمة في جيل واحد كما تقول موسوعة ويكيبيديا . قاد لي كوان يو حزبه حزب العمل الشعبي (باب) الذي كان أحد أهم مؤسسيه ، قاده الي ثمانية انتصارات انتخابية متتابعة وبأغلبيات كبيرة مكنته من تنفيذ برامج الحزب وتحويل الجزيرة الصغيرة من مستعمرة صغيرة الي أحد النمور الآسيوية. هذا المقال يعتمد اعتمادا شبه كلي علي أحد كتب لي كوان يو وهو بعنوان « من العالم الثالث الي العالم الأول» (730 صفحة- طبعة الناشرهاربر كولنز 2011)

أصبح السيد لي في عام 1959 ، وفي عمر مبكر (35) عاماً رئيس وزراء منتخب لسنغافورة ذات الحكم الذاتي، ثم انضمت سنغافورة الى ماليزيا في 1963 ، لكونها مدينة صغيرة غير ذات موارد . لكن في عام 1965 تم طرد سنغافورة من اتحادها مع ماليزيا فأصبح لِي وعمره نحو42 عاماً رئيسا لوزراء سنغافورة المستقلة . وكان وضعها صعبا وميئوسا منه في نظر البعض حتي أن صحيفة التايمز اللندنية قد كتبت في أغسطس 1965 أن اقتصاد سنغافورة سينهار اذا تم اغلاق القاعدة الحربية البريطانية هناك . وكان (لي) له نفس الاعتقاد كما اعترف هو نفسه بعد ذلك، لكنه كان مصمما علي النجاح إذ يقول «كدولة صغيرة محاطة بجيران كبار، رأينا أن مقدرتنا على العيش تعتمد على جهودنا ، وأن نعمل بصورة مختلفة، ويجب علينا أن ننجز أعمالنا بصورة أجود وأرخص من جيراننا ... أن نكون أكثر كفاءة و تنافسية « (ص7)

تبلغ مساحة سنغافورة نحو 720 كلم2 (مساحة ولاية الخرطوم 22000 كلم2) ودون موارد طبيعية، ويسكنها خليط إثني غالبيته من ذوي الاصول الصينية 75%، و 14% مالي (ماليزيين) و 9% من أصول هندية. وعند الاستقلال 1965 كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نحو500 دولار (وفي بعض المصادر اقرب الي 1000$) ويسكنها نحو1.6 مليون نسمة.

في الفترة 1959–1990 (31 عاما) فترة حكم لي كوان يو والتي تضاعف فيها عددالسكان من 1.6 مليون الي 3 مليون نسمة ، ارتفع متوسط دخل الفرد 22 ضعفا من اقل من 1000 دولار الي 22000 دولار، وحجم الصادرات 28 ضعفا من 7.3 بليون دولار الي 205 بليون دولار وارتفع عدد الشِقق السكنية 29 ضعفا

من 23000 شقة الي 670 الف شقة و ارتفع عدد السواح اكثر من خمسين ضعفا ، من 100 الف الي 5.3 مليون سائح في العام. وبحلول عام 2014 ارتفع متوسط دخل الفرد الي 71,000 دولار والناتج المحلي الاجمالي الي 380 بليون دولار وحجم احتياطياتها من العملات الصعبة الي 340.4 بليون دولار- وهو أحد اكبر الاحتياطيات في العالم. هذا ويمتلك اكثر من 90% من السكان مساكنهم ، وهناك علي الاقل مليونير واحد (اسرة) من بين كل ستة أسر. كما تُصنَّف سنغافورة بين الدول العشرين الاولي في مؤشر التنمية البشرية في العالم و بين الدول العشر الاقل فسادا في العالم ، في نفس مرتبة نيوزيلاندة وهولندة والدول الاسكندنافية . ووفق مؤشر آخر (هينلي فيزا عام 2014) احتل الجواز السنغافوري المركز السادس علي مستوي العالم حيث يمكّن حامله من دخول 167 دولة من دون فيزا مسبقة .

وربما تعود هذه الانجازات علي الاقل جزئيا الي النظام التعليمي ، إذ يركز المنهج التعليمي في سنغافورة علي العلوم والرياضيات واللغة الانجليزية . ووفقا لموسوعة ويكبيديا فإن الطلاب السنغافوريون في العام 2011 احتلوا المركز الاول في اختبار تمس TIMSS الذي يقيس مقدرات التلاميذ في استيعاب الرياضيات والعلوم وقد كانوا دائما في المراتب الثلاث الاولي منذ العام 1995 في تلك الاختبارات.

فماذا فعل السيد لي ليضع الأسس لكل ذلك؟

بصورة عامة يرى السيد لي أن الدولة إنما تحقق وجودها ومكانتها بالتميُّز ، كما أن الذكاء البشري والابداع والانضباط يمكن أن تحل محل الموارد الطبيعية أو تكون بديلا لها كما هو في حالة سنغافورة . أما في مجال العلاقات الخارجية ففي رأيه أن سنغافورة قد شقت طريقها ليس فقط بفهم متطلبات مجتمعها ولكن أيضاً بفهما لحاجات ودوافع جيرانها (والعالم من حولها) –مد الأرجل علي قدر اللحاف. وفي رأيه فإن خلاصة تجربته هو أن أي رئيس يحتاج لاناس جيدين لتكوين حكومة فاعلة، وأنه مهما كانت جودة نظام الحكم فإن القادة السياسيين السيئين سيجلبون الاذى لمواطنيهم. كما يري ان على القادة أن يكونوا على قدر عال من الأمانة الشخصية وان لا يستغلوا السلطة لخدمة أنفسهم وأهليهم.

ان العامل الرئيسي وراء نجاح التنمية في سنغافورة في رأي المستر لي هو مقدرة وكفاءة الوزراء ، المسنودة بخدمة مدنية عالية الكفاءة. وفي هذا يتفق مع ما ورد في تقرير التنمية البشرية لعام 2013 والذي جاء فيه أن التنمية لا تتحقق تلقائياً وأنما لها شروط ومحركات وان أحد أهم محركاتها هو وجود دولة إنمائية فاعلة. ومن سماتها أن تكون للدولة قيادة سياسية قوية تسترشد برؤية طويلة الأجل و نخبة غير سياسية هدفها الرئيسي تحقيق التنمية الاقتصادية ، و أجهزة إدارية ذات نفوذ وسلطة لتخطيط السياسات وتنفيذها. دولة تسمح بالمشاركة لمواطنيها

وتستمع الي آرائهم وأسبقياتهم، وتحتفظ بموظفي خدمة مدنية مؤهلين(وليس طردهم) وذلك لحفظ الذاكرة المؤسسية وضمان تنفيذ واستمرارية السياسات. و كذلك من المهم في رأي المستر لي البحث عن المواهب والعمل على إغرائهم وتشجيعهم ليعملوا في الخدمة المدنية والخدمة العامة ، وهوعامل اساسي في المحافظة على حسن أداء تلك الاجهزة.

العدالة وحسن إدارة التنوع

في يوليو 1964 عمَّت سنغافورة مظاهرات ذات طبيعة إثنية بين ذوي الاصول الصينية وممن هم من اصول ماليزية، وكانت تجربة مريرة بالنسبة للبلاد جعلت السيد لي وزملاءه أكثر تصميماً على بناء «مجتمع متعدد» يحترم التنوع، و يتساوى فيه الجميع بصرف النظر عن العرق أو اللغة أو الدين. وكان ذلك هوالمبدأ الاساسي الذي قاد سياسات سنغافورة فيما بعد وعلى طول الخط . والمبدأ الثاني كان هو عدالة توزيع الفرص الذي يعتمد علي الكفاءة والاهلية meritocracy في تولي المناصب المختلفة.

يقول المسترلي "كان من أهم الأصول التي نملكها ثقة مواطنينا وحبهم للعمل والرغبة في التعلم. ورغم تنوع أصولهم العرقية فقد كنت أعتقد أن السياسة العادلة (even- handed) سوف تشجعهم على التعايش بسلام ، خاصة اذا تمت مقاسمة الصعاب بالتساوي- مثلاً البطالة- وأن لا تشعر الأقليات أنها تتحمل عبء البطالة لوحدها". (ص8)

محاربة الفساد و المحافظة علي حكومة نظيفة

يقول المستر لي أنهم عند تكوينهم لحزب العمل الشعبي عام 1954 كانوا على وعي باخفاقات زعماء الاستقلال في الدول الاسيوية وفسادهم و"بعزقتهم" لثروات البلاد. كانواغاضبين من سلوك الزعماء الذين أخلفوا وعودهم وفشلوا في ان يكونوا النموذج لمواطنيهم . ولذلك وعندما أدت اول حكومة يرأسها القسم في عام 1959 ظهرالجميع بقمصان و«بناطلين» بيضاء في رمزية للنقاء ونظافة اليد في السلوك العام والشخصي، وكان ذلك ما وعدوا به الناخبين (أن يكونوا على قدر ما كان يتوقع منهم شعبهم).

كان من أول إجراءات الحكومة أن وجهت « «مكتب التحقيقات في الاساليب الفاسدة» (مفوضية محاربة الفساد) بالتركيزأولا على المستويات العليا من الحكم والخدمة المدنية . اما في المستويات الدنيا فقد قامت بتضييق مساحة السلطات التقديرية للمسؤلين وتمت طباعة اجراءات واضحة واجبة الاتباع ومتاحة للمستفيدين ، وذلك لأنها كانت علي قناعة بأن «وضع أصغر السلطات في يد أناس لا يستطيعون أن يعيشوا على مرتباتهم هو دعوة لاستغلال تلك السلطات» ، ولعلمها كذلك بأن « الإبداع الإنساني Human ingenuity لا حدود له في تحويل أو ترجمة

السلطات التقديرية الممنوحة الى مكاسب شخصية" .

وفي أول سنة لها بعد توليها السلطة اصدرت الحكومة قانونا جديدا لمكافحة الفساد وسَّعت فيه من تحديد الهدَّية لتشمل كل شي ذي قيمة مُهدي لأي مسئول ، وتم فيه إعطاء سلطات واسعة للمحققين في شُبهات الفساد بما في ذلك سلطة الاعتقال والاطِّلاع على الحسابات المصرفية للمشتبه بهم وأسرهم ووكلائهم (من ذوي العلاقة). كما تم فيه إلزام مدير ضرائب الدخل باعطاء معلومات عن الاشخاص المشتبه بهم. وكان أهم ما جاء في القانون الجديد السماح للمحاكم باخذ الدلائل الظرفية مثل أن تكون طريقة عيش المتهم لا تتلاءم ومستوى دخله اوأن تكون له عقارات وأملاك لم يستطيع توضيح كيفية الحصول عليها (تملُّكها). ومكَّن القانون المحكمة ان تاخذ ذلك كدليل على الفساد وقبول الرشوة. وكان من حق مكتب محاربة الفساد ومديره التحقيق مع أي موظف او ضابط او وزير، علما بأن المكتب يتبع رأسا لرئيس الوزراء. كذلك تم إصدار مزيد من الضوابط وذلك بإلزام كل من يطلبه مكتب التحقيق كشاهد أن يأتي ويُدلي باي معلومات هو على دراية بها. واصبح الإدلاء بمعلومات مضلِّلة لمكتب محاربة الفساد جريمة يعاقب عليها القانون بالسجن والغرامة ، وخُوِّلت المحاكم بمصادرة اي ممتلكات نتجت عن ذلك الفساد.

كان ذلك من ناحية القوانين ، أما من ناحية التنفيذ فقد تم تطبيق القانون على الجميع ، ومن ضمن من شملهم وزير دولة اتهم في عام 1975 بقبول رشوة وتمت محاكمته وإدانته وسجنه لاربع سنوات . وفي عام 1986 تم التحقيق مع وزير التنمية في أخذ رشوة (قبل نحو أربعة اعوام كشف عنها احد ذوي العلاقة). طلب الأخيرمقابلة رئيس الوزراء وعندما رفض لي كوان يو مقابلته قبل إنتهاء التحقيق إنتحر الوزير في اليوم التالي وكتب رسالة اعتذار الى رئيس الوزراء يقول فيها أنه كان محبطاً خلال الايام الاخيرة وبما أنه يتحمل مسئولية ما حدث فانه يشعر أن عليه- كرجلٍ شرقي- أن يتحمل أقصى العقوبة في ارتكاب ذلك الخطأ ، وهي دفع الروح ثمناً لذلك. ولم تقف الامور عند هذا الحد إذ أن لي وافق على طلب المعارضة بتشريح الجثة وإجراء تحقيق في سبب الإنتحارمما أدى الى انتشار القضية في الإعلام وعلى إثر ذلك غادرت زوجت المتوفي وابنته البلاد الى غير رجعة (بسبب فقدان ماء الوجه). ونتيجة لذلك النهج كانت سنغافورة علي الدوام في قائمة الدول الاقل فسادا في العالم والاولي علي الدول الاسيوية (9 من 10) متقدمة علي اليابان وهونق كونق.

كان المعمول به في سنغافورة تحت إدارة لي هو أن يتم تقييم وجمع كل المنافع الخاصة بالمنصب الدستوري وتحويلها الى قيمة مالية تدفع للوزير أو غيره ليسدد منها كل شيئ بما في ذلك العربة وأجرة السائق والمنزل والطباخين والجناينية ... الخ ، كلها يجب أن يسددها المسئول من مخصصاته تلك.

تطبيق القانون علي الجميع

في رأي المستر لي إن حكم القانون هو الإطار الذي يحقق الاستقرار والتنمية لأي دولة ، و أن العقوبة الرادعة هي عامل فعال في اختفاء الجريمة أو تقليلها بشكل واضح ، شريطة أن يطبَّق القانون على الجميع. وفي هذا الصدد هنالك حادثة الشاب الامريكي مايكل فَي Fay المشهورة عام 1993. إذ قام هو واصحابه بالكتابة على الجدران وتخريب بعض السيارات وكانوا سواحاً في سنغافورة ، وكانت عقوبة مثل هذه الجرائم الجلد (بالبسطونة). وعندما قرَّرت المحكمة تنفيذ العقوبة علي الشاب الامريكي ثارت الصحف الامريكية وحتى الرئيس الامريكي كلنتون نفسه اتصل برئيس سنغافورة لاعفاء الشاب . وعند اجتماع مجلس الوزراء للنظر في الامر وبعد مداولات انعقد الرأي علي معاقبة الشاب وفقاً للقانون ، إذ كيف يمكن لسنغافورة أن تطبق القانون على مواطنيها بعد ذلك اذا تم اعفاء الشاب بسبب أنه امريكي. وعليه تم التنفيذ رغم كل زعيق الصحف الامريكية. في عام 1997 احتلت سنغافورة المرتبة الاولى من ناحية أن الجريمة لا تشكل خطراً على أصحاب الأعمال واستثماراتهم. وفي تقرير التنافسية لعام 1992 الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي كذلك احتلت سنغافورة المركز الأول في الأمن -أي حماية الأشخاص المستثمرين وممتلكاتهم ومنذ ذلك الوقت تحتل سنغافورة مراكز متقدمة في عدد كبير من المؤشرات كما تمت الاشارة اليه سابقا.

إتخاذ القرار: لاتستعجل

يقول السيد لي أنه تعلم بالتجربة كرئيس وزراء أنه اذا أريد أن يتم قبول سياسة معينة على كل المستويات فعلي الرئيس أن يطرح الفكرة أولاً على الوزراء ليتداولوا حولها مع وكلاء وزاراتهم وكبار مسئولي الوزارة قبل نقاشها في مجلس الوزراء ، واذا كان الامر يعني او يؤثر على عدد كبير من الناس أن يقوم الرئيس بطرح القضية على الرأي العام ليتم التداول حولها في وسائل الاعلام المختلفة والندوات العامة لمدة قد تستمر من شهور الى عام كامل ، وذلك بالاضافة الى جلب خبرات اجنبية (مستشارين) لتنوير المسؤولين وذوي المصلحة بمزايا ومخاطر الخيارات المختلفة. وقد ذكر أنه ورغم سياسة الحكومة الواضحة في المساواة بين الجميع فقد كان دائما ، حسب قوله ، يقوم باستشارة زملائه من الوزراء من الاثنية المعينة في أي سياسة حكومية قد تؤثر على تلك المجموعة أو المنطقة.

تسليم الراية لجيل جديد: البحث عن المواهب وليس عن الناشطين الحزبيين

يقول السيد لي "كان أحد همومنا الرئيسية (أنا وزملائي) ، عندما تقدمت بنا السنوات ، أن نبحث عن من يخلفوننا عند التقاعد. ولم نجد وسط الشباب من الحزب الحاكم والنشطاء الكثيرين ممن تتوفر فيهم صفات القيادة التي نبحث عنها. ولذلك بدأنا البحث خارج الحزب عن شباب ذوي مقدرات عالية، ذوي

ديناميكية ومن محبي العمل لينضموا للحزب بغرض ترفيعهم الي مراكز القيادة. كان عليَّ أن ابحث وأدخل الى مجلس الوزراء، أناس/ شباب جدد من ذوي المواهب والمقدرات القيادية الخلاقة، إذ أنه يجب عليَّ أن لا أعتمد أو اترك خلافتي وزملائي للناشطين الحزبيين فقط.

"في البداية (1968-1972) حشدنا عدداً من الذين توسمنا فيهم النجابة من حملة الدكتوراة واساتذة الجامعات والمحاسبين والأطباء وحتى كبار موظفي الخدمة المدنية للترشيح باسم الحزب في الانتخابات ولكننا اكتشفنا أن المؤهلات العالية لسيت كافية للقيادة والتي هي الجمع بين الشجاعة والتصميم والالتزام وقوامة الشخصية ، وهي الصفات التي تصنع المقدرة على جعل الناس يتبعون القائد طواعية .

أصبح البحث عن قيادة جديدة للحزب والدولة أكثر الحاحاً في كل إنتخابات جديدة عندما أصبحت أرى بوضوح أثر الزمن/ العمر علىَّ وعلي زملائي في الوزارة .و في عام 1974 فاجأني وزير المالية بطلب إعفائه من خوض الانتخابات القادمة (بعد سنتين) وأوضح لي أن المستثمرين يثقون به لكن تبدو عليهم سيماء عدم الارتياح لانهم لا يرون وزيراً أصغر (وزير دولة أو ما شابه) ليحل محله عندما يتقاعد . وذكر أن مديري الشركات الكبرى في امريكا قبل تقاعدهم بعدة سنوات يختارون واحدا أو اكثر من كبار مسئولي الشركة لمجلس الادارة ليختار من بينهم المدير الذي سيحل محله. عندها قررت أنني يجب أن أضع سنغافورة في ايدي (قيادة) أمينة وقادرة عندما يحين أوان تقاعدي.

بدأنا البحث عن أفضل العقول لادخالها في الحكومة ، وقد كانت الصعوبة هي في كيفية اقناع هؤلاء بأن يدخلوا دنيا السياسة، وكيف يتمكنوا من إقناع الناخبين بانتخابهم ،علماً بان النجاح المهني ليس كافياً وأن الاداريين والمهنيين ليسو قادة طبيعيين. كنت باستمرار استعرض القيادات العليا في القطاعات المختلفة من المهنيين ومن النقابيين والصناعيين للبحث عن رجال ونساء في الثلاثينيات والاربعينيات من أعمارهم لنقوم باقناعهم للترشح باسم الحزب في الانتخابات . لقد كان استبدال رفاقي الأساسيين صعباً عليَّ من الناحية العاطفية لكن التغيير كان ضرورياً. كان عليَّ أن اعمل ذلك مهما كانت مشاعري الشخصية." (صفحات 663-673)

كما هو معلوم فإن السلطة يصعب التخلي عنها طواعية ولذاك واجه لي صعوبة في اقناع بعض زملائه من ناشطي الحزب ونواب البرلمان بأهمية تجديد الحزب. وفي هذا الصدد شبَّه الحزب بالجيش حيث يكون هنالك باستمرار تجنيد لعساكر جدد وضباط جدد، وليس بالضرورة (أو من طبيعة الاشياء) أن يصبح أي ضابط لواء أو فريق، فوفقاً للاداء يترقَّى البعض حتى رتبة فريق والاخرون لا . وحتى لا

يثور نشطاء الحزب وذوي الاسبقية في النِّضال فقد تم تمرير قانون في البرلمان بمعاشات لكل من شغل منصب وزير أو وزير دولة أو غيرهم من المناضلين ذوي السابقة وفقا لمعايير معينة.

حدثت بعض الاخفاقات في من توسم المستر لي ورفاقه فيهم المقدرات القيادية. و بالبحث عن أفضل الطرق وقعوا علي اسلوب وكالة الفضاء الامريكية في اختيار رواد الفضاء حيث كان المرشحون يخضعون لاختبارات الشخصية من قبل مختصين في علم النفس والامراض العصبية لإزاحة ممن هم من غير القادرين على السيطرة على أنفسهم في الازمات حتى لا يتسببوا في افشال المهمة. واستعانوا فعلا باثنين من كبار علماء النفس في المعاينات لاختبار قادة المستقبل . وبعد الاتصال برؤساء الشركات العالمية الكبرى استقر رأيهم في اختيارالوزراء و قياديي الخدمة المدنية علي الطريقة التي ابتدعتها شركة شل العالمية للبترول في اختيار وترقية قياديي الشركة، وهو ما أطلقت عليه الشركة " خاصية الهليوكوبتر Helicopter Quality". وهي مقدرة الشخص على استبيان العوامل أو المشاكل في الاطار الأكبر(رؤية الغابة) ثم التركيز على التفاصيل المهمة ثم ابتداع الحلول المناسبة. ورغم الاختبارات والمعاينات باساليب علم النفس والطرق الاخرى كانت هنالك أيضا نحو عشرة حالات اخفاق (في الترقية الي وزير) مقابل كل نجاح.

بعد نجاح الحزب في انتخابات 1988 والتي قرر فيها السيد لي أن تكون آخر انتخابات يخوضها كرئيس وزراء، طلب من الوزراء الشباب (والذين تم اختيارهم بالطريقة أعلاه) أن يختاروا من بينهم رئيساً للوزراء ليخلفه بعد تقاعده (بعد عامين). لقد أراد ، كما قال ، أن يُحظي خلفه بدعم زملائه. وحيث أن الوزراء الشباب قدعملوا معاً لفترة فلم يكن من الصعب عليهم ان يتفقوا علي مرشح وقد كان.

يقول المستر لي "كنت غالباً لا أرتكب نفس الخطأ مرتين وأتعلم من أخطاء الآخرين. كنت أبحث في تجارب من قابلَتهم مشاكل شبيهة وكيف عالجوها. كنت احيانا أرسل فرق لدراسة تلك الدول التي عالجت المعضلة المعيَّنة بصورة أفضل و/أو مثالية . أنا افضِّل الطلوع على أكتاف الآخرين الذين سبقوني". ووفقا لهذا التصور فقد استفاد لي من تجربة اليابان خاصة فكرة البحث عن المواهب. وهو من المعجبين الكباربالياباني إذ يقول عنهم "إن تضامنهم الجماعي وانضباطهم وصبرهم علي العمل واستعدادهم للتضحية في سبيل وطنهم قد جعل منهم قوة كبري ، كما أن وعيهم بأن اليابان لاتملك موارد طبيعية هو الذي جعلهم يبذلون ذلك الجهد الاضافي ليحققوا المستحيل unachievable to achieve the.

****

في عام 1999 اختارت مجلة التايمز الامريكية لي كوان يو كواحد من اكثر الشخصيات تأثيرا في القرن العشرين وقالت انه يتفوق ويعلو Towers علي القادة الآسيويين الآخرين في الأشياء التي لم يفعلها « لم يكن فاسدا ولم يمكث في الحكم إلى ما لا نهاية».

مورال : «فتشبَّهوا إن لم تكونوا مثلهم.... إن التشبُّه بالرجالِ فلاحُ»

2016/1/4

تحدّيات الإبداع العلمي
بين المحافظة والتّجاوز

إدريس هاني
مفكر وباحث

تهدف هذه الرؤية إلى مقاربة مسألتين أساسيتين في بناء المعرفة: الأولى تتعلّق بالنظرة الفلسفية للعلم التي قد تكون سببا في قبضه أو بسطه، والثانية تتعلّق بالمنهجية التي يسلكها العلم والتي قد تكون سببا في إعاقته أو إرساله. هي إذن رؤية في صلب النقاش في مستوييه الإبستيمولوجي والميتودولوجي. وهذه الرؤية تحدّد واحدة من أبرز ما يعنينا في تطوير المزاج العلمي وتحريره من معيقاته المعرفية والمنهاجية، يقوم على تحرير الموقف والعقل والخيال. وذلك من منطلق اعتقادنا بأهمية تموقع الدّماغ من العملية الفكرية والإبداعية حيث نعتقد أنّ التساوي التشريحي في تكوين الدّماغ لا علاقة له بمسألة الفوارق في كيفية الاشتغال والممارسة العقلية. فتموقع الدماغ في العملية الفكرية يتحدّد بالهندسة الاجتماعية التي تشكلها البيئة الثقافية والتربوية والتي تجعل العقل الجمعي حاكما على العقل الفردي. وفي مثل هذه الحالة يصبح شرط قيام الإبداع والتفكير الحرّ هو انعتاق الفرد من تأثير العقل الجمعي قدر المستطاع لتأمين استمرار الحياة الفكرية خارج منطق الرتابة التي يفرضها الاجتماع. وقد اهتدينا في مجال الإبستيمولوجيا عموما وفلسفة العلم تحديدا إلى أنّ الرقابة التي يفرضها البارادايم على الجماعة العلمية من شأنه غلق باب الاجتهاد. وفي هذا المنحى نميل إلى فكرة فتح باب الاجتهاد بالمعنى الذي نفهمه من ثورة كارل بوبر على بارادايم توماس كون. وفي مجال المناهج اهتدينا إلى فكرة المجاوزة البنّاءة التي وجدنا لها رابطا تاريخيا بين الحكمة المتعالية والعبر ـ مناهجية كما عند باسراب. في هذه النقطة وجدنا في الحكمة المتعالية ما يتجاوز حتى فكرة ربطها بالبيتخصصية كما نحا الباحث الإيراني أحد قرمالكي، بل نرى الأمثل ربطها بالعبرمناهجية. والقيمة الأساسية التي ترتكز عليها هذه العملية هو التجاوز والفكر الخلاق الذي يعطي الخيال دورا كبيرا على صعيد تطور العلوم الفيزيائية مثلا كما يعطي دورا للوجود في عملية إنتاج المعرفة. تتضاعف القيمة الأنطولوجية للإنسان بقدر استعماله وتجاوزه في الوقت نفسه للمنهج.

المشكلة المصطلحية كتصدير

تفاديا لمشكلة الاصطلاح، كنّا دائما ومنذ سنوات نعتبر أنّ لا مشاح في الاصطلاح. ولتفادي الالتباس في المصطلح نفضّل في البناء الصناعي للمفاهيم الإبقاء عليها مع ضبطها من حيث الوزن العربي قصد إدماجها في النّظام الصوتي العربي. لكن ولكي تظلّ حمولتها المفهومية تؤدّي وظيفتها العلمية يجب الإبقاء عليها كما

هي. والقيمة العلمية لهذا الاختيار هو أنّ الإبقاء على المصطلح كما هو يمنحنا نحن فرصة الاقتراب الدائم من أبعاده المفهومية كما يمنحه الرقابة الكاملة على أن لا ننزل به إلى حدّ المتداول في عرفنا اللغوي الطبيعي مما يؤدّي إلى تحريف المعنى وتهديم الصناعة المفهومية. وقد كان هذا هو الوضع الطبيعي في نقل وإدماج المصطلح في الثقافة العربية، إلى أن ورد المفكّر المغربي طه عبد الرحمن ونحا منحى مختلفا تماما لكن لم يجد بيئة علمية حاضنة تكرس القناعة بالنتائج التي توصّل إليها في ما سمّاه بالترجمة التّداولية. وعلى أهمّية هذه المحاولة إلاّ أنّني أعتقد أنّها محاولة لا تقدّم ضمانات وافية لحماية المفاهيم من التحريف التي يفرضه عليها ما يسمّيه الباحث المذكور بالمجال التّداولي. حيث لا يمكن أن يمارس المجال المستقبل للمفاهيم سلطته على المفهوم المستنبت أساسا في مجتمع علمي آخر. وفي مثل هذه الحالة نكون أمام وضع يشبه المبادلات التجارية. حيث يمكن الوصول إلى ترشيد الاستهلاك وتهذيب عملية نقل البضاعة ولكن دون تحريف مضمونها. الحاجة إلى المفهوم هي حاجة كونية. وتفقد المفاهيم سلطتها إذا ما أفرغت من شحنتها التداولية التي تفسّر قيمتها المعرفية. هناك إذن مبالغة في فكرة الترجمة التداولية. وأمّا النقطة الغائبة فيما أراه يمثّل تحدّيا حقيقيا أمام هذه الفكرة، والتي غالبا ما لم ينتبه إليها المعجبون وغبر المعجبين بفكرة طه عبد الرحمن حول المجال التداولي هو أنّ هذا المفهوم نفسه تنطبق عليه الإشكالية التي نحن بصددها. فالتداولي هي المعادل الذي ارتضاه طه عبد الرحمن لعبارة تختص بعلم قائم بذاته هو اللّسانية البراغماتية. وهذا علم أمريكي تحديدا يحيلنا إلى مجمل التفكير الأمريكي الذي اكتمل مع محاولات بيرس في تطوير هذا العلم الذي لا زال يتطور منذ فرديناند دوسوسور. لقد تميّز الفكر الفلسفي الأمريكي بالبراغماتية الفلسفية كما أرسى أفكارها وليام جيمس. ومع بروز البراغماتية اللسانية اكتمل العقل الأمريكي وانسجم مع هذه الظاهرة الجديدة في تعدّد المقاصد. وكان أحرى بطه عبد الرحمن أن يعمل على إيجاد جسر حقيقي بين هذه اللسانية البراغماتية وبين ما يمكن أن يكون داعما لها من التراث اللّغوي العربي. وعند التعمق في عبارة تداولي التي آثر طه عبد الرحمن أن تكون المعادل العربي لمصطلح براغماتي، نجد أنّ التداول يثير قضية التساوي في بناء الدلالة، بينما المطلوب في البراغماتية وبموجب نظرية التّلقي وأفعال الكلام أنّ يكون المتلقي هو العنصر الحاسم في عملية تشكّل المعنى. من ناحية أخرى، يبدو التناقض هنا كبيرا، حيث اللسانية البراغماتية هي ثورة على الإنحاء الصّلب لأنّها هي الاستمرار للثورة الأمريكية على التّاريخانية والبنائية لصالح فعل الكلام. فهي مع بيرس جماع النزعتين الواقعية والعقلية. هنا لا مجال للإغراق في تاريخانية الكلام وبنيوية النحو، بل المعوّل عليه في عملية توليد المعنى هو فعل الكلام في سياق معيّن وظروف خاصة تشكل معا إطارا للمعنى. إنّ استحضار المعنى لا يتمّ إلاّ باستحضار كلّ هذه العوامل المصاحبة مما يجعل الحديث عن تاريخ المعنى

أمرا شبه مستحيل. فالآنية والمعايشة أيضا مهمّة. وإغراق طه عبد الرحمن في المعيارية المنطقية والنحوية كسلطة معيارية لتحديد المعنى، مناقض تماما لعلم التداوليات. ولذا لجأ طه عبد الرحمن إلى اللّغة الطبيعية في نوع من التحريض على اللغة الصناعية التي تنطلق من شروط مختلفة وتتطوّر حسب وتائر مختلفة. وفي هذا أتبع منهج بن تيمية في ردوده على المنطقيين؛ حينما هاجم الصناعة المنطقية باللغة الطبيعية. ومن هنا آثرنا أن يكون نقل المفهوم يعتمد فقط شرط وزنه ضمن اللغة المحلّية للاندماج النحوي والصوتي، بينما يظلّ مفهومه يرخي بظلاله كمفهوم جديد تمّ استدخاله لحاجات معرفية صناعية. لقد حرص طه عبد الرحمن على أن يجعل من قواعد النّحو والمنطق المعيار الأسمى لتحديد المعنى. وهذا انتهاك غير معلن للتداولية بوصفها تتصيد المعنى في سياق الخطاب ومقام التخاطب واستعمال اللّغة. وهي غير معنيّة بأصول المواضعات قدر عنايتها بمآلات المعاني ضمن ما عرّفه علماء مباحث الألفاظ بالمعاني التّعيّنية إذا جاز لنا القول. وذلك نابع من أنّ المعنى بتعبير هوسرل يسبق اللّفظ. وبالتالي هنا يكمن الدور الثانوي للغة. وقد جاء ذلك ردّا من هوسرل على المناطقة الصوريين. الذي ينحو طه عبد الرحمن منحاهم. الذين اعتبروا أنّ المنطق هو الذي يحدّد المعاني، لذا فصل هوسرل بين المعنى والحدّ المنطقي، ليربطه بحالة الشعور القصدي[1]. يعتبر كتاب «الفلسفة والترجمة» لطه عبد الرحمن عملا منبّها لخطورة الترجمة أحاطها بمحاذير كثيرة وارتقى بها إلى مستوى من الأهمية الإشكالية للعلاقة المذكورة. وستجد هذه العلاقة المحكومة بالتّوتر الذي تفرضه المفاهيم المنقولة لدى الكاتب اهتماما يخدم وجهة نظره في علاقة اللّغة بالفكر[2]. لكن وعلى منحى طه عبد الرحمن في عدم الإحالة على الأصل الأوربي لما ينحته عربيّا، لم يشر إلى أن رصد هذه العلاقة لها سابقة في معالجة بنيامين لنص مالارمي في كتابه «مهمّة المترجم» حين كتب يقول:» إنّ الفلسفة والترجمة ليستا مع ذلك من الأمور التافهة كما يدّعي بعض الفنانين العاطفيين؛ ذلك أنه توجد عبقرية فلسفية تتميز بالحنين إلى هذه اللغة التي تعلن عن نفسها في الترجمة»[3]. تناول جاك دريدا إشكالية الترجمة كقضية فلسفية من خلال نموذج أبراج بابل. وهي تصلح أن تعطينا فكرة عن الهواجس التي لم يتطرّق إليها طه عبد الرحمن وهو يخوض في إشكالية العلاقة بين الترجمة والفلسفة كما لو أنّها لم تبحث من قبل. فمن

1 – انظر محمود عكاشة: النظرية البراجماتية اللسانية، ط 1 ، مكتبة الآداب، القاهرة، 2013

2 – حضرت في بدايات التسعينيات أمسية بمناسبة صدور كتاب عبد الكريم غلاّب: اللغة والفكر، وكان من بين قراء هذا الكتاب د. طه عبد الرحمن. حدث هذا قبل أن تظهر أعمال هذا الأخير في الأسواق، لكنّه ارتقى بعمل عبد الكريم غلاّب إلى كونه يعبر عن أنّ كاتبه تنزل منزلة كبير اللغويين والمفكرين.

3 – جاك دريدا: استراتيجية تفكيك الميتافيزقا، ص258، تـ: د. عز الدين الخطابي، ط 1، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2013

خلال مقاربة إشكالية ترجمة بابل كنّا أمام منشأ المتاهة إن لم نقل شكلا من بلبلة اللغات. فالموقف من الترجمة الحرفية ليس جديدا فلقد حذّر منه شيشرون نقدا على شوراكي. تضعنا أسطورة برج بابل أمام انتقام إلهي ضدّ الذين سعوا إلى فرض الأصل الوحيد والعالمي للغة. لذا سيكون تفكيك البرج والقضاء على السلالة والأصل الجينيالوجي والعقاب عبر فرض الترجمة ومنعها في آن معا، وبذلك ينهي عهد الإمبريالية اللّسانية. وهنا أقول بأنّ الإسرائيليات الفكرانية لو صحّ التعبير، ماثلة في مقاربة طه عبد الرحمن، حيث ستتحوّل الترجمة في محاولة طه عبد الرحمن إلى ضرورة مستحيلة، بل كادت تكون لعنة. فالترجمة هي هنا بمثابة إعلان حرب على الهوية بوصفها تختزل هنا إلى لغات مشتّتة لكن يحكمها منطق كوني. ولا شكّ أنّ للتعددية اللغوية تأثيرا على عملية استزراع المفاهيم من حيز لغوي إلى آخر. هنا ومع استحالة الترجمة لا يفعل المترجم سوى أن يفسّر ويشرح ولكنه لا يترجم. إن التقسيمات الطهائية لأنواع الترجمة هو نفسه جري على تقسيم جاكبسون للترجمة إلى حقيقية وأخرى دلالية «بينلغوية». في مقاربة دريدا الذي اختار الأمانة العلمية للإحالة على بنيامين وكذا التعبير عن أنه مدين لموريس غونديلاك الذي عمل على ترجمة نصوص بنيامين، نجد أنّ الترجمة تحيل إلى الدين والأمانة، لكنه دين غير قابل للسداد ويسميه بالإنجاز البابلي. وهو ما يعتبر بنيامين باستحالة الإرجاع. وليس ثمة سوى رابطة حميمية بين اللغات تتيحها الترجمة التي تعزّز بقاء النص حيّا وليس حياته بعد الممات. هذه الحياة التي لا تتحقق باستمرار الجسد العضوي بل هي حياة روحية وتاريخية تتجاوز الحياة والموت البيولوجيين. العلاقة بين النص الأصلي والمترجم ليست علاقة تلقي ولا تواصل ولا تمثيل. الأصل نفسه يتطور من خلال الترجمة: «بابل غير قابلة للترجمة». هنا أهمية « العقد الترانسندنتالي» بين لغتين. ولغة الحقيقة الخالصة التي ينتمي إلى المضمون غير الممكن ترجمته. وتكمن مهم المترجم في استرجاع «هذه اللغة الخالصة والمنفية داخل اللسان الأجنبي وتحريرها بنقلها كلغة أسيرة داخل العمل». إن الأصل بتعبير بنيامين يكبر داخل الترجمة « ينمو ولا يعاد إنتاجه» ومن تمّ تتصالح اللغات وتتكامل فيما بينها. الحاجة ماسة إذن إلى لغة ثالثة ضامنة يعبّر عنها دريدا بالقول:» يتجلّى وعد الترجمة داخل مملكة تتصالح فيها اللغات. وكحدث رمزي خاص يجمع ويقرن ويزاوج بين لغتين تعتبران جزأين من كلّ أكبر، فإن هذا الوعد يستدعي لغة الحقيقة»[4].

من خلال هذه القراءة لإشكالية الترجمة كما بسطها دريدا على هامش « مهمّة المترجم» لبنيامين، ندرك أنّنا أمام حاجة للغة فوق كلّ اللّغات: لغة الحقيقة. وهذه اللغة للأسف لم تتته عندها محاولة طه عبد الرحمن ، حيث كان البديل عنها هو تمكين اللغة من سلطتها التداولية على المعنى وعلى اللغات الأخرى.

4 - م، ن، ص 283

وهنا تتعزّز إمبريالية الألفاظ والأنحاء والقاطيقورياس على فعل الكلام. وإذا كانت كلّ لغة تفرض حقيقتها خارج معيار اللغة الخالصة للحقيقة، سنكون أمام صدام حضارات لغوية. وبما أن الترجمة باتت مستحيلة، وبما أنّ المفهوم يتطور من خلال الترجمة نفسها كان أحرى الإبقاء على المصطلح كما هو مع إفاضة الشروح والتأويل. فالترجمة هي نفسها تنمّي اللغة ولا تفرض على المفهوم نقصانها. فكمال الأصل ينعكس على اللغات من خلال الترجمة. وهذا يفرض ما نسمّيه بالترجمة الدّائمة للمفهوم الواحد، عبر الشروح والتأويل. فكل مفهوم يخلق فلسفته. وهذا هو الحدّ الذي تؤمنه العلاقة الخلّاقة بين اللغة والفكر. إنّ المتاهة التي تتركها الأفكار والمعاني التي تسابق بل تسبق اللغة تجعلنا أمام تحدّي كوجيتو جديد بالمعنى الفوكوني للعبارة، أي الفكر الذي في متاهات اللّامفكّر لن يحيل إلى الوجود. وحين يتغيّر الكوجيتو الذي لا زال وفيّا لمعيار العلم القديم فإنّنا نجدنا أمام تحوّل في العلائق المتوتّرة بين اللغة والفكر، بين المعرفة والوجود. يتساءل موران إذا ما كانت الحقيقة انعكاسا للأشياء أم كشفا لها أم ترجمة: «وإن كانت كذلك فأيّ ترجمة؟ وما طبيعة ما نترجم إلى تمثلات ومفاهيم وأفكار ونظريات؟ هل ندرك الواقع أم ندرك ظله فقط»[5]. هنا يبدو التخفيف من سلطة المنطق على المعنى وبنية اللغة على المعنى المحتمل. هنا يصبح البحث في تاريخ المعنى نفسه أمر غير منتج. بل هنا ـ حسب فوكو ـ مهمّة الأركيولوجيا بوصفها مهمة معكوسة لمهمة المؤرّخ تبحث في التمايزات والقطائع والتمفصلات. فالترجمة إن كانت ستكون عملية انتهاك للأصل واغتصاب كلّ حقوقه بما فيه ما كان غير قابل للترجمة، هي موقف مفارق من اللغة والفكر معا، حيث تقرّ بقدرة اللغة على استحضار الحقيقة المكنونة في لغات أخرى وفي الوقت نفسه تستعلي عليها، ليس بلغة الحقيقة الخالصة بل بلغة تكرست فيها الحاجة إلى استعارة المفهوم والنموّ الفكري من خلاله. وربما تستعلي عليها بالتعيين لا بالتّعيّن، بالمواضعات لا بالدّلالات.

بناء عليه، اعتبرنا أنّ مصطلح بارادايم يتعيّن الإبقاء عليه كما هو دون البحث عن مقابلات عربية، مثل النموذج الإرشادي وغيرها من المعادلات. هكذا حتى نوحي بأنّنا أمام مصطلح منحوت صناعيا وهو لا ينتمي إلى اللغة الطبيعية في الغرب فكيف نحاول أن نقربه إلى اللغة الطبيعية عندنا؟ فما هو صناعي يجب أن يظل صناعيّا. ونستعمل عبارة بارادايم بدل بارادايغم للاستعمال الشائع نزولا عند من يتعاطى المصطلح بالإنجليزي وليس بالفرنسي. فالكلمة هي نفسها لكنها تنطق فرنسيا بـ(باراديغم) كما تنطق إنجليزيا بـ(بارادايم). ويهمّنا هنا مناقشة محتوى هذا المفهوم ودوره في إعاقة المعرفة بعد أن شرحنا سبب إبقائنا على المصطلح كما هو دون إعمال تعسّفي قد تفرضه أي ترجمة تعكس فهم المترجم لا فهم

5 إدغار موران: المنهج، ص 23، تـر. يوسف تيبس، ط1 ، أفريقيا الشرق، 2013، الدار البيضاء

المفهوم.تاريكين للمتلقّي هو نفسه ينسج علائق تأويلية مستدامة مع المفهوم، وهو ما أسمّيه الترجمة الموضوعية غير المباشرة الدّائمة للمفهوم. التي تعطي فرصة للمتلقّي في للانخراط في العملية الترجمية بوصفها تأويلا مستداما.

البارادايم كعائق إبستيمولوجي

ماذا لو تدفّق التطوير العلمي للتكنولوجيا المكتسبة اليوم بعد ألف أو حتى مليون سنة، إذا كان كل هذا الشيء المدهش في الاكتشافات العلمية لم يتم إلاّ بمقدار عشرات السنين؟ لكن هذا في الواقع يطرح إشكالية الإعاقة في مسيرة العلم، والتي تجعلنا أكثر وفاء للبنيات الذهنية التي شكلت بنيات حاضنة للعلوم السابقة وأيضا بنيات ذهنية نافرة من أي تجديد جذري في العلوم. وتبدو المشكلة أكثر تعقيدا حينما يصبح العلم هو نفسه عائقا ضدّ العلم. ونعني به العوائق التي تطرح في طريق العلم والتي عادة ما يسببها إقرار الجماعة العلمية. وسوف يثار النّقاش مرّة أخرى حول مصير العلم وسيرورة التطور العلمي. وللأسف لا زالت هناك معيقات تتربّص بالثورات العلمية وتؤجّلها لصالح مرجعيات ونماذج ليس لها علاقة بالسيرورة الطبيعية للاكتشافات العلمية. حتى اليوم لم نظفر بعد بفيزياء حرّة تبحث في حقائق الطبيعة على مزاج العلماء خارج رقابة الإجماع والتي في الغالب يشرف عليها رقيب الاقتصاد السياسي. وهو ما أظهره النزاع الشهير بين مفهوم الدّحض البوبري(نسبة إلى كارل بوبر) والبارادايم الكوني(نسبة إلى توماس كون). الأمر الذي لخّص قصة ضربين من الاجتهاد: الاجتهاد المطلق عند بوبر مقابل الاجتهاد من داخل المذهب عند توماس كون. تكمن أهمية البارادايم التي هيمنت على فلسفة العلم في أواخر القرن العشرين في أنّها قدمت فكرة عن طبيعة التّطور العلمي الذي يأخذ طابع القفزات. وحتى هنا لا شيء جديد سوى تعزيز توماس كون عبر صياغته هذه لما كان تقرّر عند غاستون باشلار في القطيعة العلمية. لكن الأثر الخطير هنا لفكرة البارادايم تكمن أساسا في كونها شكّلت تعبيرا عن أمر كان يمارس بالفعل داخل المجتمعات العلمية. وستزداد النزعة المحافظة إلحاحا مع تطوّر نزعة الاقتصاد السياسي داخل المجتمع العلمي القائم على فكرة الرقابة على الإنتاج المعرفي وإخضاعه لمنطق السّوق وبالتّالي الاحتكار. ستفرض فكرة البارادايم على المجتمع العلمي أن يبني اعتقاداته العلمية على أساس الإجماع وليس الاكتشاف والافتراض وخرق قواعد ومسلمات المجتمع العلمي. وتضعنا فكرة كون عن حتمية البارادايم أمام وضع يشبه فكرة فوكوياما حول نهاية التّاريخ. إنهما ينبثقان من ذات التأثير الذي تحدثه غلبة النموذج العلمي شديد الصلة والرهان بالاقتصاد السياسي.

هناك حرص كبير داخل الدّوائر المهيمنة على البحث العلمي على ضبط وحراسة أصول ومقولات الجماعة العلمية المنتجة للعلم السّويّ بمفهوم كيون الذي اشتغل كمجنّد في مهمّة تكريس المحافظة العلمية ضدّ محاولات الاختراق للبارادايم.

قد يكون من غير المبالغ فيه ذلك النعت الذي أحدث مقايسة بين المنطق الذي تشتغل به الجماعة العلمية وبين المنطق الذي تشتغل به الجماعة الدينية في إطار الأصولية البارادايمية عند كون. وذلك من خلال ما يحدثه الخوف من اختراق العلم الاستثنائي لمقولات العلم السويّ هو أشبه بالفتنة في منظور الجماعة الدينية. شكّلت محاولة كون سابقة غير بريئة في مضمار فلسفة العلم لارتباطها بحسابات أخرى تتعلق بالضبط الرأسمالي لحركة العلم. فالرأسمالية لا زالت ولأسباب ماركوتينية تتحكم بإيقاع وأصول العلم مما يجعلها ضد الإبداع لأنها كرست بشكل أصولي فكرة الإجماع والرقابة في البحث العلمي. وبالنتيجة فإن أمريكا تسعى عبر التجسس الصناعي والعلمي وعبر الاحتكار إلى ضبط إيقاع تقدم العلوم خوفا من الثورات غير المحسوبة بحساب الراسميل. من هنا أيضا وجب التذكير بأهمية التصنيع بالنسبة للاستراتيجية الاحتكارية العالمية. إن وجود مشاريع صناعية سرية خارج تحكم وضبط النموذج العلمي الرسمي احتكاري هو بمثابة تهديد بثورات علمية غير مقبولة لدى قوى الهيمنة الكبرى. لأن القدرة الإبداعية المتحرّرة تمنح دفعة أسطورية لمنظومة كاملة من فروع العلم مما يجعل فعل خرق النموذج الإرشادي للعلوم أمرا ممكنا دئما .نستطيع الوقوف على جانب من تلك الحقائق في المعالجة التي قدمها ستيف فولر بخصوص المناظرة الشهيرة بين بوبر وكون بجامعة لندن في منتصف ستينيات القرن الماضي. وهي المقاربة التي لم تقف عند مظاهر الإفحام والحجاج بل نظرت في محتوى الرسائل التي تضمنها ذلك النقاش الذي أكّد على البعد التقدمي للعلم في نظر بوبر مقابل نزعة المحافظة في العلم عند كون. فالعلم في نظر الأوّل يجد مبرره في تطلعاته التقدمية في حين هو في نظر الثاني يجد مبرره في أصوله البارادايمية. فالعلم السوي في نظر كون ليس في نهاية المطاف سوى أعمال تفصيلية تجسد مخططا بارادايميا مقرّر سلفا. سعى بوبر خلافا لكون إلى مواجهة كل أساليب الهيمنة في العلم[6]. إنّ انتصار كون هنا أعطى الشرعية للجماعة العلمية المهيمنة. هذه الجماعة التي نظر إليها بوبر كصيغ فاسدة للمثال العلمي[7].ومن هنا «تفوّق كون على بوبر في بلاط الرأي العام»[8].ويظهر أنّ كون على الرغم من أنّه نظّر للثورات العلمية، إلاّ أنه لا يعتبر ثوريّا علميا، حيث نظر إلى الثورات العلمية كملاذ أخير للعلم[9]. وكان بوبر قد نظّر للمجتمع المفتوح سياسيا وعلميا أيضا. وبأن المطلوب من العلماء أن يسعوا دائما إلى دحض نظرياتهم العلمية كما يجب على الناس باستمرار اكتشاف الخلل في حكوماتهم. وهو ما جعل بوبر وتلامذته حسب ستيف

6 ـ ستيف فولر: كون ضدّ بوبر، ص 18، ت: نجيب الحصادي، المركز القومي للترجمة، ط 1، 2012، القاهرة

7 ـ م ، ن ، ص 02

8 ـ م ، ن ، ص 62

9 ـ م ، ن ، ص 23

فولـر باحثين ذوي فـرص متكافئـة عـن الأخطـاء في العلـوم الطبيعيـة والاجتماعيـة[10]. ومـن هنـا يبـدو توماس كون بحسـب مصطلـح المتكلّمين مـن المصوّبـة في حين يبـدو كارل بوبـر مـن المخطّئـة. وهـو لهـذا لـم يخـف انطباعـه السـلبي مـن أفلاطـون، ذلـك الـذي في نظـره كان قـد أفسـد فكـرة التقـدم[11]. إن مـا يسـميه كـون بالعلـم السـويّ هـو في نظـر بوبـر فشـلا أخلاقيا.والمبـدأ الأخلاقـي في نظـر بوبـر هـو مبـدأ القابليـة للدحض. لـذا مـا فتـئ يتحـدّث عـن ضمانـة أخـرى غيـر سـلطة العلمـاء التـي قـد تؤدي إلـى فسـاد العلـم. إن العلـم في ضـوء برنامـج البارادايم يعكـس سـلطة مجتمـع علمـي عـادة يؤثـر ويتأثـر بالوظائـف الاجتماعيـة بشـكل غيـر متكافـئ. إنّ الجماعـة العلميـة هـي جماعـة أقليـة سـيطرت على نشـاط علمي بصـورة غيـر متكافئـة. فتصبـح المعرفـة علـى هـذا الأسـاس أداة لتركيـز القـوة لا لتحللهـا وأداة هيمنـة وليـس وسـيلة تحـرر[12]. وتبـدو الحقيقـة عنـد بوبـر متعاليـة علـى الجماعـة في حين هـي عند كـون تكمن داخل الجماعة[13].سـوف يثيـر هـذا الوضـع الحـرج لقضيـة هيمنـة البارادايم علـى النشـاط العلمـي فكـرة الاسـتهانة بتاريـخ فلسـفة العلـم. حيـث نظـر إليـه سـتيف فولـر علـى أنـه « سلسـلة لا تنتهـي مـن الخيبـات، مقبـرة علمـاء فاشـلين وأفـكار علميـة فاشـلة» وإنّـه في نهايـة المطـاف ليـس « تاريـخ علمـاء كانـوا في الطـرف الخاسـر في مجـادلات مـن الرتبـة الأولـى اكتسـبوا أفضليـة معرفيـة عبـر الصعـود إلـى بحـث مـن الرتبـة الثانيـة، أي البحـث في المثـل التـي يتوجـب أن توجـه سـلوك العلـم»[14]. في هـذا السـياق يثيـر فولـر قصـة السـخرية التـي أثارهـا كتـاب كـون عـن بنيـة الثـورات العلميـة،عند فلاسـفة العلـم الأنجلوساكسـونيين. ويتجلّـى ذلـك في الغمـوض الـذي جعـل عبـارة بارادايم كمـا لاحظـت مارجريـت ماسـترمان قـد اتخـذت 21 معنـى في الطبعـة الأولـى مـن الكتـاب. وكانـت النتيجـة فيمـا يقـرره فولـر هـو أنّ هـذه الاختلالات لـن تنـال مـن سـمعة كـون، بـل سـوف تتحـول هـي إلـى مكمـن قـوّة أو بالتعبيـر الـذي يسـتعيره فولـر مـن جـون السـتر «الليمـون الحلـو».وعليـه فليـس كـون هـو مـن سـيدفع ذلـك مـن صميـم سـمعته الفلسـفية، بـل مـا حـدث هـو أنّ المشـروع الفلسـفي هـو مـن سـيتدنّى داخـل التخصصـات المعنيـة بدراسـة العلـم[15].لقـد تمّ عقـد مقارنـة بـين توماس كـون وماتـن هيدغـر بخصـوص مسـألة الصمـت وطأطـأة الـرؤوس لـدى العلمـاء الذيـن اشـتغلوا بعقـود عسـكرية.وكان كـون حسـب مـا يذكـر فولـر وكمـا ورد في تصريـح صحفـي لـه في بدايـة تسـعينيات القـرن الماضـي بـأنّ للعلـم وظائـف اجتماعيـة تتجلـى في كونـه عامـل إنتـاج أو أداة

10 ـ م ، ن ، ص 74
11 ـ م ، ن ، ص 43
12 ـ م ، ن ، ص 15
13 ـ م ، ن ، ص 35
14 ـ م ، ن ، ص 97 ـ 08
15 ـ م ، ن ، ص 841

حكم[16] .في قبال هذا كان كارل بوبر قد دعى العلماء في أوج حرب فيتنام «إلى تبني صيغة من اليمين الأبيقراطي لكبح نزوعهم شطر إلحاق الضرر»[17].وبعيدا عن كل هذا الجدل حول السلوك العلمي بين نزعة المحافظة ونزعة التحرر استمر النّقاش على أشدّه. وربما فتح شهية لطرق أخرى بعضها لم يتحرّر من أسوأ ما في الطريقين، كما حصل مع فيرابند صاحب « ضد المنهج»، الذي لم يفعل حسب لاكتوش أكثر من الجمع بين أسوأ نزوعات بوبر وأسوأ نزوعات كون لصالح نزعة الفوضوية الابستيمولوجية[18]. لكن المهمّ في هذا النقاش ذي الأثر البالغ على بنية الفكر العلمي الحديث، هو أنّ العالم يتعدد بحسب البارادايمات التي تشكل خريطة طريق العلماء في أي برنامج أو نشاط علمي. كما أن لا خيار عن تحرير العلم من سلطة الجماعة العلمية وتحريك مبدأ القابلية للدّحض. وهنا قد نجد طريقا ثالثا قد يؤلّف خلافا لما وصف به لاكتوش فيرابند . أي بأن نجمع أهم وأجود ما في الطريقتن. وأعتقد أنّ الوصل بينهما برسم العبر. مناهجية ممكن جدّا إذا ما اعتبرنا الحقل الأنطولوجي هو حقل انصهار كلّ أجزاء ونتائج العلوم ومناهجها .إنّ توماس كون يبحث عن استقرار العلوم واستنفاذ ما في جعبة الأصول البارادايمية التي تشكل قواعد لتدبير النشاط العلمي. بينما بوبر يبحث عن عدم استقرارها لصالح التطور الدّائم. وذلك ما سمّيناه في كتابنا « المفارقة والمعانقة» بالبارادايم المفتوح. وفيها يلتقي أجود ما في نظرية البارادايم الكوني مع فكرة المجتمع المفتوح عند بوبر.

العبر. مناهجية: ثورة في المنهج وعلى المنهج

قبل تحسس طريقنا الثالث المتصالح مع عهد طفولتنا المتحرّرة من هيمنة مسبقات اللّوغوس، لا بدّ أن نتوقّف قليلا عند إشكالية المناهج ، باعتبارها مسألة أساسية في نظرية التجديد الجذري التي تستهدف الذهن البشري. والهدف هنا نعلنه مسبقا ألا وهو اكتشاف أزمة المناهج داخل حقل تدبير المناهج نفسها. إنّ الفوضوية الإبستيمولوجية التي تبنّاها فيرابند وجعلها مطيّته ضد كلّ منهج ليست أقلّ شقاوة من دعوى المنهجية الواحدية الصارمة التي تختزل كل الوقائع الممكنة وتعقيدات العالم في مقاربة منهجية واحدة. وبين هذه وتلك ظهرت اعتقادات منهجية لم تستطع أن تحلّ مشكلة تدبير العلاقة بين المنهج والواقع والمعرفة من دون شطط.ذلك لأنها سعت منذ البداية إلى استبعاد الذّات والوعي بوصفه جزء من الواقع وليس أمرا مجرّدا .وهكذا تمّت مواجهة المعضلتين بتحشيد هائل لكل المناهج وتلفيقها .وذلك بدعوى تعقّد الواقع. وهذا إلى حدّ ما صحيح. فتعقيد الواقع يستدعي رؤية مركّبة. ولكن الإشكال ينتقل هنا إلى مستوى عملية

16 ـ م ، ن ، ص 651

17 ـ م ، ن ، ص 951

18 ـ م ، ن ، ص 52

التركيب نفسها.وداخل هذا الحشو المناهجي الذي يدعي تعدّدية المناهج تبرز إشكالية التيه ومفارقات الواقع نفسه بشكل يؤسس إلى مستوى آخر من الانسداد أسميه الانسداد المتعدد. وهو الانسداد الذي يجعلنا نوهم أنفسنا بأنّنا وسعنا من مستويات إدراكنا لكنّ هذا لا يؤثّر في مستوى الواقع الذي يبقى هو ما دام الموضوع لا يزال يحتفظ بالمسافة نفسها من الذّات.إنّ تعددية المناهج على أهميتها لا تختلف في سياسة حلّ مشكلة المعرفة، لأنّها تعالجها في مرتبة الموضوع بينما تظلّ المشكلة قائمة في رتبة تدبير العلاقة بين الذّات والموضوع.لقد تقدّمت المنهجية أطوار لتقف عند البينمناهجية التي بنت على تعددية المناهج من دون الوفاء لأحدها. ففي التعددية المناهجية توجد دائما شئنا أم أبينا تراتبية وعدم تكافؤ في الفرص بين المناهج. أي دائما يوجد المنهج الناظم والمستوعب لسائر المناهج التي تؤدّي هنا دور الكومبارس في دراما المنهجية.لكن جاءت البينمناهجية لا لتقيم داخل هذه المناهج بل لتركب من هذا الكل منهجية مركّبة من كلّ مستويات إدراك واقع بعينه. غير أنّنا نرى أنّ ثمة موقفا أهمّ من كلّ هذا وأنجع من كلّ ذاك. إنها العبرمناهجية(Transdisciplinarite) التي تكمن أهمّيتها في أنّها تنقل الإشكال إلى مستوى تدبير العلاقة بين الذات والموضوع.وتعطي السلطة لما هو أنطولوجي وتجعل المناهج تعبيرا عن وقائع وليس عن واقع واحد.إنها تتبنّى الأجود في كل المناهج لكنها لا تسلط منهجا مخصوصا على سائرها كما هي التعددية المناهجية (pluridisciplinarite) ، ولا تستهدف تركيب منهج شمولي من تلك المناهج لمزيد من ضبط الموضوع كما هي البينمناهجية(interdisciplinarite). ولا هي تنحطّ إلى اختزال الواقع المعقّد في مستوى إدراك واحدي كما هي المنهجية الواحدية الصارمة(unidisciplinarite). ولا هي تتيه بالموضوع خارج كل منهجية كما هي دعوى ضدّ المنهج(antidisciplinarite).إنهما موقف مناهجي مستوعب لكل المناهج ووارث لصرامة المنهج الواحد وتحررية ضدّ المنهجية ومرونة تعددية المناهج وتركيبية البينمناهجية. لكن كلّ هذا لا قيمة له إذا لم نستحضر أنّ كلّ هذا الاستيعاب يتمّ على قاعدة تدبير أمثل لعلاقة الذات بالموضوع. إنّها ضرب من الحكامة الأنطولوجية التي تجعل الغاية من كل ذلك هو تأمين تجاوز الذات لنفسها بنفسها والعبور من كل مستويات الواقع وكل مستويات الإدراك. إنّ الواقع في نظر بسراب لا يتقوّم إلاّ بالذات والموضوع والقدسي الذي يكفل التناغم بين الذات والموضوع. ومن دون وجود واحد من الثلاثة مقومات السابقة الذكر فسنكون حتما أمام

إنّ تعددية المناهج على أهميتها لا تختلف في سياسة حلّ مشكلة المعرفة، لأنّها تعالجها في مرتبة الموضوع بينما تظلّ المشكلة قائمة في رتبة تدبير العلاقة بين الذّات والموضوع

ضرب من الاستيهام المدمّر وليس أمام واقع واقعي[19]. لقد آثرنا أن نعالج هذه القضية في سياق البحث عن فيزياء بديلة تستطيع أن تجيب عن أزمة السلوك العلمي الذي يتوقّف عليه تحرير مستويات من إدراكنا وواقعنا أيضا. ففي الفيزياء تنبثق الأجوبة الواعدة التي تهدف إلى تحرير العقل من العقل والمادة من المادة.وليس غريبا أنّ أكثر الذين فطنوا إلى هذه الأزمة هم فيزيائيون.

يشكل القرن العشرين محطة أساسية في تسارع تطور العلوم إلى حدّ اسكشاف اللاّمتناهي في الكبر واللاّمتناهي في الصغر في منظور بسراب انشغلت الفيزياء الكلاسيكية بالكون المتّصل والسببية المحلّية

وليس أغرب من ذلك أنهم أدركوا أهمية الربط بين الشعر والفيزياء، الشعر والخيال، وبالتالي إعادة تأثيث عتبة جديدة لفيزياء بديلة تدشّنها العودة إلى أسئلة الطفولة البريئة. وهنا تلتقي العبرمناهجية مع الفيزياء كما سنتبّينها من خلال أهمّ بيان تاريخي مرّ بصمت ومن دون الضوضاء نفسه الذي سبق وأحدثه البيان الشيوعي. وأعني به بيان العبرمناهجية الذي تبنّاه بسراب نيكولسكو. كما تلتقي هذه العبرمناهجية بشكل غير مباشر مع الفيزياء المستحيلة عند ميتشيو كاكو.وكلاهما كما سيظهر لا حقا يعتبران الثورة الكوانتية والثورة المعلوماتية مؤشرا لتغيير جذري لرؤية العالم.ويشكل القرن العشرين محطة أساسية في تسارع تطور العلوم إلى حدّ اسكشاف اللاّمتناهي في الكبر واللاّمتناهي في الصغر. في منظور بسراب انشغلت الفيزياء الكلاسيكية بالكون المتّصل والسببية المحلّية. وكلّ شيء جرى على هذا المنوال فيما عزّزت الفتوحات العلمية في هذا العصر هذه الرؤية. لقد تمت القطيعة مع العهد القديم. وكان من أثر ذلك القطيعة بين الذات والموضوع.وسينتج عن الإقرار بالعالم المتّصل القول بالسببية المحلية التي ألغي معها بحكم هيمنة ذلك الشكل الوحيد من السببية كل الأشكال الأخرى التي تطرق إليها أرسطو كالسببية الصورية والسببية الغائية. وحينئذ لم يعد من الضروري تقييد ذكر السببية بالمحلية، لأنها أصبحت هي الشكل المهيمن والوحيد، بعد أن تعززت في جهاز رياضي يقوم على الاتصالية عند لايبنتز ونيوتن[20].لكن هذا العالم سرعان ما سيفسح الطريق أمام عالم غير مرئي، مع فيزياء الكوانتا. كان ماكس بلانك قد طرح أسئلة بريئة لكنّ حلّها أحدث في داخله دراما حقيقية، حين اكتشف للمادة بنيان خفي غير متّصل[21].لم تكن اللاّإنفصالية الكونتية تسعى

19 ـ بسراب نيكولسكو: العبرمناهجية،ص88، ت: ديمتري أفييرينوس، ط1، 0002دار مكتبة إيزيس، دمشق

20 ـ م ، ن ، ص 81

21 ـ م ، ن ،ص 32

لإنكار مفاهيم الفيزياء الكلاسيكية. بل جاءت لتغذّيها بآفاق جديدة أخرى. أو حسب بسراب لم تأت اللاّإنفصالية الكوانتية لتنسخ السببية نفسها بل لنسخ إحدى أشكالها التي هيمنة على الفيزياء الكلاسيكية النيوتونية ألا وهي السببية المحلّية.كما أنها لا تشكك في الموضوعية العلمية بل تشكك في شكل من أشكالها هيمن على التفكير الكلاسيكي يفصلها عن باقي العلائق غير المحلّية[22]. كل هذا في نظر العبرمناهجية يعزز من فكرة أنّ الثورة الكوانتية إنما هي لحظة انقلاب على رؤية كلاسيكية للعلم تقوم على مستوى واحد للواقع.وهذا الإدراك لمستويات الواقع ليس جديدا، بل هو متوفر في تاريخ الحضارات المختلفة. غير أنّ فكرة تعدد مستويات الواقع في تلك الحضارات حسب بسراب كانت «مؤسّسة إما على عقائد دينية وإما على استكشاف الكون الدّاخلي»[23].ويمنح بسراب الفضل في اكتشاف حقيقة تعدد مستويات الواقع في عصرنا هذا إلى هسرل ونظرائه. لكن ما حدث هو أنهم همّشوا من قبل الفلاسفة أو لم يفهموا من قبل الفزيائيين الغارقين في تخصصهم. لكن هذا لا يحجب أنهم كانوا طلائع استكشاف عالم متعدد الأبعاد والمراجع[24].العبر مناهجية لا تلغي المنهجية بل تفيد من نتائجها الناجعة على مستوى إدراك الواقع في مستوى من مستوياته لكنها تعتبر مجاله محدودا. في حين تبدو العبرمناهجية معنية «بالدينامية المتولّدة بفعل عدة مستويات للواقع في آن معا»[25].إنّ حركة الاستكشاف في العالم ما قبل الكوانتي كانت تتجه من المرئي إلى المرئي. وهي في العالم الكونتي حسب بسراب تتجه من المرئي إلى اللاّ مرئي. إننا نستطيع إدراك هذا العالم إذا بتحقيق نوع من الصمت الداخلي وإسكات الفكر المعتاد الذي يحول بيننا وتمثّل حقائق العالم الكوانتي الذي لا نستطيع اقتحامه بأنفسنا بما أننا لسنا كائنات كوانتية، ولكن يمكن ذلك بعد تمكين الفكر المعتاد ومسلّماته الماكروفيزيائية لفهم حقائق اللاّإنفصالية الكوانتية[26].إنها مسألة تربية وعادة. فمستوى الإدراك الضروري في اللاّ إنفصالية الكوانتية كامن في صلب تركيبتنا نفسها. تماما كما أنّ العالم الكوانتي كامن في العالم الماكروفيزيائي[27].هنا تكون دعوى بسراب إلى ضرب من الفطرة. الفطرة هنا بطبيعة الحال لا تعني الجهل أو البساطة الأولى ما دام بسراب يؤمن ببساطة الذات وتعقّد الواقع. وأنّ همّ العبرمناهجية هو كيفية تدبير جدل البساطة والتعقيد. لكنّه يعتبر أن دخول عالم الكوانتا يفترض صيرورتنا أطفالا.إنه شرط دخولنا الخيال الكوانتي الذي

22 ـ م ، ن ، ص 62
23 ـ م ، ن ، ص 13
24 ـ م ، ن ، ص 13
25 ـ م ، ن ، ص 65
26 ـ م ، ن ، ص 57
27 ـ م ، ن ، ص 68

يبدو خيالا بلا صور.شرط الطفولة هنا التحلل من كل صور العالم الماكروفيزيائي الحاجب لرؤية العالم الكونتي وتجليّه. وهذا يساعدنا على إدراك معنى الفطرة الحيوي من حيث هو قدرة فائقة على التّقدم والعبور. ويذكّرنا هذا الذي يتحدّث عنه بسراب في العبر مناهجية وسيذكّرنا به ميتشيو كاكو في الفيزياء المستحيلة، بالمقولة القديمة للسيد المسيح: لم تدخلوا الجنة حتى تصبحوا أطفالا.

تكلفة الضعف المؤسسي على الأداء الاقتصادي في السودان: نحو رؤية لإصلاح مؤسسي

مستخلص

في هذه الدراسة تم استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية لقياس أثر الضعف المؤسسي على الأداء الاقتصادي في السودان باستخدام ثلاث مؤشرات أساسية لقياس الحوكمة والإصلاح المؤسسي لعدد من الدول الإفريقية والأسيوية المشابهة للسودان من حيث الوضع السياسي والاقتصادي خلال الفترة الزمنية 2012-2016[1]. تشمل مؤشرات الضعف المؤسسي مؤشر الفساد الإداري ، مؤشر ضعف فعالية الحكومة ، ومؤشر عدم الاستقرار السياسي. كل هذه المؤشرات يتوقع أن يكون لها دور سلبي للأداء الاقتصادي المتمثل في الناتج الإجمالي القومي. توضح نتائج البحث أن تأثير إثنين من المؤشرات الثلاث ذات دلالة إحصائية قوية وسلبية على الأداء الاقتصادي وهي مؤشر الفساد الإداري ومؤشر ضعف فعالية الحكومة بينما تأثير مؤشر عدم الاستقرار السياسي بالرغم أنه سلبي لكنه ذو دلالة إحصائية ضعيفة. الجدير بالذكر أن السودان يحتل المرتبة الأولى في دول المجموعة من حيث انخفاض مؤشرات الحوكمة التي تتضمن مؤشر الفساد الإداري ومؤشر ضعف فعالية الدولة ومؤشر سيادة القانون (أنظر الملاحق المرفقة مع الدراسة) الأمر الذي يتطلب وضع إستراتيجية قابلة للتنفيذ لإيلاء هذه المؤشرات الثلاث أولوية خاصة ، مع العلم أن مؤشر ضعف فعالية الحكومة وحده يكلف الدولة حوالي 8 بليون دولار سنوياً ومؤشر الفساد الإداري يكلف حوالي 4 بليون دولار في شكل موارد مهدرة غير مستفاد منها للمصلحة العامة.

إبراهيم أحمد أونور
مدرسة العلوم الإدارية
جامعة الخرطوم

1 تشمل دول المجموعة بجانب السودان كل من كينيا ، يوغندا ، نيجريا ، مصر ، تونس ، سنيغال ، غانا ، لبنان ، باكستان ، كازخستان ، إيران.

كلمات افتتاحية: الحوكمة ، الإصلاح المؤسسي ، الفساد الإداري ، سيادة القانون

الهدف الأساسي من الدراسة قياس الأثر السلبي للضعف المؤسسي وغياب الحوكمة الرشيدة على الأداء الاقتصادي . وفي سبيل ذلك سوف تركز الدراسة على أربع مؤشرات أساسية تشمل: مؤشر سيادة القانون الذي يقيس مدى احترام وإلتزام مؤسسات الدولة بالقوانين التي تحكم الدولة بالأخص العقود المبرمة بين أطراف مختلفة دون محاباة أو تحيز لطرف والإلتزام بحماية حقوق الملكية الفكرية. مؤشر عدم الاستقرار السياسي الذي يقيس غياب الاستقرار في مؤسسات الدولة نتيجة للتعديلات السياسية المتكررة. ومؤشرفعالية الحكومة الذي يقيس فعالية القطاع الخاص وفعالية الخدمة المدنية وإستقلاليتها من التأثيرات السياسية وقدرة الدولة لتنفيذ سياساتها المعلنة بحيادية تامة. أخيراً مؤشر الفساد الإداري الذي يقيس مدى استخدام السلطة لتحقيق مكاسب خاصة للمسؤولين في الدولة أو لمقربين منهم.

كل هذه المؤشرات إستقرت وأصبحت السمة البارزة في إدارة أنظمة الحكم في دول العالم الثالث وهى أحد أهم أسباب الفشل الاقتصادي في هذه الدول. ولذلك نتوقع أن توضح نتائج الدراسة الدور والأهمية النسبية لكل من هذه المؤشرات للتأثير على النمو الاقتصادي ومن ثم وضع حلول موضوعية لإصلاح مؤسسي شامل من خلال تقصى محددات الإصلاح المؤسسي في السودان الهدف الاساسي من الدراسة قياس الأثر السلبى للضعف المؤسسي وغياب الحوكمة الرشيدة على تدفق الاستثمار الأجنبي للسودان .

تركز الكتابات المتخصصة في التنمية علي أهمية الإصلاح المؤسسي كعنصر أساسي أو محدد من محددات التنمية، وفي هذا السياق يشير تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1997م بأن المنظومة العامة الجيدة لإدارة الحكم (الهيكل المؤسسي، وكفاءة الإدارة والمساءلة للتنظيمات التنفيذية) تطبق توزيعاً متوازناً للسلطة داخل المؤسسات الحكومية (لامركزية، عدم تركيز السلطة، مساءلة داخلية) .

1 – الأدبيات:

يوضح أيضاً تقرير التنافسية في المنطقة العربية (المعهد العربي للتخطيط 2016) أفضلية التركيز بالنسبة للدول العربية علي بناء قاعدة قوية للبنية التحتية المؤسسية بدلاً من التركيز علي استخدام الحوافز الضريبية المتمثلة في الإعفاءات الضريبية كوسائل لجذب رأس المال الدولي والاستثمارات الأجنبية

المباشرة للمنطقة . وفي نفس السياق تشير هذه الأدبيات بأن نموذج الحوكمة في المنطقة العربية يمثل نموذج الحوكمة المركزية المهيمنة ويعطي مسؤولية النهوض بالبلد والرفاه الاجتماعي إلي الحكومة التي تغذي في بعض الأحيان إحتكارات خاصة ساعية للربح وتعتمد في بقائها علي الدولة . ولتوضيح أكثر لدور الإصلاح المؤسسي علي التنمية الاقتصادية أشارت بعض الدراسات (البنك الدولي 2003) بأنه في حال قيام دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بتحقيق مستوي جودة لإدارة القطاع العام يناظر تلك القائمة في دول جنوب شرق آسيا ذات الأداء الاقتصادي الجيد فمن المتوقع ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية بحوالي 1% سنوياً فوق معدلات النمو المتحققة.

2 – **منهجية الدراسة:**

لقياس تكلفة الضعف المؤسسي على الأداء الاقتصادي سوف نستخدم النموذج التالي (شكل 1) مع استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية لمعرفة تأثير ثلاث مؤشرات أساسية وهم مؤشر الفساد الإداري ، ومؤشر فعالية الحكومة الذي بدوره يتأثر بمؤشر فعالية الدور الرقابي للدولة ومؤشر سيادة القانون. أما المؤشر الثالث هو الاستقرار السياسي الذي يتوقع أن يؤثر سلباً للأداء الاقتصادي في حال غياب الاستقرار السياسي في الدولة. تم قياس العلاقة المضمنة في الشكل (2) لإثنى عشر دولة معظمها إفريقية شبيهة بالسودان من حيث الأنظمة السياسية والوضع الاقتصادي. تشمل دول المجموعة بجانب السودان كل من كينيا ، يوغندا ، نيجريا ، مصر ، تونس ، سيقال ، غانا ، لبنان ، باكستان ، كازخستان ، إيران. تضم عينة الدراسة الفترة الزمنية 2012 إلى 2016 لثلاث مؤشرات حوكمة تمثل مؤشرات مستقلة وهى مؤشر الفساد الإداري ، ومؤشر ضعف فعالية الحكومة ، ومؤشر عدم الاستقرار السياسي . كل هذه المؤشرات يتوقع أن يكون لها دور سلبى للأداء الاقتصادي . أما المؤشر التابع يمثل نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الإجمالي القومي. تم إختيار هذا المؤشر كمتغير تابع بإعتبار أن دول المجموعة يمثل فيها القطاع الزراعي الركيزة الأساسية في أنشطتها الاقتصادية ولذلك يعتبر القطاع الأهم الذي يعبر عن حركة الإقتصاد والاستقرار الإجتماعي في هذه الدول. لتحديد المؤشرات المفسرة أو المؤثرة على الأداء الاقتصادي إستخدمنا في البداية مصفوفة العلاقة الإرتباطية بين المؤشرات الخمس (كما في الجدول (1)) ومن ثم لتحديد إتجاه العلاقة بين المتغيرات المفسرة تم إستخدام الشكل (1) والذى بموجبه تم تحديد النموذج في الشكل رقم (2). نتائج الجدول رقم (1) توضح أن المؤشرات المهمة من خلال علاقة إرتباط هذه المؤشرات بعضها

ببعض (علاقة إرتباط تتجاوز ال 75%) هى الفساد الإداري ، سيادة القانون ، ومؤشر فعالية الحكومة (مؤشر الاستقرار السياسي يتأثر ولا يؤثر). ولتحديد إتجاه العلاقة بين هذه المؤشرات إستخدمنا الشكل رقم (1) الذي يوضح أن غياب سيادة القانون يؤثر في ثلاث مؤشرات وهم مؤشر الفساد الإداري ، ومؤشر ضعف فعالية الحكومة ، ومؤشر غياب الاستقرار السياسي. كما أن مؤشر ضعف فعالية الحكومة بدوره يؤثر في مؤشر غياب الاستقرار السياسي. بعد أن تم تحديد المؤشرات المهمة وإتجاه العلاقة بينهم تم تحديد النموذج وفقاً للشكل رقم (2) وهو النموذج الذي تم قياسه كما موضح في النتائج (جدول رقم 2).

جدول (1): العلاقة الإرتباطية لمؤشرات الضعف المؤسسي

	الفساد الإداري	فعالية الحكومة	الاستقرار السياسي	الدور الرقابي	سيادة القانون
الفساد الإداري	1.00	0.64	0.57	0.47	0.80
فعالية الحكومة	0.64	1.00	0.75	0.62	0.71
الاستقرار السياسي	0.57	0.75	1.00	0.59	0.72
الدور الرقابي	0.47	0.62	0.59	1.00	0.66
سيادة القانون	0.80	0.71	0.72	0.66	1.00

الشكل (1) : مؤشرات الإصلاح المؤسسي

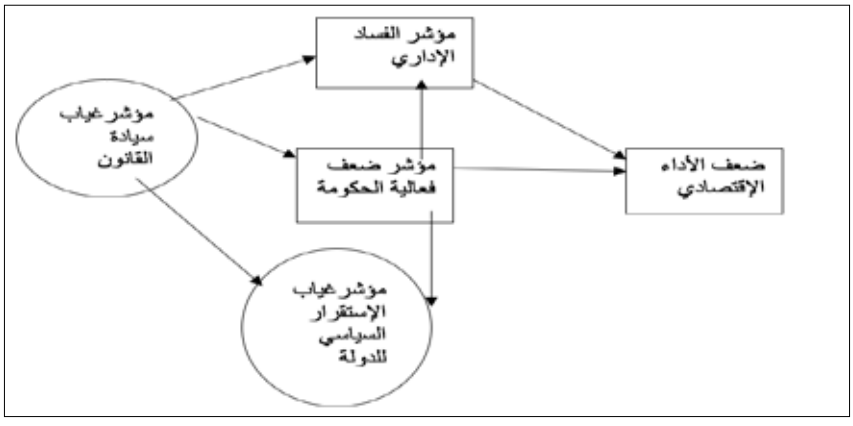

الشكل (2) : نموذج الأداء الاقتصادي ومؤشرات الإصلاح المؤسسي

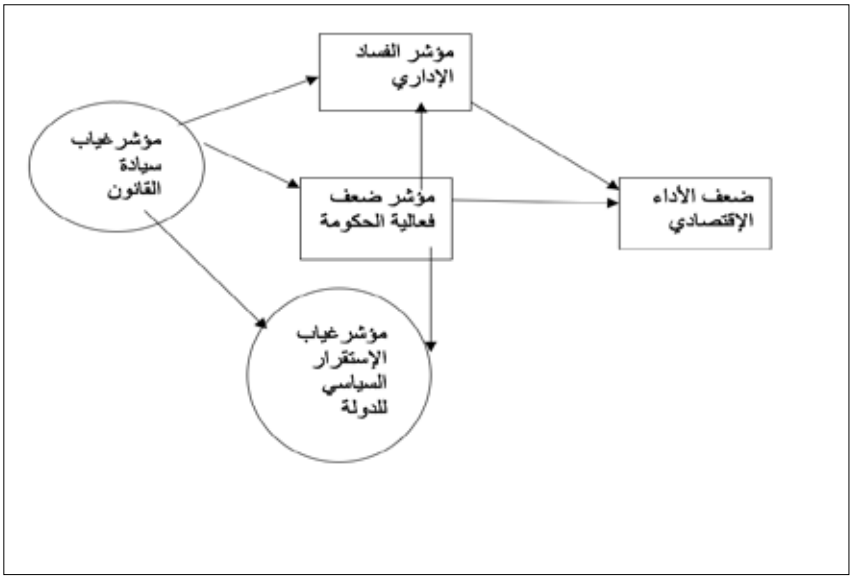

3 - **تحليل النتائج:**

الجدول التالي (جدول رقم 2) توضح نتائج الدراسة بناءً على نموذج الأثر الثابت الذي يأخذ في الاعتبار التباين في مؤشرات خارجية كالثقافة والعادات التي تميز كل دولة عن الأخرى وذلك لقياس معامل التأثير لكل من مؤشرات الحوكمة للدول المذكورة أعلاهم، بجانب نموذج التأثير العشوائي الذي يعزى الاختلاف بين مؤشرات الدول إلى عوامل عشوائية غير قابلة بالتنبؤ.

توضح نتائج القياس بأن الفساد الإداري يؤثر على الأداء الاقتصادي بصورة سلبيه كما متوقع بنسبة 6% ، أو بمعنى أخر زيادة مؤشر الفساد الإداري بنسبة 1% يؤدى إلى انخفاض الأداء الاقتصادي المتمثل في الإنتاج الزراعي بنسبة 6%. أما بخصوص مؤشر ضعف فعالية الحكومة توضح النتائج أيضا أن العلاقة سلبية أو بمعنى أخر، زيادة ضعف فعالية الحكومة يخفض الأداء الاقتصادي متمثلاً في الإنتاج الزراعي بنسبة 13% . تأثير ضعف فعالية الحكومة على الأداء الاقتصادي أكبر من تأثير الفساد الإداري لأن مؤشر ضعف فعالية الحكومة يحمل في طياته مجموعة مؤشرات أخرى مثل غياب العدالة في تطبيق القانون أوغياب سيادة القانون وضعف الدور الرقابي للدولة متمثلاً في ضعف أجهزة الدولة في تخطيط وتنفيذ سياسات تطوير القطاع الخاص. توضح نتائج الجدول أيضاً أن تأثير عدم الاستقرار السياسي المتمثل في التعيينات السياسية المتكررة في المناصب السياسية

والتنفيذية على الأداء الاقتصادي يصل حوالى 0.1% و تعتبر هذه النسبة غير مؤثره إحصائياً باعتبار أن القيمة الاحتمالية لهذا المؤشر أكبر من 90% وهى أكبر من 10% الحد الأدنى المقبول لمستوى المعنوية الإحصائية. إذا بناءً لهذه النتائج يمكن القول بأن من أهم المؤشرات التي ينبغي استهدافها عند تنفيذ خطة أو إستراتيجية إصلاح مؤسسي للدولة هي مؤشر ضعف فعالية الحكومة الذي يتطلب تقوية أجهزة رقابية لتنفيذ ومتابعة قرارات الدولة ربما يتطلب ذلك إنشاء مفوضية لهذا الشأن هذا بجانب بسط العدالة وإعلاء سيادة القانون في الدولة وذلك من خلال تقوية الأجهزة القانونية والعدلية. أما المؤشر الثاني هو مؤشر محاربة الفساد المتمثل في استخدام السلطة للأغراض الشخصية والعشائرية للنافذين من أصحاب السلطة. توضح نتائج الجدول أيضاً أن عدم الاستقرار السياسي المتمثل في التعديلات الوزارية المتكررة في الدولة بالرغم أنه يؤثر سلباً على أداء الاقتصاد إلا أنه لا يمثل تأثير ذات دلالة إحصائية . ربما ذلك لأن التعينات في المناصب الدستورية في السودان لم تستند على معيار الكفاءة بل تعتمد على الولاء أو الانتماء العشارى ولذلك مهما تم تغيير المسؤولين في المناصب السيادية لا ينعكس على الأداء الاقتصادي وذلك ربما لغياب الرؤية لهؤلاء المسؤولين في الدولة.

جدول (2): علاقة مؤشرات الضعف المؤسسي على الأداء الاقتصادي

نموذج الأثر العشوائي	نموذج الأثر الثابت	المتغيرات المستقلة
- 0.06***	- 0.06***	مؤشر الفساد الإداري
(0.06)	(0.08)	(القيمة الاحتمالية)
- 0.12*	- 0.13*	مؤشر ضعف فعالية الحكومة
(0.00)	(0.01)	(القيمة الاحتمالية)
- 0.002	- 0.001	مؤشر عدم الاستقرار السياسي
(0.91)	(0.93)	(القيمة الاحتمالية)
0.04**	0.04***	الثابت
(0.05)	(0.08)	(القيمة الاحتمالية)

ذو دلالة إحصائية عند مستوى**ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%. * معنوية 5%.

. ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10%***

الخلاصة:

في الدراسة الحالية تم استخدام ثلاث من النماذج الإحصائية وهى نموذج الأثر الثابت الذي يأخذ في الاعتبار التباين في مؤثرات خارجية كالثقافة والعادات التي تميز كل دولة عن الأخرى لقياس معامل التأثير لكل من مؤشرات الحوكمة للدول المذكورة أعلاهم، ونموذج التأثير العشوائي الذي يعزى الاختلاف بين مؤشرات الدول إلى عوامل عشوائية غير قابلة بالتنبؤ.

توضح نتائج القياس بأن الفساد الإداري يؤثر على الأداء الاقتصادي بصورة سلبية كما متوقع بنسبة 6% ، أو بمعنى أخر زيادة مؤشر الفساد الإداري بنسبة 1% تؤدى إلى انخفاض الأداء الاقتصادي المتمثل في الإنتاج الزراعي بنسبة 6% ، وهذه النسبة تقدر بحوالي 4 بليون دولار سنوياً. أما بخصوص مؤشر ضعف فعالية الحكومة توضح النتائج أيضا علاقة سلبية أو بمعنى أخر، زيادة ضعف فعالية الحكومة يخفض الأداء الاقتصادي متمثلاً في الإنتاج الزراعي بنسبة حوالى 13% والتي تعادل حوالى 8 بليون دولار سنوياً . تأثير ضعف فعالية الحكومة أكبر من تأثير الفساد الإداري لأن مؤشر ضعف فعالية الحكومة يحمل في طياته مجموعة مؤشرات أخرى مثل غياب العدالة في تطبيق القانون أوغياب سيادة القانون وضعف الدور الرقابي للدولة متمثلاً في ضعف أجهزة الدولة في تخطيط وتنفيذ سياسات تطوير القطاع الخاص. توضح النتائج أيضاً أن تأثير عدم الاستقرار السياسي على أداء الإنتاج الزراعي حوالى 0.1% و يعتبر غير مؤثر إحصائياً باعتبار أن القيمة الاحتمالية لهذا المؤشر أكبر من 10% (الحد الأدنى المقبول للدلالة الإحصائية). إذًا بناءً لهذا النتائج يمكن القول بأنه من أهم المؤشرات التي ينبغي استهدافها عند تنفيذ خطة أو إستراتيجية إصلاح مؤسسي للدولة ، مؤشر ضعف فعالية الحكومة الذي يتطلب تقوية أجهزة رقابية لتنفيذ ومتابعة قرارات الدولة ربما يتطلب ذلك إنشاء مفوضية لهذا الشان هذا بجانب بسط العدالة وإعلاء سيادة القانون في الدولة وذلك من خلال تقوية الأجهزة القانونية والعدلية. أما المؤشر الثاني الذي يتطلب استهدافه في الخطة هو مؤشر محاربة الفساد المتمثل في استخدام السلطة للأغراض الشخصية والعشائرية للنافذين من أصحاب السلطة. توضح النتائج أيضاً أن عدم الاستقرار السياسي المتمثل في التعديلات الوزارية المتكررة في الدولة بالرغم أنه يؤثر سلباً على أداء الاقتصاد إلا أنه لا يمثل تأثير ذات دلالة إحصائية . ربما ذلك لأن التعينات في المناصب الدستورية في السودان لا تستند على معيار الكفاءة بل تعتمد على الولاء أو الانتماء العشائري.

إسناداً للنتائج المذكورة أعلاهم فيما يلي بعض الملامح العامة لخطة إصلاح مؤسسي للدولة تتضمن مجموعة من التوصيات ولكن معالجة الأمر بصورة أفضل يتطلب خطة منفصلة لكل محور على حدة : محاربة الفساد ، تفعيل دور المؤسسات الحكومية ، ترسيخ سيادة القانون.

إستراتيجية لمعالجة الضعف المؤسسي في الدولة

الهدف الرئيس	التوصيات	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الجهة المسؤولة عن المتابعة	الفترة الزمنية للتنفيذ
تعزيز فعالية الحكومة	1 – السعى بصورة جادة لميكنة المعاملات المالية والإدارية في مؤسسات الدولة وذلك من خلال تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية في جميع المعاملات الرسمية. 2 – توفير وإتاحة البيانات والمعلومات عن أعمال الجهاز الإداري في الدولة فيما لا يضر الأمن القومي وسرية البيانات الشخصية للمواطنين. 3 – إتاحة تقارير الجهات الرقابية لأجهزة الدولة وتصميم مواقع إلكترونية لها. نشر الموازنة العامة للدولة في شكل مبسط ومفهوم للإعلاميين. 4 – إصدار قانون جديد (أو تفعيله إن كان موجود أصلاً) يمنع تضارب المصالح للموظفين في مؤسسات الدولة وتثبيت مبدأ إقرار الذمة لهم وتطوير القوانين واللوائح المنظمة لعمل الجهات الحكومية. 5 – ضبط الإنفاق الحكومى وترشيده	رئاسة مجلس الوزراء وزارة الخدمة والإصلاح الإداري وزارة المالية وزارة الاستثمار وزارة العدل	المجلس الوطنى منظمات المجتمع المدنى الصحف ووسائل الإعلام	خلال عام 2019

محاربة الفساد الإداري	6 – تطوير تشريعات محاربة الفساد والتأكد من كفايتها وإتساقها مع الدستور سن أو تفعيل قانون إتاحة وحرية تداول المعلومات. 7 – إستقلالية الأجهزة العاملة لمكافحة الفساد تطوير هياكل الأجهزة الرقابية وتوفير الدعم المالى والفنى لهم. 8 – تفعيل دور الإعلام في مواجهة الفساد 9 – التوعية الجماهرية بشأن خطورة الفساد وتعزيز دور المواطنين في ممارسة الرقابة الشعبية لمواجهة الفساد . 10 – الإطلاع على أفضل التجارب الدولية في محاربة الفساد . 11 – تطوير التشريعات والأطر الحاكمة لتبادل المعلومات بين الجهات المعنية بمكافحة الفساد . التنسيق وتبادل المعلومات بين الجهات المعنية بمكافحة الفساد . 12 – تطوير وتقوية التعاون الإقليمى والدولى في مجال مكافحة الفساد لإسترداد الأصول المنهوبة خارج السودان. 13 – إفساح المجال لمشاركة منظمات المجتمع المدنى لمكافحة الفساد .	رئاسة مجلس الوزراء وزارة العدل المجلس الوطنى الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد	المجلس الوطنى منظمات المجتمع المدنى الصحف ووسائل الإعلام	خلال عام 2019

ترسيخ سيادة القانون	14 – تطوير نظم العمل بجهات التحقيق والمحاكم مع توفير الدعم الفنى والمالى اللازمين دعم قدرات وحدات تنفيذ الأحكام القضائية تحقيقاً لمبدأ سيادة القانون. 15 – تطوير القوانين واللوائح المنظمة لعمل الجهات الحكومية. 16 – تحقيق العدالة الضريبية والحد من التهرب الضريبى والجمركى. 17 – ترسيخ القيم الدينية والعادات السلوكية الإيجابية	رئاسة مجلس الوزراء. وزارة العدل. وزارة الداخلية وزارة الإرشاد الدينى وزارة المالية	المجلس الوطنى منظمات المجتمع المدنى الصحف ووسائل الإعلام	خلال عام 2019

References:

Acemoglu, Daron, Simon Johnson and James A. Robinson 2001. The Colonial Origins of Comparative Development: An Empirical Investigation, American Economic Review 91 (5): 1369-401.

Amsden, Alice and Takashi Hikino. 2005. Nationality of Ownership in Developing Countries: Who Should "Crowd Out" Whom in Imperfect Markets? Paper presented at Initiative for Policy Dialogue Industrial Policy Task Force Meeting 17-19 March 2005, at Rio de Janeiro, Brazil.

Barakan, J. Ed. (1994). Beyond Capitalism vs. Socialism in Kenya and Tanzania. Lynne Rienner Publishers, Boulder. London, UK

Bigsten A and Danielson A. 2001. Is the Ugly Duckling Finally Growing Up? Research Report No 120. Nordiska Afrikainstitute. Uppsala 2001. Elanders Digitaltryck AB, Gotborg. Sweden

Chabal, Patrick and Jean-Pascal Daloz 1999. Africa Works: Disorder as Political Instrument. Oxford and Indianapolis: James Currey and Indiana University Press.

Chachage C. 1995. The Meek Shall Inherit the Earth but not the Mining Rights: The Mining Industry and Accumulation in Tanzania in Gibbon Peter (ed). 1995. Liberalised Development in Tanzania. Nordiska Afrikainstitutet: Sweden

Clague, Christopher, Philip Keefer, Stephen Knack and Mancur Olson 1997. Democracy, Autocracy and the Institutions Supportive of Economic Growth, in Clague, Christopher (ed.) Institutions and Economic Development: Growth and Governance in Less-Developed and Post-Socialist Countries, Baltimore: The Johns Hopkins University Press.

Cooksey B. (2002) The Power and the Vainglory: Anatomy of a Malaysian IPP in Tanzania in K. S Jomo (ed) Ugly Malaysians? South-South Investment Abused. Centre for Black Research, Durban 2002.

Collier D, Radwan S and Wangwe S. 1990. Labour And Poverty in Rural Tanzania: Ujamaa and Rural Development in the United Republic of Tanzania.

Clarendon Press. Oxford, UK.

Commission for Africa 2005. Our Common Interest: Report of the Commission for Africa. London: Commission for Africa. Available HTTP: <http://www.commissionforafrica.org/english/report/thereport/english/11-0305_cr_report.pdf> Cooksey B. The Power and the Vainglory: Anatomy of a Malaysian IPP in Tanzania.

Coulson, A. 1982. Tanzania: A Political Economy. Oxford; Oxford University Press.

Hyden, Goran and Donald C. Williams 1994. A Community Model of African Politics: Illustrations from Nigeria and Tanzania, Comparative Studies in Society and History 36 (1): 68-96.

Fjeldstad, Kolstad and Lange. 2003. Autonomy, Incentives and Patronage: A Study of Corruption in the Tanzania and Uganda Revenue Authorities. Chr. Michelsen Institute. Bergen, Norway.

Financial Times. 'Current Agricultural Policies Unfriendly to Smallholders' accessible on http://ippmedia.com/financial/2005/07/06/43713.html

Forster, P and Maghimbi S. 1999. Agrarian Economy, State and Society in Contemporary Tanzania. Aldershot. UK. Ashgate Publishing Limited.

Gibbon P (ed). 1995. Liberalised Development in Tanzania. Sweden: Nordiska Afrikainstitutet.

Gibbon P. 1999. Privatisation and Foreign Direct Investment in Mainland Tanzania 1992 – 1998. CDR Working Paper Sub-series No. IV 99-1, March 1999. Danish Institute for International Studies

Sachs, Jeffrey D., John W. McArthur, Guido Schmidt-Traub, Margaret Kruk, Chandrika Bahadur, Michael Faye and Gordon McCord 2004. Ending Africa's Poverty Trap, Brookings Papers on Economic Activity 1: 117-240.

Scott, James C. 1977. The Moral Economy of the Peasant: Rebellion and Subsistence in Southeast Asia. New Haven: Yale University Press.

Sender J and Smith S. 1990. Poverty Class and Gender in Rural Africa: A Tanzanian Case Study. London: Routledge

Shivji, I G. 1976. Class Struggles in Tanzania. London: Heinemann

Shivji I. 1998. Not Yet Democracy: Reforming Land Tenure in Tanzania. International Institute for Environment and Development, HAKIARDHI and the Faculty of Law at the University of Dar es Salaam. London, UK.

Silver, M.S, 1984. The Growth of Manufacturing Industry in Tanzania: An Economic History. Westview Press. Boulder, USA.

Shleifer, Andrei and Robert W. Vishny 1993. Corruption, Quarterly Journal of Economics 108 (3): 599-617.

Szirmai A and Lapperre P (eds). 2001. The Industrial Experience of Tanzania. Palgrave. Basingstoke, UK.

Tancotton. Tanzania's Statement to the 64th Plenary Meeting of the International Advisory Committee. Accessible at www.tancotton.co.tz/ICAC%20Country%

Tenga R. Processing a Land Policy: The Case of Mainland Tanzania. Faculty of Law University of Dar-es-Salaam, Tanzania.

Temu A and Due J. 2000. 'The Business Environment in Tanzania After Socialism: Challenges of Reforming Banks, Parastatals, Taxation and Civil Service'. The Journal of Modern African Studies. 38 4 (2000) pp 683 – 712.

Treichel V. 2005. Tanzania's Growth Process and Success in Reducing Poverty. IMF Working Paper WP/05/35. International Monetary Fund. Washington, USA.

United Republic of Tanzania. 2003. National Trade Policy: Trade Policy for a Competitive Economy and Export Led Growth. Government Printer Dar es Salaam, Tanzania.

ملاحق

شكل (م1)

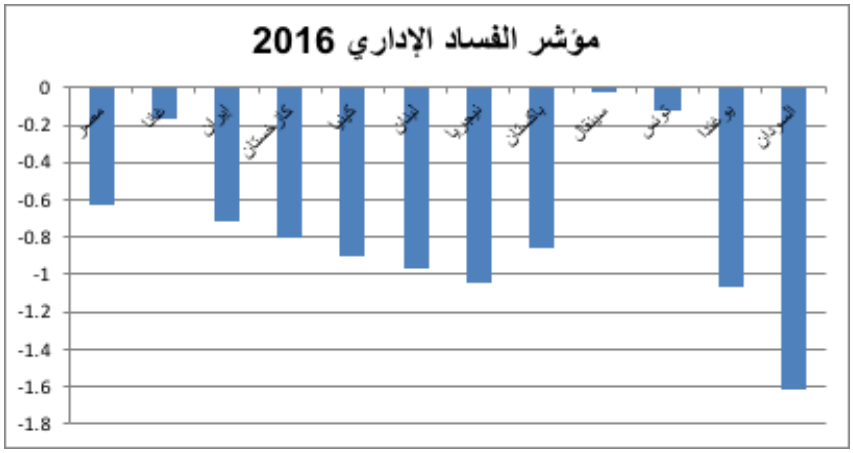

شكل (م2)

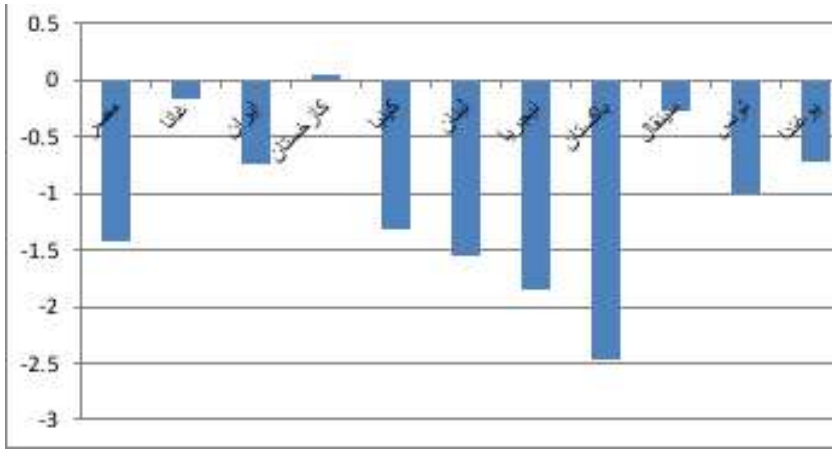

شكل (م3): الفساد الإداري وفعالية الدولة

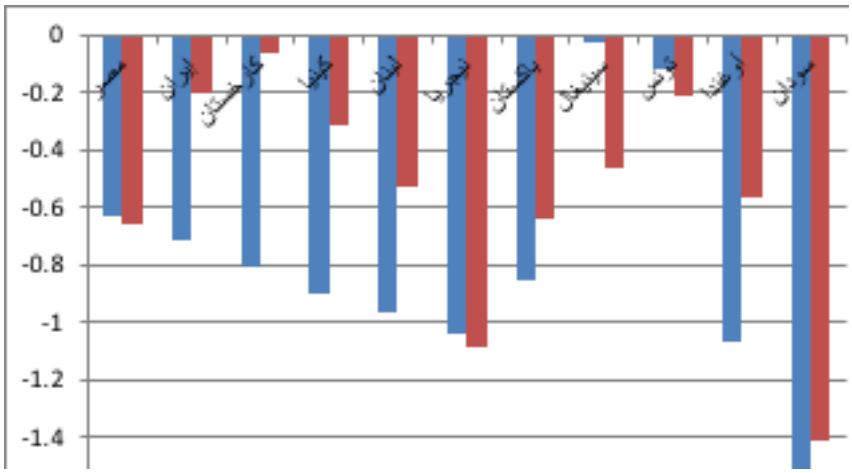

شكل (م4)

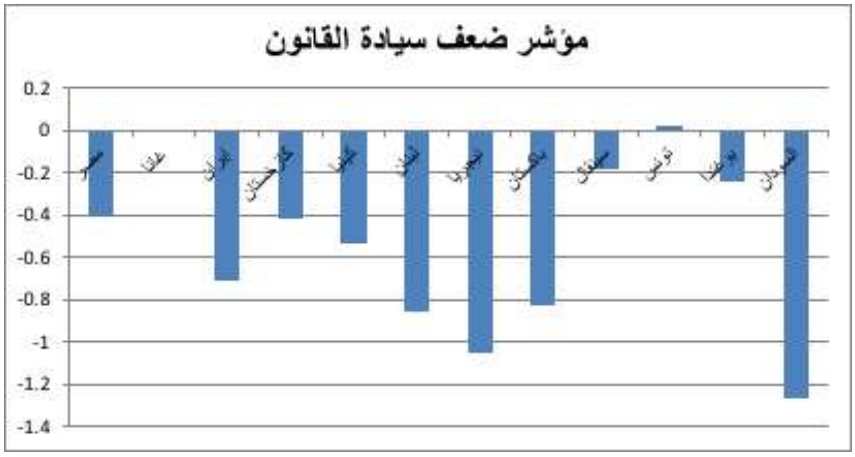

شكل (م5):العلاقة بين تدفق الاستثمار الأجنبى والفساد الإداري للسودان

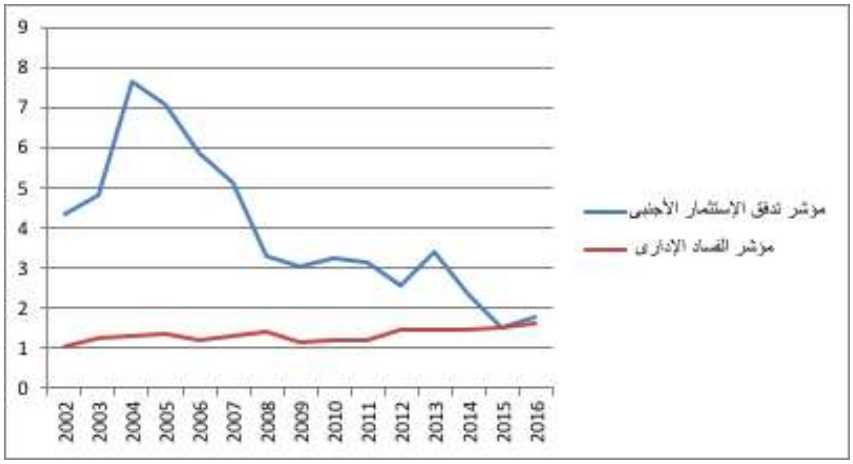

ندوة العدد

شرق السودان: الماضي.. الحاضر..المستقبل

الثلاثاء 3 نوفمبر2020

د. محمد محجوب هارون:

أرحب بأساتذتنا الكِرام المشاركون الرئيسيون والمستمعون، يصدر المعهد مجلته النصف سنوية مجلة خطاب «Discourse»، تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، ونسبة لظروف النشر والتحديات الكثيرة، والتي لا تمثل بالضرورة مبرر كافٍ، صدرت أعداد المجلة السابقة في فترات زمنية أطول وفي شكل أعداد مندمجة. نحن الآن بصدد إصدار العدد العاشر من المجلة، وملتزمون في المعهد على مواصلة إصدار هذه المجلة بأفضل ما نستطيع.

تحمل آي إصدارة فكرة رئيسية تتمحور حولها مقالات العدد، و يحمل هذا العدد العاشر فكرة السلام. درج المعهد على إقامة ندوة تختص بموضوع العدد على أن تُضمّن هذه الندوة داخل العدد، وقدرنا أن تختص هذه الندوة بقضية شرق السودان كما يعكس عنوانها : شرق السودان: الماضي، والحاضر، والمستقبل. تنقسم الندوة إلى شقين: يتحدث المتحدثون في الشق الأول حول الموضوع المطروح، وذلك بالتطرق للأربعة محاور الرئيسية :

- خلفية تاريخية: المكونات الاجتماعية التاريخية في الشرق.
- حالة التنمية والعلاقة بين المركز والإقليم.
- البعد الإقليمي والدولي في نزاع الشرق وعلاقاته بالمصالح الاقتصادية والاستراتيجية للقوى الخارجية ذات الصلة بالنزاع.
- شرق السودان، الراهن والمستقبل.

كما سيتم تحرير مشاركتهم في شكل مادة سيتم تنقيحها ونشرها في العدد العاشر تحت مسمى ندوة العدد، والهدف من هذه الندوة هو إثراء المواد المكتوبة حول الفكرة الرئيسية بحوار من هذا النوع. في الشق الثاني، ستنخرط الجلسة في نقاش مفتوح يشارك فيه المستمعون من الحضور، وهذا كخطوة أولى في مشروع المعهد لبلورة أجندة عمل حول شرق السودان، ونريد بذلك الاستهداء بأرائكم للإجابة على سؤال: كيف يستطيع معهد أبحاث السلام أن يتبنى أجندة عمل حول مشروع شرق السودان؟ و نبدأ بالمحور الأول والذي سيحدثنا فيه الدكتور حسن محمد صالح عن المكونات الاجتماعية والتاريخية في الشرق.

حسن محمد صالح
كلية الاقتصاد والدراسات الاجتماعية
جامعة الخرطوم

د. حسن محمد صالح:

في البدء، أود أن أوضح أن كل المعلومات التي سأذكرها هنا هي معلومات تحصلت عليها كباحث للدكتوارة في الانثروبولجيا الاجتماعية بين العام 1969–1971، معتمدين على الوثائق المدونة في الأرشيف ودار الوثائق المركزية في الخرطوم وكسلا وسنكات، بالإضافة إلى المعلومات المنقولة من المخبرين من شرق السودان، ودائما ما يتبدل التاريخ خاصة الشفاهي منه.

سابدء حديثي عن قبيلة البجا التي تعتبر كونفدرالية تضم مجموعة قبائل يجمع بينهم إطار جغرافي واحد ونشاط اقتصادي، متمثل في الرعي، بالإضافة إلى الثقافات المتقاربة واللغة العامة ، ما عدا بعض مجموعات البني عامر التي تتحدث «التقداوي» ويعتبروا bilingual لتحدثهم اللغتين (التقرنجي و التقداوي) و كذلك مجموعات الحباب.

تنقسم مجموعة البجا إلى قبائل رئيسية هم : الهدندوة، البني عامر، البشاريين، العمرئر، الحباب، بالإضافة إلى مجموعات أخرى صغيرة ومتوسسطة إنضمت إلى المجموعات الرئيسية عن طريق المصاهرة أو الإقامة، كقبيلة الأرتيقا في منطقة سواكن، وهي قبيلة قديمة جداً عمل أفرادها كحكام لسواكن منذ العهد التركي، ونذكر من القبائل الأخرى ،المليتكيناب والسروراب والشاياب وغيرهم.

تذكر بعض المصادر التاريخية أن أول المجموعات التي وجد لها كيان في شرق السودان هي مجموعة الحلنقة، سكنوا منطقة كسلا وهي تعتبر الأن مجموعة حضرية. وقد سجل التاريخ النزاع القديم في منطقة الساحل في منطقتي سواكن ومصوع ، بين قبيلتي البني عامر والحباب، وتعتبر قبيلة الحباب هي الغالبة في المنطقة بين إرتريا وحتى سواكن، وإزداد النزاع عندما أنشأ الحكم البريطاني مشيخة للحباب في طوكر. أما مجموعة البني عامر ظلت تعمل في الزراعة في دلتا طوكر من عهد التركي، وهي المجموعة الغالبة بين الحدود الأرترية وبين قرورة إلى حدود دلتا طوكر، وأيضا جنوب مدينة كسلا إلى حدود أرتريا.

أنشأ الحكم البريطاني نظارة البني عامر في كسلا، وأصبحت مركز رئيسي للبني عامر في السودان وأرتريا، وبدأت مجموعة البني عامر في الإزدياد نسبة لعدم الاستقرار السياسي في إرتريا في السبعينيات القرن الماضي، عدا مجموعة النابتات التي تمثل نظارة البني عامر وهي موجودة منذ القدم في كسلا، ولكن هنالك مجموعات أخرى تنضم للبني عامر.

أما قبائل البجة الرئيسية الأخرى منهم البشاريين في الشمال في جبال عتباي من منطقة دنقلاب حتى الحدود المصرية وهي مجموعة معزولة لحد ما، وتنقسم إلى قسمين : بشاريين عالياب في الشمال، وبشاريين أم ناجي تنقلوا لظروف المرعى حتى استقر بهم الحال في نهر عطبرة بين سدون و قوز رجب. وهنالك مجموعة

العمرئرالمتواجدة في جنوب بورتسودان إلى منطقة سنكات وجزء منهم في القاش، والعمرئر ينقسمون إلى فرعيين رئيسيين: عمرئر بن عمار وآتمن بن عثمان، وهم أكثر القبائل تحضراً و وجوداً في المدن.

تعتبر قبيلة الرشايدة أكثر القبائل العربية توافداً للسودان وقد قدموا من المملكة العربية السعودية منذ أكثر من مائة وثلاثون عام كرعاةً للإبل. وكانوا قد تعرضوا لبعض المضايقات في زمن المهدية، ما الجأهم إلى أريتريا وعادوا إلى السودان بإنهاء المهدية وهم منقسمون في قبيلتين، وفشلت محاولات إدارة الحكم البريطاني بدمجهم في كيان قبلي واحد واصبحوا بذلك يتبعون لنظارة الهدندوة.

قبيلة الهدندوة ظهرت في سنكات وهم أبناء محمد المبارك أو (براكوين)، وتعني كلمة الهندندوة أبناء هادات، وذلك لاعتقادهم بنسبهم لجدتهم الأولى (هادات). ومنذ عهد الفونج ظل الهدندوة بجبل أوُكريت في منطقة سنكات، ونسبة لأعدادهم الكبيرة بدءوا بالزحف جنوباً بحثاً عن المرعى إلى أن وصلوا منطقة القاش واستوطنوها، و بالتالي تغطي قبيلة الهدندوة أكبر منطقة قبلية في شرق السودان: تمتد من سنكات جنوباً إلى كسلا، ومن كسلا غرباً إلى نهر عطبرة، ومن كسلا شرقاً وجنوب شرق إلى الحدود الإريترية. فترة الاستعمار، أولت الإدارة البريطانية اهتمام كبير لقبيلة الهدندوة وذلك لأسباب منها: أعدادهم الكبيرة وانتشارهم في بقعة واسعة من أراضي الشرق، وحسب المستعمر البريطاني الف حساب لقبائل الهدندوة، وذلك لإرتباطهم بالأمير عثمان دقنة ودعمهم له في معاركه ضد الاستعمار إلى أن حدث وكسر المربع البريطاني في معركة تاماي. وذكرت بعض الوثائق البريطانية أن من الأسباب الأخرى هي النزاع بين بريطانيا وايطاليا في منطقة الشرق، بالتحديد مجرى نهر القاش، وظن البريطانيون أن التواجد الواسع لقبيلة بها مقاتلين شجعان سيشكل خط دفاع أمامي ضد آي تمدد ايطالي في الشرق. وكان قد بدء الإيطاليون إقامة مشاريع على طول نهر القاش إلى أن اعترضت بريطانيا على ذلك فقدمت الحكومة الإيطالية مقترح يفضي لإقامة مشاريع خدمية للسكان، مدارس و مستشفيات، على ضفتي نهر القاش من الحدود الأرترية حتى نهاية نهر القاش داخل السودان، ولكن لم توافق بريطانيا على هذا المقترح وفي عام 1918 عُقدت إتفاقية روما بين الحكومتين، ونصت على أن لا تقوم بريطانيا بآي عمل في منطقة نهر القاش دون مشاورة الحكومة الإيطالية مع حفظ حقوق المواطنين المحليين. وبعدها شرعت بريطانيا بتنفيذ مشروع دلتا القاش، ومُنحت المنطقة كعطاء لشركة أقطان كسلا على أن تُنشئ الشركة خط سكة حديد بين بورتسودان وكسلا وتعمل على زراعة القطن لصالح السكان المحليين. استمر عمل الشركة حتى العام 1928 إلى أن دخلت في خلافات مع قبيلة الهدندوة مما دفع الحكومة البريطانية لإنهاء عقد الشركة حفاظاً على أمن المنطقة وذلك مع تعويضها مايقارب الثلاثين ألف فدان في مشروع الجزيرة التابع أنذاك للحكومة المركزية في الخرطوم.

هنالك أيضا المجموعات النيلية الموجودة في شرق السودان، خاصة قبائل الجعلين والشايقية والمناصير والرباطاب، وزاد عددهم بنشأة السكة حديد ومشروع القاش وأستقروا في مراكز في القاش كتجار ومزارعين. الجدير بالذكر أن مشروع القاش مقسم على أساس قبلي وتعود أغلب ملكيته لقبيلة الهدندوة، وبالتالي عملت المجموعات النيلية بالزراعة في شراكات مع الهدندوة أوبإستئجارها.

نذكر أيضا قبائل غرب أفريقيا الذين قدموا كعمال في مشروع القاش واستوطنوا في قلب المنطقة وفي قُرى أُخرى تعتبر كمحطات رئيسية لإدارة الزراعة والمياه على طول القاش، وتبدأ من الشمال: وقر وتندلاي ومكلي ودقين.

وبدء الوضع في التغير منذ الثمانينات مع بداية الجفاف و التصحر الذي ضرب المنطقة في عام 1984، وفقدت المجموعات الرعوية من البجاويين الكثير من مواشيها، مما اضطرهم للتفكير في الاستقرار حول منطقة طريق بروتسودان-كسلا، إما في قرى جديدة أوالقُرى القائمة مثل: دردیبي، آداليا، وقر، ومتتيب. و بعض منهم سكن المدن الكبيرة. وأصبحت الحوجة التنموية عاجلة وأكبر.

د. محمد محجوب هارون:

ننتقل إلى البروفيسور عبد الغفار محمد أحمد ليقدم لنا خلفية حول التنمية في منطقة شرق السودان.

عبد الغفار محمد أحمد
كلية الاقتصاد والدراسات الاجتماعية
جامعة الخرطوم

بروفيسور عبد الغفار محمد أحمد:

أريد أن أبدأ بنقد موجه للأمة السودانية ككل: الأمة التي لا تقرأ ستموت. فقدم الدكتور حسن قبلي ما كتبه في الثمانييات ولم يتطرق إليه أحد. وقد كتب البريطانييون الكثير في شرق السودان ولكن لا أحد يراجع هذه الوثائق.

أريد أن أتحدث عن مشروع البحر الأحمر القائم بالتعاون بين جامعة الخرطوم وجامعة بيرقن، والذي كنت جزء منه. قام المشروع ب145 دراسة عن الهدندوة في منطقة سنكات وأصدرثلاثة كُتب منها: Surviving for Meager Resources ، ويتحدث الكتاب عن الهدندوة في مناطق سنكات. كذلك كتاب: سلام وتنمية شرق السودان الصادر في العام 2009. وقمنا بتوزيع هذه الأعمال على كل الجهات المهتمة والمختصة ولكن لم يتم الاستفادة منها. والمهم في هذه الأعمال هي أنها تقدم حلول لمشاكل التنمية في الشرق. و تحمل المشروع إقامة دراسات متداخلة وذلك لارتباط التنمية بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية. و حوى المشروع جانب لبناء القدرات لباحثين مختصين في المنطقة وأخرج مجموعة من بحوث الماجستير والدكتوراه. ونجح المشروع في تغطية كل الجوانب المتعلقة بقضايا التنمية والسلام في المنطقة، ولكن النخب لا تملك الاهتمام الكامل لمراجعة مثل هذه الأعمال. وكان بوُدي حضور أشخاص ممن كانوا مديرين لمشروع البحر الأحمر كالأخ

حسن عبد العاطي «رحمه الله»، والأخ صلاح الشاذلي، والأخ شريف حرير.

من المعروف أن ظواهر الجفاف والتصحر كان لها أثر كبير جداً في تراجع التنمية، ولكن ما زالت هنالك مناطق إنتاج زراعية في خشم القربة والقاش وطوكر وكان يمكن الاستفادة منها بصورة كبيرة،ولكن نرى مثلاً أن هؤلاء من كانوا مسؤليين عن صندوق الشرق لم يروا هذه النقاط وبالتالي لم يتطرقوا إليها.

يعتبر التهميش من الأسباب الأساسية لتردي التنمية في المنطقة، فتأثر به التعليم وقطاع الصحة و حتى التنظيمات الاجتماعية التي تدعم بقاء هذه المجموعات. ولإدارة هذه القضايا يجب أن نضع في الاعتبار عملية التنوع الموجودة في السودان، فهي إحدى مسببات الخلاف بين السودانيين «قضية الهوية» ، فكل المكونات التي توافدت للسودان منذ فترات قديمة هي في الحقيقة قد انصهرت، بصورة أو بأخرى،مع المكونات السودانية الموجودة، فعملية الانصهار هذه تحتاج لنوع من التأكيد والمعرفة بها. في تقديري أن تبني الحكومة لنموذج المسارات في قضايا السلام هي إحدى وصفات تفتيَت وتفكيك السودان.

د. محمد محجوب هارون:

ننتقل للبروفيسور حسن الحاج علي الذي سيتحدث لنا عن البعد الإقليمي والدولي لما يجري في شرق السودان.

بروفيسور حسن الحاج علي:

عبر هذه الخرائط التي سأعرضها نفهم أن هنالك تكالب إقليمي دولي حول منطقة الشرق، وقد تغير هذا التكالب عما كان سابقاً باعتبار ظهور دول جديدة لها مصالحها في المنطقة وغروب دول أخرى مع اختلاف القضايا نفسها.

حسن الحاج علي
كلية الاقتصاد والدراسات الاجتماعية
جامعة الخرطوم

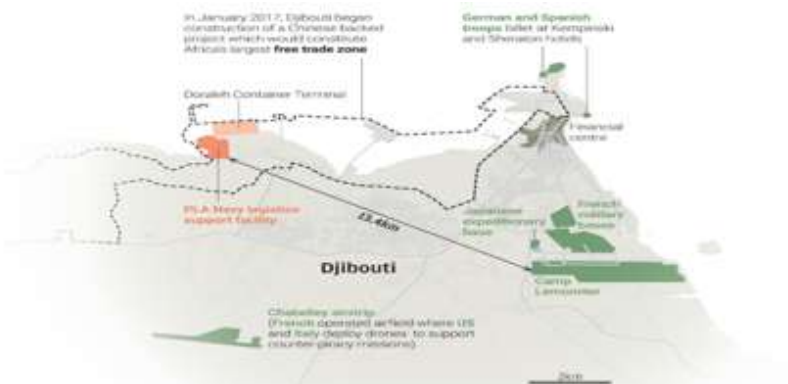

https://multimedia.scmp.com/news/chWhy%20Djibouti%20is%20home%20to%20China›s%20first%20foreign%20military%20baseina/article/2161807/china-djibouti-base/index.html

توضح الخارطة أمامكم منطقة جيبوتي، و القواعد العسكرية الأجنبية الموجودة بها، حيث نرى باللون الأخضر القاعدة الأمريكية الوحيدة في أفريقيا، و باللون الاحمر نرى أول قاعدة عسكرية صينية خارج مياه إقليمها، وجوارها الميناء حيث تقيم الصين بجانبه أكبر منطقة تجارة حرة مفتوحة، مما يوضح لنا ترابط العلاقات العسكرية والاقتصادية. إضافة إلى التواجد العسكري الألماني والإيطالي والأسباني والفرنسي.

file:///C:/Users/HP/Downloads/senior_study_group_on_peace_and_security_in_the_red_sea_arena-report.pdf

الخريطة التي أمامكم مأخوذة من تقرير Atlantic Council حول منطقة البحر الأحمر، يذكر التقرير انه لا يمكن أن نفصل البحر الأحمر عن محيطه من شرق المتوسط ومنطقة الخليج والقرن الأفريقي وذلك لتداخل القضايا وتأثيرها على المنطقة ككل.

في الخريطة التالية: مكتوب باللغة الإنجليزية Us military drones and surveillance network in Africa. ومشارباللون الأحمر للمرافق العسكرية الأمريكية في غرب أفريقيا و القرن الأفريقي وهي ثلاثة أنواع موضحة في الخيطة الثانية: Forward operating sites, Contingency security locations, and the contingency location.

Forward operating sites, Contingency security locations, and .the contingency location

توضح الصورة The logistics hubs basis and operation of US African commands ونراها تشكل شريط يبدأ من المحيط الأطلنطي حتى منطقة القرن الأفريقي، وبالتالي نحن متواجدون في حِزام من القواعد العسكرية الموجودة في المنطقة.

https://www.criticalthreats.org/analysis/the-new-scramble-for-africa

هذه الخريطة توضح الوجود العسكري الإماراتي الذي يؤمن مصالحها الاقتصادية في المنطقة والمتمثلة بالطبع حول الموانئ.

هذه صور تم أخذها عبر الأقمار الصناعية للقواعد العسكرية للإمارات في أرتريا وهي ضمن القوات المشاركة في حرب اليمن.

Ibid

هذه الصورة توضح سفن عسكرية إمارتية في ميناء العصب وهي تقوم بتقديم الدعم اللوجيستي للحرب في اليمن.

يتضح لنا جلياً مما تم عرضه أن القضايا والمصالح العالمية متداخلة بين دول كثيرة مما يؤثر على السودان والشرق بالتحديد. وفي هذا الإطار يجب الحديث عن دولتي أثيوبيا وأرتريا لتأثيرهما الكبير على منطقة شرق السودان. قبل ظهور آبي أحمد في حكم أثيوبيا، كان لمصر تحالف قوي لإضعاف مصالح الإمارات في

أثيوبيا في المنطقة حتى قامت بدعم مجموعة الشباب الإرهابية في الصومال. ولكن التغيير السياسي في أثيوبيا غير الأجندة الأرترية التي ارتبط استقرارها ببقاء آبي أحمد. لكن ما زالت النزاعات الداخلية تهز أثيوبيا خاصة في إقليم التقراي المطالب بالحكم الذاتي، وكانت أثيوبيا الدولة الأولى من حيث أعداد النازحين داخلياً في العام 2018. وبالتالي غطى ثقل النزاعات الداخلية في البلدين وحتى السودان على التحالفات والقضايا الدولية الموجهة نحو الإقليم.

د. محمد محجوب هارون:

هكذا نكون قد تناولنا ثلاثة أبعاد متعلقة بموضوع النقاش وبذلك ننتقل للبعد الرابع والأخير، وسيحدثنا كل من بروفيسور حسن أبوعائشة ودكتور عبدالله درف حول الراهن والمستقبل لما يدور الأن في شرق السودان. نبدأ بالبروفيسور حسن أبوعاشة.

حسن أبو عائشة
أستاذ الطب الباطن
وطب الكلى – الرئيس
السابق لجامعة المغتربين

بروفيسور حسن أبوعائشة:

أنا في الحقيقة طبيب، ولكن اهتمامي بقضايا شرق السودان ليس فقط لأني من أبناء المنطقة، ولكني منذ كنت طالباً كنت مهتم ومتابع لتاريخ الشرق وعملت ككاتب للأستاذ محمد شريف «رحمه الله» وهو أحد المؤرخين لشرق السودان، وكنت كثيراً ما أسافر معه لمناطق كثيرة في الشرق، وكنت دائماً ما أراه حريصاً للحصول على الحكايات الشفاهية من فم من عاصروا الأحداث المختلفة. حتى حقق كتاب «تاريخ كسلا» الذي يتناول تاريخ مدينة كسلا منذ نشأتها حتى المهدية ومدن أخرى في الشرق.

رغم التنوع القبلي الكبير لمكونات شرق السودان التي تمتلك كل منها كينونتها الخاصة وتجتمع تحت نظارات مختلفة ومستقلة، ولكن يجمعهم عامل مشترك بينهم وهو تحدثهم للغة واحدة، وهذا نادر جداً في الأقاليم الأخرى داخل السودان حيث تتعدد للغات بين القبائل المختلفة. لكن جمعت اللغة البجاوية أكثر من عشرة قبائل عاشت فيما بينها فترات من الحروبات والخلافات، لذلك تعتبر اللغة البجاوية لغة عظيمة لها إرثها الأدبي الذي يستهوي الكثير من القبائل الأخرى.

تتعدد للغات بين القبائل المختلفة. لكن جمعت اللغة البجاوية أكثر من عشرة قبائل عاشت فيما بينها فترات من الحروبات والخلافات، لذلك تعتبر اللغة البجاوية لغة عظيمة لها إرثها الأدبي الذي يستهوي الكثير من القبائل الأخرى.

الأحداث الأخيرة التي دارت في منطقة الشرق هي مُؤججة بالتكالب القائم على القرن الأفريقي، وهذا ما ذكره أنفاً البروفيسور حسن الحاج علي، ويبدو أن السودان له النصيب الأكبر من هذا التكالب،الغرض من ذكر هذه النقطة هو أن نوضح غياب مثل هذه

الصراعات من قبل، فالمعروف عن الصراعات القبلية أنها دائماً ما تكون متعلقة بالأرض والمرعى، ولكن الحدود القبلية بين هذه المجموعات معروفة و واضحة.

أريد أن أشير إلى نقطة مهمة جداً تتعلق بالتداخل القبلي لمكون البني عامر مع أرتريا وهو تداخل طبيعي ومفهوم جداً، فقد ذُكر أن الإدارة البريطانية في عهد الإستعمار أقامت نظارة البني عامر في كسلا، وهذا صحيح، كما يتبع لها البني عامر في أرتريا. كذلك قبل المهدية، كانت رئاسة نظارة البني عامر موجودة في أرتريا في أغوردت. ومن قصص التاريخ القديم يحكى أن محمد موسى ناظر الهدندوة وهو جَدّ الناظر الحالي تِرِك، كان أحد أمراء المهدية، ويحكى أنه أختلف مع المهدية وتغاضب مع عثمان دَقنة، فخشي بطشه وهرب إلى أرتريا حيث استقبله ناظر البني عامر دُقل هناك و احتفى به، وبمعية وحماية ناظر البني عامر إستطاع محمد موسى أن يتجول ويسافر في أرتريا، ووجد أن الهدندوة في أرتري كُثر، حتى حدثته نفسه أن يطلب من الايطاليين أن يسمحوا له بإقامة نظارة للهدندوة في أرتريا. والمعروف أن قبيلة الهدندوة تمتلك الجزء الأكبر من الأراضي الرعوية، لذلك كان من الطبيعي أن تلجأ قبائل البني عامر بعد الجفاف إلى المدن، واصبحوا يشترون الأراضي وظل هذا مقبولاً بين الناس. هذا يوضح لنا أن التداخل والتعايش السلمي بين هذه القبائل هو الأساس حتى في ظل الأزمات الاقتصادية، لذا نرى أن السلام بين هذه القبائل ممكن طالما إذا احتفظت كل قبيلة بحقوقها المعروفة ولم يتغولوا على غيرهم.

تتعدد اللغات بين القبائل المختلفة. لكن جمعت اللغة البجاوية أكثر من عشرة قبائل عاشت فيما بينها فترات من الحروبات والخلافات، لذلك تعتبر اللغة البجاوية لغة عظيمة لها إرثها الأدبي الذي يستهوي الكثير من القبائل الأخرى.

د. محمد محجوب هارون:

شكراً بروفيسور أبو عائشة، في الجولة الثانية نتوقع أن تحدثنا عن رؤيتك للمستقبل. والأن ننتقل للدكتور عبد الله محمد دِرِف.

دكتور عبد الله محمد دِرِف:

أُريد أن أعطي فكرة عن طبيعة الصراع الذي يجري الأن وكيف بدأ، فكما قال البروفيسور أبو عائشة أن أخر صراع أو اقتتال بين قبيليتي البني عامر والهدندوة كان قد حدث عام 1940 ولم يسجل التاريخ الحديث آي نزاع أو اقتتال بين الطرفين. إذا نظرنا للصراع القبلي عموماً، كما حدث في دارفور ومناطق أُخرى، هو دائماً

عبد الله محمد درف: المحامي، وكبير مستَشَاري وزارة العدل سابقاً

نزاع حول الأرض أو الكلأ أو الماء، أي أنه نزاع حول الموارد، ولكن ما جرى من نزاع في العام 2019 بين النوبة و البني عامر، و البني عامر والهدندوة فهو ليس صراع موارد، فأول صراع حدث بين النوبة والبني عامر، في شهر يونيو 2019 بالقضارف، كان خلاف بين شخصين، بائع ماء وأختلف مع المشتري حول سعر الماء وقام الشجار بينهما، وما كان في الغد إلا أن إمتلاءت وسائل الإعلام المختلفة بصور لأشخاص مصابين تحت إشاعات تقول أن النوبة يتعرضون لإبادة وعليه تم حرق حي كامل من أحياء البني عامر في القضارف. وهذا طبعاً يرجع لضعف الحكومة والتراخي الأمني في وقتها الذي وصل لإشتراك أفراد القوات النظامية من أبناء النوبة في النزاع والإنحياز إلى أهاليهم وإنتقل النزاع من القضارف إلى بورتسوان وبعد شهرين إلى خشم القربة ومؤخراً لحلفا الجديدة. ويظهر التراخي الأمني وضعف السلطة في أحداث القضارف وحلفا الجديدة حيث لم يتم القبض أو محاسبة آي من الجناة وهذا ما أوغل صدور أهالي الضحايا وفاقم الصراع. قمنا نحن، كمجموعة من المحامين، بالتحرك إلى خشم القربة في محاولة لدفع السلطات للقبض على الجناة، وبالفعل حدث ذلك ودُفعت ديات وتعويضات للضحايا ومنها هدأت الأوضاع فوراً، وكان هذا ببساطة نتيجة لتنفيذ حكم القانون مما طمأن الأهالي بأن الدولة حاضرة وتعمل على حمايتهم. فغياب الدولة وعدم إتخاذها للإجراءات القانونية وحتى الوقائية لتفادي هذه النزاعات هي سبب أساسي في حدوثها. ففي مثل هذه الأوضاع هنالك دائماً جهات تعمل على تأجيج النزاع ودائماً ما تلعب على التحشييد القبلي وهؤلاء معروفون ويجب أن يحسمهم القانون بشكل جاد. وبغياب الدولة لايجد الأفراد من يلجأوون إليه غير القبيلة، وتصبح القبيلة أعلى من سلطة الدولة.

في مثل هذه الأوضاع هنالك دائماً جهات تعمل على تأجيج النزاع ودائماً ما تلعب على التحشيد القبلي وهؤلاء معروفون ويجب أن يحسمهم القانون بشكل جاد. وبغياب الدولة لا يجد الأفراد من يلجأون إليه غير القبيلة، وتصبح القبيلة أعلى من سلطة الدولة.

بالنسبة للصراع الأخير في بورتسودان، فهذا أيضا لا يتعلق بالموارد، فقبائل الهدندوة كما ذكرنا مسبقاً هي من أكبر القبائل وموجودة في منطقة البحر الأحمر، وهو صراع سياسي متعلق بمسار الشرق في إتفاقية السلام بجوبا، وخاطب أحد قيادات المسار الجموع في بورتسودان وكسلا والقضارف، وبعد الندوة مباشرة ظهرت مجموعات أخرى إعترضت على المخاطبة، وفوراً بدء إنتشار خطاب الكراهية والخطاب القبلي في وسائط التواصل الإجتماعية وتم توظيف القبيلة في هذا الصراع السياسي، وهذه

مسألة خطيرة، وتراخت الدولة في حسم هذه الممارسات لإستخدام القبيلة كواجهة سياسية، وحدث أن رفضت بعض المجموعات ما تم التوافق عليه في مسار الشرق بإتفاقية السلام، وهو رفض يأتي بمسوقات جهوية فقط، فإن سألت أحدهم ما هي النقاط التي ترفضها وترى أنها لاتخدم قضية الشرق في هذا المسار لا يستطيع أن يجيبك، ولكن يقول أن المفاوضون في المسار لا يمثلوننا. وتكررت نفس القصة في قضية تعيين الوالي صالح عمار. إذن مشكلة الشرق ليست هي مشكلة قبيلة تعدت على موارد أو أراضي قبيلة أخرى، وإنما هنالك مجموعات لها رؤى سياسية معينة تعمل على إنفاذها عبر العباءة القبلية. يجب أن تتعامل الدولة بصورة جادة مع هذه الممارسات وتفرض هيباتها دون الإستجابة للضغوطات غير الموضوعية. والحل في تقديري هو في النقاط الأتية:

- إيجاد نظام حكم تتمثل فيه المكونات المختلفة للمنطقة وبرنامج تنموي واضح يبنى على التوزيع العادل للموارد و الخدمات.
- بالنسبة للصراعات يجب أن تنفذ الحكومة برامج مصالحات جادة قائمة على الإنصاف التام لكل من لحقه الضرر.
- يجب أن تطور الدولة النظام الأهلي و ترشد الوعي القبلي بين المكونات القبلية المختلفة.
- كما يجب ضبط دور الإعلام على أن يحارب الإشاعات ويعمل على نشر ثقافة التعايش السلمي عبر قنوات الدولة الإعلامية.

د. محمد محجوب هارون:

شكراً د. عبدالله درف، سنعاودك في الجولة الثانية من النقاش لتوضح لنا أكثر وجهة نظرك القائلة أن: الصراعات التي تحدث في الشرق هي ليست صراعات حول الموارد. ولكن يبقى السؤال قائم هو لمصلحة من؟

نبدء جولتنا الثانية والأخيرة من الندوة وفيها نعاود متحدثينا ليكملوا لنا الصورة بما لم يسعفهم به الوقت في الجولة الأولى. نعود لبروفيسور حسن محمد صالح ليكمل حديثة في دقيقتين.

بروفيسور حسن محمد صالح:

أريد أن أرجع لما ذكره الأخ حسن الحاج على حول إهتما أريتريا بالسودان، وهذا حديث صحيح و مهم، فقد شاهنا عبر زياراتنا في بورتسودان وطوكر حضور الرئيس الأرتري أسياس أفورقي بسيارته من أسمرة إلى السودان، وهو يعتقد إعتقاد جاد بأن هذه المنطقة كانت في الأصل جزء من أريتريا وهي المنفذ الوحيد لدولته للمرعى والزراعة، بالتحديد منطقة طوكر والقاش.

فيما يتعلق بالتنمية أرجع لحديث البروفيسور محمد أحمد عبدالغفار، وأوّكد أن أهم عامل لتفعيل التنمية في الشرق هو بإقامة خزان في منطقة ستيت ليروي المنطقة الشرقية من نهر عطبرة، بفتح قناة «ترعة» من نهر عطبرة شرقً لخط السكة حديد.

أوافق على حديث البروفيسور أبو عائشة والدكتور عبد الله درِف على أن النزاع في الشرق لم يكن يوماً حول الموارد، ولكن هذا نزاع من نوع جديد. المعروف أن كل قبائل شرق السودان تتعامل مع ملكية الأراضي بقانون العُرف، فكل قبيلة على دراية تامة بحدود أراضيها وهنالك نظام عُرفي منظم جداً حول تقسيمات الأراضي وإستخداماتها: نجد في هذا النظام مصطلحي (الأصل و العُرف) الأصل هي المجموعة التي تملك الأرض أصياً أو بالأصالة، والعمارة هي أن تسمح للأخرين بإستخدام هذه الأراضي على أن يدفعوا مقابلها مايعرف ب»القُدام». وهذا النظام حفظ التوازن بين جميع قبائل البجا، ولكن أتوقع ان يحدث صراع حول الموارد خاصة بين الهدندوة والرشايدة، فللرشايدة ثقافات رعي مختلفة وليس لهم حدود أراضي يعرفونها و قد قامت لهم نظارة، وبالتالي هم يملكون ناظر دون أرض وهذه مشكلة كبيرة لقبائل شرق السودان.

إحدى المشكلات الأساسية التي برزت في قضية شرق السودان منذ العام 1994، هي تقسيم ولاية كسلا إلى ولايتين (القضارف و كسلا) وهم منطقتين مكملتين لبعضهما البعض، فمن حيث الموارد فولاية كسلا والبجا في البحر الأحمر ليس لديهم منفذ للرعي إلا نهر القاش ونهر عطبرة، فيجب أن يعاد النظر في هذا التقسيم.

الآن النزاع في كسلا وبورتسودان والقضارف يظهر نوع جديد من الصراعات هي النزاع الحضري وهو نزاع سياسي، ولا يمكن أن يحل هذا النزاع إلا بمراجعة نظام الحكم الأهلي و نظام تقسم المناطق إلى إدارات أهلية. فهذا النوع الجديد من النزاع استصحب معه تغيير إجماعي وسياسي في المنطقة ومازال النظام الإداري لا يتناسب والمجتمع الحديث، فمعظم السكان في المنطقة ولدوا في المدن أو القرى التي نزحوا إليها بسبب الجفاف والتصحر وليس لهم علاقة بالنظام الأهلي القديم.

لذلك أختتم حديثي بلفت النظر إلى خطأ كبير تقع فيه دائما الحكومات،

التنافس الخليجي في المنطقة له تأثير مباشر على منطقة الشرق: فالمحور التركي- القطري له تأثيرات كبيرة في ليبيا وسوريا والسودان. و كان قد ذكر تقرير Atlantic Council حول منطقة البحر الأحمر، أن السودان يمثل أهمية وأولوية كبرى لأمريكا ومصالحها في المنطقة. وهذا يعني توقع المزيد من التدخلات في المنطقة مما يتطلب مزيد من الوحدة

وهو تعيين ولاة على نظام قبلي، فهذا لا يتناسب مع التغيير الجديد في الدولة كما من شأنه تأجيج النزاعات بين القبائل.

بروفيسور حسن الحاج علي:

أحدى النقاط الموضحة في الخارطة أمامنا ولم نذكرها قضية ال Land rush or Land grab

وهي أحدى العوامل الرئيسية لتفكير دول الخليج وحتى أمريكا للإستفادة من هذه الأراضي الشاسعة الغير مستخدمة، وإستطاعوا أن يأخذوها في عطاءات Concessions لمائة عام وخمسون عام.

أن الأيادي الخارجية في صراع الشرق بينة، يكفي النظر لمن لديهم مصلحة في البحر الأحمر والموانئ، ومن لديهم رأي في إمتداد قبائل البني عامر في إرتريا، فقبائل البني عامر معروفة تمثل المعارضة الأرترية، لذلك توسعها وتمكينها الاقتصادي هو مساءلة مزعجة جداً للحكومة الأرترية.

التنافس الخليجي في المنطقة له تأثير مباشرعلى منطقة الشرق: فالمحور التركي-القطري له تأثيرات كبيرة في ليبيا وسوريا والسودان. و كان قد ذكر تقرير Atlantic Councilحول منطقة البحر الأحمر، أن السودان يمثل أهمية وأولوية كبرى لأمريكا ومصالحها في المنطقة. وهذا يعني توقع المزيد من التدخلات في المنطقة مما يتطلب مزيد من الوحدة الداخلية لمجابهتها.

بروفيسور عبد الغفار محمد أحمد:

أريد أن أعلق على نقاط سريعة في حديث المشاركين: أولها الخرطة التي قدمها بروفيسور حسن الحاج علي وهي توضح شريط التواجد العسكري في أفريقيا والذي يفصل أفريقيا شمال الصحراء وجنوب الصحراء، فيجب الإنتباه لهذا النوع من التواجد والسياسة التي لا تتعامل مع أفريقيا ككيان واحد متكامل.

فيما يخص هيمنة القبيلة، هي مشكلة تم رمي بذورها منذ زمن بعيد و ظهرت في النزاعات في الجنوب ودارفور، وبالتالي لا يجب التعامل معها كظاهرة جديدة، فهي متجزرة والمعروف أن الحكومة السابقة عملت على تعميقها أكثر لخدمة مصالحها.

و أتفق تماماً مع ما ذكره الأخ عبدالله درف فيما يخص المصالحة وغياب دورالإعلام، فالمصالحة الحقيقية لن تتم إلا بالقبول الصادق والحقيقي للأخر وترسيخ ثقافة التعايش السلمي، وهذه قضايا نجد حلولها في التعليم.

بروفيسور حسن أبوعائشة:

تفاقم واستمرار النزاعات غير مبرر، فهو نتيجة التراخي الأمني للدولة. فما لم

يكن هنالك حضور مقنع للدولة ستكون القبيلة هي الملجأ. والمصالحات لن تحدث مالم تكن هنالك تعويضات عادلة، وترك الامور هكذا سيفضي إلى دمار الإقليم. وهنالك مشكلة خطيرة أخرى يجب أن ننظر إليها وهي الإدعاءات التاريخية، وهي رواية تاريخ لممالك و قبائل تمتد أراضيها في مناطق ومساحات ليست بصحيحة و يقدمونها كحقائق تاريخية، و تكمن المشكلة أن ليس هنالك من يصححها أو يتصدى لها والسكوت على الشيء هو إقرار بصحته، وبالتالي يبنى الصراع والمطالبات على معلومات خاطئة وادعاءات مغلوطة. أختتم حديثي بضرورة بسط هيبة الدولة وتفعيل حكم القانون للسيطرة على هذه النزاعات، وبالطبع يبقى العمل على إعلاء قيم الوطنية هو عبر التعليم.

د. عبد الله محمد دِرِف:

يحدث أن يكون القائمين على الأمر هم أنفسهم من يؤججون الصراع بقصد أو دون قصد و ذلك لقلة معرفتهم بالسياق والتاريخ الأجتماعي والسياسي في المنطقة وأيضا لخضوعهم للضغوطات القبلية الغير موضوعية. وللإجابة على سؤال من المستفيد؟ اقول أن الأيادي الخارجية في صراع الشرق بينة، يكفي النظر لمن لديهم مصلحة في البحر الأحمر والموانئ، ومن لديهم رأي في إمتداد قبائل البني عامر في إرتريا، فقبائل البني عامر معروفة تمثل المعارضة الأرترية، لذلك توسعها وتمكينها الاقتصادي هو مساءلة مزعجة جداً للحكومة الأرترية.

د. محمد محجوب هارون:

شكراً جزيلاً للحضور والمتحدثين، نعتبر أن هذه هي نهاية الندوة التي سيتم نشرها، وفي تقديرنا في أننا تحصلنا على أكثر الندوات ثراءً.

عرض كتاب

تاريخ الصحافة السودانية لنصف قرن 1903-1953

الكاتب: محجوب محمد صالح

فإن «اصدق التاريخ ما كتب في زمانه، وصدق فيه كاتبه، وصدقه معاصروه فيما روى»،

ذلك كلمات تنبض بالحكمة استهل بها الشيخ الجليل بابكر بدري، أحد رواد التنوير في بلدنا، كتابه «تاريخ حياتي».

وهي خير مستهل لكلماتنا هذه في تقديم كتاب علم آخر من رقاد التنوير في السودان، الأستاذ محجوب محمد صالح.

ووددت لو أنها كانت استعراضاً شاملاً لما حواه بين دفتيه من صيد ثمين لحصاد ثمرات تاريخ مجيد، وتجارب ثرة، وخبرات متراكمة، ولما كانت متاحة لنا دقائق معدودة، وخشية أن نظلم المؤلف، والمؤلف، أثرنا أن التواضع مكتفين بإضاءات عجلى لبعض ثمراته، ودروسه وعبره ونحن نتشرف مرحلة جديدة في تاريخ أمتنا تحيطها بها آمال عريضة في الخروج إلى الأبد من ضيق الطغيان والتخبط إلى رحاب وطن تملأ أشرعته الحرية والسلام والعدالة.

خالد التيجاني
صحفي وناشر

وبين يدي هذا السفر العظيم الشأن، لسنا أمام محض «تاريخ الصحافة السودانية لنصف قرن 1903-1953» نحو ما حمل عنوانه، بل هو أبعد من ذلك عمقاً،إذ يتعدى رصد سلسلة أحداث مرحلة التأسيس لأول عهد بلادنا بالصحافة عند بواكير نشأتها قبل أكثر من قرن مضى، ويرقى لمرتبة أن يكون كتاباً مرجعياً لا يرسم ملامح تشكل الكيان السوداني الحديث سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً إبان الحقبة الاستعمارية فحسب، بل يثبت كذلك مقدار التفاعل والتدافع خلالها، والدور الرائد الذي أسهمت به الصحافة السودانية من أجل التحرر الوطني، وفي وذع الركائز المؤسسة لدولة ما بعد الاستعمار.

وبهذا المعنى، وبالمضمون الذي يحتويه متن الكتاب، فهو مؤلف مرجعي حقاً لا يقتصر على الصحافة بل يضئ كذلك جوانب مهمة من تاريخ السودان نفسه، والسياقات التي جرت فيها عوامل تشكله، لذا فلا غنى عنه لمشتغل بالشأن العام، أو محترف للسياسة، أو لمهني في شتى ضروب الإعلام، لا سيما الصحافة رائدته، أو طلاب العلم الدارسين في تخصصات التاريخ، السياسة، أو فنون الاتصال المختلفة، أو لعموم القارئات والقراء.

ولعل الفضل في نهوض الأستاذ محجوب بهذا المهمة الجليلة في التاريخ لحقبة

التأسيس للصحافة السودانية، ومن وراء ذلك بعض مسارات تطورات الحركة الوطنية السودانية، بكل هذه المعلومات الدقيقة والموثوقة، يعود للجمعية الفلسفية السودانية حين طلبت منه في ستينات القرن الماضي إعداد بحث قصير عن تاريخ وتطور الصحافة السودانية، فنشط للوفاء به وسط عقبات قلة المراجع التي تؤرخ لستة عقود سابقة، ولكنه وجد العون لتخطيها من الدكتور محمد إبراهيم أبوسليم مدير دار المحفوظات المركزية، كما كانت تسمى وقتها دار الوثائق المعروفة اليوم، ويقول الأستاذ محجوب «أحسست يومها وأنا أعد بحثي القصير ذلك أن الصحافة السودانية قصة تستحق أن تروى، وأن لها تاريخ خاص لم يكتب بعد، وهو يحتاج لجهد الباحثين، وتنقيبهم لذكريات ومذكرات الذين عايشوا تلك الحقبة».

عرف السودان الصحافة مع بداية القرن العشرين قبل أن تعرفها معظم دول أفريقيا، وفدت إليه عن طريق مصر على أيدي نخبة من بني الشام، فقامت فيه أول الأمر أجنبية الملكية والتحرير والقراء

نشر الجزء الأول من هذا المؤلف في العام 1970، ويضم من بين دفتيه أحد عشر فصلاً، كتب الأستاذ محجوب في مقدمته «لقد عرف السودان الصحافة مع بداية القرن العشرين قبل أن تعرفها معظم دول أفريقيا، وفدت إليه عن طريق مصر على أيدي نخبة من بني الشام، فقامت فيه أول الأمر أجنبية الملكية والتحرير والقراء، وأخذ السودانيون يلجون هذا الباب قراءاً في البداية، ثم كتاباً في صحف لا يملكونها، وأخيراً أصدروا صحفهم نعكس أراءهم، وأفكارهم، وترسم صراعاتهم السياسية وتصور الحياة في جوانبها المختلفة، فكان تاريخاً طويلاً، أرخ الكتاب في جزئه الأول للفترة الأولى ما بين 1903 وحتى 1933، وكذلك تلك فترة البداية الشاقة: الحكم البريطاني الذي لا يسمح بالتطور إلا في حدود يرسمها، والمثقفون قليلو العدد، والاقتصاد متخلف، والإمكانات محدودة، ولكننا رغم ذلك نجد إرهاصات الحركة الوطنية، ونشهد مولد الفكر السياسي».

وجاءت هذه الطبعة من الكتاب التي بين أيدينا متضمنة إلى جانب الجزء الأول، تسعة فصول أخرى هي حصاد جزئه الثاني، لتغطي مسيرة الصحافة السودانية على مدار العقدين اللاحقين في الفترة ما بين 1933–1953، إلى جانب خاتمة بالغة الأهمية والدلالات هي الورقة التي أعدها الكاتب الكبير بعموان «دروس الماضي وتحديات الحاضر» والتي قدمها في ندوة أقيمت بالخرطوم في 16نوفمبر 2003، في الاحتفال بمناسبة مرور قرن على بدء مسيرة الصحافة السودانية، لم تكن حديثاً يركن إلى الماضي، بل أستشرفت كذلك مستقبلها ومستقبل الحالة الوطنية، وقدّم فيها عصارة خبرته الطويلة وتجاربه الثرّة للأجيال الجديدة.

وفي مقدمة الجزء الثاني كتب المؤلف خواطر عميقة معتذراً عن تأخر صدوره سنين عدداً، طارحاً تساؤلات ملحة، ويقول «حالت دون ذلك مشاغل عديدة، وش ئ من التردد مبعثه سؤال ظل يتردد في الخاطر: أيهما أجدى أن نتمعّن في أحداث الماضي، أم نعالج أزمة العصر؟»، ويواصل تأملاته «إنه سؤال يجعل تحديد الأسبقيات أمراً عصيا، فأزمات الحاضر كانت جنيناً في رحم الماضي، وهذه لا تنفصل عن تلك، ولعل التاريخ يلقي ضوءاً، أو بعض الضوء على الحاضر،، والتمعن في ماضي الصحافة ونشأتها قد ينير لنا الطريق ونحن نعالج أزمتها الحالية».

ثم يمضي ليضيف بعداً بالغ الأهمية قائلاً «ثم حقيقة أخرى لا تقل عن تلك أهمية، وهي أن أزمة الصحافة في أي مجتمع هي جزء من أزمة ذلك المجتمع، لا تعالج تلك في معزل عن هذه، فإذا عاش المجتمع أزمة اقتصادية، عاشت الصحافة تلك الأزمة، وإذا فقد المجتمع الحرية والديمقراطية اعتلّت الصحافة واختلّت أسسها وفقدت وظيفتها، وإذا افتقد المجتمع الاستقرار، سادت الفوضى في الصحافة».

ويالها من كلمات وضيئة، عميقة النظر، بعيدة المعنى، فالصحافة ليست مجرد مرآة عاكسة للمجتمع، أو «كحمار يحمل أسفاراً»، بل هي جزء لا يتجزأ من نسيجه تتفاعل معه في أحواله ومدافعاته، إذا اشتكي تداعت له ليس بترديد شكواه، بل يلزمها الواجب والمسؤولية أن تلعب دور الرائد الذي يسهم في جهود خروجه من دوامة اليأس إلى فتح أبواب الأمل.

ولا غرو في ذلك فالصحافة السودانية، كما يذهب إلى ذلك الأستاذ محجوب «هي أقدم مؤسسات الرأي العام في البلاد، سبقت الأندية والجمعيات، وسبقت الأحزاب والنقابات، وسبقت المجالس والبرلمانات، أسست الفكر الوطني، وبلورت الرأي العام، ووحدت ركب الحركة الوطنية».

والصحافة السودانية من أقدم المؤسسات في أفريقيا والعالم العربي، سبقت في الظهور أقطاراً كثيرة، لكنها جميعاً لحقتها ثم تخطتها مظهراً ومخبراً، شكلاً ومحتوى، وبقيت هي متخلفة عن الركب، فهي منذ فجر الاستقلال، وحتى اليوم لم تعرف معنى الاستقرار، تتقاذفها يد القدر من محنة لأخرى، فهي إما محاصرة، أو مصادرة، وإما تشكو من التعتيم أو التأميم، أما يواجهها الكبت أو يهددها الأغلاق، انعكس ذلك على المهنة فأضعفها، وعلى العاملين فيها فأرهقهم، وقطع حبلاً يصل بين الأجيال».

ويطرح الأستاذ محجوب أسئلة المصير الكبرى التي تواجه الصحافة السودانية، كيف تنمو إذن وهي تفتقد الطمأنينة، والاستقرار؟، كيف تنمو إذن ويدها مكبلة بالقيود، ولسانها ملجم بالأوامر والقوانين؟، كيف تتقدم، وهي كاستثمار، خاسرة، وهي كمهنة طاردة، وهي كمؤسسة محاصرة ومهمشة؟.

ومن عجب، يقول الأستاذ محجوب، إن بعض مما تعاني منه الصحافة اليوم، هو ما

ظلت تشكو منه منذ بواكير نشأتها، ففي محاضرة له في نادي الخريجين بأمدرمان في سنة 1937، لّخص أحمد يوسف هاشم ما كانت تعاني منه الصحافة آنذاك، فيوجز ذلك في «معاناة الصحفي في عدم الحصول على الحقائق من مصادرها الرسمية، وضيق المسؤولين بالنقد، وتعرض الصحف للعقوبات الإدارية التي تصل إلى حد الإغلاق، وتضييق هامش الحرية»، وهكذا لا يختلف كثيراً ما يشكو منه صحفيو اليوم عمّا اشتكى منه أولئك الرواد الأوائل.

ويعلق الأستاذ محجوب على هذه المفارقة بمقولة حكيمة «إن التاريخ يلقي بظلاله حقاً على الحاضر».

ويرى الأستاذ محجوب أن هناك درسان من موروث الصحافة السودانية: أولهما القدرة على الاستفادة من الوافد الجديد، وتطويعه لخدمة الأهداف الوطنية، واقتحام من الساحة رغم كل العقوبات، ثم توسيع هامش الحرية بالممارسة مع الاستعداد للتضحية وتحمل النتائج. فالصحفي الناجح لا يقعده الحصار المضروب على الحرية الصحفية إنما يبحث عن الدروب والمسالك والنضال من أجل توسيع هامش الحرية المتاح له بالعزيمة والإصرار والتضحية، ويشدد قائلا»هما صفتان بارزتان في إرث الصحافة السودانية ما زلنا نعيش لهما وبهما».

ويضيف إن الموروث الآخر كان انفتاح صحافتنا على الجديد والاستفادة من كل مصادر المعرفة المهنية، سواء جاءتنا المهنية وافدة من الخارج، أو هاجرنا طلباً لها، فهي صالة الصحفي المؤمن بمهنته.

ويرى المؤلف أن قدر الصحافة السودانية منذ نشأتها الأولى أن تتحمل مسؤولية التوعية» ومسؤولية «التعبئة» في أن واحد، وهو ما خلق لها ديناميكية خاصة، فمن بين كل مؤسسات المجتمع المعنية بالتعبير عن الرأي العام، كانت الصحافة هي الأولى مولداً وظلت تقف كالسيف وحيدة في الميدان أمداً طويلاً.

ويذهب الأستاذ محجوب إلى أن أزمة الصحافة السودانية في تقلب أحوال الدهر عليها، ذلك أنه كما زال عهد، وجاء عهد آخر يتحتم عليها أن تبدأ من جديد بإمكانيات جديدة وصحفيين جدد، وتعمل تحت ظروف جديدة، وكل ذلك أعاق تواصل الأجيال وانتقال الخبرات، واقترح حلاً لذلك أنه ينبغي أن يكون على رأس واجبات اليوم العمل الجماعي للانتقال إلى وضع دائم للصحافة يقيها شر هذه التقلبات، ويحقق للسودان استقراره، وأن ذلك لن يتم إلا في إطار مشروع وطني يؤسس لسلام دائم واستقرار كامل وتحول ديمقراطي راشد ومستدام، فالصحافة في قناعته لن تخدم مصلحتها كمهنة إلا في إطار مشروع وطني جديد، ومن ثم يكون واجبها أن تتبنى ذلك المشروع وتبشر به وتدافع عنه وتروج له.

وكأني بها كلمات قيلت اليوم لتخاطب تحديات المرحلة التاريخية المفصلية التي مهّدت لها ثورة ديسمبر المجيدة، ولكنها في واقع الحال هي رؤية بشّر بها الأستاذ

محجوب محمد قبل عقدين من الزمان، استشرافاً لما نعيشه اليوم، وما ذلك إلا نتاج حكمّة يتمتع بها من رصيد خبرة طويلة، وتجارب متنوعة ومتعددة، ورصيد معرفي، ووعي كبير باستحقاقات الخروج من الأزمة الوطنية المتطاولة.

ولهذا كله، وهذه شذرات عابرة، وغيض من فيض، وبعض ما سمح به المقام، فنحن أمام جهد معرفي عظيم لا يليق به أن يبقى مجرد كتاب أخر يقتنى لأجل أن تُزين به أرفف المكتبات المنزلية تباهياً، بل يجب أن تسعى لأن يستفاد منه في تعزيز المعرفة والوعي وترقية الحس الوطني.

ويشغلني في خواتيم هذا التقديم أن أدفع بجملة مقترحات، رجاء أن تجد الاستجابة المستحقة ممن تليهم، ومنها أن يعتمد هذا الكتاب «تاريخ الصحافة السودانية في نصف قرن» مرجعاً علمياً في الجامعات والمعاهد العليا للمجالات ذات الاختصاص، كليات الصحافة والإعلام، وفي أسام السياسة، والتاريخ، وغيرها.

وأرجو أن يكون الإطلاع عليه والاختيار فيه من بين شروط الحصول على التأهيل لممارسة مهنة الصحافة والإعلام، ليس من باب التعسف، ولا التضييق، ولكن لأنه لن يفلح متطلع لدخول هذا المجال والتميز ليسهم في صناعة الرأي العام وتشكيل مستقبل البلاد، وهو يجهل القواعد التي تأسست عليها مهنته والجهود التي ضحى من أجلها الآباء المؤسسون، والخلفيات والسياقات التاريخية التي تطورت الصحافة في مساراتها.

ويطيب لي أن أقترح على المهتمين بهذا المجال أن يتبنوا بصفة خاصة حثّ مجموعة باحثين مجيدين ليستعينوا بالأستاذ محجوب في إكمال التاريخ لمسيرة الصحافة السودانية للنصف الثاني من مئويتها الأولى.

نشاطات المعهد

العلاقات المدنية العسكرية في السودان في المرحلة الانتقالية

المقدمة:

بالشراكة مع معهد أبحاث السلام بجامعة الخرطوم، نظم معهد الولايات المتحدة للسلام حوارًا لمدة يومين حول العلاقات المدنية العسكرية في السودان في الفترة من 10 إلى 12 مارس/آذار 2020. وكانت أهداف الحوار كما يلي:

- توعية الجهات المدنية السودانية الفاعلة بالدور المركزي الذي يلعبه القادة المدنيون، والمجتمع المدني، والمواطنون في توجيه القطاع الأمني في المجتمعات الديمقراطية.
- تقييم دروس وخبرات مراحل الانتقال السابقة إلى حكومات يقودها المدنيون.
- عملية وضع استراتيجية أمن قومي تركز على أمن المواطن، بحيث يشمل ذلك المناطق المهمشة تقليديًا.

استلهم الحوار من تجارب المقارنة في أماكن أخرى من القارة الأفريقية، مثل بوركينا فاسو، وجنوب أفريقيا، وتونس، بالإضافة إلى عمل المركز الأفريقي للدراسات الاستراتيجية في عملية وضع استراتيجية أمن قومي (NSSD) في أفريقيا.

أطاحت ثورة السودان السلمية بأطول ديكتاتورية في البلاد في أبريل/نيسان 2019. ومن المرجح أن تقود الحكومة الانتقالية جهود السودان لتحقيق سلام دائم وديمقراطية مستقرة. وتُعدّ إعادة تحديد العلاقة بين العسكريين والمدنيين من التحديات الرئيسية التي ينطوي عليها القيام بهذا الدور الحيوي، وهي مسألة تسترعي اهتمامًا عاجلًا. وهذا يتطلب تصميم عملية استراتيجية أمن قومي تحدد أدوار القطاعات الأمنية في دعم مهمة الانتقال إلى الديمقراطية. وما إن يصبح هنالك حوار حول ما يعنيه أمن المواطن للمجتمع بصفته جزءًا من عملية وضع استراتيجية أمن قومي (NSSD)، ينبغي حينئذٍ إعادة تنظيم قطاع الأمن والتركيز على تحقيق هذه الرؤية الأمنية. وهذا يتطلبً تشكيل جيش وطني، بدلاً من الجيش المسيّس، بحيث يكون قادرًا على محاربة حركات التمرد، والإرهاب، والتعامل مع حالة عدم الاستقرار الموروثة من النظام السابق. كان التعذيب، والاعتقال التعسفي، والقتل غير القانوني، والعنف الجنسي ضد المعتقلين في مراكز الاعتقال التابعة للأجهزة الأمنية من بين العديد من الممارسات الخبيثة التي ارتبطت بشكل وثيق بصورة قطاع الأمن خلال السنوات الثلاثين الماضية. ينبغي التطرق إلى تغيير مفاهيم قطاع الأمن ليدور الدولاب لصالح أمن المواطن من خلال استراتيجية أمن قومي شاملة يقوم على تصميمها قادة مدنيون وعسكريون وغيرهم من المختصين في الأمن، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمواطنين العاديين.

القضايا الرئيسية التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار أثناء تصميم استراتيجية الأمن القومي:

- يجب أن تبدأ عملية تصميم استراتيجية الأمن القومي الآن لأن هذا سيوجه الغاية، والبنية، ومسؤوليات القطاع الأمني الناشئ في السودان.
- يُعدّ إصلاح القطاع الأمني من النتائج المهمة لعملية استراتيجية أمن قومي تحدد الأهداف الأمنية للمجتمع وأولوياته.
- يشمل قطاع الأمن جميع الأفراد والمؤسسات المشاركة في تصميم أمن المجتمع وتوفيره وإدارته والإشراف عليه.
- إن عملية مراجعة قطاع الأمن القومي لا تقل أهمية عن المنتج النهائي، لأن هذه العملية تبني الملكية والفهم بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، فعملية استراتيجية الأمن القومي الشاملة تساعد على بناء الملكية.
- تؤكد تجارب المراحل الانتقالية الأخرى على أهمية تحديد دور الجهات الأمنية الفاعلة وضمان حقوق الإنسان في الدستور الوطني. ويتم بناء المراحل الانتقالية الناجحة والعلاقات التعاونية المدنية-العسكرية على الثقة على المستويين الفردي والمؤسساتي. ولا تتحقق هذه الثقة صدفةً وإنما من خلال بناء الاحترام والاعتراف بنقاط القوة لكل جانب. ونجاح العملية الانتقالية في السودان، يحتاج إلى معالجة انعدام الثقة بين مكونات الشركاء في الحكومة الانتقالية. سوف تستغرق عملية بناء الثقة بعض الوقت ومن المرجح أن تواجه نكسات. لذلك، ستكون هنالك حاجة للمثابرة.
- رفع مستوى وعي القاعدة الشعبية حول مبدأ أمن المواطن أمرٌ ضروري لكسب دعم هذه القاعدة للاستراتيجية الأمنية. وبما أن المواطنين هم الأكثر تأثرًا بالإجراءات الأمنية، فينبغي على المجتمع المدني المشاركة في وضع استراتيجية الأمن القومي. وتعد توعية جميع الجهات الفاعلة حول مفهوم السيطرة المدنية الديمقراطية وممارستها أمرًا حيويًا.
- فهم جوهر حقوق الإنسان والوقوف ضد التطرف أمرٌ حاسم كي لا تبوء الثورة بالفشل.
- في الأنظمة الديمقراطية، عادة ما يتولى المدنيون قيادة وزارتي الدفاع والداخلية، وتقوم القيادة المدنية بوضع السياسة في حين يتولى كبار الضباط العسكريين مسؤولية كيفية التنفيذ.

ما سبب وجود حاجة لتصميم إستراتيجية للأمن القومي في السودان خلال المرحلة الانتقالية؟

واجهت حوالي 65٪ من التحولات الديمقراطية في أفريقيا فترة من الانتكاس نحو الاستبدادية. ربما كان ذلك من خلال انقلاب عسكري أو من خلال جهات سياسية أخرى منحازة إلى الجيش. كانت العمليات الديمقراطية أكثر عرضة للتراجع بسبب عدم الاستقرار والأزمات الاقتصادية. لذلك، فإن الحفاظ على زخم التحول الانتقالي أمر حيوي. إن القيادة المدنية أمر ضروري لجذب الدعم المحلي والدولي اللازم لخوض غمار الأزمات الاجتماعية والاقتصادية. وفضلًا عن ذلك، فإن رصيد المسارين الاقتصادي والإداري في الحكومات العسكرية سيئٌ

لأبعد الحدود. لذلك، فإن الجيش والجهات الأمنية الأخرى بحاجة إلى قيادة مدنية. وفي الوقت نفسه، يحتاج المدنيون إلى متخصص في الأمن للتعامل مع المخاوف الأمنية الحقيقية التي تواجه البلد. إن الكيفية التي يدير بها القادة المدنيون والأمنيون هذه المرحة الانتقالية هي أمرٌ بالغ الأهمية من أجل تحقيق ديمقراطية مستقرة وآمنة. أما التجارب الناجحة الأخرى فقد شهدت إشراك الجهات المدنية والأمنية بعضها بعضًا بشكل بناء، على الرغم من اختلاف السياق لكل منهما. ويحتاج القيام بعملية لوضع استراتيجية أمن قومي في السودان إلى النظر في الدروس المستفادة من الحالات الأفريقية الناجحة الأخرى، ومع ذلك، يبقى البعد الأهم في هذه العملية هو الحوار بين المدني والعسكري حول كيفية تحويل القطاع الأمني السوداني نحو تحقيق شعارات وأهداف الثورة السودانية. يلعب قطاع الشرطة دورًا حيويًا في هذه الاستراتيجية الأمنية. فيقوم المدنيون بوضع القوانين والشرطة ترسخها. إن ممارسة السياسة والأيديولوجيات المختلفة تُشكل تحديًا للكفاءة المهنية لقطاع الشرطة. فعلى الرغم من كفاءتهم المهنية العالية، إلا أنهم يعانون من تسلل المشاركين غير المدربين من القطاع المدني. يجب أن يشعر الأعضاء المنتسبون للأمن بالأمان أثناء القيام بعملهم، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال الإصلاح القانوني والعدالة الاجتماعية. وما سوف يستمر هو فقط السلام الملزم بالقانون. ستقوم قوات الشرطة بدعم المدنيين وحمايتهم خلال الاضطرابات السياسية، لذلك سيكون التفاهم المتبادل مثمرًا في هذا السياق.

التعريف الواسع للأمن: ما هو أمن المواطن وما هو الأمن؟

بالنسبة للأمم المتحدة، فإن الأمن البشري هو أمن متكامل، ومستدام، وشامل من الخوف، والصراع، والجهل، والفقر، والحرمان الاجتماعي والثقافي، والجوع، اعتمادًا على الحريات الإيجابية والسلبية. فمفهوم الأمن واسع بما فيه الكفاية ليشمل، بالإضافة إلى أمور أخرى، الأمن داخل الوطن وخارجه، والأمن البشري، والأمن السيبراني، والأمن من الإرهاب والسياسة والاقتصاد. والأمن يعني التنمية والعدالة، ولكي تتمكن أي دولة من الخروج من دائرة العنف، يجب أن تعمل على تعزيز الروابط الاجتماعية المشروعة بين المواطنين والدولة وفيما بين المواطنين بعضهم ببعض.

الأمن: قد يشتمل التعريف الحديث لـ «الأمن» على ثلاثة (3) أبعاد أساسية: أمن الدولة، وأمن المجتمع، والأمن البشري. أمن الدولة يتعلق بالتهديدات الوجودية، والتكامل الإقليمي (الدفاع الإقليمي) والسيادة السياسية للدولة. ويهدف الأمن المجتمعي ويشار إليه أحيانًا بالأمن الداخلي أو المحلي إلى توفير الأمن والحماية للسكان المدنيين، بما في ذلك حماية المرافق العامة الرئيسية والبنية التحتية الحيوية. أما الأمن البشري فهو نهج يركز على أمن العنصر البشري ويرتبط بتوفير الحماية للأفراد والجماعات، وخير تعريف له هو «التحرر من العوز والخوف».

في السياق الأفريقي، يتبنى الاتحاد الأفريقي هذا التعريف الحديث «للأمن» ويقدم تعريفًا متعدد الأبعاد للأمن ليشمل كلاً من المفهوم التقليدي الذي يركز على الدولة والمتمثل في بقاء الدولة وحمايتها من العدوان الخارجي بالوسائل

العسكرية، بالإضافة إلى المفهوم غير العسكري للأمن البشري القائم على الضرورات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية إضافة إلى حقوق الإنسان. إطار سياسة الاتحاد الأفريقي لعام 2013 بشأن إصلاح قطاع الأمن SSR، ص 5.

تعريف الاتحاد الأفريقي المتعدد الأبعاد للأمن لا يؤكد على الأمن البشري الذي يستند إلى القيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل يركز أيضًا على الصلة التي لا تنفصم بين أمن كل دولة أفريقية وأمن الدول الأفريقية الأخرى والقارة الأفريقية ككل. ولخص كوفي عنان التعريف الموسع للأمن وصلته التي لا تنفصم بالتنمية والحوكمة في خطابه أمام لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالقول: «لن نتمتع بالأمن من دون التنمية، ولن نتمتع بالتنمية من دون الأمن، ولن نتمتع بأي منهما من دون احترام حقوق الإنسان».

قطاع الأمن: تعرّف الأمم المتحدة «قطاع الأمن» بشكل واسع لوصف الهيكليات، والمؤسسات، والموظفين المسؤولين عن إدارة الأمن والإشراف عليه في الدولة. في السياق الأفريقي، يعرّف الاتحاد الأفريقي قطاع الأمن بأنه « » القطاع الذي يضم الأفراد، والمجموعات، والمؤسسات المسؤولة عن توفير وإدارة ومراقبة الأمن لكل من الشعب والدولة."

إن تعريف الاتحاد الأفريقي محدد بشكل دقيق مع التركيز على الأشخاص، ويشمل إلى جانب المؤسسات الأمنية الأساسية، المؤسسات الاستخباراتية والأمنية المتخصصة، وهيئات الإشراف والإدارة العامة، ومؤسسات العدالة وحكم القانون، ووحدات الطوارئ المدنية والهيئات الأمنية غير الحكومية.

ويشمل التعريف الواسع للأمن المشاكل المجتمعية، وقضايا الشرطة والجيش والاقتصاد والصحة والمجتمع والسياسة. فهو تحول من الأمن المتمركز حول الدولة إلى الأمن البشري الذي يركز على المواطنين، لأنه لا يعمل من الفراغ لكونه محدد السياق. إن الأمن المستدام يستوجب مساهمة الجميع.

السيطرة المدنية الديمقراطية على القطاع الأمني

لدى المدنيين داخل الحكومة وخارجها أدوار مهمة ولكنها متنوعة في قطاع الأمن. ولا يقتصر الأمر على السلطة التنفيذية فحسب، وإنما على المستوى التشريعي والقضائي، إضافة إلى المجتمع المدني، والإعلام والمواطنين العاديين الذين هم بحاجة للمشاركة في ما يمكن توقعه من قطاع الأمن. يجب معالجة مسألة كيفية إشراك المدنيين في قطاع الأمن من خلال إطار يتم فيه تقسيم العمل بشكل واضح، حيث يعمل المدنيون الذين يتم اختيارهم بشكل ديمقراطي مع المختصين الأمنيين من أجل قطاع أمني راسخ. يقرر القادة المدنيون المنتخبون ديمقراطيًا ما هي أولويات الأمن. وتقررً الجهات الأمنية المختصة كيفية تحقيق ذلك. علاوة على ذلك، فإن الفكرة ليست في مجرد أي سيطرة مدنية، وإنما في مدنيين منتخبين ديمقراطيًا ملتزمين بمبادئ المساءلة والأداء. فالشرعية الديمقراطية التي يحققها هؤلاء القادة المدنيون تمنحهم السلطة والدعم الشعبيَّين لتوجيه المجتمع والحكومة. وبناء على قوة التمثيل الديمقراطي، تعمل وزارة الدفاع مع السلطة التنفيذية كشركاء. إن قطاع العدل هو المسؤول عن المحافظة على القانون

وضمان معاقبة المخالفين في القطاع الأمني. ويتمثل دور البرلمان المدعوم بدستور دائم في ضمان عدم وجود انتهاكات أو سوء استخدام للقانون. ويجب أن تكون حماية حقوق الإنسان جزءًا من الولاية الأمنية. على المجتمع المدني أن يضطلع بدوره الحيوي في المراقبة، والمساءلة، والتواصل والشرعية. ويجب أن تكون النساء والشباب جزءًا من عملية تمثيل مجتمعاتهم المحلية للوصول إلى رؤية مشتركة وإطار قانوني واضح. ونظرًا لأن المجتمع الديمقراطي يمنح القطاع الأمني المتخصص سلطة غير عادية في استخدام العنف، فهناك ضرورة لتطوير القدرات والشفافية والمساءلة في القطاع الأمني. ويتطلب تكامل جميع هذه الأدوار التي لا غنى عنها اتصالات واضحة ومتناسقة بين هذه الأطراف الفاعلة وعامة الجمهور لكي يتم فهم هذه الأدوار جيدًا. يكمن بناء الثقة في صميم هذه العلاقة لأنه يجب إشراك المواطنين في عملية بناء قطاع أمني خاضع للمساءلة، وذلك من خلال التدريب وبناء القدرات والتحول إلى علاقة قائمة على التعاون بدل تلك القائمة على الخوف. هناك حاجة ماسة إلى هذا التحول في نموذج العلاقات بين المدنيين والعسكريين السودانيين بعد الثورة. فبهذا المعنى يصبح إصلاح القطاعات الأمنية جزءًا لا يتجزأ من إعادة بناء الدولة السودانية المختلة وظيفيًا وعمليات بناء الأمة. وبالتالي، يجب على عملية وضع استراتيجية أمن قومي أن تأخذ بعين الاعتبار السياق الأوسع لدولة تواجه أزمة وجودية، دولة كانت في حالة حرب مع نفسها منذ الاستقلال وإرث تلك الأزمة السياسية المزمنة. الاستراتيجية الأمنية التي يتم تصميمها بطريقة شاملة وبرؤية وطنية واضحة تتمحور حول المواطن يمكنها أن تتخلص من إرث الأنظمة السابقة من المواقف المسيسة لخدمة النظام وتنتقل إلى المهنية، وسياسات التوظيف الشاملة، ومتابعة الأداء، والثقة في القيم المؤسساتية للاحتراف العسكري واحترام حقوق الإنسان. إن معالجة إرث الخلل الوظيفي في الأداء الأمني للنظام السابق وعواقب الحرب، والفظائع، وانتهاكات حقوق الإنسان تقودنا إلى مناقشة نموذج ذي سياق حساس في المرحلة الانتقالية للعدالة من شأنه أن يؤدي لالتئام الجروح الموجودة ويمهد الطريق نحو قطاع أمن قومي يعمل بشكل وظيفي جيد.

إصلاح القطاعات الأمنية والعدالة في المرحلة الانتقالية

يمكن أن تكون عملية إصلاح قطاع الأمن ووضع استراتيجية أمن قومي شاملة وتبنيها غير مجدية إذا لم يتم التعامل مع الفظائع السابقة بطريقة مرضية من خلال اعتماد نمط متفق عليه للعدالة في المرحلة الانتقالية. خلال المرحلة الأولى، من المهم إحضار جميع الأطراف إلى الطاولة نفسها لإبرام صفقة لضمان شمولية العملية، وبناء الثقة في نظام العدالة والأمن الجديد والتأكيد على تكرار ما سبق من سوء استخدام للسلطة. تتضمن المرحلة الثانية إضفاء الطابع المؤسساتي على التغييرات التي تم البدء فيها. لذلك ستكون هناك حاجة لإجراء التغييرات وتبنيها لاحقًا لتصبح جزءًا من النظام. ولهذا فإن الوصول إلى إجماع كاف حول القضايا والتوصل إلى حلول دائمة وسلام دائم يتطلب بناء الجسور، بدءًا من المكان الذي يقف فيه كل طرف. وهذا يتطلب قيادة قوية والتزامًا سياسيًا من كل الأطراف. ومرة أخرى، هناك العديد من الأمثلة والأنماط على العدالة

في المرحلة الانتقالية المعتمدة في بلدان مختلفة، بما في ذلك تاريخ السودان نفسه، بدرجات متفاوتة من النجاح. ومع ذلك، فإن هذه العملية حساسة من حيث السياق ولا يمكن لأي نمط بمفرده أن يحقق العدالة بهذا الطابع المعقد الذي يجب أن يؤخذ بالحسبان لتحقيق العدالة في المرحلة الانتقالية في السودان. يجب التفاوض بشأن عملية التوصل إلى نمط شامل من العدالة ومتفق عليه، يمكن امتلاكه واحترامه بين مختلف الأطراف المتعارضة/ المتنازعة، والجناة والضحايا وكل من ساهم في الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان أو تضرر منها. بدأت المفاوضات مع قوى الحرية والتغيير (FFC) والمجلس العسكري وتتواصل في مسارات مختلفة لاتفاقية سلام تحتاج إلى أن يتم توسيعها وتعزيزها للوصول إلى هدف السلام المستدام والشامل من خلال إصلاح القطاعات الأمنية، واعتماد عدالة المرحلة الانتقالية التي يتم التوافق عليها، ودمج جميع الميليشيات والجماعات المتمردة في جيش وطنيٍ واحد يلتزم برؤية استراتيجية الأمن القومي الجديدة. كان انعدام الثقة عاملًا حاسمًا في المحادثات بين قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري الانتقالي، لأن المجلس العسكري كان في الأصل جزءًا من النظام الذي أطاحت به الثورة. يمكن التعامل مع المسائل المتعلقة بالتعافي ما دمت تتفاوض مع أعدائك، وتتواصل معهم، فالناس يؤمنون بما يفعلون. وكذلك، مسألة كيفية الحفاظ على زخم ما بعد الثورة والقيام بالشيء الصواب والعملٍ من أجل دستور واحد يحكم بالحقوق المتساوية للجميع. وما يرتبط ارتباطا وثيقًا بالمحافظة على زخم ما بعد الثورة هو الدور البناء لوسائل الإعلام والمجتمع المدني الذي يمكن أن يعالج المشاكل المتعلقة بغياب الرؤية الوطنية، والمشروع الوطني، وانعدام الثقة بين جميع الفصائل السودانية والسياسية ويتجاوز ذلك لإشراك القاعدة الشعبية.

يجب التفاوض بشأن عملية التوصل إلى نمط شامل من العدالة ومتفق عليه، يمكن امتلاكه واحترامه بين مختلف الأطراف المتعارضة/ المتنازعة، والجناة والضحايا وكل من ساهم في الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان أو تضرر منها

كيفية وضع استراتيجية أمن قومي شاملة:

استعرض المركز الأفريقي الوثائق الإرشادية للعديد من البلدان الأفريقية ووجد أن معظم البلدان ليست لديها استراتيجية للأمن القومي، أو أن لديهم وثائق سرية أو لديهم استراتيجيات أمن قومي ولكن مدفوعة بأجندة خارجية وتفتقر إلى المشاركة مع المدنيين في عملية تطوير استراتيجية الأمن القومي. كيف نساعد البلدان الأفريقية على صياغة استراتيجية الأمن القومي الخاصة بها؟ نقطة البداية هي وجود رؤية وطنية، وليس رؤية قصيرة المدى، وليست رؤية تخص النخبة وحدها. هذه العملية تحتاج إلى رؤية طويلة الأجل وهذه غير موجودة لدى معظم البلدان الأفريقية. والخطوة الثانية هي ديناميكية المصلحة الوطنية حيث تعمل سياسة الأمن القومي على توجيه استراتيجية الأمن القومي. لذلك، فإن الرؤية هي الإستراتيجية العليا للأمن والسياسة الوطنيَّين، وعملية التطبيق هي

السياسات والخطط المحددة لتنفيذ الرؤية. وعلى الرغم من أن الوضع الأمني الأفريقي معقد للغاية، فإن العملية أكثر أهمية من المنتج النهائي. تبرز هنالك أربع ميزات لعملية وضع استراتيجية أمن قومي ناجحة. الأولى هي توضيح لمن يجب توفير الأمن (للنظام، أم للدولة، أم للمواطن؟). ثانيًا، مسألة الملكية لأن الناس سوف يلتزمون بما يملكون. ثالثًا، وجود إرادة سياسية قوية لدى أولئك الذين يشتركون في رؤية وطنية. رابعًا، يجب أن تكون العملية شاملة تضم كلاً من المدنيين وممثلي القوات المسلحة.

هناك ثماني مراحل رئيسية لعملية وضع استراتيجية أمن قومي. أولاً، هل يرتبط البدء بالعملية بأسئلة مثل مَن وكيف يبدأ العمل؟ من سيوجه تطورات عملية وضع استراتيجية الأمن القومي؟ عادة ما يكون مركز أبحاث حكوميًا أو مركز أبحاث وطنيًا ولجنة وطنية تسمى لجنة الصياغة، وهي مجموعة صغيرة مركزة. وتلعب هذه اللجنة الفنية أو العلمية دورًا في حل القضايا والاختلافات في الفهم بين الجهات الفاعلة المختلفة، فهم يضعون المسودة الأولية أو الصفرية، التي يتم استخدامها كخريطة طريق لتوجيه العملية. إنها تحتاج لكل من الإرادة السياسية والقيادة السياسية للالتزام بوضع استراتيجية الأمن القومي. يجب أن تسترشد عملية وضع استراتيجية الأمن القومي برؤية أمنية وطنية تشمل القيم التقليدية، وتحديد أولويات الأهداف من خلال التشاور مع المدنيين إضافة إلى الهيئات الرسمية وغير الرسمية. وبعدها تأتي مرحلة الصياغة المسبقة، التي تخدم عملية العصف الذهني التي تضم خبراء تقنيين وسد الفجوة في المعرفة والمفاهيم بين رؤى المدنيين والعسكريين. المرحلة الثالثة هي مرحلة التدقيق أو التقييم، وتشمل وضع خط الأساس للوضع الراهن لهيكلية وأدوار قوى قطاع الأمن. وتلي ذلك مرحلة الصياغة والتشاور، وهي تشمل المشاركة على المستويات الاستراتيجية، والمؤسساتية، والمجتمعية من أجل تقديم العناصر الرئيسية لاستراتيجية الأمن القومي، وتجمع المدخلات والتغذية الراجعة، وتعديل المسودة بناءً على ذلك، وهذه هي المرحلة التي يتم فيها إجراء حوارات شاملة وتمثيلية على مستوى المجتمع. خامسًا، مرحلة الاعتماد، وتتضمن توجيهات حول كيفية وضع الخطط والسياسات والاستراتيجيات لكل القطاعات لدعم استراتيجية الأمن القومي، وفي هذه المرحلة يتم تقديم الخطة إلى سلطة الرقابة المختصة. سادسًا، مرحلة الاتصالات، حيث سيتم نشر العناصر الأساسية لاستراتيجية الأمن القومي وشرحها لعامة السكان من خلال منصات مختلفة، وهذه مرحلة حرجة من أجل رفع مستوى الوعي ودعم الاستراتيجية ودور الأمن في المجتمع بشكل عام. المرحلة السابعة هي التنفيذ المؤدي إلى التغييرات الهيكلية، والعقائدية، والمؤسساتية المشار إليها في استراتيجية الأمن القومي. المرحلة الثامنة والأخيرة هي المراقبة والمراجعة الدورية وتقييم عملية تنفيذ استراتيجية الأمن القومي.

بيانات سودانية

إحصاءات اللاجئين و النازحين

المركز القومي للإحصاء/ مفوضية العون الإنساني

وزارة الضمان والتنمية الإجتماعية

مفوضية العون الإنساني

مكتب المفوض العام

إحصائيات النازحين والعائدين واللاجئين بالسودان

لخطة الإستجابة الإنسانية للعام 2019م

ملخص الإحصائيات

م	البيان	العدد
1	النازحين في السودان	1,864,195
2	اللاجئين	1.218.019
3	العائدين من النزوح واللجوء	324,328

إعتماد المفوض العام أحمد محمد آدم

التوقيع : .....

التاريخ : ١٩/١٢/٢٠١٨

الخرطوم - شارع الجمهورية شرق اتحاد المصارف

تلفونات سكرتارية: ٠١٥٥٧٧١١١٨ - ٧٩٤٤٩٤ فاكس: ٨٣٧٧٨٣٨٩ - ٨٣٧٨٠١٨٠ ص.ب: ١٩٧٥

أولاً : إحصائيات النازحين

1/ ولاية وسط دارفور :

State	Locality	عدد النازحين Number of Individual IDPs	المحلية	الولاية
Central Darfur	Azum - Amar Jadeed	8,004	عمار جديد – ازوم	وسط دارفور
	Bindisi	14,360	بيندسي	
	Central Jebel Marra (Golo)	4,502	وسط جبل مرة (قولو)	
	Mukjar	20,136	محكجر	
	West Jabal Mara	59,482	غرب جبل مرة	
	Rokro	22.289	روكرو	
	Um Dokhon	62.901	أم دخن	
	Wadi Salih	70.464	وادي صالح	
	Zalangi	126.233	زالنجي	
	Total	388.371	الجملة	

2/ ولاية جنوب دارفور:

State	Locality	عدد النازحين Number of Individual IDPs	المحلية	الولاية
South Darfur	Alwehda (Turba) - Almalam	1.213	الملم – الوحدة (تربة)	جنوب دارفور
	Beliel	191.070	بليل	
	Gereida	72.131	قريضة	
	Kass	75.185	كاس	
	Katayla	2.500	كتيلة	
	Kubum	3.035	كبم	
	Marshang	67.179	مرشنق	
	Nyala	122.979	نيالا	
	EJM-Derbat	1.731	دربات	
	Total	537.023	الجملة	

إعتماد المفوض العام أحمد محمد آدم
التوقيع :
التاريخ : 19/2/2018

3/ ولاية شمال دارفور :

State	Locality	عدد النازحين Number of Individual IDPs	المحلية	الولاية
North Darfur	Ailliet	9.788	اللعيت	شمال دارفور
	Dar El Salam	31.866	دار السلام	
	El Fasher	189.859	الفاشر	
	El Sireaf	32.489	السريف	
	Kebkabiya	36.055	كبكابية	
	Kutum	25.919	كتم	
	Mellit	22.047	مليط	
	Saraf Omra	24.962	سرف عمرة	
	Tawilla	72.868	طويلة	
	Um bro	588	ام برو	
	Total	446.441	الجملة	

4/ ولاية شرق دارفور :

State	Locality	عدد النازحين Number of Individual IDPs	المحلية	الولاية
	Adila	13.412	عديلة	
	Assalaya	14.158	عسلاية	
	Ed Daein	38.722	الضعين	
	El Ferdous	9.257	الفردوس	
	Yassin	9.310	ياسين	
	Total	84,859	الجملة	

5/ ولاية غرب دارفور :

State	Locality	عدد النازحين Number of Individual IDPs	المحلية	الولاية
West Darfur	Beida	8,699	بيضا	غرب دارفور
	El Geneina	95,496	الجنينة	
	Foro Baranga	14,147	فوربرنقا	
	Habila	13,439	هبيلا	
	Kereinik	50,716	كرينك	
	Kulbus	-	كلبس	
	Sirba	1,228	سربا	
	Total	183.725	الجملة	

اعتماد المفوض العام: أحمد محمد آدم
التوقيع: .....
التاريخ: 19/12/2016

تابع إحصائيات النازحين:

6/ ولاية جنوب كردفان:

State	Locality	عدد النازحين Number of Individual IDPs	المحلية	الولاية
South Kordfan	Abu Jubaiha	18,803	ابوجبيهة	جنوب كردفان
	Al-Gouz	1,279	القوز	
	Abu kashola	5,494	ابو كرشولة	
	Dellami	8,166	دلامي	
	Rashad	23,188	رشاد	
	Reif Ashargi	3,817	الريف الشرقي	
	Tadamon	100	التضامن	
	Talodi	26,813	تلودي	
	Habila	2,240	هبيلة	
	El Abassiya	11,566	العباسية	
	Kadugli	61,696	كادقلي	
	Delling	4,922	الدلنج	
	Total	168,084	الجملة	

7/ ولايتي غرب كردفان والنيل الأزرق

State	عدد النازحين Number of Individual IDPs	الولاية
West kordofan	8,300	غرب كردفان
Blue Nile	47,392	النيل الأزرق
Total	55.692	الجملة

إجمالي النازحين في السودان 1.864.195 (مليون وثمانمائه أربعة وستون ألف ومائه خمسة وتسعون نازح)

إعتماد المفوض العام أحمد محمد آدم
التوقيع
التاريخ 19/12/2018

ثانياً : إحصائيات العائدين

1/ ولاية وسط دارفور:

State	Locality	عدد العائدين Number of Returnees	المحلية	الولاية
Central Darfur	Umm Dukhun	31,629	ام دخن	وسط دارفور
	Central Jebel Marra (GOLO)	52,675	قولو – وسط جبل مرة	
	North Jebel Marra (Rokoro)	72,723	روكرو – شمال جبل مرة	
	Nertiti (West Jebel Marra)	18,052	نرتتي – غرب جبل مرة	
	Total	**175,079**	**الجملة**	

2/ ولاية جنوب دارفور:

State	Locality	عدد العائدين Number of Returnees	المحلية	الولاية
South Darfur	Bielel (without Kalma camp)	8,630	بليل (بدون كلمة)	جنوب دارفور
	Dimsu	3,755	دمسو	
	Alwehda -Turba	3082	الوحدة (تربة)	
	East Jabel Marra	2,776	شرق جبل مرة	
	Total	**18.243**	**الجملة**	

3/ ولاية شمال دارفور :

State	Locality	عدد العائدين Number of Returnees	المحلية	الولاية
North Darfur	El Fasher (without Zamzam camp)	11,054	الفاشر (بدون معسكر زمزم)	شمال دارفور
	El Tina	312	الطينة	
	Um Buru	3,534	ام برو	
	Karnoi	3,251	كرنوي	
	Kebkabiya	5,396	كبكابية	
	Kalimendo	321	كلمندو	
	Kutum	973	كتم	
	Mellit	4,361	مليط	
	Tawila	2.686	طويلة	
	Dar al Salam	4.240	دار السلام	
	Sereif	8,500	السريف	
	Saraf Omra	9,400	سرف عمرة	
	Total	**54.028**	**الجملة**	

إمضاء المفوض العام أحمد محمد آدم
التوقيع
التاريخ 19/12/2018

تابع إحصائيات العائدين

4/ ولاية شرق دارفور :

State	Locality	عدد العائدين Number of Returnees	المحلية	الولاية
East Darfur	Yassin	22.604	ياسين	شرق دارفور
	Sheria	16.580	شعيرية	
	Assalaya	14.158	عسلاية	
	Total	**53.342**	**الجملة**	

5/ ولاية غرب دارفور :

State	Locality	عدد العائدين Number of Returnees	المحلية	الولاية
West Darfur	El Geneina	175	الجنينة	غرب دارفور
	Jebel Moon	4,206	جبل مون	
	Beida	3,869	بيضة	
	Forobranga	420	فوروبرنقا	
	Krenek	172	كرينك	
	Kulbus	306	كلبس	
	Sirba	5,557	سربا	
	Total	**14.705**	**الجملة**	

5/ ولاية جنوب كردفان:

State	Locality	عدد العائدين Number of Returnees	المحلية	الولاية
South Kordfan	Abu Jubaiha	226	ابوجبيهة	جنوب كردفان
	Abu Kashola	4,783	ابو كرشولة	
	Dalami/Dellami	579	دلامي	
	Dilling	1,417	الدلنج	
	El Abassiya	430	العباسية	
	Habila	663	هبيلة	
	Rashad	174	رشاد	
	Reif Ashargi	249	الريف الشرقي	
	Umm Durein	410	ام دورين	
	Total	**8.931**	**الجملة**	

إجمالي العائدين في السودان 324.328 (ثلاثمائه اربعه وعشرون الف وثلاثمائه ثمانية وعشرون عائد)

إمضاء المفوض العام أحمد محمد آدم
التوقيع
التاريخ 19/12/2018

ثالثاً : إحصائيات اللاجئين

م	الولاية	العدد	State
1.	الخرطوم	441,677	Khartoum
2.	النيل الأبيض	285.770	White Nile
3.	شرق دارفور	109,704	East Darfur
4.	وسط دارفور	6,662	Central Darfur
5.	القضارف	22,926	Gedaref
6.	كسلا	118,623	Kassala
7.	الجزيرة	17,660	Al Gezira
8.	نهر النيل	3,741	Nile
9.	شمال دارفور	21,089	North Darfur
10.	شمال كردفان	9,626	North Kordofan
11.	الشمالية	1,143	Northern
12.	البحر الأحمر	14,259	Red Sea
13.	سنار	3,832	Sennar
14.	جنوب دارفور	40,202	South Darfur
15.	جنوب كردفان	43,845	South Kordofan
16.	غرب دارفور	436	West Darfur
17.	غرب كردفان	68,521	West Kordofan
18.	النيل الأزرق	8,303	Blue Nile
	الجملة	1.218.019	Total

إجمالي اللاجئين في السودان 1.218.019 (مليون ومائتان وثمانية عشر الف وتسعة عشر لاجئ

إعتماد المفوض العام أحمد محمد آدم
التوقيع
التاريخ 19/12/2018

مستخلصات البحوث
كلية الدراسات العليا

دور المنظمات الأمريكية غير الحكومية في نزاع دارفور 2003 - 2014

الدرجة : ماجستير

الباحث: أميرة والي محمد

المشرف: ياسر عوض

كلية الاقتصاد و العلوم الاجتماعية

هدف البحث لدراسة دور المنظمات الأمريكية غير الحكومية في نزاع دار فور وقياس درجة تأثيرها في تحويل النزاع في دارفور إلى سلام ودرجة أسهامه كذلك في وضع النزاع ضمن الاهتمام الدولي. إتبع البحث المنهج التاريخي لتتبع تطور النزاع في دارفور منذ اندلاعه ومعرفة دور المنظمات الأمريكية غير الحكومية فيه. وكذلك اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي للقيام بوصف وتحليل دور تلك المنظمات بدار فور. تم جمع البيانات من المصادر الثانوية مثل الكتب والدوريات وكذلك من التقارير والرسائل الجامعية و أوراق العمل إضافة لشبكة المعلومات الدولية. توصل البحث إلى أن المنظمات الأمريكية غير الحكومية لم تستطع المساهمة في تخفيف حدة النزاع في دارفور ولم تحول حالة النزاع إلى سلام أو استقرار بالرغم من المساعدات المتواصلة من قبل تلك المنظمات، مما أكد أن المنظمات الأمريكية ليس لها دور ناجع في قضية السلام في دارفور مقارنة بدورها في تقديم الدعم الإنساني. وأبان البحث أن ضعف الميزانيات الممنوحة وتأخيرها من المانحين مع ارتفاع أسعار المواد المحلية أثر سلباً علي مخرجات البرامج الموضوعة، بالإضافة إلى عدم توافق البرامج التي وضعتها المنظمات مع برامج الولايات ومع المكونات الثقافية للإقليم. كما أبان أن استمرار حالة الطوارئ والإغاثة للمتضررين لسنوات طويلة أثراً سلباً على عدم الاستقرار والعودة الطوعية للنازحين. وكذلك البحث إن اتساع دائرة العنف في المنطقة اضطر النازحين للنزوح إلى مناطق أخرى طلباً للحماية، مما أدى إلى في اتساع دائرة المساعدات وهذا أدى بدوره.

تطوير خطة إستراتيجية لمناهضة فقر المرأة والطفل بولاية جنوب دارفور من واقع إختصاصات مفوضية شئون المرأة والطفل

الدرجة : ماجستير

الباحث: محمد حافظ حمزة أبو اليمن

المشرف: عثمان أحمد حسن خيري

معهد البحوث والدراسات الإنمائية

ان تطوير خطة استراتيجية لمناهضة فقر المرأة والطفل بولاية جنوب دارفور يتأتى من واقع اختصاصات مفوضية شئون المراة والطفل، وذلك لمعالجة مشكل البحث المتمثل في اعداد خطة من واقع الاختصاصات المؤسسية في غياب المعلومات الأساسية. أن الدورة التخطيطية للتنمية ولمناهضة فقر المراة والطفل، تتبدى فيها مظاهر التناسق والتسلسل المنطقى ويتحقق فيها البرمجة القائمة على الحقوق. وبذلك يمكن اعداد خطة لمفوضية شئون المراة والطفل قصيرة المدى. و ايجاد معايير ومقاييس لتثمين الخطة. وايجاد سياسة تخطيط لمناهضة الفقر. توصل البحث الى اعداد خطة استراتيجية من واقع اختصاصات مفوضية شئون المرأة والطفل دراسة حالة البحث، فضلا عن عدة نتائج أخرى أهمها جدوى ودقة الإختصاصات المؤسسية وأهمية تحليلها لتوفير معلومات الخطة، والتناسق والتسلسل المنطقى الذان يحكمان نظامى الدورة التخطيطية والبرمجة القائمة على الحقوق ويجعلهما جديران بمعالجة قضايا التنمية ومناهضة الفقر .ان تحليل اختصاصات مفوضية شئون المرأة والطفل بولاية جنوب دارفور باستخدام المنهج الوصفى التحليلى وتحليل النص والمضمون تمخض عنه ظهور رؤيا مستقبلية لما سيكون عليه وضع المراة والطفل في العام 2011م، وثم استخدم البحث نتائج هذا التحليل للوصول لاستراتيجيات من أجل تحفيق الرؤيا ثم تحليل الاستراتيجيات للوصول للقضايا التنموية ذات القصور التي تعالجها الأهداف وقد تم جمعها في خمسة محاور ذات أولوية. وقاد المتهج الوصفى الى تصميم الأهداف وصياغة السياسات واختيار البرامج والمشاريع التي تنفذ السياسات. و تم تحديد الأهداف الكمية والوسائل التي تنفذها لكل مشروع وبرنامج. وبنفس النهج تم اعداد خطة قصيرة المدى لمفوضية شئون المراة والطفل. ومن نتائج الخطتين تم ايجاد معايير تثمين الخطة. أن البحث قد توصل الى جدوى ودقة الاختصاصات المؤسسية في انبثاق الخطة باستخدام الدورة التخطيطية وبرمجة الحقوق. تقدير التكلفة للخطة قصيرة المدى التي أعدها البحث كنموذج، تمت بنسب تقديرية لأن التكلفة

المالية تتطلب الدقة والوضوح والصدق كمبادىء تحكم إعداد الخطط والميزانيات، وأن التكلفة الفعلية يفترض أن تؤخذ من الدراسات والوثائق الأصلية. لذلك ساهمت النسب التقديرية للتكلفة في إضافة تنوع في التحليل لمعرفة السمات العامة للخطة. أن تنزيل السياسات للجهات ذات الصلة لإدخال البعد العالمي لقضايا المرأة والطفل، وإعداد أنظمة للتخطيط والبرمجة تربط بالقضايا ذات الاهتمامات العالمية ومناصرتها إعلامياً من أجل استقطاب الموارد من المانحين واًستقطاب الدعم الفني من المنظمات، و تدريب رًجال ونساء العقيدة والدعوة وألإعلاميين والمسرحيين في مجالات البرمجة على أساس الحقوق وحقوق المرأة التي لا تخالف الشرائع الفطرية، وذلك من أجل مناصرة قضايا المرأة ومن أجل مكافحة التيار الغربي الرامي إلى الاختراق. بالإضافة إلى إحكام وضع القوانين والدساتير من أجل الالتزامٍ بها وتفعيلها.

الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق دراسة حالة وزارة العمل والخدمة العامة وتنمية الموارد البشري

الدرجة : ماجستير

الباحث: محمد احمد سيدا حمد الحاج

المشرف: د. جلال محمد أحمد

معهد دراسات الإدارة العامة والحكم الاتحادي

جاء اختيار موضوع البحث (الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق) للتجربة الطويلة لمحاولات الإصلاح الإداري في السودان لمعالجة قضايا الخدمة المدنية التي دائمًا ما تسير في طريق لا يوصل إلى النهاية المنشودة . والبلاد تنتقل في الفترة القادمة لمرحة مهمة في تاريخ السودان ألا وهي مرحلة السلام والتي تحتاج فيها إلى جهاز تنفيذي فاعل يواجه تحديات المرحلة المقبلة ويستصحب حلول مشاكل الفترات السابقة قام الباحث بدراسة طرق وأساليب ووسائل الإصلاح الإداري بوزارة العمل بالإدارة العامة للتنمية والتطوير الإداري لمعرفة مدي أهليتها لتحقيق أهداف ومرامي الخدمة العامة ، وتوصل الباحث من خلاله اعتماده علي المنهج الوصفي التحليلي لتقييم أداء الإدارة إلى أن معظمة أجهزة الخدمة العامة تحتاج إلى إصلاح إداري ومراجعة أداءها كما أن الوسائل المستخدمة لتطبيق تفعيل الخدمة العامة عاجزة في جوانب عدة مما جعلها لاتصل إلى أهدافها، وحرص المسئولين عن الصلاح الإداري في السودان ليس علي درجة كبيرة ، كما عجزت وزارة العمل والإصلاح الإداري متمثلة في الإدارة العامة للتنمية والتطوير الإداري بها في إصلاح هياكل وتنظيم الخدمة العامة في السودان والنهوض بها ، لما تعانيه الإدارة الحالية من قلة متابعة الدولة لأدائها ولنقص الكفاءة والتدريب وشح الإمكانات والكوادر العاملة مما أدى إلى عدم القدرة على إنفاذ القوانين المتعلقة بإصلاح الخدمة ، وأعاق إدخال السياسة بالخدمة المدنية الوصول بها إلى أهدافها وادخل الكثير من السلبيات التي أضرت بالخدمة . وتوصل الباحث إلى التوصية بقيام إصلاح إداري شامل قائم علي جهد سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي في نشاط متكامل مرتبط في المقام الأول بالإصلاح السياسي لان الإصلاح السياسي هو المدخل الحقيقي لقيام إصلاح إداري فاعل يقوم علي دعم ومساندة منه وقائم عيل تعظيم الدور الرقابي للجهازين مما يمكنهما من الوصول إلى الهدف المشترك وهو (خدمة المواطن).

Subject: Post- Conflict Peace Development Strategy: A Case Study of / Eastern Sudan Reconstruction and Development Fund (ESRDF) in Red Sea State-Agig Locality (2007-2012)

Degree: Master

Author: Fadol Ahmed Abdelsalam Abdelmajeed

Supervisor: Mohammed El Jack Ahmed

Development Studies and Research Institute

This study investigates the impact of the Eastern Sudan Reconstruction and Development Fund (ESRDF) in engendering development and delivering services in Agig Locality in the Red Sea State after the signature of Eastern Sudan Peace Agreement (ESPA) in Asmara 2006, and explains the impacts of education, water, and health services projects and others on the study community. Agig Locality has been selected for this study, because the agreement focused on war-affected area in particular. The study is conducted on analytical frame work which included review of the post-conflicts development strategy, the peace agreements and their repercussions on wealth sharing entitlements. The primary data were collected through questionnaire and open interviews with those who are who are concerned with the issue such as politicians, administrates, representatives of the legislative and from official and unpublished documents and records in addition to the researchers personal remarks. The secondary data were collected from periodicals, reports and published statistical data. As study sample, 1% of the study community was selected through the simple random method based on the number of the households living in the locality. The Statistical Package for Social Science (SPSS) has been used in the analysis of the questionnaire. The study arrived at the findings, that there was relative improvement in the ESRDF's role with regard to establishment of schools leading to an increase in the enrollment of pupils in the basic education. As regards the health, infrastructure, electricity and food security sectors, the impact is inconsiderable due to conflicting areas of concerns. The review found that the absence of the method of popular participation in development led to absence of the stakeholders from the decision making process. The study recommended the need for capacity building and training to those involved in the rehabilitation to ensure the effectiveness of the (ESPA); establishment of a joint body of ESRDF, the local government, the legislative authority and the native administrations to be concerned with the follow-up and supervision of the projects after being implemented. Likewise, development projects should be tailored to the needs of the local community and according to their priorities. Moreover, there is need for the local community to participate in the planning and implementation of the projects. The study also, recommended that the headquarters of the ESRDF should be located in one of the three capitals of the East region, and suggests Kassala.

Subject: Political Transformation in Eastern Sudan: The Beja Congress 1958 - 2010

Degree: Master

Supervisor: Prof.Atta El Battahani

Author: Samah Hussein Abd AlRahiem

Faculty of Economics and Social Studies

This study examined the reasons of emergence and transformation of the Beja Congress party (BC) during the period 1958 – 2010. The study covered the marginalization and integration of the Eastern region and its population Beja into national structures. It applied the concept of "political transformation" with the aim of finding out historical phases, leadership and alliances that BC forged with other political parties and movements. The research Questions focused on; why does the BC performance appeared less strong than other regional political parties? How did the signing of the Eastern Sudan Peace Agreement in 2006 influenced the Congress'' internal organization? And investigated whether the BC has a tangible political influence at both regional and national level? This study relies on primary sources of information. It was based on six months fieldwork administered in three research sites of the Red Sea, Kassala and Gadarif states between 2007 -2010. The primary data was collected using in-depth interviews, focus group discussions as well as and most important consulting archives of the BC. Interviews were conducted with BC leaders, Native administration leaders "Nuzar," academics, intellectual, women and youth. Results for data analysis showed that the transformation of the Beja Congress party as a political force came as a result of a combination of factors among which marginalization of the region and subsequent conflict in 1994 are of special significance. The findings proved that although the BC underwent phases of transformation yet this did not result in a strong regional party. It showed that lack of party organization, internal democracy, leaders' disputes, and cleavages along ethnic lines resulted in low level of participation at both state and national levels. The majority of respondents agreed that BC centered itself on the ethnicity, at this point. The study showed a linear relationship between the ethnicity and power sharing process in signing of the Eastern Sudan Peace Agreement (ESPA). This study concluded that there are some obstacles such as; keep tribal and ethnicity far from BC political agenda, combining the previous program with the current issues that emerged after the ESPA, increase number and quality of women participation within the BC party, youth, and development issues.

Laws. In Darfur conflict in the West, which has been agitated by non-signatories of Darfur Peace Agreement, signed in 2005. The East conflict is also settled by signing peace agreement with conflicting parties. Media campaigns negatively affected peace processes and helped to agitate the war. Media coverage was perceived as shallow and did not reflect or address the root causes of the conflicts so as help the public understanding the nature of conflicts. Among the major findings is the way media covered conflicts through news articles rather than in depth analysis. Sourcing is another problem since the news was obtained from government sources or spokespersons while real field coverage was absent due to security and economic factors Lack of training, media education for conflict coverage did hinder journalists from providing first-hand reporting that caters for the different conflicting parties. The coverage lacks conflict-sensitive coverage skills and knowledge of IHL. Media campaigns were shaped by the prevailing political and ideological context of the regime. Newspapers examined showed major differences in the coverage where Alayaam newspaper coverage is statistically significant for war news while Al Ray Al Aam newspaper is statistically significant for peace coverage in 2005 and 2006. The study utilized SPSS and Scheffe test.

Research Abstracts
Faculty of Higher Education

Subject: Media in War and Peace:

The Case of Sudan on an African Context (2005 -2007)

Degree: Ph.D

Author: Hind Abbas Hilmi Ibrahim

Supervisor: Dr. Eltayeb Hag Ateya

Faculty of Arts

The main objective of the study is to investigate how media have covered the conflicts in Sudan. The study also tried to assess war campaigns and examined the likely barriers posed to durable peace. It also envisages the possibility of an alternative media which is neither owned by the government nor by the opposition parties to sustain peace. It also assesses the coverage of certain newspapers of both war and peace issues to depict differences or similarities in the way they cover conflicts and peace processes. The study employs media and politics theories of Agenda Setting and Media Framing as well as media effects theories. The study implemented content analysis tool for studying the content of 261 issues representing the government opinion (Al Ray Al Aam) and independent newspaper (Alayaam) representing the public. Audience content research is also implemented to compare what media actually offers to what key politicians and members of academia as well as editors-in-chief expect from the media. The interviews were conducted with 27 key figures representing the leaders of major political parties in the scene today in Sudan as well as professors of communication who write regularly for newspapers and editors in chief of major daily political newspapers. The target group represents the views of the ruling political parties as well as the opposition views on media performance during conflicts and the expected role of media to consolidate peace. The period selected is that of the Government of National Unity rather than that of Salvation to see whether singing three peace agreements does change media coverage. The Major findings of the study are; the Sudanese media being a state owned media was used as amouthpiece of the government (NCP) during Sudan's three major conflicts; in the South where the longest war in the modern history took place between the SPLA fighters and the successive Governments in the North from 1955 to 2001 except for a ten years relapse from 1972-1983 and ended by signing the Comprehensive Peace Agreement (CPA). The government used the media as war mongers and seized any attempt at freedom of expression by issuing press regulatory laws and National Security

Agreed and signed in Juba, Republic of South Sudan, on this 28th March of the year 2021.

Signatories:

Gen. Abdulfatah El-Burhan Abdulrahman
Chairman of the Transitional Sovereign Council
Republic of Sudan

CDR. Abdalaziz Adam Al-Hilu
Chairman
Sudan People's Liberation Movement/Army – North
SPLM/A-N

Witnesses:

Gen. Salva Kir Mayardit
President of the Republic of South Sudan

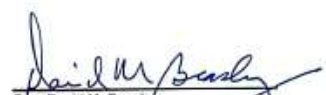

Gov. David M. Beasley
Executive Director World Food Programme

Scanned with CamScanner

matters and matters of faith and conscience. The State shall guarantee and protect the freedom of religion and practices. These principles shall be enshrined in the constitution.

2-4 Personal status laws are based on religion, custom and traditional beliefs, in a way that does not conflict with basic rights;

2-5: Achieving justice in the distribution of power and wealth among all the peoples of the Sudanese regions to combat marginalization developmentally, culturally, taking into account the affirmative action of the war regions;

2-6: Human, women and children rights that are enshrined in international covenants and covenants which are ratified shall be incorporated in the peace agreement.

2-7: Emphasize that the government of Sudan has taken the necessary measures to accede to international and African human rights charters and covenants that have not been ratified by the Republic of Sudan.

3: Sudan shall have a single professional national army that operates according to a new unified military doctrine that is committed to protecting national security in accordance with the constitution; security and military institutions shall reflect Sudanese diversity and their allegiance shall be to the country and not to any other political parties or groups. The process of integration and unification of forces shall be gradual and completed by the end of the transitional period and after resolution of the relationship between religion and state by the constitution as referred to in Paragraph 2-3 herein.

4: Agreement on transitional arrangements between the two parties that include the period, tasks, mechanisms, budgets and others.

5: What is agreed upon between the two parties will be considered in the process of developing the constitutional charter to become a permanent constitution at the end of the transitional period.

6: The two parties will agree to a permanent ceasefire once the security arrangements are agreed upon as part of the comprehensive settlement of the conflict in Sudan.

Scanned with CamScanner

Declaration of Principles between the Transitional Government of Sudan and the Sudan People's Liberation Movement – North

We, the delegations of the transitional Government of the Sudan, hereinafter referred to as (Government of Sudan), and the Sudan People's Liberation Movement - North, hereinafter referred to as (the SPLM - N);

Taking in to account all the previous talks that took place between the Government of Sudan and the SPLM - N;

And in mind the sense of the long and continuous suffering of the citizens in war zones, and the damages that the war causes on all Sudanese;

Believing that the glorious December revolution, that the young women and men of Sudan and the revolutions of the armed struggle movements that imbued with enormous blood and sacrifices, and which have created, a historic opportunity to address the root causes of the Sudanese crisis and build a citizenship state that accommodates all.

Emphasizing the importance of reaching a comprehensive, negotiated peace agreement that puts a logical end to the war in Sudan;

The two parties agree that the following principles form the basis for resolving the conflict in Sudan:

1. The two parties agree to work together to achieve and consolidate the sovereignty, independence and territorial integrity of Sudan.
2 / Any comprehensive solution to the Sudanese problem requires all parties to recognize and affirm the following:

(A) The history and nature of the conflict in the Sudan confirm that a military solution cannot lead to lasting peace and stability in the country;

(B) A peaceful and just political solution to the conflict in the Sudan must be a common goal of the parties to the negotiation;

2-1: Sudan is racially, ethnically, religiously and culturally a diverse state; therefore, this diversity must be fully recognized and managed, and the question of national identity be addressed.

2-2: Emphasize the right of the peoples of the regions of Sudan to manage their affairs through decentralization or federalism.

2-3: The establishment of a civil, democratic, federal State in Sudan, wherein, the freedom of religion, the freedom of belief and religious practices and worship shall be guaranteed to all Sudanese people by separating the identities of culture, region, ethnicity and religion from the State. No religion shall be imposed on anyone and the State shall not adopt any official religion. The State shall be impartial in terms of religious

Scanned with CamScanner

Sudanese documents

REPUBLIC OF SOUTH SUDAN
OFFICE OF THE PRESIDENT
SOUTH SUDAN MEDIATION COMMITTEE
FOR THE SUDANESE PEACE TALKS
OFFICE OF THE CHAIRMAN

Declaration of Principles between the Transitional Government of Sudan and the Sudan People's Liberation Movement – North

28th March of the year 2021.

Juba, Republic of South Sudan

SKM

Scanned with CamScanner

3. **Way Forward**

a. This presentation deserves to be shared and disseminated to wider audience. For that reason, more workshops are important, focusing on the youth, women, and the media.

b. Juba agreement is poorly known. It needs thorough review and disseminated among Sudanese people in urban and rural settings. Even summaries of the agreement are important. The media, including the national TV, should play a vital role in the dissemination process

c. Development of peace dividends programmatic framework to address issues of rehabilitation, recovery and post conflict construction is an immediate task for the realization of the peace process and its ownership by the people of Sudan

- The role of youth as engines of peace should be recognized. This requires active engagement with the youth to transform their power in the positive direction

d. There is a strong need for harmonizing and synergizing between political peace and social peace

e. There is an urgent need to identify recognizable and effective mechanisms for engagement with the youth

f. There is urgent need to exert enormous efforts to bring the none signatories (Abdulwahid and Al Hilu) to the negotiation table. Without that no comprehensive peace will be in place.

g. For effective and accountable implementation of the peace agreement in Juba, there is urgent need for investment in the capacities of the different actors, including government institutions, CSOs, women groups, youth groups and the media.

h. Conflict prevention mechanisms need to be in place to address potential conflicts during the implementation

i. Security and protection for IDPs are important entry points for the ownership of the peace agreement

j. There should be clear and accountable governance architecture for the implementation of the peace agreement

the prominent mechanisms and outcomes of the transition will be faced with the spoilers.

- The question of the representation leads to the question of the social legitimacy of those who sign the agreement. The signatories enjoy legal and political legitimacy. However, if they do not enjoy social legitimacy the peace process will bring social disruption. Harmonizing between political peace and social peace is one the challenges we are going to face.

Al Hilu and Yasir Arman can be given overlapping powers in South Kordofan region. How are we going to deal with such complications during the implementation? No matter how much harmonization took place there will always be a room for conflicting or competing dimensions.

- There is always a problem of misidentifican of the root causes when we start from the point where conflict has started and ignore the longstanding structural violence behind them. Thus, when we try to design solutions to these problems based on this mis-conceptualization we try to solve the direct conflict. This leads us to another related mis-conceptualization which is the notion of transition, from where to where. In Sudan the state itself is at the stake and we are transiting from statelessness to state making. The very cornerstones of the state such as national identity and the constitution are still controversial.
- One of the challenges facing peace making and implementation i s the fact that the more we advance with peace processes more political fragmentation we face. Because, some political parties are working for the election and try to attract the constituency at the expense of the badly needed unity of these political forces.
- Economically, the upcoming peace is the most costly peace process. From where Sudan will cover this cost is a big question. However, there are untapped opportunities. For instance, the militarization cost should be reallocated for peace. These are existing resources. The United Nation mission is also another opportunity.
- Juba Tracks are pieces of peace agreement and each actor will try to peruse his own interest. The challenge is how to use these competing and sometimes contradicting elements to make the actors talk to each other and accept a national program.
- Governance reform and security sector reform are particularly important during the coming phase.

The role of youth as engines of peace should be recognized. This requires active engagement with the youth to transform their power in the positive direction

- Coordination with international partners especially UNITAMS which is coming early 2012, There is also a need to develop collaboration mechanisms.
- The issue of the external intervention is problematic we acknowledge that and as far as the UK Embassy is concerned we only would like o support Sudanese initiatives.
- When we talk about people and that they should feel peace on the ground, we should remember the elephant in the room, which is the economic resources needed to make that happen. We should also focus on the internal resources rather than waiting the international community. This point lead us to the issue we do not discuss usually, the fact that most of the national economy and income generating sectors are out of the control of the Ministry of Finance and monopolized by the security sectors. Since peace dividend is about reallocation of resources, which was redirected for war and militarization by the previous regime to buy the loyalty of the security sector/actors.It is time to make the connection between the macroeconomic reforms and peace dividends. We cannot face the economic requirements of peace implementation with poor macroeconomic performance and the seriously deformed security sector which is not willing to relinquish the huge economic advantages it used to enjoy during war times. It is time to openly talk about these mismatches and make the link between general macroeconomic transformation and peace building
- If we critically look at previous peace agreements we will discover that we have transmitted some past loopholes/problems to the current one. For instance, all previous agreements were power sharing-driven processes. The modality of power sharing was the dominant feature. Have we avoided it this time? We have neither adopted it nor avoided it totally. We could discuss what has been repeated and what has been avoided but there is no time for such a detailed discussion. For example the current power sharing agreements has given overlapping power to different armed-groups in the same region. Al Hilu and Yasir Arman can be given overlapping powers in South Kordofan region. How are we going to deal with such complications during the implementation? No matter how much harmonization took place there will always be a room for conflicting or competing dimensions.
- Even if we come we the best agreements there will always be peace spoilers, The Transitional Period also suffers from these spoilers. Peace as one of

than just focusing on macroeconomic policies that in most instances confuse peace building processes on the ground. Thus, the conference can be a platform to promote the agenda of peace where peace-economy interconnection should be brought to the center of the discussions.

The important role of the media cannot be under estimated but should be based on a very clear and credible communication strategy.

- Using the infrastructures created by Juba talks (e.g. grass root communities) furnishes a good entrance. Khartoum University in collaboration with regional universities can tap into this platform and connect them with the government at the highest levels. T
- The singed peace agreement is poorly understood, therefore, needs to be thoroughly reviewed and publicized.
- How to address the critical gaps created by Juba process, particularly the East Tract, remains a big challenge.
- At this stage, there is an urgent need to to move from political settlement to the implementation phase, as by now all limitations of peace agreements have become very clear. There are critical issues including land issues, security sector reform, issues of DDR, IDPs, and the nomads
- The institutional infrastructure at State and locality levels will continue to be an immediate challenge even if provided with resources to implement the peace agreement they will fail because they lack the required capacity to deliver peace dividends. The second issue is the sequencing and the need to adopting a realistic matrix.
- In moving from peacemaking to peace building the political agreement should be accompanied with a programmatic agreement. There is no initiative to develop programmatic framework on how to implement the peace agreement and it will take time to develop such a matrix. Besides the matrix there should be indicators to assess, follow up and monitor the implementation. What mechanisms, milestones, indicators …etc all need to be established.
- As implementing peace agreements, there is a need to develop conflict preventive mechanism. Sometimes conflicts erupt while peace agreement is implemented. The preventive capacity needs to be developed.
- There is lot of talk about inclusion and engagement without necessarily developing the mechanisms for the realization of that..

racies to address the grievances provides possible solution.

The main challenge facing Sudan at present is the realization of the Juba peace agreement. The people of Sudan, even in the remote rural areas should feel it in their everyday life.

- There is a need to be proactive building on research and scientifically designed strategies for the next phase. Under the previous regime the universities, especially in the regions were intentionally handicapped and incapacitated to assume their scientific role and responsibilities towards the communities. Reconstituting universities' neutrality and capacities will be an important vehicle for promoting local development and stabilization of the peace process.
- The youth are the most neglected and marginalized segment of the Society. Unlike women who are now better organized and enjoying the benefits of the international conventions promoting the rights of women (e.g SCR 1325). Judging from her participation in Juba process, Miss Safa El Agib asserts that Juba process was more inclusive for women compared to the youth who were virtually absent. This makes the issue of youth engagement top priority in the next phase.
- Providing security and protection for the IDPs and returnees will remain the top priority and most effective entry point for peace in Darfur. It is also through providing protection and security to the IDPs and returnees that could bring the holdout groups (e.g Abdel Wahid) to the negotiation table. Security of the IDPs and returnees is most feasible entry point to weaken Abdel Wahid position. Continued humanitarian support to the IDPs is the second leg of the strategy for peace in Darfur. In all aspect inclusivity remains a central issue.
- The Youth issue is more than just a question of inclusion it is also about how to transform their power and enthusiasm into the right direction; otherwise it might turn around and become very destructive force.
- Juba process has a direct link to the escalation of tensions in Eastern Sudan. The rejection of Kassala Wali is just a manifestation of the problem. Elitist discourse is one of the main factors behind the intensification of Sudan's conflict.
- The important role of the media cannot be under estimated but should be based on a very clear and credible communication strategy.
- We cannot talk about peace without peace dividends to the people. The coming economic conference should give due attention to this issue rather

discourse (particularly on social media) has been toxic ated with such narratives. He strongly contested the widely held claims of Juba process being an elite exercise or tactical initiated and concluded due to external pressures. To explain explained how peace negotiations paradigm was different in Juba, he gave concrete examples where, for example women groups, IDPs and pastoralists were present as active participants in the discussions and where position papers, including land issue, from these groups were presented and rigorously discussed to inform the outcome of the process. He also reflected on the current context and the indispensable role of peace research institutions, CSOs and the media in bridging the existing critical gap in knowledge, and the facilitation of community dialogue to ensure national ownership of the peace.

Presentations

Three presentations on lessons from previous agreements, current context and the way forward were provided by PRI and PDS. The table below provides the summary of the three presentations.

2. **Discussion: Main Issues Flagged**

- Sudan has too many peace agreements but did have peace. This leads to the importance of having the current one sustainable. There is a need to distinguish between having peace agreement and having peace achieved, realized and felt by the stockholders. The only sustainable peace agreement we had was the Addis Ababa Agreement in 1972 because of the political will and commitment to peace.
- Sudan is littered with information when it comes to different aspects of peace. For example Justice Africa resides on a heap of information from the more than 15 conferences organized on different aspects of peace such as power sharing, devolution of power, self determination,…etc.
- The main challenge facing Sudan at present is the realization of the Juba peace agreement. The people of Sudan, even in the remote rural areas should feel it in their everyday life.
- The first thing the government should do is to make peace tangible for the war affected populations starting with providing security to the IDPs, to ensure that the situation has changed..
- How are we going to do with peace spoilers? Here is the importance of tapping local resources for the peaces dividend instead of only waiting for the outside support.
- Armed movements find it difficult to be transformed into political parties and engaging in democratic processes as that questions their claims for monopoly of political power and representation. Strengthening local democ-

Dr. Jumaa Kunda, Prime Minister Peace Advisor; and (iv) H.E Mohamed El Hassan Al Taaishi, member of the Supreme Council. Both Mr Al Taaishi and Dr. Jumaa were participants in Juba negotiations successfully initialized on 30th August 2020. The remarks were intended and engineered to introduce the studies while setting the grounds for the discussion.

In his opening remarks, the Director of PRI, Professor Musa Adam A. Jaleel, highlighted the role of PRI, as per its mandate, to support peace processes in Sudan, including its contribution to the production of Heidelberg document on which the Doha Document for Peace in Darfur DDPD was based. PRI has also been the platform for considerable conferences and workshops for wide range of national and international actors debating and discussing issues relate to peace and war in Sudan. Darfur conflict in particular received considerable attention and provided for one of the major publications (*Discourse*) of the PRI. The present study represents PRI 's commitment to support Transitional Government in its quest to achieve comprehensive peace nesides reflecting strong coherence to the objectives and principles of Sudan Stability and Growth Programme (SSGP).

In her opening remarks, Pds director, Miss Aisha Hamad, elaborated on the active role of Pds engagement with the wider Sudanese CSOs. Capacity building of CSOs and community-based organizations on peace-related issues, including conflict analysis, has remained one of the focus areas of Pds activities in the urban and rural areas of the country since its establishment in 1998. This is besides its support and facilitation of social dialogue around peace and stability, particularly through its recognizable and diversified Think-tank group and monthly forum that bring women, youth and other actors into active participatory dialogue. The present study falls within the framework of its DFID-funded project "Support of Governance and Democratization Processes in Sudan" that aims to support the ongoing peace process in Sudan.

Dr. Jumaa Kunda briefed the meeting about his experiences of the Juba peace negotiation. For him, the widely held view that the peace negotiations process was hijacked by the Sovereign Council and that that the government role was side-lined is unfounded. According to him, most of views, suggestions, and outcomes of the process were the articulation of the experts commissioned by the Civilian Government. He also reflected on the issue of mistrust in the current peace process associated with the fact that people have been haunted by past failures of peace building. He argued for the need to keep learning from the experiences while endeavouring to build a better future.

H.E. Mohamed Hassan Al Taaishi, Member of both the Sovereign Council and Peace Delegation to Juba, focused on how Juba peace agreement is mischaracterized based on empirically unfounded arguments and how public

Lessons Learned From Sudan Previous Peace Agreements: Past, Present and Future

Workshop Report

September 3rd 2020

Introduction

In response to supporting the current quest for durable peace in Sudan, the Peace Research Institute PRI of the University of Khartoum and Partners in Development Services Pds, and with funding from the Foreign Common Wealth and Development Office (former DFID), undertook a critical review of Sudan's previous peace agreements and an analysis of Sudan's current context, respectively. The validation workshop for these highly linked two studies was organized jointly in August 2020. The validation workshop prioritized the sharing and dissemination of the key findings of the two studies as essential step towards the realization of the set objectives of the studies. Within this framework comes this workshop, which is founded on strategic collaboration between PRI and Pds.

The overall objective of the workshop was to provide a platform for discussing the findings, the lessons learned and the way forward with set of highly influential stakeholders/actors who directly involved in the current peace processes. Thus, the workshop aimed to achieve the following objective:

1. Discussing the lessons learned from previous peace agreements and how to make use of these lessons to promote the ongoing peace process;
2. Debating the current social, economic and political context of Sudan and the challenges and opportunities for durable peacebuilding; and
3. Identifying gaps and key entry points to be addressed to promote an inclusive and lasting peace in Sudan.

1. **The workshop process**

The workshop, based on rigorous facilitation, consisted of four interfused sessions: (i) Opening remarks; (ii) Presentations; (iii) Open discussions; and (iv) Conclusion and recommendations.

Opening remarks:

The opening remarks were provided by: (i) PRI Director; (ii) Pds Director; (iii)

of resolving issues and clarifying differences in understanding between various actors. They produce the pre- or zero draft, which is used a roadmap to guide the process. It needs both political will and political leadership to commit to NSSD. The NSSD should be guided by a national security vision incorporating traditional values, and to prioritize objectives through consultation with civilians as well as formal and informal bodies. Next is the pre-drafting stage, which serves a brainstorming process involving technical experts and a bridging of the knowledge gap and perspectives between civilian and military insights. The third stage is the audit or assessment stage. This involves establishing a baseline for the current state of the security sector force structure and roles. This is followed by the drafting and consultation stage. This involves engagement at the strategic, institutional, and societal levels in order to present key elements of the NSS, gather inputs and feedback, and modify the draft accordingly. Fifth, is the adoption stage, which includes guidance of how to develop sectoral plans and policies and strategies in support of the NSS.It is at this stage that the plan is submitted to the designated oversight authority. Sixth is the communications stage where the key elements of the NSS are to be disseminated and explained to the general population through various platforms. This stage is crucial in order to raise awareness and support for the strategy and the role of security in the society more generally. The seventh stage is implementation leading to the structural, doctrinal, and institutional changes indicated in the NSS. The eighth and final stage is a review and evaluation of the NSSD process and its implementation.

building bridges, starting from where each party is standing. This required strong leadership and political commitment on each side. Again there are many examples and modalities of transitional justice adopted in different countries, including Sudan's own history, with varying degrees of success. However, this process is contextually sensitive and no single modality alone can do justice to the complexity needed to be considered for Sudan's transitional justice. The process of reaching an agreed upon, inclusive, owned and respected modality of transitional justice has to be negotiated between different opposing/conflicting parties, perpetrators and victims and all those have contributed to and affected by previous violations of human rights. The negotiations started with Forces of freedom and Change FFC and the Military Council and continuing with different tracks of peace agreement need to be broadened and strengthened to reach goal of sustainable an inclusive peace through security sectors reform, adoption of agreed upon transitional justice, integration of all militias and rebel groups in one national army abiding by the vision of the new national security strategy. Lack of trust was a ruling factor in the talks between FFC and MC because the military council was originally part of the regime which was overthrown by the revolution. The problems of healing can be approached because you are negotiating with your enemies, and reaching out for them, people believed in what they are doing. Also, the issue of how to keep the post revolution momentum and do the right thing and work for one constitution that governs equal rights for all. Closely related to keeping momentum is the constructive role of media and civil society that can address problems related to absence of national vision, national project and the distrust among all the Sudanese and political factions and go beyond that to engagegrassroots.

How to develop an inclusive national security Strategy:

The Africa Center reviewed the guiding documents of all African countries and found that most countries don't have a national security strategy or they have secret documents or they have national security strategies but driven by an external agenda and lacking engagement with civilians in the process of developing the NSS. How to help African countries to draft their own national security strategy? The starting point is to have a national vision, not a short-term vision, and not an elites' only vision. A long-term vision is needed for this process and it is absent in most African counties. The second step is the dynamic of a national interest where national security policy informs national security strategy. So, the vision is the (strategy) and implementation process is the (policy). Although the African security situation is very complex, the process is more important than the final product. Four features of a successful NSSD process stand out. First is clarification of whose security is to be provided (i.e. regime, state, citizen)? Second, is the issue of ownership since people will be committed to what they own? Third, a strong political will emerges from those who share a national vision. Fourth, is that the process should be inclusive involving both civilian and representatives of the armed forces.

There are eight main phases to the NSSD process. First, is the initiation of the process connected to questions of who and how to trigger the action? Who will guide the development of the NSSD? Usually a governmental research center or national think tank and a national committee called a drafting committee, a small focused group. This technical or scientific committee also plays the role

communication and legitimacy. Women and youth have to be part of the process representing their local communities to reach a shared vision and a clear legal framework. Given the extraordinary authority to use violence a democratic society bestows on professional sector, there is an imperative to develop the capacity as well as transparency and accountability of the security sector. The complementarity and indispensability of all of these roles demands clear and consistent communications with these actors and the general public so that these roles are well understood. Building trust resides at the heart of this relationship because citizens should be engaged in the process of building an accountable security sector through training and capacity building moving toward a relationship based on fear to one of collaboration. This paradigm shift is highly needed in Sudanese post revolution civilians-military relations. The security sectors reform in this sense becomes part and parcel of rebuilding the dysfunctional Sudanese state and nation building processes. Thus, the NSSD process should take into account the broader context of a state facing existential crisis, state that has been in war with itself since independence and the legacy of that chronic political crisis. A security strategy that is designed in an inclusive manner with a clear citizen-centered and national visionthat can undo the previous regimes legacies of politicized regime-serving attitudesand move towards professionalism, inclusive recruitment policies, keeping track of the performance, trust of the institutional values of military professionalism and respect for human rights. Addressing the dysfunctional legacy of the previous regime's security performance and it is consequences of war, atrocities, and all human right violations takes to the issue leads us to discuss a contextually-sensitive model of transitional justice that can heal exiting wounds and pave the road towards a well-functioning national security sector.

The process of reaching an agreed upon, inclusive, owned and respected modality of transitional justice has to be negotiated between different opposing/conflicting parties, perpetrators and victims and all those have contributed to and affected by previous violations of human rights.

Security Sectors Reform and Transitional Justice

Security sector reform and process of developing and adopting a national inclusive security strategy can be futile if not the past atrocities are not addressed in a satisfactory manner through adoption of agreed upon modality of transitional justice. During phase one it is important to bring all parties to the same table to make a deal so as to ensure that the process inclusive, and to build trust in the new justice and security system and assure that the previous misuse of power will not be repeated. The second phase involves institutionalizing the changes that have been initiated. So, both making the changes and later adopting them so they are part of the system are needed. So, reaching to sufficient consensus on the issues and reaching lasting solutions and lasting peace requires

Security Sector:The United Nations (UN) defines broadly "security sector" to describe the structures, institutions, and personnel responsible for the management, provision and oversight of security in a country. On the basis of African context, the African Union (AU) defines security sector as "a sector to comprise individuals, groups and institutions that are responsible for the provision, management and oversight of security for people and the state".

The AU's definition is very specific with focus on people and includes besides primary security institutions, specialized intelligence and security institutions, public oversight and management bodies, justice and rule of law institutions, civil emergency units and non-state security bodies.

The question of how to engage civilians in the security sector need to be addressed through the framework of a clear division of labor where democratically chosen civilians work together with security professionals for a well-established security sector. Democratically-elected civilian leaders determine what the security priorities are

The broad definition of security incorporates societal problems, police, army, economic, health, community and political issues. A shift from state-centered security to human security focusing on citizens since security is context specific because it doesn't operate in a vacuum. A sustainable security entails the contribution of everyone.

Democratic civilian Control of Security Sector.

Civilians inside and outside of government have important but varied roles in the security sector. This is not just in the executive branch but legislative and judicial as well as civil society, media, and ordinary citizens who need to be engaged on what to expect from the security sector. The question of how to engage civilians in the security sector need to be addressed through the framework of a clear division of labor where democratically chosen civilians work together with security professionals for a well-established security sector. Democratically-elected civilian leaders determine what the security priorities are. Professional security actors determine how to get there. The idea, moreover, is not civilian control in the abstract but democratically-elected civilians who are committed to the principles of accountability and effectiveness. The democratic legitimacy that these civilian leaders bring affords them the authority and popular support to set the direction for a society and government. Drawing from the power of democratic representation, the ministry of defense works with the executive as partners. The justice sector is responsible for upholding the law and ensures punishment of security sector violations. The decision made by parliament and supported through a permanent constitution to ensure that there is no violations or abuse of the law. Protection of human rights must be part of the security mandate. Civil society has a vital role to play in monitoring, accountability,

ideology of policemen pose a challenge to the professionalism of police sector. Although they are highly professional, they are suffering from the intrusion of untrained participants from the civil sector. Security affiliated members must feel secure, while executing their work, that can be done through legal reform and social justice. Only law-binding peace will sustain. The police forces will support the civilians and protect them during political turmoil, so mutual understanding will be fruitful in this context.

Democratic processes were more vulnerable to backsliding because of instability and economic crises.

Broad definition of Security: What is citizen security and what is security?

According to the UN, human security is an integrated, sustainable, comprehensive security from fear, conflict, ignorance, poverty, social and cultural deprivation, hunger, resting upon positive and negative freedoms. Concept of security is broadening to include among other things trans-national security, human security, cyber security, terrorism and political and economic security. Security means development and justice, for any country to exit the cycle of violence, they should strengthen the legitimate social contract between the citizens and state and between and among citizens.

Security: A modern definition of "security" may include three (3) basic dimensions: state, societal, and human security. State Security relates to existential threat, territorial integrity (territorial defense) and state's political sovereignty. Societal security sometimes refers to as internal or homeland security aims to provide the civilian population with security and protection, including safeguarding key public functions and vital infrastructure. Human security is a human-centered approach to security and relates to the protection of individuals and groups of people and it is well defined as "freedom from want and freedom from fear".

The Africa Union adopts this modern definition of "security" to the context of Africa and provides the multi-dimensional definition of security which encompasses both the traditional state-centric notion of the survival of the state and its protection from external aggression by military means, as well as the non-military notion of human security based on political, economic, social and environmental imperatives in addition to human rights. The 2013 AU Policy Framework on SSR, pp.5.

The AU's multi-dimensional definition of security emphasizes not only human security that is based on political, economic and social values but also the inseparable link between the security of each African country to that of other African countries and the African continent as a whole. Kofi Anan summarized the expanded definition of security and its inseparable link to development and governance in his address to the UN Commission on Human Rights by stating that "We will not enjoy security without development, we will not enjoy development without security and we will not enjoy either without respect for human rights".

will need to address the distrust between the components of the transitional government partners. The trust-building process takes time and will likely face setbacks. Therefore, persistence will be needed.

- Raising awareness among the grassroots on the concept of citizen security is important to build their support for the security strategy. Since citizens are most affected by security actions, civil society should participate in the development of the national security strategy. Educating all actors on the concept and practice of democratic civilian control is vital.

Raising awareness among the grassroots on the concept of citizen security is important to build their support for the security strategy. Since citizens are most affected by security actions, civil society should participate in the development of the national security strategy. Educating all actors on the concept and practice of democratic civilian control is vital.

- Understanding the essence of human rights and standing up against extremism is critical lest it lead to the failure of the revolution
- In democracies, civilians typically lead the ministries of defense and interior, with the civilian leadership setting policy while the senior uniformed officials are responsible for the modalities of implementation.
- Why there is a need to design a Sudanese national security strategy during the transitional period?

About 65% of the democratic transitions in Africa faced a period of setback toward authoritarianism. This may be through a military coup or through other political actors that align with the military. Democratic processes were more vulnerable to backsliding because of instability and economic crises. Maintaining the momentum of a transition, therefore, is vital. Civilian leadership is critical for attracting the domestic and international support needed to navigate social and economic crises. The economic and governance track record of military governments, moreover, is very poor. Therefore, the military and other security actors need civilian leadership. At the same time, civilians need security professional to deal with the genuine security concerns facing a country. How civilian and security leaders manage this transition is critical to achieving a stable and secure democracy. Other successful experiences saw civilians and security actors constructively engage one another, although every context is different. Building Sudan's NSSD process need to consider lessons learned from other successful African cases, however the most important dimension of this process is the dialogue between civil and military of how to transform the Sudanese security sector to meet the slogans and objectives of the Sudanese Revolution. Police sector plays a vital role in this security strategy. The civilians set the rules and the police reinforce them. Practicing politics and different

Civil Military Relations in Sudan In a Time of Transition

Introduction:

Sudan's peaceful revolution toppled the longest dictatorship in the country in April 2019. The transitional government is expected to lead Sudan's efforts for sustainable peace and stable democracy. Among the major challenges involved in executing its vital role is redefining the relationship between military and civilians, an issue which merits urgent attention. This calls for designing a national security strategy process that defines the roles of security sectors in supporting the mission of the transition to democracy. Once there has been a dialogue on what citizen security means for a society as part of a national security strategy development (NSSD) process, then the security sector should be realigned and focused on achieving that vision of security. This calls for forming a national military, rather than a politicized military, which can combat insurgencies, terrorism, and deal with inherited instability of the previous regime. Among many mal practices closely tied to the image of security sector during the last thirty years are torture, arbitrary detention, unlawful killings and sexual violence against detainees in security detention centers. Changing perceptions of the security sector and shifting gears to citizen security through legal national security strategy designed by civilians' leaders, military, other security professionals, civil society actors, and ordinary citizens should be addressed.

Key issues to be considered in designing a national security strategy:

- The process of designing national security strategy has to start now as this will guide the purpose, structure, and responsibilities of Sudan's emerging security sector.
- Security sector reform is an important outcome of a national security strategy process that defines the security goals and priorities for a society.
- The security sector involves all individuals and institutions involved in the design, delivery, management, and oversight of security in a society.
- The process of a national security sector review is as important as the final product since the process builds ownership and understanding across key stakeholders. An inclusive national security strategy process helps build ownership.
- Experiences from other transitions underscore the importance of defining the role of security actors and ensuring human rights in the national constitution. Successful transitions and cooperative civil-military relations are built on trust at both the individual and institutional level. This trust does not come about by chance but by building respect and recognizing the strengths that each side brings. For the Sudan process to be successful, it

(3) Letter from Director of IAAS, University of Khartoum

بسم الله الرحمن الرحيم

INSTITUTE OF AFRICAN AND ASIAN STUDIES
University of Khartoum
P.O. Box 321
Tel: 0155150516

معهد دراسات افريقية والآسيوية
جامعة الخرطوم
ص.ب ٣٢١
تليفون: ٠١٥٥١٥٠٥١٦

التاريخ: ٢٠١١/١١/١٧م

السيد/ مدير السجل المدني
المحترم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: إفادة عن قبيلة كريش/ كريج

بهذا أعرفكم بأن قبيلة كريش/ كريج هي أحدى القبائل التي تقطن بمنطقة حبانقايا وتتبع إدارياً للنظارة الحبانية.

وتقبلوا بقبول وافر الشكر والتقدير.

د. عبدالرحيم حامد عكم
مدير المعهد

Letter from the Director of IAAS, Uof K to the Director of Civil Register informs that kresh tribe is one of the tribes that inhabit in South Darfur under the Habbaniaya Local Administration.

(2)

Testimony from Habbaniaya Nather`s

إدارة الهبانية

مكتب الناظر

السيد / مدير السجل المدني

الموضوع : إفادة عن قبيلة كريش

وشكراً

ناظر عموم الهبانية

Testimony from the Nather of Habbaniaya affirms that Kresh tribe is belonging to Habbaniaya Native Administration in south Darfur.

State: Processes of Settlement and local integration. *CEDEJ*. [online] Available at: https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00150379 [Accessed 23 Feb. 2019].

Niblock, T. (2014). *Class and power in sudan*. Macmillan press LTD, Hampshire and London: Palgrave Macmillan.

Rogier, E. (2005). *Designing an Integrated Strategy for Peace, Security and Development in Post-Agreement Sudan*. [online] Clingendael.org. Available at: https://www.clingendael.org/sites/default/files/pdfs/20050400_cru_paper_rogier.pdf [Accessed 23 Feb. 2019].

The black book. (2002). anonymous: anonymous.

Annexes

(1)

Letter from Minister of Local Chamber

Letter from the minister of Federal Chamber, informs that Kresh, Beinga, Dango, Furogy and the Kara tribes belongs to South Darfur, request from the concerned authority to resume the situation of the dismissed members.

References

Abdulbari, N. (2013). Identities and citizenship in Sudan: Governing constitutional principles. *African Human Right Law Journal*, [online] 13, pp.383-414. Available at: http://www.scielo.org.za/scielo.php?script=sci_arttext&pid=S1996-20962013000200007 [Accessed 23 Feb. 2019].

Abdulbari, N. (2011). Citizenship Rules in Sudan and Post-Secession Problems. *Journal of African Law*, 55(02), pp.157-180.

Assal, M. (2012). *Nationality and citizenship questions in Sudan after the Southern Sudan referendum vote*. [online] CMI - Chr. Michelsen Institute. Available at: https://www.cmi.no/publications/3933-nationality-and-citizenship-questions-in-sudan [Accessed 23 Feb. 2019].

Ateem, E. (2007). THE ROOT CAUSES OF CONFLICTS IN SUDAN AND THE MAKING OF THE DARFUR TRADEGY. In: *CONFLICT PREVENTION AND DEVELOPMENT CO-OPERATION IN AFRICA: A POLICY WORKSHOP*. [online] Wilton Park, Sussex, pp.18-37. Available at: http://www.operationspaix.net/DATA/DOCUMENT/5425~v~The_root_causes_of_conflicts_in_Sudan_and_the_makink_of_the_Darfur_tragedy.pdf [Accessed 23 Feb. 2019].

Awad, M. (1983). *Socio-economic change in the Sudan*. Khartoum, Sudan: Graduate College, University of Khartoum.

Barnett, T. and Abbas, A. (1991). *Sudan. The Gezira Scheme and Agricultural Transition.London*. [online] Available at: https://books.google.com/books/about/Sudan.html?id=089dALuU3-EC [Accessed 23 Feb. 2019].

de Waal, A. (2009). "Who are the Sudanese?" Making Sense of Sudan (previously Making Sense of Darfur). *Social Science Research Council*.

Deng, F. (1995). *War of visions*. Washington, DC: Brookings Institution.

Hassoun, A.) 1952(*Sudan Notes and Records. Western migration and settlement in the Gezira,* XXXIII, pp. 60-112.

Manby, B. (2012). *the Right to a Nationality and the Secession of South Sudan: A Commentary on the Impact of the Laws*. [online] Open Society Initiative for Eastern Africa, pp.15-19. Available at: https://www.opensocietyfoundations.org/sites/default/files/right-nationality-and-secession-south-sudan-commentary-20120618.pdf [Accessed 23 Feb. 2019].

Miller, C. and Abu Manga, A. (2005). The West African communities in Gedaref

support equate to those of nationals displaced or to those of other non-citizens refugees. The government concerned authority did not permit intervention of international NGOs in the camps, only allowed limited assistance to some weak people provided by the church.

The new Sudanese nationality law which led to the current situation of the stateless among South Sudan origin people reflects some underlying ethnicities conflict in Sudan. The law does not conform to the principal applied in the international law when part of a state secedes to create a new separate state; the nationality of the affected people is attributed to one or other of the two countries in habitual residence. The none realization of this usual principal applied in the international law and the established criteria for identifying the South Sudanese origin have led to the deprivation of South Sudan origin member altogether regardless of any link in Sudan.

Conclusion

The causes of stateless in Sudan following the secession of South Sudan did not yet receive enough attention from neither Sudan government nor the South Sudan state. The occurrence of the stateless situation following separation of the South was likely because the two parties did not take any practical measures or legislation including abiding by the principals of the international law to avoid the risks of stateless. Consequently, the process of denationalization of the South Sudan origin members was somewhat arbitrary.

The interviews done among the camp's residents reveal that the whole community was denationalized and moved together from their previous residence on basis of the public interpretation of the Southerners without any right to contest the decision or to prove legal links. Deprivation of the employees in the public and private sectors was based only on the information in the personnel files at their work stations which in many cases reflected only weak link with the South Sudan i.e. South origin name mostly the third name.

Similarly no practical coordination before or after the secession between Sudan government and their assumed new state to provide support or ensure any basic civil rights to the affected members to maintain legal residence and normal life before being traveled to the South. Given as such situation in addition to lack of support from the international actors the socioeconomic situation of them has deteriorated very significantly.

The families of South Sudan origin who have been living in Sudan for generations, and never have previously lived in the South, although they have lost entitlement they have no desire to live in the south. However unless the government resolved their situation within the context of the human rights and intentional law consents, the country will have a big social and political problem which may add up a new dimension to the current problems of human rights violation against Sudan.

Expressing the general situation of the South Sudan stateless members living in Sudan, however, the procedures of denationalization and depriving them of any civil rights reflect some level of underlying discrimination in Sudan, and violation of human right laws as well. The majority of these stateless are illiterate and already in a desperate situation as they have lost everything. Only a few of them had access to the concerned authorities in the country to recognize their status as stateless which open the gate for the stateless right as similar to the refugees in Sudan. Generally, the residents of the camp are facing serious and precarious conditions due to inability to have similar international

Sudan identity documents[17].

The deprivation of these people from Sudanese nationality and citizenship rights has led to the deprivation of their children from the same rights. Consequently, many children of both groups were not able to have access to free health care services and enter schools or maintain education at different levels which shoulder more economic burdens and intensify their social pressures.

The new Sudanese nationality law which led to the current situation of the stateless among South Sudan origin people reflects some underlying ethnicities conflict in Sudan.

Jala was born in Omdurman in Banat area; his father and grand father were born in the same house in Banat. His sister was allowed the national number certificate while he and his children were denied because of his South Sudan origin. His elder child was studying in Al mohobeen School (the talent students' school); he was supposed to set for the Sudanese certificate examination two years ago but still remained school less.

Reflecting in the interview, children of South origin stateless who born after the secession and whose parents do not possess valid identity documents did not access birth registration certificates. Hospitals do not issue the birth certificate unless the parent is lawfully residing in the country, some people asked for any other proof to their children birth but hospitals authorities always reject as such requests. When birth takes place at home the midwives similarly reject to issue any attestation of birth. However, this situation would have some implication on the rights of unregistered children to acquire the nationality of either country. Also, it indicates infants born in this situation would have no access to public curative and preventive health services.

Another social problem arises when the affected members want to issue civil documents, generally, they face problems in organizing formal marriage due to lack of necessary documents. People of the camps, however, replaced it by the process of customary marriage, but the problem arises when one wants to marry a Northern Sudanese. The culturally assimilated South Sudan origin are generally Muslims follow the same Islamic marriage procedures, therefore such people are likely to face obstacles in receiving marriage certificate (the Gassima).

The current families of the old South migrants constitute the third or fourth generation, most of them have no documentary evidences to prove that they are South Sudan origin people.

The most remunerative job in the camps which practiced by women is local beer brewing (which is widespread in the camps) but also it involves high economic and legal risks. According to the interviewed people, many women were imprisoned and lost their capital. The police raids against local alcohol making usually place big troubles on the camps, usually the police targets the suspected houses but also terrify people, destroy properties and arrest innocent residents[16].

The causes of stateless in Sudan following the secession of South Sudan did not yet receive enough attention from neither Sudan government nor the South Sudan state.

The process of denationalization has shaken up the culturally assimilated South Sudan origin families who never have previously lived in the South. The most affected were the ones who were employed in the public and private sectors and lost their jobs; similarly many of them have lost their jobs in the military services.

Many of the dismissed members continued benefiting from their social networks to mitigate economic losses and develop new economic strategies, mainly in private business and seeking jobs in the informal sector. However despite their strong link and loyalty to the Northern identity but their nationality became questioned and they turned to be stateless. Those who are working in the informal sector were not yet identified as South Sudan origin members, but their current situations would change by validity limit of their identity documents or need to issue new ones.

The interviews among both groups of South Sudan origin stateless reveals that they are facing problems in establishing their identity. The obvious South Sudan origin living in the camps was not provided by any facility from the South Sudan government to facilities for them the acquisition of the South Sudan Nationality certificate before return back to South Sudan. The denationalization of the old residents of South Sudan origin members was arbitrary, it didn't consider their long residence for generations and the nature of the links with the North. On the other hand, many of them faced difficulties to recognize their South origin identity or to provide proof that their ancestry (grandparent or great-grandparent) was born in South Sudan. However, being not obvious South Sudan origin and culturally assimilated Muslims place more difficulties for them to get South

16 FGD with a group of camp residents. Khartoum, January 2015.

istered properties for Sudanese nationals who hold Sudanese identity documents. The habitual residents or those who have selves settled in normal residence were not evacuated immediately but they are encountereing difficulties to maintain their normal life. Many of them are facing difficulties to maintain their previous lifestyle, in moving freely or do business and acquire property[14]; their children have been refused entry to schools or treatment by public clinics.

The immediate impacts on the people who were living separate out skirt towns were very tremendous. They have been stripped from their identity certificates and traveled to far remote camps without any kind of economic or social support.

Reflecting in the focus group discussions about how they are living in the camps a young man said "The situation in the camp is very miserable, the people live in small tents, using common lanterns for men and women, no water services, and no health care. The pupils and children who had to enter the school are left at home school less and many of them fled to the streets and became "Shamasha" (homeless children)[15]. Before the secession of South Sudan most people of the camp were already facing difficulties to maintain a living. However, suffering from denationalization and loss of citizenship rights post-secession has continued for a long time for them to have begun the process of moving from coping strategy to survival strategy. The process of survival strategies included new measures to rationalize and optimize the use of their limited resources. As food became limited and not easily accessible also its preparation and consumption became limited and inadequate to meet the requirement of household members, particularly the children. The majority of poor people in the camp have adjusted meals frequency to two meals per day, other accessories like milk tea and coffee were either reduced or a bonded.

Diversification of household labour supply was one way to introduce new income sources, children and women of the camps became more involved in the wage labour.

Only a few camps residents have acquired the South Sudan nationality certificate and hence had limited opportunity to join jobs in the formal sector, mainly in international organizations and NGOs mostly very junior jobs i.e. custodian. Women and young girls usually move outside the camp seeking daily wage labour or housemaid job in the near by houses.

14 FGD with a group of South origin habitual residents' semi-culturally assimilated living in their owned homes in Omdurman (Umbada area). Omdurman, February 2015,.

15 FGD with a group of camp residents. Khartoum 2015.

number certificate so that to ensure its control over the area. The applicants from Ngok Dinka members were treated differently without any difficult procedures, usually they asked to present a birth certificate in Abyei or any other part of Sudan, otherwise a testimony from any recognized Sultan of Ngok Dinka is enough to entitle the applicant for getting the Sudanese national number certificate[12].

There are also some Sudanese- Arab pastoralist communities straddle the boarders between the two states and some of them reside in the South Sudan jurisdiction, mainly Saleem-Arab in Al Rank, however no evidence of depriving them of the Sudanese nationality certificate.

It is evident that obvious Arabic origin cross border communities faces no difficulties in getting the Sudanese nationality certificate. Comparing the two cases of Saleem tribes which reside inside the South Sudan boarder and Kreish tribe which straddle the two borders indicate that the law enforcement agent is adopting one single identity in the country. Despite this contrast, the government has entitled the nationality certificate to the Arabic origin tribe which resides inside the South Sudan jurisdiction and at the same time deprived the African tribes which straddle the two borders but regarded by themselves and other academic, official and local institutions as Sudanese[13]. This situation, however, reflects double standard criteria in granting the Sudanese certificate implying ethnic bigotry in ascertaining who is a Sudanese and who is not among cross border tribes adjacent to South Sudan.

Economic and social impacts

The loss of Sudanese nationality had very significant practical consequences on both groups of South Sudan origin living in the North. The obvious South Sudan origin members as noted earlier were previously perceived they are strangers in their own country because of their cultural and religious differences. They do not feel identify or recognize with the dominant official identity, mostly living separate out skirt towns, practice causal labour or marginal activities in the informal sector. Many of them faced difficulties in asserting their rights to their homes and other property before being moved to the evacuation camps, as houses and other building in shanty areas are unregistered according to land registration law. Usually, the authorities only protect the right to as such unreg-

12 Interview with, South Origin habitual resident, denationalized and lost his job in public sector. March 2015.

13 See the annex.

the government has entitled the nationality certificate to the Arabic origin tribe which resides inside the South Sudan jurisdiction and at the same time deprived the African tribes which straddle the two borders but regarded by themselves and other academic, official and local institutions as Sudanese1.

However, people of this type are almost classified by the South Sudan Authority as Northerners. Suleiman from Omdurman reported that his younger brother was passed the Sudanese certificate examination but he failed to apply for entry to university due to lack of his national number certificate. Having no opportunity to register at university without the national number certificate, he was advised to apply for the South Sudan Nationality certificate. When he went to the South Sudan embassy to acquire the South Sudan nationality certificate his application was rejected[10]. The focus groups discussion with some South Sudan origin habitual residents reflected many similar cases of students at different levels of education[11].

The situations of stateless among the people living in the camps are comparatively less risk than the old South migrants as they have strong ties with South Sudan and eligible to get South Sudan nationality certificate when they return back to South Sudan.

Reflecting in the interviews, the cross border tribes members with South Sudan are the most people at risk of stateless, the government has classified them as indigenous ethnic communities of South Sudan and hence all the people identified or regarded by themselves as belonging to these tribes were deprived of the Sudanese nationality citizenship rights.

In the beginning, the Sudan government treated Ngok Dinka tribe of Abyie as South Sudan citizens but due to the issue of the referendum on Abyie the government resumed the situation of the tribe and entitled both the Sudanese -Arab pastoralist, the Messenriya and Ngok Dinka to the Sudanese Nationality certificate. Contrary to the other African cross boarder tribes situation, the government encouraged the Ngok Dinka to acquire the Sudanese national

10 Interview with Suleiman. Omdurman, February 2015.

11 FGD, February 2015.

on judgment or personality of the investigator" as he expressed[8].

Populations at risk

As noted above individuals of Southern origin residing in Sudan deprived of their Sudanese nationality and lost their jobs in the public and private sector without any right to contest the decision, estimates of the number potentially affected range between 500,000 and 700,000 individuals Manby (2012). Among these people the most who are at risk of a stateless situation are 1) the typical South Sudan tribes' members residing in Sudan and 2) the culturally assimilated families of South Sudan origin migrants. Meanwhile, the first category divided into those who live in camps and those who have self-settled, the second category has been culturally assimilated and melted in their new social contexts. Due to historical factors, many fractions of the culturally assimilated members are scattered all over the main Sudanese towns in Sudan i.e. Atbra, Portsudan, Shindi, Kassla, AL Obied, Neyala, Gadaref, Kosti, the most towns linked with military service and labour force demand. According to Aboud a retired police officer "the bulk of these groups of old migrants concentrated along the big centers of the railways' stations, most of them worked in building the railways and in the military service"[9].

Families of old South migrants who were culturally assimilated in the Northern social and religious contexts are the most at risk of the stateless situation. Following the secession of South Sudan many members of old migrants from South Sudan origin whose families living in Northern Sudan for decades have lost their jobs and deprived of their nationality and all citizenship rights.

Omdurman town is well known as the national capital of Sudan, its establishment refers back to Mahdia revolution when the Mahdi decided to reside his followers from all parts of Sudan in Omdurman area. Since then the people of Omdurman lived together as one community including the migrants from the South constituting communally Omdurman unique identity and culture. Although there is no specific estimate of the number of these families, Aboud stated that there are hundreds of families' descendants of migrants from South Sudan living in Omdurman, particularly in Hie Al Doubad, Al Morda, Al Abbassiya, Banat and other areas in Omdurman. Further, he believed that the majority of these families have lost their ties with their Southern ethnic origins and no longer maintain any type of links with South Sudan.

8 Interview with Abed and his family. Omdurman, February 2015.

9 .

the border between South Darfur and South Sudan (Western Bahr el Ghazal state) namely Kresh, Being, Dango, Furogy and the Kara face real situation of stateless. Following the secession of South Sudan the government classified members of these tribes among the South Sudan tribes and hence they have been denationalized and deprived of jobs in the civil and military services among other members of South Sudan tribes. When some of them presented evidences from the Federal Chamber, the "Nather[6]" of Habbaniaya tribe (The Head of Native Administration of their homeland in Darfur) and the Institute of African and Asian Studies affirm their original Darfurian identity, the ministry of interior affairs repealed the decision and entitled them the Sudanese nationality certificate. After a while, the government stopped granting any identity documents to members from these tribes and resumed once again their classification among South Sudan tribes.[7]

Families of old South migrants who were culturally assimilated in the Northern social and religious contexts are the most at risk of the stateless situation.

In an interview with a group of individuals originally from these ethnic groups were born in Khartoum state they complained that their situation is unique. Their ancestors' residence in Khartoum and Omdurman refer back to the time of the Mahdia era when they join the Mahdi army from Darfur and since then maintained residence in Khartoum. However, despite that, only some of them were granted the national number certificate, a situation reflecting underlying discrimination against cross border tribes straddling South Sudan borders.

Abed was born in Omdurman, Khartoum state, his family exists in Omdurman since the Mahdia time, his father was a prominent army commander. A week after his brother got his national number certificate, he went to the same police authority center to renew his identity card, when he reported in the investigation he is Kreish, the police officer confiscated his nationality certificate and asked him to bring more documents and witnesses to prove he is Sudanese. Abed went through endless processes of presenting birth and nationality certificates of his father, mother and cousins, but the police officer did not convince and his application was rejected. Abed and his family believe that the way the authority was dealing with his case was very ambiguous and it doesn't reflect any specific criteria for withdrawal or granting the nationality certificate to them "depending

6 Title of Native Administration head.

7 FGD, with a group of people from Kreish tribe. Omdurman, February 2015.

West African

People of West African origin living in Sudan generally known as "Fellata" make up one of the most important communities in Sudan. In terms of demographic weight, they scattered across the country with a heavy concentration in the Western and Eastern provinces. In some areas of the country, they constituted the main population stream mostly described in terms of agricultural labour force. They are involved in many different kinds of economic activities and are settled in both the urban centers and the most remote rural villages. Their migration to the Sudan refers back to many centuries but the peak took place during the colonial period (Barnett, T. and Abdelkarim, A. 1991). In some areas, they developed strong links and interaction with other ethnic groups, particularly in Darfur where they share many common socio-economic traditions with the Darfruan communities and used to be classified as Baggarra, the Sudanese cow breeder tribes.

Though the "Fallata" have become integrated into Sudanese society and were granted nationality and land by Sudanese governments seeking their political support in many election and political events they still face problems and bureaucratic hurdles in obtaining recognition of Sudanese nationality Manby (2012). In informal interviews with some "Fellata" individuals in Khartoum, they expressed their worry about the difficulties in obtaining official documents. All the interviewed reported facing discrimination in the procedures of granting nationality to the "Fellata" usually they asked to bring additional documents from local authorities and go through long processes of investigations with the brothers or cousins holding Sudanese nationality certificate. They complained that the procedures of granting the nationality certificate reflect negative attitude and discrimination against them[5].

Cross border tribes

There is no specific national legislations regulate granting nationality certificate to cross border tribes members but in practice, the procedure for assurance the nationality discriminate against them. Usually granting the nationality to cross border tribes' members go through an exceptional prolonged process of investigations about the applicant ethnic group and the clan within the group he belongs to. Unlike the normal procedures of application, people of these tribes ought to bring witnesses and they may ask to bring sponsorship from Native Administration. But the cross border tribes groups that exist on both sides of

5 Informal interview with four Fallata members born in Omdurman, Abbasiya area. Omdurman, February 2015.

Currently, however, there are some evidences in using nationality law and procedures to weaken some regional indigenous that are classified as antagonistic to the government and attract foreign supporters to consolidate the economic and political power of the regime. In 1993 the government has replaced the 1956 Act by the 1993 nationality decree which reduced the period required for a resident in Sudan to become a naturalized Sudanese citizen from ten years to five years, meanwhile it abolished the prohibition on dual nationality. This is to open the door for many Islamist activists to settle in Sudan with the aim of doing business activities and ideological support to the regime (Manby, 2012).

The nationality law enforcement agents usually put more difficult procedures for members of border ethnic groups to obtain nationality certificates, since such groups maintain links with the neighboring countries. But with the intensification of the conflict in Darfur, the legal procedures pertaining to granting nationality and citizenship documents was politicized by the government agents to deprive certain groups which classified as antagonistic ethnic groups from political participation. On the other hand, apart of the government strategy to win the war against the armed movements has recruited many non-Arab Sudanese from neighboring countries and encourage them to settle in the land of the displaced indigenous groups which imply naturalization of these newcomers for illegal political objectives. The newcomers were granted the Sudanese nationality without legal procedures while the authority deliberately, put many setbacks so that not allow local people to obtain the nationality certificate as expressed by Abdullbari:

“It is extremely hard to believe that the naturalization of aliens who increase the number of one of the main parties to the conflict can be done in good faith, especially when the newcomers have been allowed to occupy the lands, farms and gardens of IDPs. They have been granted nationality documents without any delay. Thousands of newcomers, women, men and youth who came from Chad and other African countries, lining up for voter registration after obtaining their citizenship documents. In the meanwhile, groups that are classified as antagonistic to the government encounter problems in obtaining nationality certificates and passports. ... Many in Darfur believe that the aim is to prevent these groups from participating in elections”. (Abdulbari, 2013, pp.383-414).

In Sudan, however, as mentioned above some cross border tribes members situation was influenced by the political conflict in Darfur and deem to be stateless. Yet many other ethnic groups and citizen in the country are encountering difficulties in obtaining the national number certificate and similarly, some of them deem to be stateless particularly after the secession of South Sudan.

Economic development and political power in Sudan has focused almost exclusively within the central states of Sudan, consequently, the people of these states have benefited from this privileges in consolidating ultimate hegemony over all aspects of life in the country. This is clearly reflected in the set of policies and procedures placed by the law enforcement agents and practices that discriminate against the people of low social privileges ranks in the country. The constitutions of Sudan altogether stated that nationality is based on citizenship rather than identity, but the social frame in the country influences enforcement of the law on people according to their regional origin and identity. Many people whose origin refer to marginalized regions feel that they are not treated equally in getting their official documents particularly the nationality certificate Munzoul (2012).

The 2005 Constitution provides that Sudan is a diverse or multi-cultural state, but in practice, this diversity is not recognized or reflected in the legal frame and policies of the state. As explained by Abdulbari "…in interviews conducted in Khartoum in 2012 with individuals who identified themselves as non-Arab, it was obvious that when the state adopts a single identity, citizenship does not guarantee people their fundamental rights, it is their identity that does so" (Abdulbari, 2013, p. 406).

Also, this discrimination is expressed in forms of regional mobilization against the central government[4] and arises of military revolts in the marginalized regions such as Darfur armed movements, Nuba mountains rebellion and East Front military movement.

But prior to the current time, throughout the history of the armed conflicts or the apparent political antagonism and rivalry among some political ideologies in the Sudan no political party or ethnic leaders endeavored to exclude another group from being Sudanese. As described by Alex de Waal."…Despite all the internal wars which the Sudanese people have fought in their search for a collective identity for their nation, and the fact that some ideologies have been inherently discriminatory no political party has ever mobilized to try to exclude another group from being Sudanese altogether. Sudanese do not disagree on the fact that they are all Sudanese". (de waal, A. 2019).

4 During the second autocracy (1969-85) political exclusion of the marginalized areas deepened through under-representation at the regional levels. Following the implementation of the Regional Government Act of 1981, Northern Sudan was divided into six regions; a non-Darfurian was imposed as a governor of Darfur while all other regions had appointees from within their indigenous population. This triggered a strong protest and a popular uprising enforced the central government to repeal its decision and replace a Dafurian as a governor of the region

Ethnic identification and Nationality law

In Sudan, however, ethnicity is playing important role in the complex web of causes leading to economic and ethnocultural conflicts among inhabitants (Deng,1995), but there is no debate or conflict over the fact that they are all Sudanese regardless of their tribal roots or ethnic affiliation.

Currently, however, there are some evidences in using nationality law and procedures to weaken some regional indigenous that are classified as antagonistic to the government and attract foreign supporters to consolidate the economic and political power of the regime.

The country even after the secession of South Sudan remained embraces diverse ethnic groups and religions including Islam, Christianity, and indigenous religions and believes. Though none of Sudan's communities can claim any objective ethnic purity, due to historical and cultural factors this complex ethnic political-economic ranking has emerged. At the top are the riverine and Northern people in the center of Sudan who control the economic resources and power, beneath were the African, Islamic populations of Sudan, most of whom lived as subsistence farmers in either undeveloped periphery regions, such as Darfur, or through urbanization became concentrated in urban slums. The Africanized Southern population was at the very bottom of this ranking (Rogier, E.2005).

Since independence, there has been a lot of controversy center round Sudan identity as many people perceive that the successive governments post-independence are wittingly adopting a single national identity that does not reflect the ethnocultural diversity of the country. This, in fact, is very evident in the pattern of resources and power distribution which undermine the citizenship rights of the marginalized peripheral regions (Niblock, T. 2014). The most well-known book that illustrates this perception and discriminatory policy among other is the anonymous book, The Black Book, which reflects the situation of the imbalanced distribution of power and resources in the country (*The black book 2002*).

the transitional constitution did not provide for nationality law. The legislation was adopted to replace the 1946 "Ordinance"[1] with the first nationality law Act in Sudan legal history[2]. This Act was amended several times in 1963, 1970, 1972 and 1974 and it remained effective until 1993. It provides that a person was Sudanese if he or his direct ancestors had been resident in Sudan since December 1897 (prior to the defeat of the Mahdist forces) and later amended to 1 January 1924 (Manby, 2015). The nationality law also amended during the salvation regime in 1993 in North Sudan to apply the legal Islamic principle the "Sharia law", pertaining to children adoption. The amendment removed transmission of the nationality certificate to the adopted children in response to the consistency with the Sharia law which prohibits the transmission of blood kinship rights to none-blood kinship children.

However, although all citizens are equal before the law, in reality, the Sudanese nationality law enforcement procedures and practices reflect some level of ethnic discrimination on the process of implementation. People who were born in Khartoum or come from North valley and central Sudan states generally get the Sudanese nationality certificate easily. On the other hand, the current nationality legal frame sets more difficult procedures for members of low privilege social ranks to prove their identity, particularly members of border ethnic groups. "While it is legally possible for any person to apply for and obtain identity documents (nationality certificate, passport, and personal identity card), persons belonging to certain regions or ethnic groups find it difficult to obtain such documents" (Munzoul, 2012, p.10). Similarly the nationality framework in Sudan does not give equal rights to those who acquired the Sudanese certificate by naturalization, for example, generally, it is observed that for recruitment in military serves one condition among other the applicant should be holding Sudanese certificate by birth. A senior Sudanese army officer affirms that " All laws of the formal military institutions in Sudan provide that applicants for military service should hold Sudanese certificate by birth"[3]. The formal military institutions mentioned in the interview defined by the army, police forces and security organ, the Popular Defense Force law doesn't include a similar condition for the voluntary recruitment as he stated.

1 The Sudanese Ordinance was passed in 1946. The ordinance was replaced the general practice and rule that a Sudanese was any person who was subject to Sudanese jurisdiction.

2 Sudan Nationality Act, http://www.refworld.org/docid/3ae6b56718.html, last accessed (March 9, 2015).

3 Interview with an army officer. Khartoum, March 2015.

Some Aspects of Statelessness in Sudan:

South Sudanese Origin Living in the North and Cross Border Tribes

Izzeldien Abdelhamid Al Faki

Faculty of Economic and Social Studies, University of Khartoum

Introduction

Understanding the historic socioeconomic formation of a country is basic to any discussion of nationality and citizenship rights. In Sudan, there are no specific historical events or migrations that have a prime influence on the contemporary nationality laws, but the historical socio-political and cultural formation of the country has influenced implementation of the law on ethno-identity or regional bases. However although all citizens are equal before the law, inequality has long been part and parcel of this socio-political formation which ranks people on bases of religion, ethnicity, and regional or geographic origin (Rogier, 2005). This has been expressed in the different policies of the successive governments of Sudan and manifested in the imbalanced development and in different forms of regional revolts against the successive central governments (Ateem, 2007). The ultimate result of this inequality was expressed and manifested in the exercise of the right of self-determination for the Southerners that started on January 9, 2011, and resulted in the secession of South Sudan.

History of Nationality law in Sudan

The political identity of Sudan refers back to1821 when the khedive Mohamed Ali Pasha conquered the fragmented kingdoms in Sudan and established the first political entity in the country. During that time the whole Sudan with exception of Darfur came under the Turko-Egyptian rule up to 1885 when the Mahdist rebellions defeated the Turku-Egyptian army and established the first nationalist and Islamic government in Sudan. In 1898, the British-Egyptian army defeated the Mahdi army and established the condominium rule in Sudan. Under this period a Sudanese is defined by being in Sudan.

Following the independence in 1956,

Has influenced implementation of the law on ethno-identity or regional bases. However although all citizens are equal before the law, inequality has long been part and parcel of this socio-political formation which ranks people on bases of religion, ethnicity, and regional or geographic origin

References

Al-Shahi, A. S. (1969), Politics and the Role of Women in a Shaiqiya Constituency (1968). Sudan Society, 4, 27-38.

Douglas, Mary (1966), Purity and danger: An Analysis of the Concepts of pollution and taboo, London and New York: Routledge.

El-Bakri, Z. B., and Kameir, E. M. (1983). Aspects of Women's Political Participation in Sudan. International Social Science Journal, 35, 605-623.

El Nagar, Samia El Hadi, and Tønnessen, Liv (2017). Family Law Reform in Sudan: Competing Claims for Gender Justice Between Sharia and Women's Human Rights. CMI Report, No. 5.

El Nagar, Samia El Hadi (1985), Patterns of Women Participation in the Labour Force in Khartoum. Unpublished Ph. D. Thesis, Khartoum: University of Khartoum.

El Nagar, Samia El Hadi (1975), Spirit Possession and Social Change in Omdurman, unpublished M. Sc. Thesis, Khartoum: University of Khartoum.

Boddy, Janice (1982), Womb as Oasis: The Symbolic Content of Pharaonic Circumcision in Rural Northern Sudan. American Ethnologist, 4, 9, 682-698.

Cunnison, Ian (1963), The Position of Women among the Humr. Sudan Society, 2, 24-34.

Fadlalla, Amal Hassaan (1992), The Hadendowa Woman: An Honourable Subordinate, An Anthropological Study of gender, Discourse and Power. Unpublished M. Sc. Thesis, Khartoum: University of Khartoum.

Gruenbaum, Ellen (1991), The Political Economy of Pharaonic Circumcision, *Majalat Al-Dirasat Al-Sudaniyya*, Institute of African and Asian Studies, University of Khartoum: Khartoum (in Arabic).

Holy, Ladislav (1991), Religion and Custom in a Muslim Society: The Berti of Sudan, Cambridge: Cambridge University Press.

James, Wendy (1970), Why the Uduk Won't Pay Bride-wealth. Sudan Notes and Records, 51, 75-84.

Joseph, Suad (1994), Brother/Sister Relationship: Connectivity, Love, and Power in the Reproduction of Patriarchy in Lebanon, American Ethnologist, 21, 1, 50-73.

Joseph, Suad (1993). Gender and Rationality among Arab Families in Lebanon, Feminist Studies, 19, 3, 465-487.

Kenyon, Susan M, (2004), Five Women of Sinnar: Culture and Change in Central Sudan, (2nd ed.), Long Grove, Illinois: Waveland Press, Inc.

Morrell, Robert, Rachel Jewkes and Graham Lindegger (2012). Hegemonic Masculinity/Masculinities in South Africa: Culture, Power, and Gender Politics. *Sage* 15 (1): 11-30.

Ortner, Sherry B. (1974). Is female to male as nature is to culture? In M. Z. Rosaldo and L. Lamphere (Eds.), Women, Culture and Society. Stanford, CA: Stanford University Press: 68-87.

Spaulding, Jay (1985). The Heroic Age in Sinnar. Michigan: East Lansing.

Stevenson, R. C. (1962). Linguistic Research in the Nuba Mountains – i. Sudan Notes and Records, 43, 118-130.

representing disorder. By casting off these natural aspects, a Tagoi man is able to control nature and create order.

The case of the highly patriarchal Tagoi society also shows, together with the overdrawn gender inequalities, dominant (oppressive, ruling class) masculine and feminine ideals, which are perceived as beacons by which the socialization of males and females takes place and which are maintained by a synergy of politico-economic and cultural processes, allowing for differentiation between groups of men/women and hence for a multiplicity of masculinities/ masculinities. The king of the Tagoi and the other members of the royal family project the masculinity/femininity, which is described as "the ideal man/ woman" and which enjoys power and popular support. That is; the masculine and feminine ideals that the Tagoi perceive are reflected in the highest political office. As such, these ideals served to dominate and control the other people. The Tagoi case, therefore, is best understood using, in the plural, the concept of hegemonic masculinity, which was included, centrally, in Raewyn W. Connell's theories of masculinity/ masculinities. It is the form of masculinity which is dominant in society, culturally. In addition to oppressing women, it silences or subordinates other masculinities, positioning these in relation to itself such that the values expressed by these other masculinities are not those that have currency or legitimacy. In turn, it presents its own version of masculinity, of how men should behave and how putative 'real men' do behave, as the cultural ideal. It provides a way of explaining that though a number of masculinities coexist, a particular version of masculinity holds sway, bestowing power and privilege on men who espouse it and claim it as their own (Morrell, Jewkes and Lindegger 2012: 19-20).

their incompleteness, according to the Tagoi informants, women are by nature deficient in intelligence, religiosity and religious knowledge and, therefore, stripped of their rights to inherit political authority, dispose of fixed assets, have opinion on marriage, and be equal to men legally. Other references for stripping Tagoi women of these rights are the Islamic personal status law and the fear of the vital political and economic assets (like political authority and land) to move out of the Tagoi group through the marriage of women to non-Tagoi men.

When the picture described by the previous anthropological studies of the inferior status of women and the asymmetric gendered relations in the Sudanese society is combined with some concepts embedded in the classic and contemporary theoretical literature on gender (namely, relationality, connectivity, nature-culture divide, pollution and hegemonic masculinity), they make our findings more intelligible.

Our findings bring into mind the concepts of relationality and connectivity (Joseph 1993, 1994). Relationality shows that persons in the patriarchal societies, like the Tagoi, are embedded in relational matrices that shape their sense of self. In such matrices, "men are encouraged to control and be responsible for their female kin; whereas women are called upon to serve and to regard male kin as their protectors." Connectivity is the "development of self-enmeshed in family relations of hierarchy and authority." In the patriarchal societies, also like the Tagoi, "connectivity" can become a psychodynamic instrument of domination.

Brought to mind likewise is Ortner's argument that we may equate culture with human consciousness, by means of which humanity attempts to assert control over nature. The universal devaluation of women is explained by postulating that "they are seen as closer to nature than men; men being seen as occupying the high ground of culture" (Ortner 1974). This argument, which explains parts of the Tagoi case, goes in line with Douglas's (1966: 1-4) classical argument that the nineteenth century saw in primitive religions two peculiarities: inspired by fear; inextricably confused with defilement and hygiene. To Douglas, religious fear seems to be false trail for understanding these religions. Hygiene, by contrast, turns out to be an excellent route. Dirt, for her, is essentially disorder; it offends against order. Eliminating it is a positive effort to organize the environment. Pollution ideas, however, work in the life of society at two levels. First, people try to influence one another's behaviour via danger-beliefs (around adultery, incest, impiety, etc.) that guard the ideal order of society. Second, pollution beliefs can be used in a dialogue of claims and counter-claims to status and as analogies for expressing a general view of the social order. Ideas about separating, purifying, demarcating and punishing transgressions have their main function to impose system on an inherently untidy experience. It is only by exaggerating the difference between, for example, male and female that a semblance of order is created. Combining Ortner's and Douglas's arguments in the light of the Tagoi case, it could be argued that a Tagoi woman is seen as closer to nature than any Tagoi man; for she is polluted and handicapped by natural constraints, unable to control her natural desires, dependent, weak, and

direction of the row of men who—at that moment—collectively move toward the woman, while driving a raspy sound, which is similar to the voice of a strangulated or over-fatigued person, out of their chests, hitting the ground with their feet, and hollering with high sounds. The woman turns around and repeatedly swings herself and gives *shabbals* to the men dancers. After a short distance in the direction of their row, women start moving backward with their backs, while the woman dancer tracks them. In a fourth dance (called "*kofayt*"), which looks like the latter two dances, women step slowly towards men, who beat the ground with their feet when women reach them. The women row then returns slowly while facing men. The "*matgoom*" is the fifth similar dance in which a group of women dancers approaches the row of men to give *shabbals* to men.[28]

Relationality shows that persons in the patriarchal societies, like the Tagoi, are embedded in relational matrices that shape their sense of self.

In the course of the performance of each dance, men form themselves in a circle or a row separate from the circle or the row that women form. Children under puberty organize their own circles or rows, but usually imitate the way the old people sing and dance. Before puberty, which is important for classifying persons into men and women, children are not pliable to join the dancing circles or rows of the adults.

8. Building Upon Findings

As mentioned earlier in this article, The Tagoi as an ethno-cultural hybrid of Arabic-speaking Muslim migrants and indigenous Nuba people have been subject to Islamisation and Arabisation. An output was the domination of patriarchal notions, which lie behind the socio-cultural arrangements and practices, which support the superiority of men and the inferiority of women and include the devaluation of women and their roles and rights, the idealised qualities of masculinity and femininity, the type of division of labour, the spatially segregated domains of men's and women's activities. However, the symbols for the two sexes in many daily used structures, tools and equipments show the kind of complementarity in which the informants believe. Connected with domestic works and with public domain works, women and men, respectively, lead a life of complementary coexistence.

The success or failure in acquiring the ideal qualities masculinity or femininity, in which socialization of children plays a key role, produces the different types of men and women and the gender inequality in the Tagoi culture. As God causes

28 The informants conceive the high sounds with which men holler during dances as an imitation of the sound of male ring-necked doves, as they also conceive the way in which women dance as an imitation of flying female kites. As observed, men do not sing, but they drive a raspy sound out of their chests; women do the opposite.

Tagoi's concept of "the sanctity of the home" and include the following: the house-bounding fence, the fence separating the sections for men and women, the arrangement of huts in the house from the men-guests' hut at the front side to the kitchen on the backside, placing the daughters' hut next to the wife's hut in the women's section, and placing the sons' hut next to the men-guests' hut in the men's section. Male guests are not allowed to enter the women's section. They should not leave the hut that is specified for them to another location inside the house without permission. The movements of the mature boys are limited to their presence next to their fathers and helping them in receiving guests. Girls are associated with their mothers' movements, which are connected with kitchens, the place where women prepare food and drinks for their families, which is their task, exclusively. When going out of the house, both girls and old women are not allowed to cross in front of the guests.

However, the symbols for the two sexes in many daily used structures, tools and equipments show the kind of complementarity in which the informants believe

There are special games for males and other ones for females in the Tagoi communities. Males and females, however, share a third type of games. The games for males commonly are athletics that require strong bodies on the part of players. A male is to show himself as strong at these games, while imitating strong animals, such as leopards and lions. Those for females are delicacy games intended for making them soft and slim, as they require graceful bodies on the part of players. The games, which both sexes share, require a little strength and a little delicacy, including, for example, the local dances that are held at various joyous events. They are dances for children, youth and elders of both sexes and all social strata. In one of these dances (called "*tambour*") men form a closed circle while clapping in a rhythmic, weighed and tuned way. Women dance and chant songs, in another closed circle, behind a front-singer. At a moment, men open up their circle to let one of the women dancers to get in and then close the circle again with the woman dancer inside. That woman dances inside the men's circle and now and then gives some of them a "*shabbal*." [27] After a while men open the circle for her to come out. Sooner after, another woman dancer comes to repeat the same scene. In another dance (called "*um salbanj*") each sex stands in one straight row. The distance between the two rows is about 20 meters. The moment women start singing and dancing men start clapping. From time to time, a woman, from the women row, comes nearer to choose a man from the men row; the two then move into the space between the two rows, where they keep jumping up successively in a harmonious and balanced way to the rhythm of clapping and singing. A third dance (called "*tchao*") resembles *um salbanj* in the way the participants organize themselves, clap and sing, but the form of interaction between men and women is different. In this dance, a woman comes out of the women row and hurriedly moves, while dancing, in the

A male is to show himself as strong at these games, while imitating strong animals, such as leopards and lions

in the house for her mother, like washing utensils and sweeping the house yard. Later she fetches water from the well or other sources of water in a tiny pot, helps to grind the flour or looks after food on the fire. At adolescence, her time is taken up in preparing tea, coffee, and *ngimin ngan tedgen*; cooking *kisra*, *tabun* and *ngany*;[25] fetching water from the well or other sources of water; bringing small quantities of firewood from the wilderness for household use; and engaging with handicrafts. The loads she carries on her head increase little by little, becoming larger and heavier. She takes her place in the women's family routine by degrees.

It could be noted from the foregoing that the Tagoi deal with male and female children before they reach the age of seven as "neutral," with no strongly marked gender properties. Mainly for this reason, the Tagoi in their different communities make use of such children as "shuttle-servants" between the spatially segregated domains of women and men.

7. Gender and Age Segregations

In every Tagoi house there are—as standard—six huts: one for the wife, one for the daughters (*wala wa nyangat*), one for the sons (*wala wa nyiny nyiyiitto*), one used as store, one used as kitchen, and one for the men guests (*wala wa yernat*).[26] The daughters' hut is where the family's daughters meet their girlfriends and neighbours' daughters, to rest during the day and to chat and often sleep at night. The sons' hut is where the family's sons and their boyfriends and neighbours' sons have rest and entertainment during the day or at night. The old women do not have gathering rooms (*walat*). The kitchen and store huts are situated on the backside of the house, followed, in the direction of the outer entrance and near the wife's hut, by the daughters' hut. Then a dividing fence between the male and female sections of the house, which is made of reeds or canna woven with strands of tree bark, is built. Until recently, the Tagoi were accustomed to build an additional hut near the kitchen, for brewing local beer (*koroot*). The sons' hut comes after the dividing fence; then the *wentefrang* in which the husband stores the agricultural crops and some dried and wild foods. Immediately before the main entrance, which represents the front side of the house, and after the *wentefrang*, there is the guests' hut, which is the frontage through which the family as a unit deals with community. Each house has a courtyard fenced with straw or stacked stones to the height of around one meter.

The above description shows a male-female segregation and the related gender roles among the Tagoi. It also shows some arrangements, which relate to the

25 Kisra is flat and thin pancake-like sheets of bread made from the flour dough of millet or sorghum; tabun is a thick porridge made from millet or sorghum; and ngany is a sauce made from greens.

looked at as inferior type of sorghum that could not be used in rituals.

A few days before the harvest of crops in his farm, a farmer informs men in his village that he is in need of a "*nafir*." [24] The men gather in the farm and cut all the produce in one day. They put the harvested crops in one place, which they corral with heavy thorny branches as protection from thefts or infringements of animals and children. If the crops are cereals, they shall be left in that place to dry, and then beaten and winnowed by men in another *nafir*. The farmer's wife then makes a round rove, asking women in the village to help her transport the crops on large baskets made of hay, from the farm in the wilderness to her house in the village. When women arrive at the particular house, a man takes the baskets from them by turns and pours the content into the *wentefrang*. This means that women's task is to transport the crops and no more. All the harvest and previous cultivation tasks, in addition to filling in the *yendefren*, are purviews of men. However, women have other roles in the *nafir* works: prepare food and *ngimin ngan tedgen* and provide drinking water for men. They also encourage men and raise their morale by singing and ululating. That is; they provide services that are the preserve of women.

6. Gender-role Socialization

At the age from four to six, as observed in different Tagoi communities, boys take food and drinks from inside the house to the men-guests' hut. The older of these children carry the food, while the younger ones carry the drinking water and some water for hand washing. They should return the empty utensils after meals. A boy at this age is also put in charge of carrying babies. At the age from seven to nine, he becomes responsible for fetching stuffs from neighbours and shops. He also takes charge of grazing goats in the areas adjacent to the village, and then taught gradually to take care of other bigger animals like cows and donkeys. He goes out to cultivation, where he could perform small tasks. In addition, he has to attend the school. As he grows older he acquires more and more responsibility and with it the confidence in his own abilities, which tells him he is occupying a definite position in the family and contributing to its welfare. His play activities gradually come to an end and his part in the serious business of life increases. In the absence of his father, the grown-up boy (from ten to eighteen years old) is the one who receives the guests. He becomes a right-hand man to his father in the daily livelihood activities. After the age of eighteen, this boy—under the normal conditions—marries and becomes a full man, i.e., he begins a new life.

Girls at the age four to six share boys in the same age, carrying babies and taking food and drinks to the men-guests' hut. From the age of seven, a girl starts to assimilate knowledge from the feminine circle. She amuses the smaller siblings and plays at housekeeping. As she grows bigger, she conducts minor duties

24 Nafir is a system of cooperative farming, which exists in the Nuba Mountains and other parts of Sudan. The individual cultivators in a village agree to assist one another in turn, particularly during the periods of hoeing and harvest by arranging to meet and work together on one another's plots.

ropes, spinning cotton threads, making native beds, and other activities. Some of them leave the *tatara ta henyet* to do other works related to the construction or renovation of their homes or to collect wild foods. In the period from *ṣalāt aẓ-ẓuhr* to *ṣalat al-asr*, a man usually takes rest. Then he begins a program of courtesy visits that extends up to sunset. Subsequently, he joins the rest of the men in the mosque or at the *tatara ta henyet* for tea, coffee, supper, and chatting, before he goes to his house to sleep.

As observed, men's conventional tasks include discussing community issues during chatting at the gathering place of men, which, for male and female informants, requires adequate knowledge and expertise that are obtainable to men, not to women. Women, for these informants, are weak, emotional and therefore unqualified to discuss community issues. They are just qualified to discuss their own and the inside-house concerns. These informants describe men's tasks as tough, in need of great muscular strength and durability, with which men, and not women, are blessed. It could be observed also that women's roles are quite different from men's roles, but they are still complementary to each other.

A man grows cotton, sesame, groundnuts, cowpeas, sorghum bicolour (*gabai gabai*), pumpkins and red chilli in an area of 3-4 "*mukhammas*"[21] in the wilderness. The crops yielded from such a man's farm are considered as property of the family and stored in the "*wentefrang*,"[22] which remains at the disposal of the man only.[23] A woman grows specific crops within or outside the yard of her home (in an area known as "*jubrakah*"). These crops include small-sized melons, tomatoes, and a wild grass sorghum that matures quickly (*najjadh*). Women own the *jubrakah* crops, which they put in in-house stores that belong to them and are at their disposal. Women do not cultivate in the wilderness; as men do not cultivate inside the house or the village, i.e. the places for women's work. A man who lets his wife or another woman share with him the "work of men" could not be *kijet chulla*. The *kijet chulla* produces and his wife processes his produce in a life of complementary coexistence. Accordingly, a man is maligned for doing women's work (such as cooking); even his wife (or wives) will get ridiculed by her female neighbours and friends if he is seen doing so. That is why every woman is very careful for not giving her husband a single chance to do tasks that are the preserve of women. She gains qualities of *wiye wulla* by doing so. Noted also, men produce the *gabai gabai* sorghum, which the informants describe as the basis of life for people and other creatures. The *gabai gabai* is used in cooking *ngimin ngan tedgen* in rituals aimed at lifting afflictions and expelling evil spiritual beings or extinguishing their doings; while the *najjadh* is

21 Mukhammas is a unit of area measurement, which roughly equals 5,000 square meters.

22 Wentefrang (plural "yendefren") is a building in the form of a huge sugar bowl or water jar (2-3 meters in height, but with no specified diameter). It is built of tightly stacked stone columns and mud, woven canes, or thin sticks woven together, and covered with a removable lid of mud, which is used as roof for protecting the storage from rain and pests.

23 Some of these crops are sold in the market; the rest are consumed at home.

The expulsion into the wilderness was their punishment.[18]

For the informants, the legend summarized above suggests that the gender roles and power relations in today's Tagoi communities date back to the genesis of the universe. It shows that women since ever have been responsible for housekeeping, while men have been responsible for earning livings from outside the domestic domain. Again, this broad division of labour has something to do with the qualities of *kijet chulla* and *wiye wulla*.

The ordinary Tagoi woman has a long and hard program of daily work. It starts just after the "ṣalat *al-fajr*" (dawn prayer), exactly about 5 a.m., with grinding grain on the grinding stone (*teeden*) and then putting the resultant flour inside a small earthenware jar or cooking vessel. She next sweeps and fixes up her own hut and the house yard. If she has no daughter, she sweeps the remaining huts as well. After sweeping and reordering, she goes to the kitchen to prepare tea, coffee, "*ngimin ngan tedgen*"[19] and breakfast. After everyone in the house takes breakfast, the woman marches out of her house to the well to bring drinking water and fill the water jars. Sooner after, she carries an axe and a rope and goes to the wilderness to cut some firewood. Usually she comes back at midday (around 12:00 noon). Upon her arrival, she sweeps the house once again, washes her husband's clothes, prepares tea and coffee for the people present in the house at that time, and then starts cooking lunch.[20] In the evening period, between lunch and "ṣalat *al-maghrib*" (evening prayer), she is engaged inside the house with handicrafts (e.g., weaving prayer rugs, mats or food covers). After sunset, she returns to the kitchen to cook food for supper. The night period between supper and ṣalat *al-fajr* is the only time space for rest for women.

The daily work program of an ordinary Tagoi man is quite different and comparatively short. It goes as follows. After performing ṣalat *al-fajr*, he stays in the mosque reciting *dhikr* up to sunrise; then he moves to the men's gathering place ("*tatara ta henyet*" in the Tagoi language), which is usually located outside the mosque, for tea, coffee and breakfast. In the planting season, a man afterwards goes to his farm to work there until the time for ṣalāt aẓ-ẓuhr (noon prayer) comes. Then he returns home to have lunch, pray, and take a break that extends beyond ṣalat *al-asr* (afternoon prayer), before returning to his farm to work until a short while before sunset. When forced to continue his work until sunset, his wife brings him lunch and water at the farm. In the period between ṣalat *al-maghrib* and 9:00 pm men join each other in the mosque or at the *tatara ta henyet* for tea, coffee, supper, and chatting. After that they go home to sleep. In the non-planting seasons, men stay in the *tatara ta henyet* from sunrise to the time of ṣalāt aẓ-ẓuhr, a period in which they engage in chatting, twisting

18 As time went, the pairs in the wilderness developed into spiritual beings, which the informants distinguish from the similar natural beings and associate with their traditional rituals.

19 Ngimin ngan tedgen is boiled cereals mixed with salt and oil and served as hot mezze dish.

20 In seasons of agricultural work, a woman sometimes has to carry the lunch and some water to her husband at the family's farm.

prayers. No woman was in charge of the office of the king or any of his advisors. The quotation from Fadlalla (1992: 171-172) above gives a similar justification of such an opinion, telling that women are polluted and handicapped by natural constraints, unable to control their natural desires, dependent and weak. By casting off these natural aspects, men are able to control nature and create order and wisdom; while women represent disorder and lack of wisdom.

The Tagoi informants draw analogies between men and women and some elements in nature. Every analogy assumes that a man or woman is at a specific point along gender gradients. The existence at such a point specifies what a man or woman has acquired from the afore-described qualities. It could be sufficient to take examples of these analogies. Qualities of renouncement attributed to men include likening someone to ewe, monkey, red desert locust or hyena. As the ewe (*kagoi*) is the animal with the lowest perception, a man who is described as ewe is a very poor fellow and, for this reason, controlled by his wife. A man who is depicted as monkey (*woh*) is little. The informants explain this analogy as that the male monkey may suckle milk from the breasts of its female partner, thus depriving its young babies of their mother's breastfeeding. A harmful man or woman is described as a red desert locust (*fujro wayh*). A man who desecrates other men's wives is likened to the hyena (*kamreng*), which normally comes surreptitiously to kidnap animals to eat. A quality of praise for a man is to describe him as bull (*tarah*) if able-bodied and patient. The bull is the animal that carries heavy loads with considerable endurance.

Mothers and grandmothers tell girls, in evening entertainments and as part of socialization, puzzles apprising of how to deal with a spouse, the ideal marital life, the ideal and flawed qualities of femininity (i.e., the characters of *wiye wulla* and *wiye womorjot*), and other necessary things for them in their future. The fathers and grandfathers also tell boys puzzles of chivalry, courage, and other values of masculinity. They encourage boys to acquire such values since an early age, so that their future personalities could apply to the *kijet chulla* character.

5. Gender-based Division of Labour

One legend recounted by the Tagoi informants tells that in ancient times a man and his wife gave birth to single pairs of leopards, bees, human beings, serpents, lions, and finally small red locusts. All those pairs lived as one family. Over time, the pairs of leopards, bees, serpents, and lions were expelled, for misconduct, into the wilderness; the human and locust pairs remained with their parents. The father then was attuned to advise his wife, whenever he wanted to leave the house, that she should not give the pair of locusts a chance to know where the grains were stored. One day, keeping an eye by stealth on their mother, the locusts had discovered the place of storage and later on came and ate all the existing grains without the permission of their parents or their recognizance.

entertainer of guests, active and efficient in all mandated services, and staying inside her home most of the day. As observed, the qualities of *kijet chulla* associate with his actions and interactions at the local public domain; whereas the qualities of *wiye wulla* are connected with the domestic work and life. These qualities give a perception of personality stereotypes of men and women in the Tagoi communities, and they could be linked to inequality between the two sexes.

The man who misses all the qualities of *kijet chulla* is called "*kijet wohobot*" by the Tagoi. He is a "useless" man in every sense of the word. People from the various Tagoi communities speak about the men with *kijet wohobot* character in a spiteful, critical manner. Many folk songs, composed and sung by women in particular, show such a view. The woman who lacks all the qualities of *wiye wulla* is called "*wiye womorjot*." She is usually with bad manners, lazy, and unintelligent. Both *kijet wohobot* and *wiye womorjot* are compared to the "cast-offs" (*kidagiya*), as they are useless. The social value of such men and women is far less than the social value of *kijet chulla* and *wiye wulla*. No one will marry a girl if she appears with qualities of *wiye womorjot*. If a girl is discovered with such qualities after marriage, she will certainly be divorced. This is the main reason behind many cases of spinsterhood and divorce in the Tagoi communities. Until recently the Tagoi were even wedded to punish men who commit minor offences by uniting them in wedlock with women of *wiye womorjot* character. Almost all Tagoi families prefer marrying off their sons to girls who and whose mothers are of *wiye wulla* character. Likewise, a man of *kijet wohobot* character has to marry a woman of *wiye womorjot* character or remain unmarried.

An overlap between the political authority and the ideal gender types is felt in that the Tagoi king historically has been described as *kijet chulla*; and his wife, who is his successor's mother, as *wiye wulla*. The families from which the two girls the king marries at his coronation are chosen should have mothers with the character of *wiye wulla*. The crown prince, accordingly, is begotten by a *kijet chulla*, the king, and a *wiye wulla*, one of the king's wives.[17]

Male and female Tagoi informants think that woman could not be on a par with man, even if she becomes *wiye wulla*. For them, whatever a woman does she remains incomplete and whatever a man becomes vulnerable (i.e., *kijet wohobot*) he remains a man far away from women's qualities. Women, as they believe, are deficient in intelligence, religiosity and religious knowledge. One man equals two women, for all these informants. Some informants think that it is God who causes the incompleteness of women, as many Islamic texts emphasize. A number of informants say that even if a boy and a girl come out of one belly at the same moment, the boy's mind will be sounder than the girl's mind; i.e. each of them is created with a different mental ability. Because women are incomplete, they do not perform certain ritualised practices: for example, they do not slaughter animals, recite the prayer call, or lead men-attended collective

17 For many informants, both the kijet chulla and the wiye wulla also are properties for all other members of the royal kin-group.

else is entitled to marry her.[16] A girl is regarded a grown woman and ready for marriage when she passes her first menstrual blood. After that, the girl's parents inform the family of her fiancé, to begin preparing for the marriage ceremony. All these practices give the sense that women are not consulted in the marriage proposals and arrangements.

For all these informants. Some informants think that it is God who causes the incompleteness of women, as many Islamic texts emphasize. A number of informants say that even if a boy and a girl come out of one belly at the same moment, the boy's mind will be sounder than the girl's mind

As quoted from Gruenbaum (1991: 12) above, the female circumcision is a socio-cultural arrangement, which supports the inferiority of women, and part of the socialization of the female sex. This operation, as quoted also from Boddy (1982: 683) above, renders the girls marriageable by maintaining the virginity and the good reputation of girls. Both quotations add to the explanation of the described Tagoi case.

The low social value of women among the Tagoi, which is highlighted above, could be felt in a widely recited proverb, which says, "Take my wife, but don't destroy my home!" This proverb, which the Tagoi informants repeatedly recall, means that it would be better to obtain a woman from a family in any way than to obtain any of their other properties, which are necessary for their survival and well-being. Women in this proverb have lesser value than the rest of what men own. For the informants, this proverb summarizes the value of women in their families and local communities.

4. Ideal Man Versus Ideal Woman

An ideal man regarding the ideal qualities of masculinity is called "*kijet chulla*" by the Tagoi. He is the man with the highest value, compared to the rest of men. He enjoys lot of good qualities, like: even-minded, smart, obliging, with prowess, generous, and felicitous in everything. An ideal woman regarding the ideal qualities of femininity is called "*wiye wulla*" in the Tagoi language. She should be intelligent, successful, responsible, economizer, quick in completing her housework, caring for her husband and children, and obliging in her home and her neighbours' homes at occasions of grief and rejoicing. She should also be skilful at leading and organizing other women companions, highly skilled monitor of women's work at public events in the area, attached to people, good

16 In some cases, the family of such fiancé takes the circumcised girl to bring her up at their home until she shows signs of puberty.

three shots into the air, and a "*noabah*"[11] will be organized in a kind of joyful news notification. If the baby is female, it will be received only with women's trills. At the moment of birth, a spell is read on the child, whether it is male or female, just after the "*adhān*" (Islamic call to prayer) is recited at its right ear by one of the men attendees. No woman is allowed or expected to spell or recite the *adhān* for a newborn. This is because women, as Tagoi informants believe, are naturally deficient in religion and religious knowledge.[12] A feast is also organized a week after birth for naming the child, whether the child is male or female. Nonetheless, if the baby is male, young people organize a *noabah* after the "*ṣalāt al-ʿišā*'" (night prayer) on the same day of the feast. They chant together in tuned manner: "Welcome! Welcome! Oh Mustafa,[13] this newly born '*faki*'"![14] During the *noabah*, while repeating these words to the rhythm of drums, the *alfakkirin* carry the baby boy on their hands by turns and the men elders recite from *al-Mawlid al-Barazanji* or *al-Mawlid al-Uthmani*.[15] This celebration lasts for a short period of time after which the baby boy is taken back home to his mother. The young and old people then start a "*dhikr*" circle dance that continues into the next morning. It is noted that the *noabah* celebrations and *dhikr* circle dances are not organized for baby girls. In line with quotations from Holy (1991: 47) and Al-Nagar (1975: 296-297) above, the Tagoi attach greater importance to men as compared to women, segregate their activities, and sexually discriminate them since their early childhood.

Circumcision is practiced on girls at the age of 7–10 years in all Tagoi communities. It is a prerequisite of marriage, as marriage of uncircumcised woman is religiously illegal for the Tagoi informants. Most cases of betrothal take place just after finishing the circumcision operation. A man or boy who wishes to marry a girl is urged to approach the place, where the operation is done, to bury the hole containing blood and the removed genital parts and then give the girl a gift, such as a necklace. A man or boy who does so is said to have "touched her blood;" no one

11 The noabah is playing drums and repeating songs devoted to eulogizing or rather praising the Prophet Muhammad and his family (madeeh).

12 Women in Tagoi communities also do not slaughter animals—for the same reason. An animal slaughtered by a woman is not eaten, even if she prays, fasts and performs other Islamic rituals.

13 Mustafa is another name of the Prophet Muhammad.

14 The faki (plural "alfakkirin") is a local Islamic religious leader regarded as knowledgeable in religion, having graduated from Islamic schools and memorized the Qur'an.

15 Al-Mawlid al-Barazanji and al-Mawlid al-Uthmani, written by Imam Ga'far Hassan Barazani and Imam Muhammad Uthman al-Mirghani, respectively, are two of the many books known by the Muslim Sufis as "the books of al-Mawlid al-Nabawi al-Sharif (Prophet Mohammad's Birthday)." Each of the two books contains a collection of Qur'anic and Hadith texts besides some supplications transmitted by tradition from the Prophet Muhammad.

"*ching cha wiye*" (his is a woman's share). The two phrases "*ching cha wiye*," which also means "woman's share," and "*ching cha kijet*" (man's share) are derived from the Islamic Sharii'a law on inheritance, which entitles a woman to half the share of a man, as all the Tagoi informants stated. Therefore, the phrase "*ching cha wiye*" in the Tagoi culture means a flagging share. In connection with this, the king is associated with his mother's kin-group.[9] This association has something to do with that the inheritance of the kingship office is through the male line. It is inherited as follows: two girls who have never been married, and who are selected according to certain criteria, are seated beside the new king at his coronation, one on his right and the other on his left. One of these two girls must be from his mother's side, and the other from his father's (to satisfy the two parties). The new king must marry these two girls at that moment, even if he has been married before. The first son the king fathers by one of these two wives becomes the crown prince.[10] This son should be stashed under a heavy guard duty by his mother's kin-group in their own residential area, so as not be kidnapped or killed by rivals. In line with this, the people normally closest to the king are the sons of his sisters or of his mother's siblings, who serve and make great efforts to protect him and maintain his secrets. Usually the sons of brothers or father's siblings are far from the king, as they likewise do not serve him. They may kill him before or after his coronation, if given the chance, in order to devolve the political authority to themselves, because any of them has the right to inherit the kingship. The sons of his sisters or mother's siblings have no right to political authority; thus, they make up the side on which the king depends without fear of betrayal.

Noted also, from the orally stated customary law of the Tagoi, women own and inherit fixed assets (such as land) and liquid assets (such as money); but they do not own or inherit political authority like men who own and inherit both fixed and liquid assets and political authority. However, women have the right to dispose of their liquid assets, but not their fixed ones. The right to dispose of the fixed assets inherited by women is conventionally given to their nearest men relatives. Besides, at the time of agricultural lands allocation in a particular area, the native administrator in charge asks the head of every household about the number of his sons, not his daughters. The number of males registered for a household determines the size of the land that will be allotted for cultivation. No scores are calculated for females. All this has been an upshot of Tagoi's fear of their land or political authority to move out of their properties through marrying their daughters to non-Tagoi men.

If the newly born baby is male, women will trill loudly, a man will launch

9 For example, Mek Hamdan Jabouri (1933-68) is said to be from Talon, the residential area of his mother's kin-group, and Mek Jabouri II (1888-96) is said to be from Taglinbor and Tahrak, the residential areas of his mother's kin-group.

10 The appointment of any of the other king's sons is permitted only in the absence of such a son. Also, in case the king has no son or no one of his sons accepted to be appointed as king, one of his paternal brothers is installed instead.

proceed and settle in the area of Gadyr.[8]

Intermarriages between the expatriate and host groups in the north-eastern Nuba Mountains resulted in a socio-cultural mongrelisation, giving birth to the Tagoi with their distinctive culture and "an acquired language with a local class-prefix and concord system and considerable Arabic influences" (Stevenson 1962: 122-125). According to the oral Tagoi history, the expatriates founded a kingdom and became holders of political authority.

As maintained from the oral Tagoi history, the Tagoi began to have direct contact with the Islamic world, and their lives started to undergo a number of changes during the reign of *Mek* Jabouri I (1828-1851) in the form of serious conversions to Islam and Arabicisation. During the reign of *Mek* Jabouri II (1888-1896) the orientation towards Islam became prevalent among the Tagoi. The numbers of Qur'anic schools, mosques, and scholars of Fiqh and Islamic Shari´a grew rapidly and Sufi missionary work accelerated the change in people's perceptions, the disappearance of many local religious beliefs and practices, and the emergence of a new understanding of religion.

3. Symbols and Social Values of Men and Women

There are many things, which symbolize or take the title "male" (*chiyitto*) or "female" (*chianno*) in the Tagoi communities. Objects with circular apertures or bifurcated shapes symbolize women. Straight pointed-shaped objects, which are free of apertures or bifurcated shapes, symbolize men. For example, the iron part of pickaxe, sickle, shovel, digging hoe, or hand hoe is called *chianno*; whereas the wood handle, which enters into the hole of this iron part, is called *chiyitto*. In constructing the upper conical part of the hut (*kon gadlang*) four thick sticks are installed in vertical positions. Two of these sticks have bifurcated heads (*chianno*); the other two sticks have straight pointed heads (*chiyitto*). The feet of these four sticks are fixed on the lower part of the hut (*kon kudom*) and their heads are clasped with each other in a nested shape, putting the *chiyitto* sticks on the *chianno* ones. A native bed consists of four legs of wood, at the top of each there is a circular slot, and four horizontally placed poles of wood, both ends of each are whetted at a range that let them enter the slots on the legs. As such, every bed-leg is treated as *chianno*, and every bed-pole as *chiyitto*.

The properties of connectedness and complementarity between males and females, which show up in these symbols and in which all informants believe, could be groped in many other tools or equipment that the Tagoi use in their daily life.

The kingship office is customarily inherited through the male line. A man who, through his mother, meets with the king genealogically (like being his daughter's son) cannot be installed as king. The Tagoi describe the status of such a man as:

8 Those who settled in the area of the Mount of Tagoi split in turn—over time—into more three sections: The Tagoi Proper, the Turjuk and the Tukom. The Turjuk and Tukom have administratively been under the neighbouring Kingdom of Tegali since this second split of Tagoi.

Nagar and Tonnessen 2017: 4-5, 10, 13, and 22).

2. The Tagoi: a Brief Background

The Tagoi began to have direct contact with the Islamic world, and their lives started to undergo a number of changes during the reign of Mek Jabouri I (1828-1851) in the form of serious conversions to Islam and Arabicisation.

The Tagoi live in the north-eastern Nuba Mountains. According to a recent boundary demarcation in South Kordofan State, their area is part of the Abu Kershola Locality[5] that is surrounded Al-Rahad, Um Rawabah, Al-Abbasiyya, Rashad, Haiban, Dellami, and Habila localities. A number of tribal groups also surround the Tagoi, like: Kajagjah, Rashad, Tegali, Tira, Heiban Uttor, Kortala, and Kawalib. This is to say; the Tagoi live among a variety of cultures.

The Tagoi area lies in the savannah summer-rain belt, which means that it has sufficient rainfall for crop raising and cattle grazing. It could be said that the economy in the area is based entirely on the gifts of nature. Most residents of the area depend on the rains of autumn, which extends from mid-April to mid-October, in seasonal rain-fed agricultural activities. In spite their relatively few cattle, other residents stint nomadic grazing in the area.

The oral Tagoi history[6] tells about a small Arabic-speaking group of Muslim Funj who were deported from Sinnar, the capital of Funj Kingdom, to the north-eastern Nuba Mountains, following a dispute over political authority. This movement took shape during the reign of the first Tagoi king "*mek* Kundan" (1726-1751).[7] When the group had arrived in that region, which used to be called "Kajagjah," they found what they later named "the Mount of Tagoi" and the surrounding plains suitable for both cultivation and grazing. They chose to settle in it. One section from the group (later called "Sakarnga") decided to

5 Source: warrant of establishment of Abu Kershola Locality, South Kordofan State, 2014.

In the few urban centres that existed in the pre-colonial Sudan, women were generally confined to the home, heavily governed by the rules of segregational behaviour and hence completely isolated from the public domain. Rural women were in a far better position, as they tended to lead an open, unsegregated life in which they were able to influence the public domain through certain informal measures. In the colonial time certain policies directed at women were intended either to preserve or to create their subordinate positions within the family. The overall effect of such policies was to enhance the political isolation of women and to reduce the chances of their participation in any sustained political movement. Similar policies have been followed by the independent state (El-Bakri and Kameir 1983: 610-611, 612-613). Women did not take part in the 1953 and the 1958 general elections in Sudan. The first time they were given the vote was in the 1965 general election, but registration was low. In the general election in 1968 women did not attend political meetings nor did they take part in the rallies. Polling was conducted on separate days for men and women. At the polling stations some men were preventing women from coming to cast their votes. Women's knowledge of party politics was minimal and they showed little interest (Al-Shahi 1969: 28, 30, 33, 37).

Although the subordinate position of women has been maintained rather than altered in any radical way, "the recent changes in labour market conditions, educational conditions, labour legislations and social aspects of the society are associated with increased rate of participation of women in the labour force in some urban areas" (El Nagar 1985: 471). Many women are enjoying increased opportunities for education, employment, better health care and maternity choices, easier travel, and simpler communication. Many also have achieved political, academic, or economic success or are anticipating professional careers. Political developments have enabled some professional women to assume more senior and responsible positions. Women are becoming more independent and confident and assuming more responsibility for themselves and their families. In the process, they are finding new sources of strength and support. Their private world is becoming more public. Their voices are heard in greater numbers (Kenyon 2004: 3-4, 10, 225).

The codification of the 1991 Personal Status Law for Muslims in Sudan sparked a political debate on women's civil rights that is still developing and increasingly intensified. It played an important role in the Islamisation process, which was instigated by the current Islamist government that portrayed Sudan as an Islamic state built on a conservative ideology. It has emerged as a contested piece of legislation, a backlash against women's rights, as its overarching philosophy states that women are less than men, complementary rather than equal to men within the family setting. Fast-forward to the years following 1991, the Sudanese woman's movement has put equality within the family high on its agenda. Since then an almost endless stream of initiatives has been introduced. Nevertheless, attempts to reform the 1991 Personal Status Law have met strong resistance, mainly because it is perceived to be an untouchable religious law (El

Rural women were in a far better position, as they tended to lead an open, unsegregated life in which they were able to influence the public domain through certain informal measures.

The male dominance and female subordination is the gender model most asserted and invoked in the various Sudanese communities. This gender model tallies well with the existing "patrilineal ideologies and notions about the greater importance of men and lesser importance of women, women's deference towards men, and the leadership role of men" (Holy 1991: 47). The various Sudanese communities maintain a sharp distinction between males and females. This is clear from the segregation of, for example, "the tent (the place for females) and the tree (the place for males), which symbolically represent two worlds within which different types of activities take place" (Fadlalla 1992: 18 and 101). Men have their own social activities, which are different from those of women. *Zar* possession cult, for example, is seen as "a social and ritual association of women parallel to *dhikr*,[3] *madeeh*,[4] and other social and ritual associations of men" (El Nagar 1975: 296-297). Besides, women are polluted and handicapped by natural constraints (like birth), unable to control their natural desires (including sexuality), dependent and weak, as they are also men's properties. By casting off these natural aspects, "men are able to control nature and create order and wisdom; while women represent disorder and lack of wisdom" (Fadlalla 1992: 171-172). There is a stereotype of women in men's eyes: stupid, ignorant, obstinate, gullible in the face of diplomacy, irreligious, irresponsible, and have no idea of morals. Consequently, many of women's activities are controlled by their male relatives, their moral guardians. There is also a stereotype of perfect men in women's eyes: have cattle, good providers, have a whole range of virtues that are connected with the requirements of building up and maintaining herds and set together under the category of manliness (Cunnison 1963: 27 and 29).

The genital mutilation of women is part of the socio-cultural arrangements, which support their inferiority, as it is also part of the socialization of the female sex: it "tames the sexual activity and biological reproduction potential of women, for social purposes and for placing women under the family's tight control" (Gruenbaum 1991: 12). This operation renders the girls marriageable by maintaining their virginity and good reputation. Undergoing it is "a necessary condition of becoming a woman, of being enabled to use her fertility" (Boddy 1982: 683). The loss of rights over such fertility is compensated for with bride-wealth. Wives who are paid bride-wealth see their freedom is curtailed (James 1970: 78, 81, and 84).

3 The dhikr (remembrance of Allah) refers to invocation of the Divine Name; it is an act of worship.

4 The madeeh (laudation) refers to songs devoted to eulogizing or rather praising the Prophet Muhammad and his family.

also collected through face-to-face individual interviews and telephone conversations with men and women with a profound knowledge of the Tagoi history and culture. Unscheduled brief conversations with males and females of different ages were conducted during occasions for celebration and mourning in Khartoum and Alfaydh as well. The fieldwork dealt with everything about the Tagoi in the classical anthropological sense. As noted, there were no considerable differences in the views of old and young Tagoi informants, both males and females, on the gender differences, roles and power relations in all these interviews and conversations. Their views were almost consistent and complementary.

Almost two-thirds of the authors are Europeans and Americans; the rest are Sudanese. Also, almost two-thirds of the authors are females. Notwithstanding most of these studies take women as one group, their key findings altogether give a historically and spatially changing picture of the position of women and gender relations in the Sudanese society

A review of classic and contemporary theoretical literature on gender was needed for locating concepts, which could lead the analyses and interpretations of the collected ethnographic material throughout the article, and particularly when building upon findings at the end of this article. Other secondary data were obtained by reviewing previous anthropological studies, which had been conducted on issues related to women and gender in some Sudanese communities. This was for the sake of drawing a generalized picture of the position of women and gender relations in the Sudanese society and showing how the present research findings are similar or different from the findings of previous studies.

Some relevant (published) historical sources were reviewed, looking for comparative historical data collected from other parts of Sudan. The Tagoi's oral history is briefly checked with these historical data.

1. Women and Gender in the Anthropological Studies on Sudan

Nearly a dozen of profound anthropological studies were conducted in the period from 1963 to 2017 on issues related to women and gender in Sudanese communities, mostly located in the areas of North Darfur, West Kordofan, Khartoum, Northern region, Red Sea, and Blue Nile. Most of these studies now are over 20 years old. Almost two-thirds of the authors are Europeans and Americans; the rest are Sudanese. Also, almost two-thirds of the authors are females. Notwithstanding most of these studies take women as one group, their key findings altogether give a historically and spatially changing picture of the position of women and gender relations in the Sudanese society. They show the following.

Articles

Gender Gradients among the Tagoi of the Nuba Mountains—Sudan

Abstract: *The article gives accounts on the gender-related symbolism and on one's social value as male or female in a Tagoi rural community in the north-eastern Nuba Mountains of Sudan. It tries to detect the values and the behavioural norms that are considered socially appropriate for males and females in such a community, and the connected socialization process as well. Here, the article concentrates on the roles and the personality traits that the Tagoi associate with men and women, and on how men and women interact according to these roles and traits. The previous anthropological studies of women and gender in Sudan and the concepts of relationality, connectivity, nature-culture divide, pollution and hegemonic masculinity, which are embedded in the classic and contemporary theoretical literature on gender, are slightly used in making the main findings more intelligible.*

Keywords: *men – women – gender – authority – social position – gender role*

Osman Mohamed Osman Ali
Faculty of Economic and Social Studies, University of Khartoum.

This article is an anthropological work on the Tagoi people of the Nuba Mountains. It addresses the model of gender differences, roles and power relations; the connate cultural notions and practices; and the underlying society/culture-specific factors in their original rural communities.[1] Its main argument is that the Tagoi do some kind of "gender work" through gendered perceptions, practices, relations, domains of activities, and hierarchies of power and privilege, and other elements that they produce and reproduce.

The article is based on ethnographic material that was collected in the period from November 2012 to September 2017 among Tagoi migrants in Khartoum and other Tagoi living in some areas in the Nuba Mountains (like the town of Rashad). Two short field trips to the Tagoi areas, however, were organized in March 2015 and September 2017, focusing on corrective and additive data.[2] The fieldwork included group interviews with men and women of various ages and from elite and ordinary people, in separate and mixed groups. Data were

1 The change in the gendered values, norms and practices with migration of the Tagoi to Khartoum and other urban areas in Sudan, or even with the conflict situation or education and urbanisation, is elaborately addressed in another paper on the Tagoi migrants' coping strategies in host urban settings.

2 The concentration of fieldwork in Khartoum State was due to security threats in the Tagoi area and the recent presence of the largest group of Tagoi migrants in Khartoum. The Tagoi fled from their home region in 2011 because of a surge in the conflict between the government of Sudan (GoS) and the Sudan People's Liberation Movement/Army North (SPLM/A-N) in South Kordofan. They have been involved in the ongoing civil war since that time, many of them fighting alongside the SPLM/A-N. They have been seriously affected, becoming almost an internal diaspora population, spread across various parts of Sudan. Only the royal families are currently in Alfaydh, the capital of Tagoi kingdom, as Tagoi customary law prevents them from leaving Tagoi land under any circumstances.

From the Editor in Chief

Discourse would like to extend words of thanks and gratitude to its readers and followers inside and outside Sudan, and all who endeavored for the development of Discourse including members of the its editorial and advisory boards.

On a final note Discourse appeals to its readers for an excuse that as of this issue and due to escalating printing cost it will be shared and read as an electronic copy only. Endeavor to get this issue sorted, sooner rather than later, so that a paper copy be made available in a near future will continue unabated. Till then I wish all an enjoyable reading of this issue.

story that has to be narrated and that it has a history that has not been written yet and that it requires the efforts of researchers and their excavation of memories and memoirs of those who witnessed that era.” . This edition also includes nine other chapters that cover the second period (1933-1953) along with a conclusion in which Mahjoub probed the future of the press and the national situation. He has presented in those chapters the gist of his long and rich experience to the new generations. The Sudanese press is one of the oldest institutions in Africa and the Arab world. Its emergence preceded many countries, though these countries caught up with it and then excelled it in both form and content. Mahjoub adds that, “Our press is open to developments and taking advantage of the sources of professional knowledge whether that knowledge is received from abroad or when we go abroad in pursuit of that knowledge, it will still be a haven for the journalist who believes in his profession.”

The English part of the Issue contains the contributions of Osman Mohammed Osman and Ezzedine Abdel Hamid Al-Faki.

Osman’s article is titled “Gender Gradients among the Tagoi of the Nuba Mountains – Sudan”. The article presents historical background on the Tagoi tribe whose origins trace back to the Funj Kingdom. The author expounded on the social and cultural role of women within the tribe, enumerating the cultural practices and rituals that women exercise without men, which may boost or downgrade their status, where women start to gradually acquire their status within the family and the community as they grow older, and, consequently their tasks, roles and influence grow in size within the community.

Ezzedine Abdel Hamid Al-Faki presented an article titled: “Some Aspects of Statelessness in Sudan”. In the article, the author shed light on the issue of stateless people in Sudan, indicating the ethnic discrimination that is practiced against some tribes according to law. He cited the case of the people of South Sudan who integrated in North Sudan the suffering they underwent due to lack of identity papers following proposal of the option of self-determination. The government has even stopped granting identification papers for members of the cross-border tribes, which further exacerbated the crisis and deprived the offspring of those tribes of citizenship. The author warns that the issue of stateless individuals from South Sudan and the other tribes has catastrophic consequences along the extension of the families of these individuals. Despite that, this issue has not been accorded due attention by both the governments of North and South Sudan.

There is also a section on socio – economic and demographic statistics on Sudan, excerpts from graduate research abstracts and PRI activities during the year 2021.

concern for those whom it may concern, all Sudanese to no exception. in Sudan. The Peace Research Institute- University of Khartoum has set about adopting a project to cater for eastern Sudan case by availing an all-round platform for all the concerned parties and thinkers, including the executive bodies of the interim government. This symposium shall be a starting point for this project by providing a stage for brainstorming and interplaying of ideas and viewpoints to be able to provide all the support needed for this dear part of the homeland. The complex conflict in eastern Sudan has been offset by overlapping of a number of numerous internal and external factors that contributed to escalating the case over a span of many years. Many observers and researchers have attributed these causes to two broad main headings that we have dealt with elaborately at the symposium. These headings have also represented the main pivots of the discussion:

1. Historical Background: the Social and Historical Components of Eastern Sudan: Dr. Hassan Mohammed Salih addressed this axis and presented us with an elaborate elucidation on the tribal components of the region and their historical backgrounds.

2. State of Development and Relationship between the Center and the Region: Here, Prof. Abdughafar Mohammed Ahmed addressed the problems of development in eastern Sudan, pointing out that these problems have been the major cause for instability in the region for many years.

3. The Regional and International Dimension in Eastern Sudan Conflict and its Relationship with Economic and Strategic Interests of External Powers related to the Conflict: In this axis, Prof. Hassan Al-Haj Ali presented information on the importance of the strategic location of the eastern Sudan region. He explained that the region represents focus of interest of several regional and international countries, indicating that it achieves common interests and relations in the economic and security aspects.

4. Eastern Sudan: The Present and the Future: Prof. Hassan Abu-Aisha and Dr. Abdullah Mohammed Daraf presented their vision on the eastern Sudan issue, the causes of present conditions, future prospects and steps that can be adopted as short-range solutions for easing off the edge of conflicts in the region.

In the book review section, Khalid Eltigani ELnour reviewed Ustaz Mahjoub Mohammed Salih's book on the "History of the Sudanese Press for Half a Century". This book is considered both a reference and a guide. Its implications even go deeper than that as it draws up the features of the modern Sudanese identity politically, economically, socially and culturally during the colonial era (1903-1953). It even sheds light on the history of Sudan itself and the contexts in which some factors that shaped that history had taken place. Mahjoub states that, "While preparing my short research, I felt that the Sudanese press represents a

country without resources to one of the Asian tigers. That success is attributed to focus on mathematics, science and English language. Lee Kuan stated that the success of development in his country is attributed to competence and efficiency of the ministers and highly efficient civil service, justice and good management of diversity. Lee Kuan had set, furthermore, the issue of fighting corruption and keeping his government clean as a major objective along with rule of law and abstaining from making hasty decisions. He stressed that one of the most important lessons to learn is handing over the flag to a new generation of young leaders, talented ones rather than party activists. Umbada claims that in Sudan dire need is to emulate the lessons from Lee Kuan legacy.

Idriss Hani, contributed an article titled "The Challenges of Scientific Creativity: Conservation versus Transcendence". The article is based on two issues, the first of which is related to the philosophical viewpoint of science which may be a cause for tightening or relaxing its grip while the second which is related to the methodology adopted by science. Hani argues throughly and in-depth for how the issue of terminology when using English language terminology is to be dealt with. In this context he is if the view that "Paradigm" when Arabized should stay as is, without needing to seek an Arabic synonym. The writer points out that what Kuhn (Thomas) calls mainstream science in Popper (Carl) view is a moral failure. The moral principle in Popper's view is viability of refutation. Therefore, he (Piper) refers to a guarantee other than the authority of scientists that may lead to the corruption of the authority of a scientific community.

Ibrahim Ahmed Onour writes on "The Cost of Institutional Frailty on Economic Performance in Sudan: Towards a Vision for Institutional Reform". The author uses cross-sectional time-series models to measure the impact of institutional weakness on economic performance in Sudan by applying three basic indicators for measuring governance and institutional reform in some Asian and African countries that are politically and economically similar to Sudan during the years 2912-2016. Sudan ranks first rank amid countries poor in governance indicator; corruption indicator; state's effectiveness indicator and rule of law indicator. Author claims that absence of rule of law results in administrative corruption, frailty of government effectiveness and absence of political stability. Results indicate that administrative corruption affects economic performance by 6% of the agricultural performance while scaling up the frailty of the government's effectiveness drops agricultural production by 13%. A plan or strategy for institutional reform for the state, and perhaps formation of a commission for this purpose as well as enhancing the legal and judicial bodies and working out a separate plan for each axis are all needed to be catered for.

This issue of Discourse tradition of Round Table Debate issue is on "Eastern Sudan: Past Present and Future". It was held for the purpose of shedding light on the issue of Eastern Sudan whose conditions have been fluctuating between peacefulness and civil conflicting for decades. This has been a source for deep

abroad, and, consequently, the repeated coup attempts had waned the muscle of Al-Ingaz. The success of the December 2918 Revolution raises, once again, the question of whether the Sudanese people will be able to end this vicious cycle?

Mohammed Ibrahim Musa and Abdullah Ali Ahmed – have co-authored an article titled "Problems and Obstacles of Agro- Industrialization in Sudan" in which they discussed the most outstanding problems and obstacles that face this sector. Lack of production inputs and technology; rising cost of locally produced raw materials; high energy cost, inflated taxes, fees and levies on agricultural production, in addition to difficulty in procuring financing, the inept procedures of estimating returns and fragility of legislations that protect local products are some factors pulling the sector down and back. Proposals for resolving above problems and obstacles facing agro-industrialization have also been shared.

"The Role of the Civil Administration in Resolving Tribal Conflicts in Sudan: Blue Nile State as a Model" is the paper contributed to this issue if Discourse by Mona Mohaned Taha Ayoub. Civil administration is an old popular institution that has been entrusted with the task of local peacekeeping and resolution of conflicts within and between tribes and clans being a system transferred by the British imperialist administration transferred to Sudan from Nigeria. The study assumes that liquidation of the civil administration did not take place gradually but rather as a political decision. During the Al-Inqaz political epoch civil administration has joined the government of the day.

Asma Ibrahim Hamad Mohammed addresses "Adaptation Strategies among Al-Lahuyin Pastoral Group". Adaption is part of the pastoral resources management pattern of the Al-Lahaween tribe in Eastern Sudan. The region that is the focus of this study had witnessed an expansion in mechanized agriculture accompanied by environmental deterioration and concomitant with the construction of the Upper Atbara and Setit dams. All these factors resulted in deterioration of the conditions of the traditional pastoral sector, and these variables prompted pastoralists to embark on economic activities, namely agriculture and trade, as an adaptation strategy. Some of the Lahaween (Aljwamees) even resorted to crossing the regional borders while others engaged in breeding of small animals other than camels. Following their success in agriculture, A-Lahaween embarked on crops and livestock trade. The author claims that wide-scale expansion in agriculture by the state was at the expense of grazing. Al-Lahaween have taken up arms against Al-Shifta (Ethiopian tribal militias) acriss Sudabese Ethiopian borders, a matter that may develop into mutiny or rebellion against the state in the absence of services and political participation.

Siddiq Umbada presented reviews biography of the Singaporean Leader Lee Kuan Yew, entitled "Their Leaders and Our Leaders – Lee Kuan Yew – 1923-2015". Umbada views Lee Kuan as an example for good governance, competence. Under his leadership, Singapore was transformed from a poor

From the Editor in Chief

In nine issues of this journal, Discourse has served its readers with full-fledged in-depth substance in bilingual issues covering public affairs issues, particularly those related to conflict and peace.

In this double issue of Discourse (i.e. the 10th and 11th issues), PEACE is the main theme as publishing this issue of Discourse coincides with the political transition currently taking place in Sudan as a result of the Revolution of December 2018 where peace spearheads the tasks of the transitional government.

Colored with with protracted, overlapping, multiple conflicts, Sudan's recent history represents a rich material for analyses that in search for the root causes of conflicts, and consequently presentation of viable and applicable solutions for those conflicts via articles and academic analytical studies.

Mohamed Mahjoub Haroon
Editor in Chief

This issue includes articles that are directly related to the issue of war and peace, in both Arabic and English, in addition other articles that tackle topics varying from economy, public policy and social awareness.

In the Arabic section Mohammed Mahjoub Haroon writes about the above issue in his article titled "Sudan: from the Ending War to Nation Building". This article has doubtless come as a result of the Revolution of December 2018. Achievement of a just, comprehensive and sustainable peace and bringing and end to Sudan's conflicts constitute a primary task for the transitional government. Furthermore, realizing and management of the peace process through the notion of "Peace Tracks" adopted by parties in Juba Peace Talks, is seen by author as an approach that has seriously sabotaged the search for peace. Lack of both a conceptual frame of reference and leadership authority guiding the transitional government's negotiation team in Juba was a substantial mistake.

Juba peace process is, therefore, unqualified to secure a lasting compressive and just peace as a final product. The author proposes that the first step should be resolution of armed conflicts while in the next phase the Sudanese people should concur on laying down foundation fir a national political project for nation and state building.

In paper titled "Complex Relationship between Civilians and the Military in Sudan", Al-Sadiq Al-Faqih addressed an extremely complex issue as to the reason that prompts civilians to rush to secure power through the gates of the military and the summoning of military coups d'état. The Sudanese political class has started formation of military cells in the national army well before Susan's independence (1956). Rotating power between civilians and the military has come to be seen as a natural part of the political process. Al-Faqih points out that the opposition to Al-Ingaz (salvation) Government had shifted its activities

Table of Contents

From the Editor in Chief: Mohamed Mahjoub Haroon	8
Articles	15
Gender Gradients among the Tagoi of the Nuba Mountains - Sudan: Osman Mohamed Osman Ali	
Some Aspects of Statelessness in Sudan: Sudanese Origins Living in the North and Cross Borders Tribes: Izzeldien Abdelhamid Alfaki	36
PRI Activities	55
Civil-Military Relations in Sudan in Time of Transition	
Lessons Learned from Sudan Previous Peace Agreements: Past, Present and Future	63
Sudanese documents	72
Declaration of Principles between the Transitional Government of Sudan and the Sudan's People Liberation Movement - North	
Research Abstracts **Faculty of Higher Education**	77

Terms and Conditions of Publication

Discourse is an immaculate biannual scholarly periodical issued by the Peace Research Institute (PRI) - the University of Khartoum. The periodical welcomes contributions of writers, scholars and researchers on peace issues, negotiations, peaceful coexistence, diversity, democratic development and social literature both inside Sudan and abroad at the regional and international levels. Contributions can be in the form of articles, books, scholarly researches, statistical data and other forms that come under the objectives of the periodical. The following are terms, conditions and rules of publication in Discourse for the benefit of researchers, parties concerned and scholars:

• The material to be published should observe the rules recognized in scientific research and academic studies in terms of documentation of sources and references, objectivity and methodology.

- The materials to be published will be presented for evaluation and determination of feasibility for publication.
- Should assessors have some remarks on the material to be published, it will be returned to the author for consideration of those remarks.
- The management of the periodical will not be under obligation to return the material to be published if that material has been rejected by the assessors.
- The material forwarded for publication should not have been presented for publication before.
- Title of the article to be published should be displayed and should be brief and expressive of the article's content, together with the address of the author/authors.
- Documentation of footnotes should be on each individual page while sources and references shall be listed at the end of the material.
- Discourse reserves the right of releasing the material to be published in any of its issues.

Subscriptions, Distribution and Exchange

<table>
<tr><td colspan="3">Enquiries about distribution subscription and exchange, please contact us at the following address</td></tr>
<tr><td rowspan="2">Published by Peace Research Institute (PRI)
P. O. Box : 321 University of Khartoum,
Khartoum, Sudan
00249(0)155660252+ 00249(0)155660251
E-Mail :pri@uofk.edu
Website: http://pri.uofk.edu</td><td>In Sudan
Copy Price
- Individuals SDG 500
- Institutions SDG 600
Annual subscription
- Individuals SDG 350
-Institutions SDG 450</td><td>Out Sudan
Copy Price
- Individuals 20.00 US$
- Institutions 50.00 US$
Annual subscription
- Individuals 15.00 US$
- Institutions 40.00 US$</td></tr>
<tr><td colspan="2">Cheques/ transfers are to be made to: SDG Acc No 3080/ US$ Acc No 3305 Faisal Islamic Bank, University of Khartoum Branch, Jamaa Street, Khartoum Sudan.</td></tr>
</table>

Editorial Board

Editor in Chief:
Mohamed Mahjoub Haroun
Editorial Secretary:
Shaza Mustafa Hassan
Art Work:
Ashraf Ahmed Alazhary
Administration:
Osama Alobeid
Mona Mohamed AlAjab

Board of Advisors :
Abd Al- Melik Mohamed Abd Al-Rahman.
Professor- School of Mathematical Science - University of Khartoum
Former V. C. of the University of Khartoum
Abd EL-Wahab El-Affandi
Associate Professor at the Centre for the Study of Democracy- University of Westminster- London.
Awad Al-Sid Al-Karsani
Professor- Faculty of Economic and Social Studies- University of Khartoum
Fadwa Abd Al-Rahman Ali Taha
Professor - Department of History- Faculty of Arts - University of Khartoum
Fath EL Rahman Mahgoub
Associate Professor- Department of Communication - Faculty of Arts- University of Khartoum
Guma Kunda Komey
Assistant Professor of Human Geography - University of Bahry - Sudan and Associate Senior Researcher at Collaborative Research Centre - SFB586 - D9 - University of Halle - Germany
Ibrahim Abd Al-Monim Subahi
Associate Professor - Faculty of Economic and Social Studies
Idris Hassan
Publisher- and journalist
Mohamed Abdelsalam Babiker
Associate Professor- Faculty of Law- University of Khartoum
Mulugeta Gebrehiwot Berhe
Director of the Institute for Peace and Security Studies (IPSS) of Addis Ababa University
Munzoul A. M. Assal
Professor- Department of Sociology and Social Anthropology University of Khartoum
Musa Adam Abduljalil
Professor- Department of Sociology and Social Anthropology- University. of Khartoum.
Director- Peace Research Institute- University of Khartoum.
Nour El-din Satti
Sudanese Ambassador to the United States - Academician
Safwat Subhi Fanous
Associate Professor - Faculty of Economic and Social Studies- University of Khartoum
Director- Institute of Public Administration and Federalism Studies.
Tamer Mohammed Ahmed Abd Elkreem
Assistant professor - Department of Sociology and Social Anthropology- University of Khartoum.
Deputy director- Peace Research Institute- University of Khartoum

A Bi- Annual Scientific Journal on Issues of Conflict, Peace, Public Policy, and Social Knowledge
Issue No (10 - 11)
September - 2021

Opinion expressed in this issue does not necessarily represent views of PRI.

Publisher:
Peace Research Institute (PRI)- P. O. Box 321, University of Khartoum, Khartoum, Sudan

Phone: 00249(0)155660252 + 00249(0)155660251
E-Mail :pri@uofk.edu
Website: http://pri.uofk.edu

Printer:
Khartoum University Press

ISSN
Sudan: National Library: 1858- 6244

Copyrights reserved to the publisher

خطاب

Discourse

من أجل مجتمع المعرفة والسلام والتقدم

For Knowledge, Peace &Progress

A Bi– Annual Scientific Journal on Conflict, Peace, Public Policy, and Social Knowledge

Issued by Peace Research Institute -PRI - University of Khartoum - Issue No (10 - 11) September - 2021

Sudan Transition to Peace

Articles -Debate - Conferences - Excerpts From Abstracts - PRI Activities